CD/1173
Appendix II/Volume IV
3 September 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

تقرير مؤتمر نزع السلاح

التذييل الثاني

المجلد الرابع

المحاضر الحرفية لدورة ١٩٩٢

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.629
6 August 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والعشرين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، ٦ آب/اغسطس ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بول اوموليغان (استراليا)

GE.92-62558 ٣٢٢٨ح (A)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٢٩ لمؤتمر نزع السلاح .

وكما أعلنت في جلستنا العامة السابقة ، سأعرض على المؤتمر اليوم تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية لاعتماده وسنقوم بذلك بمجرد استعداد قائمة المتكلمين . وأود أيضا أن أخطركم بأن المؤتمر سيعقد بعد هذه الجلسة العامة مباشرة مشاورات مفتوحة حول مشروع تقريره إلى الجمعية العامة ، ويحدوني الأمل في أن نحرز خلال هذه المشاورات تقدما جوهريا في عملنا بشأن هذه المسألة

ولدي في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو فرنسا ، وشيلي ، ورئيس اللجنة المخصصة لاتحاد ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، وكندا ، ورومانيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وبولندا ، واليابان وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ، السفير إريرا

السيد إريرا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): لقد سنحت لي الفرصة من قبل ، يا سيادة الرئيس ، أثناء بياني الأخير إلى المؤتمر ، للإعراب عن مدى سرور وفد بلدي لتوليكم رئاسة أعمالنا بما تتحلون به من كفاءة وسلطة ومُثل سامية وبطبيعة الحال إلى وصولكم إلى نهاية فترة ولايتكم ، اسمحوا لي فقط أن أضيف أنا قدرنا كثيرا ، وسنستمر في الساعات المقبلة أو الأيام المقبلة - وهي فترة حاسمة في أعمالنا - في تقدير خصالكم العظيمة والدور الهام الذي يؤديه بلدكم داخل المؤتمر .

ولقد طلبت الكلمة لأعلن للمؤتمر أن فرنسا أودعت رسميا في ٣ آب/أغسطس وثائق انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لدى الحكومات الوديعة الثلاث وهي حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي بصفته خلفا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكما هو معروف تماما ، كانت خطة تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي قدمتها فرنسا في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ هي التي تضمنت قرار بلدي من حيث المبدأ بالانضمام إلى المعاهدة . واستكملت اجراءات الانضمام الداخلية مؤقتا باعتماد البرلمان الفرنسي بالاجماع - وأشدد على هذه النقطة - للقانون الذي يأذن للحكومة بالانضمام إلى المعاهدة . وعندما أودعت فرنسا وثائق تصديقها ، شددت على أنها بانضمامها الى المعاهدة تؤكد التزامها القائم منذ مدة طويلة بمنع انتشار الأسلحة النووية وبالمساهمة في نزع السلاح . ولقد تصرفت فرنسا بما يتفق مع مسؤولياتها في هذا المجال ، وهي تضطلع دائما بهذه المسؤوليات والواقع أن فرنسا أعلنت رسميا في عام ١٩٦٨ أنها ستتصرف بعد ذلك تماما مثل الدول التي قررت أن تصبح طرفا في المعاهدة ويوضح انضمام فرنسا رسميا تصميمها على تأدية دور ايجابي في

الجهود العامة المبذولة لمكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل ، التي تعتبر من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي ، حسبما أشار إلى ذلك اجتماع مجلس الأمن الذي عقد على مستوى رؤساء الدول في ٣١ كانون الثاني/يناير

وتعتزم فرنسا جديا السعي ، بالتعاون مع شركائها ، إلى إنهاء الطابع العالمي على المعاهدة وعلى تمديدها في عام ١٩٩٥ لأجل غير مسمى ، وإلى التوصل إلى أوسع قدر ممكن من توافق الآراء الدولي بشأن موضوع عدم الانتشار النووي . وتشعر فرنسا أن تعزيز نظام عدم الانتشار سيزيد من تيسير التوفيق بين الاحترام الصارم لمتطلبات عدم نشر الأسلحة النووية والاستخدام المشروع لتطبيقات الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، في ظل رقابة دولية ، وهو ما يمكن أن يعني بالاحتياجات من الطاقة والتنمية الاقتصادية

ويقدم كل يوم تأكيداً جديداً للترابط المتنامي بين الأمن الدولي ، ونزع السلاح ، وعدم الانتشار والاتجاهات التي نشاهدها الآن لتحقيق تجسيم حقيقي في الانخراط في التسلح النووي ، وتعزيز توافق الآراء الدولي في مجال مكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل ، والتوقعات الحديثة لتسوية بعض المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية ، كلها عناصر ايجابية من شأنها أن تدعم الأمن لكل منّا على حده ولنا جميعا فالواقع أن مهمتنا ، لا سيما للأغلبية العظمى من البلدان النامية ، التي تمتثل لالتزاماتها ، هي التوفيق بين الارتفاع المفاجئ في التعاون مع البلدان الصناعية والهبوط التي يعرضها الأمن الدولي . فأين يمكن تحقيق مثل هذا التوازن على نحو أفضل من السياق المتعدد الأطراف؟

وللدول الحائزة للأسلحة النووية دور حاسم يسعى لها أن تؤديه في هذه العملية وكون هذه الدول الخمس جميعا أطرافا الآن في معاهدة عدم الانتشار يؤدي بلا شك إلى أوضاع جديدة في هذا الشأن وفيما يتعلق بأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ستقوم فرنسا ، في جملة أمور ، بتعزيز الجهود التي بذلتها من قبل ، لا سيما في مؤتمر نزع السلاح ، لتمكين الدول التي وقّعت على اتفاقات دولية بعدم الحصول على أسلحة نووية من التمتع بضمان ملزم قانونا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

هذه هي المعلومات التي وددت أن أعرضها على المؤتمر وتعلق فرنسا أكبر أهمية ممكنة على الدور الذي يمكن بل ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يؤديه في المساعدة على اقامة نظام دولي أعمق وأكثر أمنا .

الرئيس: أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة . واعطي الكلمة الآن لممثل شيلي ، السفير تيروني .

السيد تيروني (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ، إنني أشعر بارتياح كبير لإلقاء كلمتي لأول مرة في هذا المؤتمر في الوقت الذي تتولون فيه الرئاسة . وبهنئكم مرة أخرى على دوركم الايجابي على رأس هذا المؤتمر وعلى الدور الهام الذي أدته استراليا في اعطاء زخم للمفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية هذا العام واسمحوا لي أيضا أن أرحب بما أعلنه سفير فرنسا الآن من انضمام فرنسا رسميا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لقد طلبت الكلمة لأن الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في هذا المؤتمر دُعيت إلى الإعراب عن رأيها بشأن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية الوارد في الوثيقة CD/400/Rev.1 وبناءً على هذا فإنني سأتناول أولا هذا الموضوع ثم سأتطرق إلى بعض المسائل الأخرى المتصلة بنزع السلاح .

لا يخفى على أحد في هذه القاعة أن شيلي تؤيد حيال اعطاء المجتمع الدولي اتفاقية ستحظّر أخيرا الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا وقلنا أيضا أننا نود أن نكون من بين أول الدول التي ستكون أطرافا في الصك الدولي المقبل وأننا وقعنا على الصعيد دون الاقليمي ما يعرف باتفاق مايدورا مع الأرجنتين والبرازيل الذي حول هذا القرار الداخلي إلى التزام دولي ونقدر أيضا ما ذكر في اعلان كرتاخينا والذي وقعت عليه البلدان الأندية بشأن بعض الموضوع .

ومع أخذ هذه الخلفية في الاعتبار ، شرعت حكومتي في دراسة متأنية للمشروع قيد البحث وتوصلت إلى استنتاج بأن هذه الاتفاقية احتمالا تعتبر مقبولة لشيلي وكما تبين لوفود أخرى ، فهذا النص ليس مرضيا تماما في بعض الجوانب من وجهة نظرنا ، ولكننا ندرك كما هو الشأن بالنسبة لنتيجة أي مفاوضات أخرى أنه تم التوصل إلى مجموعة حلول توفيقية من شأن الاخلال بها أن يكون ضاراً لذلك ، فإننا مستعدون للموافقة على الجوانب التي ليست مرضية لنا لأننا نشعر بأن الوقت قد حان لاعتماد هذه الاتفاقية وليس من حقنا أن نؤجل هذه الموافقة أكثر من ذلك فإذا لم نستغل الزخم السياسي السائد والمواقف الايجابية لأغلبية الوفود الحاضرة في هذا المحفل ، فقد تتعرض هذه الاتفاقية للتأجيل ، ربما إلى ما لا نهاية . ثم سيكون هذا ضربة قاسية للايمان بقدرة هذا المؤتمر على أن يكون المكان المناسب للتوصل إلى نزع السلاح على المستوى الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي الآن

وفيما يتعلق ببلدي ، من الجوانب غير المرئية لمشروع الاتفاقية بوضعه الحالي ، توزيع المقاعد في المجلس التنفيذي فإلى جانب المغزى السياسي لهذه المسألة ، نشعر بالقلق للسابقة التي قد يرسيها هذا التوزيع لاتفاقيات نزع السلاح المقبلة . فتوزيع المقاعد في المجلس التنفيذي مجحف بوضوح لأمريكا اللاتينية بالمقارنة بالمناطق الأخرى ونعتقد أن النهج البنّاء الذي أبدته منطقتنا في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية لم يكن موضعا للتقدير الواجب وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو لنا أن تحديد نسبة المقاعد الدائمة على أساس الصناعة الكيميائية أمر فيه مغالاة في حالة أمريكا اللاتينية ونشعر أن من العدالة أن يعطى نوع من التمثيل للصناعة الكيميائية وأن تؤخذ في الاعتبار التكاليف والتقديرات الاقتصادية ، ولكن ليس بالقدر الذي تستطيع به هذه العوامل أن تملي القرارات على حساب ريادة صرامة ودقة تدابير المراقبة

إن ما يعتبر أساسيا لشيلي هو إيجاد آلية تتيح فرصا لاشتراك جميع الدول النشطة في نزع السلاح بدلاً من الدول التي تدافع عن الوضع الراهن ولذلك فإننا نرى أنه يلزم أن يراعى أي تعديل للفصل المتعلق بالمجلس التنفيذي ضرورة اعادة تعديل تمثيل امريكا اللاتينية في هذا الجهاز التابع للمنظمة المقبلة بيد أنه على الرغم من هذه وغيرها من الصعوبات فإنني أود أن اكرر القول إن بلدي اجمالاً يقبل المشروع الذي قدمه رئيس اللجنة ، السفير فون ماغنر ونحن أيضاً نهنئه هو ووفده على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أبداها في ادارة هذه المفاوضات المكثفة . أما نحن ، فكدليل على تصميمنا على تجديد الاتفاقية بسرعة ، نكرر الاعراب عن استعدادنا لتنظيم حلقة دراسية اقليمية للمساعدة على تجديد اتفاقية الأسلحة الكيميائية عملياً .

ولقد استمعنا باهتمام كبير إلى ما قالته عنه وفود في هذه الجلسة العامة بشأن مناسبة إعادة تنظيم جدول أعمال المؤتمر وزيادة عدد الدول الأعضاء وفي هذا الصدد ، وكما قالت بلدان أخرى ، نعتقد أن من المناسب جدا تكليف الأمين العام ، السفير بيراساتيجي ، بإجراء مشاورات حول هذين الجانبين ، ونشق مرة أخرى في أنه لن يتجنب هذه الخطوات بلباقته ودبلوماسيته المعتادين فحسب ولكن بالكفاءة المطلوبة لضمان نجاحها أيضا .

ولا يسعني إلا أن أعيد ذكر رأي بلدي في موضوع الزيادة فهذا موضوع تم تأجيل اتخاذ قرار بشأنه لمدة طويلة وتم تجاهله في هذه الدورة تقريبا باستثناء السفير هلتينوس وبعض الأعضاء الآخرين الذين أبدوا تفهمهم للمشكلة وفي رأينا أنه ينبغي أن تصبح شيلي عضوا كاملا في هذا المحفل فلقد أثبتنا بما فيه الكفاية عملنا البنّاء

واهتماما بعمل المؤتمر ولذلك يأمل في أن يصاغ التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة بأسلوب يختلف عن السنوات السابقة لضمان قيام المؤتمر حقاً خلال الأشهر القليلة الأولى من عام ١٩٩٣ بحل هذه القضية ومن الأساسي التحلي هنا بالروح الديمقراطية الجديدة السائدة في المجتمع الدولي وتمكين البلدان التي تتخذ إجراءات محددة في سبيل نزع السلاح من الاشتراك على قدم المساواة في هذا المحفل المتعدد الأطراف.

وفي بيان أدلى به هنا مؤخرا في حزيران/يونيه وكيل وزير خارجية بلدي، السيد إدموندو فرغاس، أكّد من جديد، لدى إشارته إلى الحاجة الملحة إلى إعادة تعديل جدول أعمال المؤتمر وإجراءاته ليتمشيا مع العهد الجديد الذي نعيش فيه، الأولوية التي تعلقها شيلي على وقف التجارب النووية، ودور العلم والتكنولوجيا في نزع السلاح والأمن والتنمية. وأود أن أكرر أن هذه النقاط الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحويل مصانع الأسلحة، وبالسلامة النووية التي يهددها قدم طراز مصانع مختلفة. ونعلق أيضا أولوية عليا على إنشاء محفل دولي لنقل الأسلحة. وأخيرا، أشار هنا وكيل وزير الخارجية احتمال الدعوة في القريب العاجل إلى عقد مؤتمر إقليمي آخر في أمريكا اللاتينية لتدابير بناء الثقة المتبادلة وبناء الأمن. ويسرنا أن نبلغكم بأن بعض الوفود من بلدان منطقتنا ذكرت أنها أحالت هذا الاقتراح فعلا إلى وزارات خارجيتها وأنها تدرسه إيجابيا. وسيتيح لنا هذا في القريب العاجل المضي قدما بهذه المبادرة.

وختاما، نشاهد كل يوم الآن معاناة الملايين من البشر الذين هم ضحايا استخدام أسلحة التدمير الشامل عشوائيا. ولذلك فإننا نرى أنه لا ينبغي أن ننسى أن بناء احتماعنا هذا هو بناء مبني على الثقة فيما بين الشعوب لتقل ضرورة اللجوء إلى الأسلحة لتحقيق السلم. وهذا هو الهدف الذي تضعه شيلي في اعتبارها لدى تأييدها لإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في القريب العاجل، وهي مستعدة لمواصلة اتخاذ تدابير في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة لتعزيز الأمن الدولي والسلم العالمي.

الرئيس: أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعّالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، السفير ناصري من جمهورية إيران الإسلامية، الذي سيقدم تقرير هذه الهيئة الفرعية، حسبما ورد في الوثيقة CD/1160.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي قبل كل شيء، يا سيادة الرئيس، أن أعرب لكم عن ارتياحي لتوليكم الرئاسة

وأتمنى لكم النجاح في تأديتكم لمسؤوليتكم الخطيرة في هذه المرحلة الهامة وربما المحمومة من عملنا ومما لا شك فيه أن مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستساهمان كثيرا في التوصل إلى نهاية مرضية لعمل مؤتمر نزع السلاح هذا العام

ولقد طلبت الكلمة لتقديم مشروع تقرير اللجنة المخصصة المعنية لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها بالصيغة التي وُزع بها في الوثيقة CD/1160 ، والتي اعتمدتها اللجنة المخصصة في جلستها الأخيرة المعقودة في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ في الوثيقة CD/SA/CRP.20/Rev.1 .

وعلى غرار ما حدث في اللجان المخصصة الأخرى ، تأثر أيضا عمل اللجنة المخصصة بشأن ضمانات الأمن السلبية وتقريرها بالتركيز والاهتمام اللذين تم إيلاؤهما هذا العام للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لتمكينها من اختتام المفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية في عصون عام ١٩٩٣ بيد أن هذا الشكل الموحد للجلسات وللتقرير لم يمنعنا من تحديد العمل الموضوعي الذي أثق في أنه سيستمر بمزيد من النشاط في العام المقبل .

بالإضافة إلى ما يسمى بالجزء التقني من التقرير ، الوارد في المرفقين الأول والثاني ، يبرز الجزء الثالث بعض الإنجازات الهامة هذا العام وتلاحظ الفقرة ٥ أنه "يتبين من هذه المشاورات أن جميع الوفود ، بما في ذلك وفود الدول الحائزة للأسلحة النووية ، لا تزال تعلق أهمية على هذا البند من جدول الأعمال وأنها لديها الاستعداد للاشتراك في مناقشات موضوعية بشأن هذه القضية" ويدل هذا التقدم ، أي موافقة جميع الوفود بدلا من أغلبيتها ، على إجراء تقدم ملحوظ يمكن أن يسهل أعمالنا في السنة المقبلة

ويبقى الجزء الرابع من التقرير على استنتاجات وتوصيات اللجنة المخصصة ، ويذكر أنه "أثبتت المناقشات الرسمية والمشاورات غير الرسمية استعداد الوفود لمواصلة البحث عن نهج مشترك بشأن مضمون ضمانات الأمن السلبية" وأخيرا ، وافقت اللجنة المخصصة على توصية مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء اللجنة في بداية دورة ١٩٩٣

وفي ضوء التطورات التي حدثت مؤخرا في العلاقات الدولية والتي جرى إبرازها هنا في مؤتمر نزع السلاح ، وضرورة إعادة النظر في النظريات النووية ، يعتقد وفدي أنه فُتحت أمامه من الفرص لإلقاء نظرة جديدة على جميع المواضيع التي تتصل

بالأسلحة النووية ، بما في ذلك ضمانات الأمن السلبية وإني لواثق من أنه ستُستهر هذه الفرص في السنة المقبلة وأن اللجنة المخصصة ، استنادا إلى إنجازاتها حتى الآن وإلى وجود بيئة سياسية مناسبة ، ستسجل إنجازات هامة في عام ١٩٩٣

وبينما أعرب عن شكري الخالص لجميع الوفود التي أولتني ثقتها وساعدتني في الاضطلاع بمهمتي ، أود أن أشكر الأمانة والمترجمين الشفويين لمساهمتهما ومساعدتهما لي في إعداد هذا التقرير المعروض على مؤتمر نزع السلاح بوصفه الوثيقة CD/1160 المؤرخة في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ لاعتمادها

الرئيس: أشكر رئيس اللجنة المخصصة على قيامه بتقديم تقرير هيئته الفرعية واسمحوا لي أن أهنئه هو ولجنته على قيامهما بوضع تقرير ليس موضوعيا فحسب ولكنه مؤجرا أيضا ، فهذا إنجاز مثالي نادرا ما يتحقق ويستحق المحاكاة ، إذا كان لي أن أقول ذلك وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا ، السفير شانون .

السيد شانون (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، إنما في وفد كندا نقدر كثيرا العمل الذي أديتموه بكفاءة أثناء رئاستكم للمؤتمر في مرحلته الأخيرة في هذا الصيف ونأمل بالتأكيد في أن تكلل جهودكم بإبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية

ما فتئت كندا عضوا في مؤتمر نزع السلاح وكافة الهيئات السابقة له منذ بداية إنشاء لجنة نزع السلاح الأولى (التي كانت تشمل أعضاء مجلس الأمن التسعة بالاضافة الى كندا) في كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ ، واشتركنا بنشاط في المفاوضات حول وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية منذ بدئها في عام ١٩٦٨ ونعتقد اعتقادا راسخاً أن النص الحالي المقترح من رئيس اللجنة المخصصة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية (WP.400/Rev.1) سيثبت ، على الأرجح ، أنه أكفأ نتيجة يمكن أن تسفر عنها مداولاتنا الأخيرة وهذا أيضا هو اعتقاد أغلبية كبيرة جدا من الأعضاء والمراقبين المشتركين الآخرين الذين يعملون في هذا الموضوع ونحن مستعدون لقبوله بأكمله

وصحيح أيضا أن هذا النص بعيد عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية المثالية التي كانت كندا تفضل اعتمادها بيد أنه يعكس نتيجة مفاوضات شاملة ومعقدة دامت ، دون مبالغة ، سنوات واضطرت خلالها دول كثيرة إلى تقديم تنازلات بشأن قضايا كانت تعتبرها في غاية الأهمية ولكنها لم تتمكن من اكتساب تأييد الآخرين لها بتوافق الآراء . ولذلك ، فإن نص الرئيس ، بوضعه الحالي ، ربما لا يرضي تماما أي دولة من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ولكنه على الرغم من ذلك ، ولكونه قد نتج بصعوبة خاصة من مفاوضاتنا المكثفة خلال دورة المؤتمر في هذا العام ، فإن جميع عناصره تقريبا تعتبر

مقبولة عموما الآن ومع ذلك ترغب بعض الدول في إدخال المزيد من التعييرات . وترد معظم مقترحات التعييرات المذكورة في الوثيقتين WP.417 و419 ، مع مقترحين آخرين مقدمين من كوبا وسيرو وسيما تعتبر بعض هذه المقترحات المختلفة جديدة ، فإن معظمها يمثل مواقف قديمة لم تتمكن من الحصول على الموافقة من قبل ولكن لا يزال السعي جاريا للموافقة عليها ويبدو أن احتمالات الأخذ بهذه الفئة الأخيرة من التعديلات المقترحة ضئيلة ، لا سيما بالنظر إلى أنها ستؤدي إلى زيادة إضعاف نظام التفتيش والتحقق المضعف كثيرا أصلا ، وإلى أنها تتصل بتعييرات لمسائل معينة كانت موضعا لجدل كبير وأعلن كثيرون أصلا أنها غير مقبولة إطلاقاً ولذلك فإننا نتساءل لماذا لا تزال هذه التعديلات معروضة علينا؟ وما مدى أهميتها حقا ، وما مدى كونها حاسمة بالنسبة للمسائل المتعلقة بالأمن القومي أو بسياسات مؤيديها؟

ولقد اضطر جميعنا فعلا إلى تقديم تنازلات للتوصل إلى النص الوارد في الوثيقة WP.400/Rev.1 ، وربما كنا أكثر من غيرها ، لأننا كنا ، ولا نزال ، من أشد مؤيدي ومع نظام تفتيش يؤدي حقا إلى بناء الثقة ويكون سريعا ودقيقا وشاملا وهكذا ، وبموجب التحدي ، لا تزال الفكرة القديمة للحق في طلب التفتيش في أي وقت ، وأي مكان ، وفي حدوثه فورا تقريبا بغير أي قيود على المفتشين هو الحكم الذي كانت ستشعر به كندا بأقصى درجات الأمان وأحكام التحدي الآن الواردة في الوثيقة WP.400/Rev.1 تبعد بعدا شاسعا عن هذا النهج بطرا إلى الأطر الزمنية الطويلة ، والقيود المفروضة على السلطة التقديرية المتروكة للمفتشين ، وزياده درجة الحماية المخولة الآن للدولة الطرف موضع التفتيش وبالمثل ، توجد لدى كندا مشاكل فيما يتعلق بالتفتيش الروتيني للصناعة الكيميائية وفيما يتعلق بالتعريف الضيق لـ "المرافق القادرة" . ولذلك فإننا ، في جميع الأحوال ، لسنا راضين تماما عن الوثيقة WP.400/Rev.1 وعن التنازلات التي اضطررنا إلى تقديمها فيما يتعلق بأهدافنا المفضلة للموافقة عليها ومع ذلك ، فإن ما توصلنا إليه هو أنه سيكون من الحماقة جدا من جانبنا أن نسمح لرغبتنا في التوصل إلى أفضل النتائج فقط بالحيلولة دون احتمال حصولنا عموما على ذلك عما يعتبر ، مع ذلك ، نظاما مقبولا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية فالوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 ، حتى بوضعها الحالي ، تفي (حتى وإن كان بالكاد فقط فيما يتعلق ببعض الجوانب) بالمعايير الأساسية الثلاثة لكندا لتكون الاتفاقية مقبولة فأولا ، هي شاملة فهي تدعو إلى حظر كامل لاستحداث الأسلحة الكيميائية وصلائعها أو إنتاجها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو استعمالها . وثانيا ، هي عالمية ، أو على الأقل لديها الإمكانيات اللازمة لتكون كذلك إذا تخلى الآخرون بالمرونة أيضا. فلقد أشار فعلا عدد كبير من الدول من جميع المناطق الجغرافية ، مثل كندا ، إلى أنه يستطيع تأييد الاتفاقية وأنه مستعد ليكون من الموقعين الأصليين عليها ونحن مقتنعون بأن الأغلبية العظمى من بقية دول العالم ستنضم إليها وثالثا ، هي قابلة للتحقق فعليا. فعلى الرغم من عدم صرامة النظام

بالقدر الذي كنا نريده ، حسبما ذكرت من قبل ، فإنه يجب مع ذلك قواعد جديدة للتحقق والتعتيش ويتحاور بكثير أي صكوك متعددة الأطراف سابقة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

وفي رأي كندا ، وهذه رسالتنا أيضا ، أن الوقت قد حان الآن لنا جميعا نحن المتفاوضين هنا في مؤتمر نزع السلاح لنضع جانبا أفضلياتنا غير الواقعية وغير القابلة للتحقيق التي دامت طويلا ولنضع حلاً لاختلافاتنا ولنلتحم وراء النص الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 . فهذا هو النص ، في نهاية الأمر ، الذي قمنا معا ، أثناء مفاوضاتنا الطويلة ، والذي قام الرئيس أيضا بتعهيمه للتسويات النهائية التي يمكن قبولها عموما ، بوضعه بعد مثل هذا الجهد الكبير فمن المؤكد أنه يستحق تأييدنا جميعا وما نخشاه كثيرا هو أننا إذا لم نتوصل إلى توافق للآراء بشأنه الآن فقد ننتهي بغير اتفاقية للأسلحة الكيميائية على الإطلاق

السيد بياغو (رومانيا) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن امتناني لتوليكم الرئاسة في هذه المرحلة الحاسمة من مداولاتنا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية فمعرفتكم بالمشكلة ومهارتكم وتفانيكم في إبحار مشروع الاتفاقية موضع تقدير الجميع . ونأمل أن نتمكن في ظل ارشادكم من تحقيق هدفنا الذي هو التوصل الى اتفاق عام بشأن النص قيد البحث وأود أيضا أن أعرب عن شكري وتقديري للعمل الهام الذي انجزه الرئيسان السابقان لكم مباشرة ، السفير عبد الحميد ضيحي من الجزائر والسفير روبرتو غارسيا موريتان من الأرجنتين . واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بالزملاء الجدد بيننا ، السفير وستون من المملكة المتحدة ، والسفير غوبينيلستي من سري لانكا ، والسفير موراليس من كوبا ، والسفير دمبنسكي من بولندا وأود أن أؤكد لهم جميعا تعاوني الكامل معهم .

ولقد سنحت لي الفرصة من قبل لعرض موقف وفد بلدي فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في اللجنة المخصصة للموضوع وأنا الآن في وضع يسمح لي بابلاغ المؤتمر بأن الحكومة الرومانية قررت بعد دراسة متأنية لنص مشروع اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 المؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، الموافقة على هذا النص بصيغته الحالية وترى حكومتي أنه يمكن في نهاية الأمر ، كما هو الحال فيما يتعلق بأي مشروع انساني ، زيادة تحسين مشروع الاتفاقية الحالي ، ولكن يتحاور الالتزام بإبرام هذه الاتفاقية بكثير أي اعتبارات أخرى ممكنة وبالطبع ، اذا أمكن استيعاب بعض التغييرات الطفيفة في اللحظات الأخيرة بتوافق الآراء من أجل توسيع نطاق الانضمام الى الاتفاقية ، فإننا مستعدون

لقبولها بيد انه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن مشروع الاتفاقية ، شأنه شأن أي صك مماثل آخر ، يمثل قاسما مشتركا ، مع إقامة توازن تم التفكير فيه بعناية بين المصالح ووجهات النظر المختلفة المعرب عنها خلال سنوات من المفاوضات وفيما يخص رومانيا فإنها مستعدون للتوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاقية على أي مستوى قد يتم التوصل الى توافق للآراء بشأنه بحيث يمكن تقديم النص الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة لاقراره والتوصية بالتوقيع عليه

واذا اختارت بلدان إعداد مشروع قرار للأمم المتحدة بشترك عدة دول في تقديمه ، فإن رومانيا سيسرها كثيرا أن تنضم الى مثل هذه المبادرة وفي حالة توخي الدول أشكالا أخرى للعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإنها مستعدون للنظر فيها بعين العطف أيضا ورومانيا مستعدة كذلك لتأدية دور ايجابي ، على جميع المستويات ، في تمديد الاتفاقية المقبلة ، بما في ذلك بدء عمل المحلى التمديدي والأمانة العتيدة المتوخيين وبحن اذ نهنئ وفد هولندا على اختيار لاهاي مقرا للمنظمة المقبلة ، فإنا نود أن نؤكد للحكومة الهولندية مساندتنا الكاملة لها في الاضطلاع بمسؤوليتها الهامة كحكومة مضيفة

الرئيس: أشكر ممثل رومانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئاسة وأعطي الكلمة الان لممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، السفير السير مايكل وتس .

السير مايكل وتسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) مع اقترابنا من نهاية المفاوضات المتعلقة باتفاقية الاسلحة الكيميائية ، أود أن أشرح للمؤتمر رأي المملكة المتحدة بشأن مشروع النص الوارد في ورقة العمل 400/Rev.1

فعندما ادليت بأول بيان لي أمام المؤتمر منذ شهرين فحسب ، أشرت الى عدة نقاط في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تعلق عليها المملكة المتحدة أهمية خاصة . وهذا هو المنطلق الذي سأتناول منه نص الرئيس

أولا ، أشرت الى أهمية التفتيش بالتحدي والى ضرورة الاستجابة فورا وتلقائيا للطلب الذي تقدمه دولة طرف لاجراء تفتيش ؛ ولكي يكون التفتيش فعّالا ومتطفلا ؛ ولكي يمكن اتخاذ اجراءات المتابعة عند الاقتضاء ، من خلال المجلس التنفيذي و/أو مؤتمر الدول الأطراف وتعتقد المملكة المتحدة أن الأحكام الواردة في مشروع الرئيس تمثل الحد الأدنى المطلق لما يمكن قبوله ، سواء فيما يتعلق بالاجراءات السابقة للتفتيش أو فيما يتعلق بسرعة التفتيش ودرجة تطفله ولا نزال نرى أنه لا يلزم وليس من

المناسب أيضا أن يشترك المجلس التنفيذي ، بوصفه الجهاز السياسي للمنظمة ، في بدء عملية التفتيش بالتحدي بمبريادة دور المجلس التنفيذي قبل التفتيش بالتحدي ، قد يؤدي السعي الى تقويض فعالية اجراءات التفتيش .

وثانيا ، ذكرت صرورة أن تملك الدولة المتحدية حقا ملزما لارسال مراقب مع فريق التفتيش وتشعر بخيبة أمل لعدم وجود ضمان في السعي يتيح للدولة المتحدية أن ترسل مراقباً وتعتقد أن هذا كان سيعزز كثيرا من فعالية التفتيش بالتحدي ومن جانب بناء الثقة فيه ويعني الى حد ما الحكم الذي يمس على قبول المراقب "كقاعدة عامة" بمطالبنا وتتطلع الى أن نرى الالتزام به عمليا . ولكننا نرى أن معالجة المراقب في السعي ليست مرضية تماما

وثالثا ، أعربت عن رأي مفاده أن الرصد الروتيني للصناعة الكيميائية ، على أساس واسع النطاق وبغير تمييز ، مع عمليات تفتيش محددة الاهداف ، عنصر هام في منع اساءة استعمال المعامل الكيميائية المدنية والمواد الكيميائية الهامة صناعيا . ولقد اعتبرنا دائما مثل هذا الرصد الدعامة الثانية لهيكل التحقق . ولا تعني الاحكام الواردة في ورقة العمل 400/Rev.1 بما نعتقد أنه أكفأ النظم وأكثرها فعالية . وتشعر بوجه خاص بخيبة أمل لأننا نلاحظ أن تبعيد مرحلة تفتيش المرافق الاخرى لانتاج المواد الكيميائية سيتأخر وأنه يخضع لقرار سيتخذ في مرحلة لاحقة . وتشعر بخيبة أمل أيضا لعدم اعطاء المزيد من الاهمية للدور الذي قد تؤديه الدول الاطراف في المساعدة على تحديد أهداف عملية التفتيش المذكورة وتشكّل الاشارات الى ما يسمى بمرافق القصور والكبريت والفلور ، في نظرنا ، تعقيداً لا لزوم له ولا يقدم أي مساعدة . وتم أيضا اضعاف الانظمة المقررة للمواد الكيميائية والمرافق المدرجة في الجدول ٢ والجدول ٣ بقدر يعتبر في نظرنا غير مناسب وعلى الرغم من أوجه القصور المذكورة ، يستطيع النظام المقرر في المادة السادسة بالصيغة التي ورد بها في الوثيقة WP.400/Rev.1 أن يقدم ، أو على الاقل لديه القدرة على أن يقدم ، رادعا قيّما عن اساءة استعمال القدرات الصناعية

ورابعا ، أكّدت على ضرورة اعلان أن حس استخدام عوامل مكافحة الشغب لا يعتبر محظورا بمقتضى الاتفاقية . ويسرنا أن نلاحظ أن الوثيقة WP.400/Rev.1 تحتوي على الاعلان الذي يعلق عليه مثل هذه الاهمية الكبيرة وفي رأينا أن هذا يسد ثغرة محتملة كبيرة في الاتفاقية .

وخامسا ، أشرت الى مشكلة الأسلحة الكيميائية القديمة المتخلى عنها وإلى ضرورة وجود التزام واضح بتدمير الاسلحة الكيميائية المتخلى عنها والتي قد لا تزال

لها قدرة عسكرية . ولدينا بعض التحفظات فيما يتعلق بالاحكام الواردة في الوثيقة WP.400/Rev.1 ولكننا نستطيع قبولها كجزء من عملية التسوية شريطة أن تنص على الترام واضح بتدمير مثل هذه الاسلحة

وسادسا ، أشرت الى الاحكام العامة للتدمير والى ضرورة وجود الترام واضح بالتدمير ، حتى اذا احتاج الامر الى تعديل الجدول الزمني الذي يستغرق عشر سنوات بالنسبة لجائر رئيسي للاسلحة الكيميائية كان مربحا فيما يتعلق بالمشاكل التي يواجهها وبينما كنا نعمل ، في الحالة المثالية ، عدم ادخال استثناءات على الجدول الزمني للتدمير المنصوص عليه في الاتفاقية والذي يستغرق عشر سنوات ، فإننا نعتقد أن الصفة الشاملة الواردة في الوثيقة WP.400/Rev.1 مقبولة وتقدم ضمانات كافية لمنع أي استغلال لامكانية السماح ، في بعض الظروف ، بالتخفيف الى حد ما من متطلبات الجدول الزمني للتدمير المتفق عليه

وأخيرا ، أشرت الى المجلس التنفيذي والى ضرورة التوصل الى اتفاق أو ترتيبات لانشاء هيئة فعالة وتمثيلية تماما للاشراف على سير الاتفاقية ونعتقد أن الاحكام المتعلقة بالتكوين والواردة في الوثيقة WP.400/Rev.1 توفر ترتيبات مرضية لتحقيق هذا الهدف بيد أننا كنا نفضل أن تحذف عبارة "كقاعدة عامة" التي اضيفت في آخر لحظة كمحاولة مخلصة ولكن غير ناجحة لضمان الاتفاق

ويتضح مما ذكرته أن مشروع النص الوارد في الوثيقة WP.400/Rev.1 لا يفي من عدة جوانب بما كانت المملكة المتحدة تود ، من الناحية المثالية ، أن تراه في الاتفاقية وهذا طبيعي في وثيقة توفيقية وبالمناسبة ، إن النص بعيد جدا عن ذلك النوع من الطعام الذي كان سيعده ، حتى ولو كان سابق التحضير طبقا لرأي البعض ، طاهٍ ماهر ، مع مساعدين عربيين مختلفين ، في مطبخ ايطالي

وعلى مدى التاريخ الطويل لهذه المفاوضات ، عمل وفدي بروح بناءة لوضع اتفاقية تفي بمتطلبات الامن الاساسية وتستطيع أن تحتذب تأييدا كاملا واسع النطاق للتوصل الى حظر عالمي وفعال حقا للاسلحة الكيميائية فبهذه الروح ، ومع الاعتقاد بأن النص قيد البحث يمثل أفضل ما يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور ، قررت حكومة المملكة المتحدة بعد دراسة متأنية ، أنها تستطيع قبول النص بصيغته التي وردت في الوثيقة WP.400/Rev.1 .

ويسبقني أن أوضح أنني توصلت إلى هذا القرار بعد شيء من التردد . فكان ردّ فعلي الأول هو الأخذ بدعوة الرئيس التي تقضي بتقديم اقتراحات للتعديلات . بيد أنني

اقتنعنا بعدم القيام بذلك لأننا أدركنا من المناقشات الطويلة والمكثفة التي دارت من قبل أنه ليس من المحتمل ، للأسف ، أن تنال التعديلات الرئيسية التي نتطلع إليها التأييد الكامل من جانب اللجنة المحكمة وأن اصرارنا على موقفنا قد يعرض انجازات اللجنة المحكمة حتى الآن للخطر . وفي نفس الوقت ، نحترم تماما حق الآخرين في التماس إدخال تعديلات على المشروع ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقضايا ذات أولوية قومية عليا

وطوال الأسبوعين الأخيرين ، اشترك وفد بلدي اشتراكاً كاملاً في المناقشات التي دارت حول التعديلات المقترحة المختلفة . ولا تزال هذه المناقشات جارية وأتمنى أن تنتهي عما قريب بنجاح . ويحدوني الأمل في إمكان التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من التحسينات للنص ولكن إذا لم يتبيّن أن مقترحات التعديلات تقترب من منتصف الطريق بقدر يفوق النص الوارد في الوثيقة WP.400/Rev.1 ، فإنني أناشد مقدمي هذه التعديلات بعدم الإصرار عليها فهذا هو الطريق الوحيد الذي سنستطيع به أن نتقدم معاً لتحقيق هدفنا المشترك وانجاز اتفاقية هذا العام .

وبينما أتحدث إليكم ، أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا وأن أجل امتنان حكومتي لمبادرة القائم بالأعمال الفرنسي في لندن يوم الاثنين الماضي الموافق ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ بإيداع وثيقة انضمام فرنسا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لدى حكومة المملكة المتحدة فبهذا الاجراء ، استكمل القائم بالأعمال الاجراءات التي أعلنها الرئيس ميتران في ٣١ آيار/مايو من السنة الماضية والتي كانت حكومتي وحكومات جميع الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة منذ بعادها لأول مرة قبل أكثر من عشرين عاما قد حثت الحكومات الفرنسية المتعاقبة عليها . وانضمام فرنسا إلى معاهدة عدم الانتشار خطوة هامة إلى الأمام لأنظمة عدم الانتشار النووي ويؤدي ، بعد انضمام الصين في آذار/مارس ، إلى دخول جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة . ويؤكد هذا الانضمام الالتزام المشترك لفرنسا وللبلدان الأخرى ، في أعقاب حرب الخليج ، بتدعيم وتعزيز توافق الآراء الدولي لمكافحة الانتشار النووي وكدولة وديعة للمعاهدة ، عملت المملكة المتحدة على تشجيع الانضمام العالمي إليها ، وتأمل حكومتي أن تحذو جميع الدول الأخرى التي ليست أطرافا ، بما في ذلك دول هامة أعضاء في هذا المؤتمر ، حذو فرنسا ونحن نتطلع إلى العمل مع فرنسا لضمان زيادة الانضمام إلى المعاهدة وتحقيق تمديدها في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى .

السيد بولهو (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) إننا نعيش الأيام الأخيرة والحاسمة للمفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويؤسفني وفد هولندا بأنه يتعين انجاز الاتفاقية الآن وإلا فإنه سيوجد احتمال كبير لفوات هذه

الفرصة التاريخية تماماً - على حساب الإنسانية . وفي هذه الحالة - حالة الآن وإلا فلا - يتعين علينا أن نقيّم بعناية محاسن ومساوىء الاتفاقية بشكلها الحالي أو بالشكل الذي يمكن أن نتصور أن يسفر بعد هذين اليومين الأخيرين من المفاوضات وكذلك للموازنة بينهما وبين محاسن ومساوىء أي نتائج قد تتحقق في المستقبل ، مع خطر عدم القدرة على ابرام اتفاقية على الاطلاق .

ولقد أجرت وفدنا هذا التقييم وهذه الموازنة مع الرئيس الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 يختلف في اجراء مختلفة كثيراً عن النص الذي اعتقدنا طوال عدة سنوات أنه يسعى استكماله ليصبح اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكما هو الحال بالنسبة لوجود كثيرة أخرى ، تكمن من وجهة نظرنا خيبة الأمل الرئيسية في هذا النص في الأجزاء المتعلقة بالتحقق . وبدون الدخول في التفاصيل ، تتركز دواعي قلقنا الرئيسية في الفعالية والموضوعية الاجمالية للنظام

فكما هو معروف تماما ، كان التركيز الرئيسي لمساهمة وفدنا في هذه المفاوضات تقنيا وعلميا ومن دواعي ارتياحنا أننا نستطيع أن نتبيّن الآن شيئاً من هذه المساهمة في النص ولم يؤد فقدان التدخل في نظام التحقق إلى فقدان الدقة العلمية بوجه عام مناسبٍ كلما طُبق العلم في تنفيذ الاتفاقية

ولقد درسنا بعناية طوال الأيام العشرة الماضية التعديلات المقترحة لنص الرئيس وراقبنا المناقشات التي دارت بشأنها ومن وجهة النظر الوفدية ، لن يحسن النتيجة النهائية إلا عدد قليلٌ من التعديلات المقترحة - وبوجه أدق ، تعديلان أو ثلاثة . وحتى عندئذٍ سيكون التحسين هامشيا وستؤدي أغلبية المقترحات ، في حالة اعتمادها ، إلى زيادة إضعاف النص . وسيؤدي بعضها حقا إلى إضعاف النص بطريقة بالغةٍ جداً كما أن المناقشات حول المقترحات أثبتت بوضوح أن التوصل إلى توافق للآراء بشأن أغلبية هذه المقترحات في غاية الصعوبة ، إن لم يكن مستحيلاً .

وعداً ، وعند نهاية النهار ، قد نجد أنفسنا فعلاً في وضع ستظل فيه أفضل تسوية بين المواقف المفضلة التي تختلف كثيراً بين الوفود هو نص الرئيس . وهذه النتيجة مقبولة لحكومة وفدنا .

السيد تاناكا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): قبل كل شيء ، اسمحوا لي يا سيادة الرئيس ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . ويعتقد وفدي بثقة أن قيادتكم القديرة ستمكننا بالتأكيد من تحقيق عمل ممتاز في مؤتمر نزع السلاح هذا العام وأود أيضا أن أرحب بجميع السفراء الجدد الذين باشروا مؤخرا مهامهم في هذا المؤتمر

اسي طلت الكلمة لاوضح موقعا فيما يتعلق باتعاقية نرع السلاح اليوم . فلقد بدأنا عملية ومع اتعاقية لحظر الاسلحة الكيميائية منذ نحو عشرين عاما في بيئة دولية مختلفة تماماً . وكانت هذه المحاولة جريئة حقا . ومع ذلك ، وخلال فترة طويلة ، لم تحقق هذه المحاولة اي نتيجة ملموسة . بيد انه بعد جهود طويلة ومضنية من جانب الكافة في مؤتمر نرع السلاح وتحت رئاسة زميلنا العزيز السفير فون ماغنر ، سنحضر عدداً لاختتام عملية مفاوضاتنا الطويلة بشأن اتعاقية الاسلحة الكيميائية .

وحتى في بداية هذا العام ، لم يتكهن إلا عدد قليل من الاشخاص بأننا ستتمكن من سد الثغرة الكبيرة القائمة بين البلدان المعنية حول مثل هذا العدد الكبير من القضايا في اتعاقية الاسلحة الكيميائية . واليوم ، لا يزال لدينا عدد لا بأس به من المشاكل في مشروع نص الاتعاقية ويحتاج بعضها حقا ، في رأينا ، إلى التفاوض بشأنه لتحسينه ولكننا ندرك أننا لا نستطيع أن نستمر في مفاوضاتنا إلى ما لا نهاية وأنه يتعين علينا أن نقسم الاعباء بطريقة أو بأخرى بين الدول الاعضاء في مؤتمر نرع السلاح لكي نتمكن من إزالة وبلات الاسلحة الكيميائية من كوكب الارض في أقرب وقت ممكن . إن المزيد من استمرار المفاوضات لن يوفر لنا بالضرورة منظوراً أفضل لاتعاقية أفضل ؛ وعلى العكس من ذلك ، فلن نعدو أن نعقد الرحم دون الوصول إلى شيء .

ولذلك تأمل حكومة اليابان بشدة أن تتم جميع الاجراءات اللازمة لاتعاقية الاسلحة الكيميائية في نهاية هذا العام وكما ذكرت منذ لحظات قليلة لا تزال هناك عدة نقاط غير مرضية لنا في الوقت الحالي ؛ ومع ذلك ، فإننا نستطيع أن نقول بوضوح أن حكومة اليابان تدرس حاليا بعض مشروع الاتعاقية الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 بقصد تأييده من حيث المبدأ

الرئيس: أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة

وأود الآن أن أبدي بعض ملاحظاتي الخاصة في ختام الرئاسة الاسترالية . وأود أيضا أن استهل هذه الفرصة للإدلاء ببيان بالنيابة عن مجموعة البلدان المعروفة بالمجموعة الاسترالية .

بما دامت هذه هي الجلسة العامة الاخيرة التي أتولى فيها الرئاسة ، أود الآن أن أبدي بعض الملاحظات بشأن سير هذا المؤتمر ومحتويات عمله .

فيما يتعلق بسير المؤتمر ، أود أن الاحظ أولا أن تناوب الرئاسة كل أربعة أسابيع يجعل من الصعب جدا طبقا لتجربتي الماضي قدما ، على أي نحو مطرد أو مدروس ،

بالمسائل الكثيرة التي تعرض على الرئيس وهي رأيي أن كثيرا من هذه المسائل ذات الطابع الاجرائي أو الموضوعي سيستفيد من زيادة انتظام المشاورات والتحضير في الوقت المناسب . وإذا ما أردنا الاستمرار في فترة التعاقب هذه القصيرة جدا لكل رئيس ، فمن الاجراءات التي يمكن اتخاذها في هذه الحالة اعطاء الأمين العام للمؤتمر دوراً أبرز ومحدداً بوضوح . فهو يحظى لخبرتنا الجماعية والمطلع على تفاصيل ما يجري هنا وما يلزم القيام به . وفي رأيي ينبغي علينا أن نستفيد هذا الدور من الخبرة والحكمة

وثمة احتمال آخر هو توسيع نطاق العلاقة بين الرئيس الحالي وسلفه وخلفه . وعلى الرغم من أنني أتفاعل مع هذه الفكرة فإنني أخذ مع ذلك بعض الصعوبات في تصور كيفية تنفيذ ذلك عمليا وما دام سفير السفير كمال ، على حد علمي ، مشاوراته حول تحسين عمل مؤتمرنا وزيادة فعاليته ، فإنني يحدوني الأمل في أن يولي المزيد من الاعتبار للعنصرين سالفي الذكر أي لمسألة الفترة المقررة لكل رئاسة وما يمكن أن نتوقع بصورة معقولة من الأمين العام وموظفيه القيام به

وبالانتقال إلى المسائل الموضوعية ، أود قبل كل شيء أن اسجل أسف حكومتي لعدم نجاحنا في اعادة انشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية فكما تذكرون ، أعربت عن شعوري بالاحباط للطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمرنا منذ عدة اسابيع بأمل أن يؤدي الإعراب عن خيبة الأمل التي شعر بها كثيرون منا بشأن الصعوبات التي أحاطت باعادة انشاء تلك اللجنة إلى بذل المزيد من الجهود لاقامة اللجنة . ولكن لم يحدث هذا حتى الآن . وأذكر أنه في آخر مرة أمضى فيها المؤتمر دوره سنوية كاملة بغير هذه اللجنة ، فقد مرت في الواقع عدة سنوات ، اعتقد أنها كانت سبع سنوات ، قبل اعادة انشاء اللجنة في نهاية الأمر

ولكن ، بالطبع ، حدثت تطورات كثيرة جديرة بالاهتمام في السعي إلى حظر التجارب النووية وكان من الواجب ، بالفعل في هذا الأسبوع أيضاً أن يتم بحثها في المؤتمر . وتشمل هذه التطورات على أقل تقدير الوقف الاختياري للتجارب من جانب فرنسا وروسيا ، واعلان فرنسا اليوم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار ، الذي نرحب به ترحيبا صادقا بالطبع . ونظرا إلى المناخ السياسي المختلف جداً الآن ، اعتقد أنه سيتعذر تقريبا على حكوماتنا وعلى الجماهير المعنية الأوسع نطاقا أن تجد مبررا لاستمرار عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على معالجة هذا الموضوع . وإنني أتطلع بالتأكيد إلى اعادة انشاء هذه اللجنة المخصصة في وقت مبكر من العام المقبل .

ومن الأمور التي تدعو إلى الأسف أيضا ، في نظري ، عدم انشاء لجنة مخصصة للشفافية في مسألة التسلح ومع ذلك ، يعتبر ادراج هذه اللجنة في جدول الأعمال

خطوة في الاتجاه الصحيح وبقدر الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ، السفير رهران من مصر ، لعقد مشاورات تفصيلية حول هذا الموضوع . وترى استراليا أنه يتعين على هذا المؤتمر أن يتابع هذه المسألة بنشاط في عام ١٩٩٣ .

ومن الملامح الملحوظة والجديرة بالترحيب لأنشطة هذا العام المشاورات غير الرسمية والمفتوحة المتعلقة بعدم الانتشار والتي دعا إليها السفير ماريين بوش . ونرى أن هذه المناقشات جديرة بالاهتمام ومثيرة للتفكير ومفيدة ونأمل استمرارها في المستقبل

وأخيراً ، ومما يتسم بأهمية بالغة للمؤتمر هذا العام هو ، بالطبع ، اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكما أعاد السفير هيلتيبيوس إلى أذهاننا في الأسبوع الماضي ، نحن الآن في لحظة حاسمة لإتمام هذه الاتفاقية . فهناك نقطة في كل تفاوض من هذا النوع يلزم فيها الابتعاد عن الحرفيات التفصيلية والنظر إلى الصرح ككل وترداد صعوبة القيام بذلك في هذه الحالة عن الأحوال العادية لأن هذا التفاوض استمر مدة طويلة ، ولأنه يتضمن تفاصيل معقدة تقنياً ، ولأنه قبل كل شيء يمس الأمن القومي في الصميم .

وكما تبيّن من المفاوضات خلال الأسابيع الثلاثة الماضية ، فإن مجالات الافتلافات الوطنية المختلفة معروفة تماما ولأن هذه الافتلافات معروفة تماماً بالبدات ، ولتفاوض بعضها تفاوضاً كاملاً ، احتجنا إلى مساهمة رئيسنا الذي اطلع ، بناءاً على طلبنا جميعاً ، بالمهمة المزدوجة لوضع مشروع كامل للاتفاقية يكون له معنى ، ويكون قابلا للتطبيق عمليا ، ويوازن بين المجموعات المختلفة للمصالح ، ويعني احتمالاً بالمصالح الأمنية والتجارية الدنيا لجميع الدول

وغني عن القول أن المشروع استبعد كثيرا نتيجة لذلك عن الموقف المفضل لاستراليا . ولكن كما كتب السيناتور إيفانس لكل وزير من ورزاء خارجيتكم في الأيام الأخيرة ، نعلم جميعا أننا إذا أردنا أن نحقق اتفاقية تستطيع أن تقدم لجميع الدول بيئة أكثر أمناً ، وأن نوفر لجميع الدول بيئة تتسم بالمزيد من الثقة من أجل تجارة المواد الكيميائية ، فإنه يتعين علينا جميعاً أن نتنازل عن أفضلياتنا الوطنية . ونعتقد ، كما يفعل كثيرون آخرون ، أن النص الوارد في ورقة العمل 400/Rev.1 يقدم ذلك بطريقة عادلة ومتزنة . وعلى الرغم مما كنا نتمناه من اختلاف بعض المحتويات عما هي عليه الآن ، فإننا مستعدون للعمل بنشاط ليكون هذا النص نموذجاً ناجحا للجهد التفاوضي المتعدد الأطراف .

وهذه المسألة تمس مهارتنا الفنية. نحن مكلفون بتحديد وتحقيق أقصى ما يمكن التوصل إليه من نقاط مشتركة في مجالات تحديد الأسلحة والأمن ، عن طريق التفاوض بشأن

معاهدات نزع السلاح على أساس متعدد الأطراف ولن يدعو عدم القيام بذلك إلى الأسف فحسب. فهو احتقار لمصداقيتنا بل ولعلة وجودنا .

ويمكن أيضا أن يكون هناك خارج النظام الرسمي للمعاهدة عدد من الأنشطة التي من الممكن أن تساعد في توضيح بعض المسائل التي أثيرت والتي قد تكون مصدراً لمخاوف زائفة

وفي هذا السياق ، أود أن أشير بصفة خاصة إلى أنشطة المجموعة الاسترالية . وهي مشاورات غير رسمية حول تنسيق سياسات مراقبة الصادرات التي بدأت في غياب أي اتفاق عالمي بشأن هذا الموضوع . وأثيرت هذه المسألة في المناقشة المتعلقة بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وللمساعدة على معالجة بعض الاهتمامات التي أثيرت في هذه المناقشة ، أُحيل لي أن أدلي البيان التالي

"إن الدول التالية: اسبانيا ، واستراليا ، وألمانيا ، وايرلندا ، وايطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، والدانمرك ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، ولكسمبرغ ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، واليونان ، أعضاء 'المجموعة الاسترالية' ، ترحب بالتوقيع المقبل على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .

"ستوفر هذه الاتفاقية ، وهي أول اتفاق متعدد الأطراف لنزع السلاح يتسم بطابع عالمي يشمل نطاقا دوليا للتحقق ، فرصة فريدة لإزالة فئة كاملة من الأسلحة الوحشية والمقيتة

"ويسعى أن يصحب تعزيز الأمن العالمي الذي سينشأ عن التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقية المزيد من التعاون فيما بين الدول فهذا هو الهدف من المادة الحادية عشرة من الاتفاقية التي تتعهد الدول المشار إليها أعلاه بالامتثال لها تماما

"وتهدف هذه المادة إلى تيسير أقصى قدر ممكن من التبادل في مجال الأنشطة الكيميائية لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية وذلك لتعزيز تنمية التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية لجميع الدول الأطراف .

"وتدرك الدول المشار إليها أعلاه بصفة خاصة ضرورة المحافظة على التوازن السليم بين مقتضيات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول ، لا سيما في المجال الكيميائي ، من جهة ، والقيود الأمنية المفروضة عليها ، من جهة أخرى .

"ويسعى أن يؤدي الاستخدام الممكن لبعض المنتجات والمعدات الكيميائية لأغراض محظورة بمقتضى الاتفاقية إلى أن تتوخى الدول الأطراف

المقبلة في الاتفاقية أقصى قدر من اليقظة لكي لا تؤدي بالتالي الرغبة في صمان أقصى فرصة ممكنة من التنمية للجميع إلى تيسير الأنشطة المحظورة التي يقوم البعض بنشرها والتي تشكل تهديدا محتملا للأمن العالمي .

"وترى الدول المشار إليها أعلاه أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، التي تتعهد هي بأن تكون من الموقعين الأصليين عليها ، ستكون مكانا فيما للعاية لنلوغ هذا الهدف .

"وتتعهد هذه الدول بالقيام ، في ضوء تعهد الاتفاقية ، باستعراض التدابير التي تتخذها لمنع انتشار المواد والمعدات الكيميائية لأغراض مخالفة لمقاصد الاتفاقية ، بهدف إزالة مثل هذه التدابير لصالح الدول الأطراف في الاتفاقية التي تعمل بما يتفق تماما مع الالتزامات التي تقع عليها بمقتضاها .

"وتعترم هذه الدول بذلك المساهمة بنشاط في تحقيق زيادة في المبادلات التجارية والتكنولوجية بين الدول وفي التنفيذ العالمي والكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ."

وبهذا ينتهي البيان بالنيابة عن بلدان المجموعة الاسترالية .

وكموضوع يتصل مباشرة بدور المؤتمر ، أود ، بمجرد الانتهاء من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، أن أعلق على كلمات السفير ماريين بوش من المكسيك . فلقد أثار فكرة قيام الرئيس أو الأمين العام بالدعوة إلى عقد مشاورات مفتوحة على مستوى رؤساء الوفود لتناول المسائل التي تثير القلق أو المسائل التي تتسم بأهمية خاصة وقدم أيضا ممثل السويد ، السفير هيلتينوس عدة نقاط هامة فيما يتعلق بجدول أعمالنا ، وتوسيع نطاق العضوية ، ومسائل أخرى وعرض كذلك ممثل كوبا ، السفير موراليس ، أفكاره ومقترحاته بشأن هذه المسائل ، التي وصفها بأنها ذات أهمية حيوية لعمل مؤتمرنا ، وذلك خلال كلمته التي ألقاها في جلستنا العامة في الأسبوع الماضي . ويبدو لي أن هذه الأفكار تستحق المزيد من البحث وبدأت في استطلاع رأي بعض زملائنا بشأنها ، بمساعدة الأمين العام ، ووجدت ردود فعل ايجابية لاجراء مزيد من الاتصالات بشأن هذه المسائل ولكن لم يكن الوقت كافيا لاجراء مشاورات موسّعة بالقدر الذي يكفي للسماح لي بالدعوة إلى عقد المشاورات التي اقترحها السفير ماريين بوش . فمرة أخرى أتمنى أن يقوم الرئيس المقبل باجراء المزيد من البحث لهذه الأفكار ، وأتعهد بتقديم مساعدتي له وكذلك للأمين العام للمؤتمر ، في هذا الشأن .

وختاما ، أود أن أشكر الأمين العام ، السفير بيراساتيعي ، لكياسته الدائمة ولكفاءته الهادئة ولتفانيه في مساعدتنا في أعمالنا . ولقد ساعدني كثيرا هو وموظفوه فلهم شكري وتقديري .

وأود أيضا أن اتعهد للرئيس الذي سيخلفني ، السفير سيرفيه من بلجيكا ، بمساعدتي وتعاوني الكاملين . وهو دبلوماسي قدير ودو خبرة وأعلم أن المؤتمر سيكون بين يدين أمينتين تحت رئاسته .

وبهذا أختتم ملاحظاتي هل هناك أي ممثل آخر يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى ممثل أوكرانيا ، السفير اورادوفسكي .

السيد اورادوفسكي (أوكرانيا) (الكلمة بالروسية). السيد الرئيس ، أود قبل كل شيء أن أنضم الى كلمات التهنئة الكثيرة التي وجهت اليكم من قبل ومما لا شك فيه أنه ستساعدنا خبرتكم الزاخرة ومهارتكم الدبلوماسية على تحقيق تقدم كبير في أعمال مؤتمر نزع السلاح في ختام أعماله لهذا العام واسمحوا لي أن اتمنى لكم المزيد من النجاح الحقيقي في ادارة مناقشاتنا في هذه الدورة وأؤكد لكم أن وفد اوكرانيا مستعد لتقديم كل مساعدة لكم لدى مباشرتكم لواجباتكم الهامة

ويشرفني أن أوجه كلمتي في هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة عن وفد اوكرانيا في وقت توجد فيه دلالات واضحة في أعمال المؤتمر على احراز تقدم حاسم في بعض المجالات الهامة من أنشطته . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد بصفة خاصة أن أوكرانيا أعلنت رسميا منذ الخطوات الأولى التي اتخذتها تجاه إعادة إقامة دولتها مبادئ تحرير الأمن الدولي والتزمت بها التزاما ثابتا ، واتخذت دورا ايجابيا في عملية اردهار نزع السلاح ، وفي المقام الأول نزع السلاح النووي وكانت أوكرانيا ، بطاقتها النووية الكبيرة ، أول دولة في تاريخ البشرية تعلن طوعيا عن رغبتها وتصميمها في التخلص من ترسانة الأسلحة الذرية بالكامل وأكد رئيس بلدنا ، ليونيد كرافتشوك ، مرة أخرى في الكلمة التي القاها مؤخرا في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي أن "أوكرانيا ، وهي من أكبر البلدان في أوروبا ، لن تشكل أبدا تهديدا للدول الأخرى" . وسياستنا العسكرية دفاعية بحت من حيث طبيعتها وهي تقوم على ضرورة وجود الحد الأدنى اللازم من القوات البرية والبحرية للدفاع عن استقلالنا وحرمة اراضينا وعدم انتهاك حدودنا وحقوق وحريات مواطنينا وتستأثر انشاء القوات المسلحة الخاصة لأوكرانيا تخفيضات كبيرة في القوات والأسلحة المنتشرة حاليا في القطر . وتعترم اوكرانيا ، وقد عقدت العزم على تخفيض وتدمير الطاقة النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي السابق ، التصديق في القريب العاجل على معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وتخفيضها ، وعلى التخلص بالكامل ، بحلول نهاية القرن ، من جميع أنواع الأسلحة النووية . أما فيما يتعلق بالقذائف النووية التكتيكية ، فلقد نقلت جميعها من اقليم اوكرانيا الى روسيا لتدميرها منذ شهر أيار/مايو من هذا العام ، أي قبل شهرين من الحد الزمني المقرر في المعاهدة .

إنما نعلق في بلدنا أهمية كبيرة على تنفيذ الاتفاقات التي عقدت عملا بمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") الموقعة في لشبونة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢ . ووفقا لهذه الاتفاقات ، بدأت عملا وزارة الدفاع في أوكرانيا ، بالتعاون مع القيادة المشتركة للقوات المسلحة لكومنولث الدول المستقلة ، في وضع خطة عمل مشتركة لتنزيل القذائف النووية الاستراتيجية وإزالتها من أقليم أوكرانيا .

ومع إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ عملية نزع السلاح النووي من جميع أرجاء العالم بجميع الطرق الممكنة ، ترى أوكرانيا أنه يجب أن تصاحب هذه العملية إجراءات إيجابية ومحددة لنزع السلاح النووي على الصعيدين الوطني والاقليمي . وبصفة خاصة ، تؤيد أوكرانيا نشاط فكرة أن يصبح البحر الأسود منطقة خالية من الأسلحة النووية . ويوجد تأكيد آخر لاستعدادنا للمساهمة في تحقيق هذه الفكرة في الاتفاق الذي عقد في ٣ آب/أغسطس من هذا العام ، في يالتا ، بين أوكرانيا والاتحاد الروسي بشأن المبادئ التي تحكم انشاء بحرية أوكرانية وبحرية روسية من أسطول البحر الأسود التابع لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وهي هذه الوثيقة ، التي ترمي الى تعزيز الأمن في هذه المنطقة الواسعة ، أشارت الدولتان الرئيسيتان للبحر الأسود رسميا إلى "استصواب سياسة ترمي الى تحويل البحر الأسود إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ، منطقة للسلم والتعاون" ويمتد الاتفاق بين أوكرانيا وروسيا بشأن أسطول البحر الأسود ، الذي كانت أعماله التحضيرية موضع اهتمام كبير ليس من جانب شعبي الدولتين فحسب ولكن من جانب شعوب البلدان الأخرى لمنطقة البحر الأسود أيضا ، بل ويمكن القول بغير مبالغة من جانب المجتمع الدولي ككل ، إلى أحكام الاتفاق الذي وقّع في ٢٣ حزيران/يونيه هذا العام بشأن زيادة تنمية العلاقات بين الدولتين في هذين البلدين . وبمقتضى الاتفاق ، سيقسم أسطول البحر الأسود بين أوكرانيا وروسيا لانشاء بحرية أوكرانية وبحرية للاتحاد الروسي ومع أخذ مصالح هاتين الدولتين الصديقتين في الاعتبار والتطلع إلى ضمان الأمن في حوض البحر الأسود ، قررت أوكرانيا وروسيا ، إلى حين تشكيل بحرية أوكرانية وبحرية روسية في البحر الأسود ، أن توحد قيادته انتقالا حتى نهاية عام ١٩٩٥ .

وفيما يتعلق بالفترة الانتقالية ، انتهت تنمية أسطول البحر الأسود للقوات المسلحة المشتركة لكومنولث الدول المستقلة من لحظة التوقيع على الاتفاق وأصبح تحت القيادة المباشرة لرئيسي أوكرانيا والاتحاد الروسي . وخلال الفترة الانتقالية ، سيتم تزويد أسطول البحر الأسود بمحددين من أوكرانيا وروسيا بنسب متكافئة (٥٠ في المائة لكل منهما) . وحتى عام ١٩٩٥ ، سيستخدم الطرفان في الاتفاق معا أنظمة ومعدات القواعد القائمة بما يتفق ، حسب الاقتضاء ، مع تشريع كل من البلدين وبدون أي تدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر

ويرحب وفد أوكرانيا بالبيان الذي أدلى به اليوم السفير ايريرا من فرنسا والذي أبلغنا بأن فرنسا انضمت الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس من هذا العام وانضمام هذه الدولة الحائزة للأسلحة النووية إلى هذه المعاهدة الدولية خطوة هامة بلا شك تجاه تعزيز نظام عدم الانتشار لأشد أنواع أسلحة التدمير الشامل فتكا .

وعندما طلب وعدي الكلمة اليوم ، فانه كان يرغب في ابلاغكم أيضا بأن من الأهداف الفورية لسياسة نزع السلاح النووي الأوكرانية أن تصبح أوكرانيا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسيكون تحقيق هذا الهدف عنصرا حاسما في تنفيذ المبادئ الأساسية للأمن القومي التي أعلنها برلمان بلدنا رسميا منذ سنتين في اعلان سيادة دولة أوكرانيا تنفيذا عمليا وأهم هذه المبادئ اعتزام أوكرانيا "أن تصبح في المستقبل دولة محايدة على الدوام لا تشترك في الكتل العسكرية وتلتزم بالمبادئ اللانووية الثلاثة: عدم استحداث الأسلحة النووية ، وعدم انتاجها ، وعدم الحصول عليها" إن الرغبة الخالصة لبلدنا في تنفيذ هذه المبادئ وفي مساندتها باجراءات عملية تتجلى في تصديق مجلس السوفيات الأعلى لأوكرانيا في الشهر الماضي على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وعلى الاتفاق المتعلق بالمبادئ والاجراءات اللازمة لتنفيذه ويؤكد القرار الذي اتخذه برلمانها في هذا الشأن مرة أخرى رغبة أوكرانيا في الاندماج بالكامل في عملية عموم أوروبا ، وفي تقديم مساهمتها ، مع دول أوروبية أخرى ، في تنفيذ هذا الصك القانوني الدولي البالغ الأهمية ، الذي يعتبر من العناصر الرئيسية لأسس نظام الأمن الجديد في أوروبا .

وفي رأينا أن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لم تقدم مساهمة كبيرة في تخفيض المواجهة العسكرية والتهديد بشتى صراعات عسكرية في القارة فحسب ولكن التوقيع عليها يشير الى حدوث تغير كبير في أساليب التفكير في السنوات الأخيرة وسيسمح دخول المعاهدة حيز النفاذ لجميع الدول في أوروبا ، بما في ذلك أوكرانيا ، بإقامة علاقات سلمية وعلاقات حسن الجوار فيما بينها في مناخ من الأمن والثقة ، وسيساعد على تخفيض النفقات العسكرية ، وسيتيح توجيه الجهود أولا إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بعدة طرق منها تحويل جزء كبير من الصناعة الدفاعية والطاقة العسكرية الى استخدامات مدنية .

وتنعقد الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح في ظل وضع سياسي عالمي جديد من حيث النوعية يمتاز بالانتقال من التفارض والتنافس الايديولوجي إلى التعاون والشراكة الدوليين على نطاق واسع وأوجد هذا الوضع قاعدة مناسبة لاحراز تقدم كبير في حل عدة مشاكل تراكمت طوال عدة سنوات في مجال نزع السلاح ، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو

حارجه واشد القصايا الحاحا لجميع المشتركين في المؤتمر اليوم هي بلا شك سرعة استكمال مشروع اتعاقية الاسلحة الكيميائية ويعتبر المشروع المنقح لهده الوثيقة الاساسية الدي أعدته اللجنة المحصصة للاسلحة الكيميائية ، وهو قيد البحث الان في مؤتمر نرع السلاح ، ثمرة عدة سنوات من الجهود المبدولة من جانب الدبلوماسيين ، والعسكريين ، والخبراء ، والاحصائيين من بلدان مختلفة .

ولاحظت وفود كثيرة من قبل أن مشروع اتعاقية حظر الاسلحة الكيميائية وتدميرها ينطوي على توازن دقيق ومعقد للمصالح ، وأنه يحتوي على تسوية مستكرة تراعي المواقف المعروفة جيدا للبلدان كل على حدة . وبالطبع ، يمكن أن نجد مرصاً كثيرة لتحسين النص وزيادة تطويره . ولكن يمكن أن نلاحظ مع الارتياح أن أغلبية الوفود أدركت الاهمية الحيوية لسرعة ابرام الاتعاقية وأنها تبدل جهودا جدية للتوصل إلى استكمال النص النهائي بنجاح ويأمل وفدنا باخلاص ، مثل وفود بلدان كثيرة أخرى ، في فتح باب التوقيع على الاتعاقية قبل نهاية هذا العام . ونحن مستعدون للتعاون أكثر من ذلك لتحسين النص واذا رأت بعض وفود البلدان الاخرى المشتركة في الاتعاقية أنه يلزم العودة الى تقديم التعديلات والمقترحات الملموسة فان وفدنا يحتفظ أيضا بالحق في الاعراب عن ملاحظاته بشأن مشروع الوثيقة إذا وجد لزوما لذلك

إن الوضع السياسي الجديد الناشئ في العالم يحتاج إلى اعادة تفكير جذرية في النهج التقليدية لبعض المفاهيم المستقرة مثل الامن والتعاون الدولي والتنمية . ومرة أخرى نجد هنا تغييرات بعيدة المدى على الصعيد العالمي تؤثر ، سواء أردنا أو لم نرد ، على الاسلوب الذي تتصرف به الدول وعلى المعايير والمبادئ المقبولة عموما . وعلى الرغم من أنه لم يعد هناك الآن على الاطلاق أي تهديد عسكري أو أي احتياج الى ايجاد توازن للارهاب أو للمواجهة المباشرة ، وأن شعوبا كثيرة تبدأ الآن في التخلص من الشعور بخطر نشوب حرب عالمية جديدة ، فانه توجد مع ذلك أحداث مفجعة تتصل بمنازعات عسكرية قائمة في عدة مناطق من العالم وتبدو بأن مثل هذا الخطر لم يمس تماما حتى المنازعات المحلية الصغيرة تنطوي على تهديدات كبيرة للسلم . والأمثلة المحتملة لذلك ، للأسف ، هي المنازعات التي تقع في أوروبا ، أشد القارات كثافة في السكان في العالم ، والتي تنمو بغير قيود في سرعتها ومداها ويبين تحليل هذه المنازعات أنها تعالج الآن نوعا جديدا من المشكلة الامنية . فمن الواضح أنه حلت محل التعادل العسكري/السياسي السابق بين الكتل في مناطق متعددة حالات نزاع خطيرة ترتبط بقضايا وطنية غير محلولة تسببها نداءات غير مسؤولة لاعادة النظر في الحدود القائمة للدول

وفي مثل هذه الأوضاع ، بالطبع ، تصبح المبادئ المنصوص عليها في وثيقة هلسنكي الختامية وفي ميثاق باريس لاقامة أوروبا جديدة في غاية الاهمية واليوم ،

هناك حاجة ، ربما أكثر من أي وقت مضى ، الى عمل خلاق صادق العزيمة لتجديد هذه المبادىء عمليا . ويحتاج هذا بدوره إلى مزيد من التحسين الشامل لفعالية آلية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ويمكن ، في رأينا ، أن نجد مساهمة مبتكرة هامة لتحقيق هذا الهدف في نتائج الاجتماع الرابع الاوروبي الشامل لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بيد أن الوضع الحالي يحتاج الى دفعة كبيرة أخرى في ترسانة سل بناء السلم ، بما في ذلك وضع صكوك جديدة لمنع النزاع . إننا نؤيد تماما المقترحات التي وضعت في هلسنكي بشأن استخدام عمليات صيانة السلم تحت مظلة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، بما في ذلك استخدام امكانات منظمات مثل الاتحادات الاوروبية ، ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، والاتحاد الاوروبي الغربي وفي نفس الوقت ، تحتاج هذه المقترحات إلى مزيد من الاعداد الدقيق ويلزم قبل كل شيء أن نحدد الاساس القانوني لمثل هذه الالية ومعايير قيامها بدورها ، مع القيام بصفة خاصة بمراعاة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وللاتفاقات الاخيرة في المجال العسكري والسياسي والاتفاقات في مجال نزع السلاح أهمية كبيرة لزيادة استقرار الحالة وتعزيز الامن في أوروبا وأفكر قبل كل شيء في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ ، وفي معاهدة السماوات المفتوحة والوثيقة الختامية للمفاوضات المتعلقة بأعداد الجنود في أوروبا وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد مرة أخرى على أن دخول معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا حيز النفاذ لن يقدم مساهمة كبيرة في تخفيض المواجهة العسكرية والتهديد بشن منازعات مسلحة فحسب ولكنه سيؤدي أيضا إلى تغيير حاسم في الافكار المستقرة للماضي .

وفي هذا البيان ، ولأسباب واضحة ، نعالج أساسا مسائل الامن الاوروبي ومسائل تخفيض القوات المسلحة في أوروبا . ولكننا مقتنعون بأن المسائل المتعلقة بالامن الاقليمي تتسم بأهمية كبيرة لجميع مناطق العالم وفي الوضع الحالي للعالم ، حيث لا تزال هناك عدة منازعات مسلحة اقليمية ودولية قديمة وحيث تظهر منازعات جديدة ، تزداد باستظام أهمية دور مؤتمر نزع السلاح ، الالية المتعددة الأطراف الوحيدة وسيعتبر استكمال العمل بشأن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية دلالة على نهاية احدى أهم وأخطر المراحل في عمل المؤتمر . بيد أنه ينطوي جدول أعمالنا على قائمة جديدة وليست أقل تعقيدا من المهام المتمثلة بضمان مستوى أكبر من الامن الدولي بمستويات أقل من الاسلحة . وفي نظرنا أنه ينبغي أن يستمر المؤتمر في تركيز محمل اهتمامه على وضع صكوك قانونية دولية شاملة تهدف إلى تخفيض التوتر الدولي وتدعيم الامن الشامل عن طريق نزع السلاح . وبصفة خاصة ، وبالنظر إلى العمل الذي قامت به اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية هذا العام ، نعتقد أنه يمكن أن يكون أساس العمل المقبل لمؤتمر نزع السلاح في هذا المجال في السنة القادمة هو عقد مفاوضات لوضع مشاريع مواد لاتفاقية لحظر الاسلحة الاشعاعية وللعناصر الممكنة التي تتصل بحظر الهجمات على المرافق النووية .

وسترداد فعالية عمل المؤتمر اذا وضعت له أولويات محددة بوضوح وادرجت الـــح القضايا والقضايا الموضوعية في جدول أعماله . ومن الحيوي لمؤتمر نزع الســـلاح أن يتكيف مع الوضع الدولي الجديد وأن يبذل كل ما يستطيعه لتدعيم السلام الدولـــي . وبالطبع سيلزم لهذا العرض مبادرات جديدة ونهج جديدة . ونعتقد أنه ينبغي ايـــلاء الاعتبار الواجب للتعليقات التي أبداها وفد السويد في جلسة عامة سابقة ومفادها أنـه يتعين عليها ابقاء بطرة جدوله على عضوية المؤتمر والتعاون لتوسيع نطاقهـــا . فالعالم يتغير وينبغي أن نستخدم الطاقات الهائلة التي ينطوي عليها مؤتمر نـــزع السلاح بطريقة أكثر فعالية وتعترم أوكرانيا أن تصبح شريكا في مفاوضات جنيـــف المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وهي مستعدة للمساهمة في المهام الكبيرة التـــي تواجه هذه الهيئة الدولية الهامة ، مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس: أشكر ممثل أوكرانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقـــة الموجهة الى الرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند ، السفير شاه

السيد شاه (الهند) (الكلمة بالانكليزية): لم أكن أعترم الكلام هـــذا الصباح ولكنني أفعل ذلك في ضوء البيان الذي أدليتم به ، يا سيادة الرئيـــس ، الآن بالنيابة عن المجموعة الاسترالية فليس خافيا حقا أن حكومتي وحكومات بلدان نامية كثيرة تعتبر الاجراءات التي تتخذ من طرف واحد من هذا النوع تمييزية ومعرقلـــة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية للبلدان النامية وألححنا دائما على أن تكمـــن الحلول للمشاكل التي أدت إلى أنشطة المجموعة الاسترالية في ترتيبات واتفاقـــات متعددة الأطراف يتم الوصول اليها عن طريق التعاون والمشاركة العالمية وليـــس باجراءات من طرف واحد . وأشرنا أيضا مرارا الى أنه لا يمكن للقيود على التعـــاون الدولي أو للرقابة على الصادرات من جانب البلدان التي تعمل معا خارج نطـــاق الاتفاقية ، بمجرد دخول الاتفاقية في حيز النفاذ فهذا ما كان في ذهننا عنـــد قيامنا بتقديم تعديلات للمادة الحادية عشرة في سياق مفاوضات اتفاقية الأسلحـــة الكيميائية .

ومن المشجع أن البيان الذي أدليتم به الآن بالنيابة عن المجموعة الاستراليـــة يشير الى رغبة المجموعة في ازالة التدابير التي تعرقل التعاون والتجارة الدوليـــين في المجال الكيميائي ، حتى ولو كان هذا مرتبطا باستيفاء بعض الشروط . وبينما يـــدل هذا البيان للنوايا على الاعتراف بدواعي قلقنا ويعالج إلى حد ما مخاوفنا فيمـــا يتعلق بالمجموعة الاسترالية ، فان وفدي يعتقد أنه ينبغي أن يعكس المقصود من هـــذا البيان بطريقة مناسبة في المادة الحادية عشرة من الاتفاقية عند اختتام المفاوضـــات الجارية بشأن الوثيقة WP.400/Rev.1 . ويحدوني الأمل أيضا في أن يصبح البيان الـــذي قمتم بتلاوته نيابة عن المجموعة الاسترالية وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح .

وقبل اختتام كلمتي ، يا سيادة الرئيس ، أود أن اشهر هذه الفرصة لتقديم تقديري الشخصي لكم لرئاستكم لمؤتمر نزع السلاح خلال الشهر الذي توليتم فيه الرئاسة وللمساهمات التي قدمتموها لأعمال المؤتمر

الرئيس: أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة هل هناك أي ممثلين آخرين يرغبون في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحدا وكما ابلغتكم في الجلسة العامة المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ، سأعرض على المؤتمر الآن تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية الوارد في الوثيقة CD/1159 لاعتماده ولا أرى أي اعتراض ولذلك فإنني سأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد هذا التقرير .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: لقد عممت الأمانة الجدول الزمني للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع المقبل وهذا الجدول الزمني ارشادي بالطبع وقابل للتغيير ، عند الاقتضاء فإذا لم يكن هناك اعتراض ، فإنني سأعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: ليس لدي أعمال أخرى اليوم وكما اعلنت في بداية هذه الجلسة العامة ، سيعقد المؤتمر مشاورات غير رسمية مفتوحة في هذه القاعة مع توفر خدمات للترجمة الشفوية للنظر في المسائل المعلّقة المتصلة بمشروع التقرير السنوي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة واسمحوا لي أيضا ، بالنيابة عن السفير ياتسانوف ، أن أذكّر الوفود بأنه ستعقد الآن مشاورات مفتوحة بشأن تحرير وصياغة اتفاقية الأسلحة الكيميائية في القاعة (٥) .

وليس لدي أعمال أخرى ولذلك فإنني سأرفع هذه الجلسة وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ١١ آب/أغسطس في الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.630
11 August 1992
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم بجنيف
يوم الثلاثاء ، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميشيل سيرفيه (بلجيكا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٣٠ لمؤتمر نزع السلاح .

مع تولي سلجيكا رئاسة المؤتمر ، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيساً . فاسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أؤدي واجباً مستحباً فأثني على من سلفوني في الاضطلاع بالمهام الرئاسية . فقد سعى كل منهم إلى قيادة أعمالنا بنشاط بغية ترجمة مثلنا الأعلى المشترك المتمثل في نزع السلاح إلى أعمال وبنود ، وهو مثل تنص عليه بوضوح واعتدال الكلمات الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: "نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ..." . والجميع هنا يعلم من التجربة طول ووعورة الطريق المؤدي إلى تحقيق هذا الهدف النبيل . وكل من سلفني قد شجعنا على سلوك هذا السبيل ، وأود بالنيابة عنكم جميعاً أن أشكر ممثلاتنا السفراء أرتياغا ، وكالوفسكي ، وموتوالي ، وكيتكاكي ، ونميشي ، وغارسيا موريتان ، وأوسوليفان وقد كانت هذه المهمة بالنسبة لبعضهم بالغة الصعوبة نظراً للأحداث الخطيرة والمأساوية التي كانت تجري في بلدانهم . ولذلك كان لهم فضل عظيم في الاضطلاع بمهمتهم ، وإنهم ليستحقون جميعاً شكرنا وامتناننا .

إن من الأمور التي استوقفتني في مطالعاتي حين كنت طالباً فكرة أعرب عنها الفيلسوف هنري برغسون في كتابه التطور الخلاق ، الذي ألفه في عام ١٩٠١ ، وتقول هذه الفكرة إذا أسعفتني الذاكرة: "من سمات الإنسان النشط قدرته على تجاوز الأحداث اليومية دون إهمالها ، وتطلعه في الوقت نفسه إلى المستقبل من منظور واسع جداً" . وكلنا هنا رجالا ونساء يتحلى بالنشاط والشهامة ، وقد تيسر لي إدراك ذلك خلال الشهور الثمانية التي قضيتها بينكم ومن الأمور التي أثارت إعجابي حقاً الإرادة التي نبديها جميعاً لإيجاد حلول مشتركة لجميع المشكلات التي نتعين علينا حلها ومن هذه الإرادة المشتركة آمل أن يتاح لي استخلاص الموارد اللازمة لقيادة أعمالنا ، مستعيناً بكل واحد منكم ، ومستفيداً من المساعدة الأساسية التي يمدني بها الأمين العام وفريقه الكفؤ والمتعاون .

لقد خطونا يوم الجمعة الماضي خطوة هامة نحو عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وعلى كل وفد من الوفود الآن أن يقيم الحل الإجمالي الذي سيعرضه علينا بعد فترة وجيزة رئيس اللجنة المخصصة ، السفير فون فاغنر . وكما أبلغنا مراراً ، فإن أحداً مما لن يجد في الاقتراح النهائي جميع الأهداف التي وضعناها في البداية . ولكن هذه هي طبيعة الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، فما هي إلا "فن الممكن" . وأود باسمكم جميعاً أن أهنئ وأشكر السفير فون فاغنر وفريقه للعمل العظيم الذي اضطلع به منذ كانون الثاني/يناير الماضي ، وأشجعه بقوة على مواصلة جهوده بضعة أسابيع أخرى فقط . وأتوجه إلى جميع الذين شاركوا في هذه المفاوضات الشاقة والمضنية ، وجميع

أعضاء الوفود والمراقبين في مؤتمرنا ، لأطلب إليهم أن يبذلوا قصارى جهدهم لإقناع حكوماتهم بأن العمل الذي أنجزناه في جنيف ، وإن لم يبلغ حد الكمال في نظرهم ، هو أقصى ما تسنى لنا أن نفعله في "في الممكن" ، الذي أشرت إليه قبل قليل ويظل هدفنا العاجل هو اختتام مفاوضات الأسلحة الكيميائية بنجاح . وعلى ذلك تتوقف مصداقيتنا . وإذا أخفقنا في إنهاء عملنا في هذا المجال ، فأظن أن من مصلحة الوقت أن نتساءل عن مصير مؤتمر نزع السلاح ومهامه المقبلة ، لأننا سنكون قد أثبتنا للمجتمع الدولي عجزنا عن تلبية اهتماماته وتهدئة مخاوفه .

وإنني أنطلق من فرضية أننا سنجح في المهمة التي بدأناها منذ سنين عديدة . فلنعرض نتائج جهودنا على الجمعية العامة المقبلة ولنحاول أن نجمع حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية أكبر قدر ممكن من التأييد . وعندذاك نكون قد أثبتنا قدرتنا على معالجة جميع مشكلات نزع السلاح الأخرى ، سائرين على هدى الأفكار التي أبداها العديد منكم في هذا المجال . وإنني لن أهمل أي فكرة من هذه الأفكار ، وأعتزم الالتزام بالاقتراحات التي صاغها الأسبوع الماضي زميلي وصديقي ، السفير سوول أوسوليفان ، وذلك عن طريق مواصلة المشاورات غير الرسمية التي باشرها بشأن مستقبل المؤتمر نفسه ، وأعتزم أن أبدي لكم أفكاري في الوقت المناسب وأحثكم من الآن حتى نهاية هذه الدورة على الإفادة من الوقت القليل المتاح لنا حين إفادة ممكنة لتكثيف المشاورات في محفل الأفرقة العاملة والجلسات غير الرسمية حتى يتسنى لنا صياغة تقريرنا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عما أنجزناه وعن محفل السنود المدرجة على جدول أعمالنا .

ليس هناك متحدثون على قائمة اليوم هل يريد عضو من أعضاء المؤتمر أخذ الكلمة؟ أظن أن بول أوسوليفان ، سفير أستراليا ، يود أخذ الكلمة .

السيد أوسوليفان (أستراليا): سيدي الرئيس ، إنني أقدر الفرصة التي أتيحت لي لإلقاء كلمة موجزة ، وأود أن أعرب قبل كل شيء عن مدى سعادتي بتوليكم رئاسة أعمالنا . لقد ألقيت في الأسبوع الماضي بياناً باسم المجموعة الاسترالية في الجلسة العامة ، وطلب سفير الهند السيد شاه تعميم الوثيقة التي قرأتها بوصفها وثيقة من وثائق المؤتمر فطلبت إلى الأمانة أن تتولى ذلك . وأظن أن الوثيقة متاحة لجميع الوفود الآن .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): شكراً سيدي السفير . أرى فعلاً أن الوثيقة قد وُزعت تحت الرمز CD/1164 وأرى أيضاً أن سفير الأرجنتين ، السيد غارسيا موريتان ، يطلب الكلمة .

السيد غارميا موريتان (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية): اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أعرب لكم عن ارتياح وفدي لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح اعتباراً من اليوم . فانتم دبلوماسي ذو مهارات مهنية معروفة ، وإننا نرحب بقيادتكم أعمال هيئتنا في هذه الفترة الحاسمة . ونؤكد لكم تعاوننا في مهامكم الخطيرة . وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لاشكر سلفكم ، السفير نول أوسوليفان ، لما أتاحه من طاقة وإبداع للمؤتمر حين كان يرأسه .

لقد تولينتم الرئاسة في فترة تتسم باهمية خاصة لمؤتمر نزع السلاح ، لا لاننا نخطو خطوة تاريخية تتمثل في الاعتماد التقريب لمك مزيد النوع والنطاق فحسب ، ولكن لان علينا أيضا أن نعكف على اعداد تقريرنا السنوي إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في كل بند من بنود جدول أعمالنا . إنها مرحلة الحصاد السنوي . إنها عملية دقيقة تستدعي قسطا وافرا من الاحترام وحصافة الرأي . وهي مهمة ضرورية ، على حانب من الاهمية من غير شك ، ولكنها ليست بالمهمة السهلة إنها مهمة تستوجب منا عرض وجهات نظرنا الوطنية بقدر عظيم من الاحترام المتبادل ، فلعل بعضها يكون متناقضا ولعل بعضها الآخر يعكس تنوع الافكار في هذه القاعة وغناها . ومسالة التقرير هذه هي التي دفعتني إلى طلب الكلمة لفترة وجيزة هذا الصباح ، إذ أن بعض الشكوك أثيرت حول موقف بعض الوفود من البندين ٢ و٣ من جدول أعمالنا . وفي هذا الصدد ، تلقيت تعليمات بإبداء بعض الملاحظات العامة الموجزة بشان هذين البندين من وجهة نظر وفدي . ولن اكرر الاهمية والاولوية اللتين يعقدهما على البندين ٢ و٣ من جدول أعمالنا ، فهذا أمر تثبته مشاركتنا النشطة في الجلسات غير الرسمية . على أنه طُلب إليَّ أن أؤكد أن صلاحية وأهمية المساعي التي يبذلها المؤتمر بشان هذين البندين مرهونتان ، في رأينا ، بقدرتنا على تحليلهما في ضوء الظروف السائدة والتطورات السياسية ، ولا سيما مدد زوال الصراع الاستراتيجي بين الشرق والغرب والاتجاهات الايجابية التي نشهدها في مناطق شتى . ومن وجهة النظر هذه ، يبدو من الانسب أن ينصب اهتمام مؤتمر نزع السلاح بخصوص البندين ٢ و٣ على النهوج العملية إزاء قضايا بعينها . ونحن على يقين من أننا لن نعدم أفكاراً في الاضطلاع بهذه المهمة هذا سبب من جملة الاسباب التي دفعت وفدي إلى هذه المهمة العسيرة في كثير من الاحيان والمتمثلة في إبداء وجهة نظر مختلفة ، وهذا ما حال بالتالي دون موافقته على البيان الذي أدلت به بعض الوفود داخل مجموعته بشان البندين ٢ و٣ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر أولاً السفير غارميا موريتان لكلماته الرقيقة التي وجهها إلى المؤتمر . وقد أحطنا علما ببيانه . هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ لا على ما يبدو . وقبل أن أرفع الجلسة أود أن أعلمكم بالحالة المتصلة بإعداد المؤتمر تقريره السنوي إلى الجمعية العامة ، وهو ما أشرت إليه في

بياني وساعرض على المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ، لكي يعتمده في جلسته العامة المقبلة ، وهو تقرير قدمه رئيس تلك اللجنة خلال جلستها العامة ٦٣٩ وتتضمنه الوثيقة CD/1160 . وقد بدأت يوم أمس المشاورات غير الرسمية المفتوحة لجميع الأعضاء بشأن تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته . وسيعقد رئيس هذه المشاورات ، سفير باكستان السيد كمال ، مزيداً من المشاورات يوم الخميس ، ولربما عقد جولة ثالثة الأسبوع القادم ، بغية تيسير إعداد هذا الفصل من التقرير السنوي . والمشاورات متواصلة بشأن البند ٩ من جدول الأعمال المعنون "الشفافية في مسألة التسلح" . ويقود هذه المشاورات سفير مصر السيد رهران . وسأمل أن تتكلل جهوده بالنجاح قريبا . ولا تزال هناك مسائل يتعين حلها في إطار البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال ، كما ذكر تواً السفير عارضيا موريتان . وآمل أن نجد حلا مرضيا لجميع الوفود قبل صباح يوم الخميس ، حتى يتاح لنا عقد مشاورات غير رسمية تمكننا من بلوغ اتفاق في هذا الأسبوع . وسيتسنى لنا خلال المشاورات الرئاسية التي ستعقد غدا أن نقرر كيف نتناول البند ١ من جدول الأعمال ، المعنون "حظر التجارب النووية" ، في التقرير السنوي للمؤتمر . وستجتمع بعد ظهر اليوم اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لكي تنظر في تقريرها الى المؤتمر . وآمل أن يبدي الجميع التعاون والنية الطيبة حتى يتيسر اعتماد التقرير اليوم . وكما أكدت في بياني الافتتاحي ، فإنه لا يزال علينا أن نبذل كثير من العمل لإعداد تقريرنا السنوي وسيتعين أن نكثف جهودنا للوصول إلى اتفاق على جميع المسائل المعلقة .

ليست هناك مسائل أخرى للبحث اليوم ، وإذا لم يكن هناك اعتراض فإني أعتزم رفع الجلسة . وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ١٣ آب/أغسطس في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.631
13 August 1992
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والثلاثين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميشيل سيرمية (ملحيكا)

الرئيس (الكلمة بالعربية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٣١ لمؤتمر نزع السلاح

سأعرض اليوم ، كما أعلنت في الجلسة العامة الأخيرة يوم الثلاثاء ، على المؤتمر ، للاعتماد ، تقرير اللجنة المخصصة لعقد تدابير دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها الوارد في الوثيقة CD/1160 . وسوف نمضي قدما لاعتماد الوثيقة حالما ننتهي من قائمة المتحدثين .

لدي في قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو النمسا والأرجنتين ورومانيا (الذي سيتحدث بصفته رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي) والهند ورئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وأعطي الكلمة الآن لممثل النمسا ، السفير لانغ .

السيد لانغ (النمسا) (الكلمة بالعربية): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أهنئكم قبل كل شيء لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أحييكم بوصفكم ممثل بلد قريب جدا من بلدي . ونحن مقتنعون بأنكم ستضطلعون بمسؤولياتكم بحيويتكم المعهودة .

اليوم ، وبعد ٣١ سنة من إقامة حائط برلين بتنين طول الشوط الذي قطعه العالم في السنوات القليلة الماضية . وفي اعتقادي أن الحالة الدولية الجديدة أسهمت كثيرا في التقدم الذي أحرز في العمل صوب حظر الأسلحة الكيميائية . فبعد أقل من أسبوع واحد عن الجلسة الماضية للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية من المناسب ولا شك الإفاضة قليلا في هذا الموضوع وإني أقوم بذلك ، لسوء الحظ ، دون الارتياح الكبير الذي كنت أحب أن أبديه إن التوافق في الآراء الذي طالما تأملته حتى وقت قريب بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لم يتحقق كليا . ولعل الجهود التي لا تكل للسفير فون واغنر من ألمانيا قد دفعتنا إلى الأمل بحصيلة أكثر وضوحا . وإن النمسا لتأسف بشدة لعدم التوصل يوم الجمعة الماضي إلى توافق كامل في الآراء لا غموض فيه . وتأمل بالنسبة للدول التي أبدت تحفظات بشأن التعديلات المقترحة الواردة في الوثيقة CD/CW/WP.427 ، أن تتمكن من الانضمام إلى الدول التي اعتبرت أن المفاوضات قد اكتملت فعلا في ٧ آب/أغسطس . وإننا ، بوصفنا دولة مشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، نأمل على الأخص أن يكون الاتحاد الروسي قادرا على الانضمام إلى التوافق في الآراء الذي نود أن نشهده في ٣٦ آب/أغسطس . وإلا ، فمادا سيحدث ، إذا لم يكن الاتحاد الروسي ، وهو أحد موقعي ميثاق باريس ، ضمن الموقعين الأصليين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . ونوجه أخص ، ما الذي سيحدث للالتزام الذي أخذته على عاتقها جميع الأطراف في ميثاق باريس بأنها ستكون في عداد الموقعين الأصليين على الاتفاقية؟

أما عن مؤتمر نزع السلاح نفسه ، فإننا نعتقد أن الافتقار إلى التوافق في الآراء سيقوض مصداقيته لأننا سنكون مرغمين على الاعتراف بعدم قدرته على التقيد بأحد مبادئه الرئيسية ، مبدأ التوافق في الآراء الوارد في المادة ١٨ من النظام الداخلي . ولذلك ، فإن النمسا تكون راضية لو تمكنت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية من شق طريق لها خارج الحالة غير العادية التي وجدت نفسها فيها في الأسبوع الماضي عندما أعلن رئيسها بلوغ نهاية المفاوضات بينما كانت بعض الوفود تحمل وجهة نظر عكسية . ويسعني لنا ، في هذا السياق ، أن نذكر أن مقرر اللجنة المخصصة بشأن مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم يتخذ بالطرق القائمة تقليديا على التوافق في الآراء .

ولئن كنت أشدد على اهتمام النمسا البالغ باستكمال صياغة هذه الاتفاقية ، إلا أنه يسرني أن أقدم دراستين تقنيتين حالتين عن مسألة المرافق "ذات القدرة الإنتاجية" . وإذا تحاورنا التعريف الوارد في النص الذي قدمه رئيس اللجنة المخصصة ، والذي ربما وصفته على أنه نص سياسي ، فسوف تجدون نهجا علميا بشأن مشكلة التعريف هذه

وفي هذه المرحلة التي نبدأ فيها نتكلم فعلا عن مصداقية مؤتمر نزع السلاح ، أود أن أوجه التحية أيضا إلى رئاسة واحد من أسلافكم فيها ، والذي هو في الواقع الشخص التالي في قائمة المتحدثين لهذا اليوم . وأود الترحيب على الأخص بما قاله في ٢٦ أيار/مايو حول توسيع عضوية هذا المؤتمر . ويسعني ، في رأي وفدي ، أن يعاد النظر حديثا في هذا الموضوع وفي الوقت نفسه في المسائل التي تتصل بجدول أعماله الذي يرجع عهده ، كما لعلنا نتذكر ، إلى عام ١٩٧٩ وفي ذلك الوقت كان للمجتمع الدولي هيكل أكثر تماسكا وأقل احتمارا بالتطلعات ، وكانت له عضوية أقرب إلى الشبات أما الآن ، فإذا نظرنا إلى مشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة السابعة والأربعين للأمم المتحدة فسوف نلاحظ ضمن جملة أمور أن واحدة من الدول الأعضاء في هذا المؤتمر ، ألا وهي يوغوسلافيا ، لم تعد موجودة في حين يوجد هناك ١٩ بلدا ما تزال تنتظر اكتساب العضوية التامة . وفي حالة النمسا ، فقد دام انتظارها ١٠ سنوات حتى الآن ، في حين تمضي التقارير مرددة أن المؤتمر يعترف على النحو الواجب "بالإلحاح الذي تتسم به مسألة توسيع عضويته" . ولكننا تعلمنا ، ويا للأسف ، أن نقرأ هذه التقارير ونترجمها بلغة أكثر واقعية . ولقد تحلت النمسا بالصبر في الماضي ، لأننا نفهم أن تشكيل هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف يمكن أن يعسر على أساس ظروف دولية تمت إلى زمن سابق . إلا أن النمسا تتمنى الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، لو تعرف إلى متى يمكن أن يظل الاشتراك الحقيقي معيدا لها وما إذا كان لا ينبغي لها تركيز جهودها داخل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وهو هيئة ترى أنها أكثر كفاءة أو على الأقل أقرب إلى مصالحنا المباشرة ولعلنا نذكر أن الدول

المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا اعتمدت في ٤ آذار/مارس وثيقة هيلسنكي لعام ١٩٩٢ ، التي تبرز فيها جميع تدابير بناء الثقة وتدابير بناء الأمن المتعاوض عليها حتى الآن . كما تتضمن ترتيبات جديدة بشأن توسيع تبادل المعلومات عن القوات المسلحة وعن تحديث عتبات الإعلانات عن الأنشطة العسكرية . وعلاوة على ذلك ، وعلى الأخص ، أن الأنشطة العسكرية أصبحت لأول مرة مقيدة ويمكن بالتالي أن تعتشها أعرقة متعددة الجنسيات .

والوثيقة الهامة الثانية التي أسفر عنها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هي وثيقة هلسنكي . وأحد الجوانب الرئيسية لهذه الوثيقة أنها تعترف بأهمية الدعم المتبادل فيما بين شتى المنظمات الأوروبية وعبر الأطلسية وبأهمية تعاونها مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بغية المحافظة على الاستقرار والأمن . وقد أعلن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعثه بوصفه "ترتيبا إقليميا" بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة . ولهذا السبب أصبح تقديم الإسهامات من منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية والجماعة الأوروبية إلى عمليات حفظ السلم التي يقوم بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من الأمور الممكنة . وعلاوة على ذلك ، فإن النمسا سوف تستمد بالتأكيد فوائد كبرى من مواصلة المناقشة التي شرعت فيها للتو مع اتحاد أوروبا الغربية . وسوف تستخلص النتائج الخاصة بها من حيث إمكانية إعادة تنظيم سياستها في ميدان الأمن . ومن البديهي ، إن النمسا لا تنوي الوقوف بمعزل عن الجهود العالمية للنهوض بنزع السلاح وبالأمن . وشعورنا ، ببساطة ، هو أنه في عالم يترابط فيه السلم ونزع السلاح ترابطا متبادلا لا يتجزأ ، لا يمكن أن يكون هناك أي سبب لاستبعاد دولة ذات سيادة دون أخرى من الاشتراك في جهد مشترك لإبحار نزع السلاح وبناء الثقة

وتتأسف النمسا إذا كان لنظرة كونية إلى العالم ، وفقا لما أعرب عن ذلك في ميثاق الأمم المتحدة ، أن تحتل مكانا في المقاعد الخلفية بعد أن أصبحت القارات أكثر تطلعا بنظرها إلى الداخل . وهذا هو السبب في أن إعادة تنظيم هيئة نزع السلاح بغية تعزيز أثرها على الشؤون السياسية والعسكرية في العالم تبدو لنا فكرة جذابة . وبالمنطق بعينه ، فإن اشتراك النمسا الفعال في مؤتمر نزع السلاح سيكون في المستقبل مربوطا بشرط وجود إرادة سياسية حقيقية لدى جميع البلدان لإبحار المهام العملية . وفي هذا الصدد ، فإن وضع برنامج شامل يفضي إلى نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة - وأنا أشير بذلك إلى البند ١٠ في جدول الأعمال الدائم للمؤتمر - ليس عمليا على الإطلاق وليس له ، كما نعتقد ، إلا أن يشجع تمديد المناقشات العقيمة ، بالرغم من أن الموضوع يقوم ، بالطبع ، على أنبل الطموحات .

ونعتقد ، على العكس ، أنه من الأفضل تناول موضوعات عملية مثل المشروع الذي أحمله لهذا المحفل في ٢٣ تموز/يوليه السفير هيلتسيوس وهو التعاون بشأن معاهدة تحظر الهجمات على المرافق النووية . وقد يتم ذلك بمعزل عن الأعمال المعنية بالأسلحة الإشعاعية . وتود النمسا ، التي لا تملك أي مرافق نووية ، مدنية كانت أو عسكرية ، تحت الوقوع ضحية لمثل هذا الهجوم ، الذي ربما وجه إلى إحدى محطات الطاقة النووية الواقعة في بلد مجاور . وبالتالي ، فإنها تؤيد مقترح السويد .

وإذا انتقلنا إلى موضوع يعتقد عدة مفاوضين أنه سيحقق البقاء لمؤتمر نزع السلاح ، ونحن نؤيد هدفه بحرارة ، ألا وهو الشفافية في مسألة التسلح ، فإننا أبدينا اهتماما كبيرا بقراءة مشروع التقرير عن هذا الموضوع وكذلك بشتى الوثائق المتصلة بحلقة تدارس طوكيو التي عقدت في بداية حزيران/يونيه ١٩٩٣ . ولا يمكننا ، لسوء الحظ ، أن نستنتج أن هناك تقاربا كافيا في وجهات النظر فيما بين أعضاء المؤتمر . ولذلك فإننا لا نرى أي تيقن من أن الجهود التي بذلت في هذا المؤتمر سوف تثمر في المستقبل المنظور .

ولكي يعمل المؤتمر في مجال المهام العملية ، يمكن أن يستخدم بوصفه هيئة تحقق واستعراض لشتى الاتفاقيات التي ما فتئت موجودة منذ زمن طويل كي يمنحها الفعالية الحقة . ويمكن للمؤتمر أن يجتمع بصورة متواصلة ، على خلاف المؤتمرات الاستعراضية العادية التي لا تجتمع إلا على فترات طويلة . ومن شأن هذا أن يكون تقدما حقيقيا ويساعدنا على نسيان أن إضفاء الطابع المؤسسي على الأعمال الاستعراضية المتصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية أمر لم يثبت إمكان القيام به على الرغم من جهود بذلت كثيرة من بينها النمسا وبصرف النظر عن المعاهدة التي أشرت إليها لتوي ، فإن أعمال التحقق المتواصل يمكن أن يفكر فيها فعلا بمقتضى المادة التاسعة من معاهدة القارة المتجمدة الجنوبية (أنتاركتيكا) والمادة الثامنة من اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، أو المادة ٨ من الاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية

وعلى أية حال ، فالمجال الذي سيكون من المستحيل فيه على أي منطقة بحد ذاتها أن تتعلق فيها على نفسها والذي يتوجب على مؤتمر نزع السلاح أن يوليه الأهمية على سبيل الأولوية هو مجال إجراء التجارب النووية . ولعلنا نذكر أن القوة التفجيرية لجميع التجارب النووية التي أجريت منذ ١٩٤٥ تعادل القوة التفجيرية لـ ٤٠ قنبلة من قنابل هيروشيما . وقد كان لهذه التجارب ، في معظم الحالات ، آثار مدمرة على المناطق المتأثرة . ومن هنا يبدو أن مواصلة إجراء التجارب النووية أمر لا يتسم بالمسؤولية من وجهتي النظر الطبية والبيئية كلتيهما . وفي هذا الصدد ، فإن الرسالة التي بعث بها رئيس الجمهورية الفرنسية ، السيد فرانسوا ميتران إلى رؤساء

الدول النووية الأخرى في ٨ نيسان/أبريل يقترح فيها وقف تجارب الأسلحة النووية تعتبر تطورا مبشرا كما أن التزامات كل من فرنسا والاتحاد الروسي لوقف التجارب مؤقتا هي من الأمور المشجعة . ومع ذلك ، فلم يحدث حتى الآن أي تحل نهائي عن هذه التجارب - بل على العكس من ذلك تماما ، فالتفجيرات النووية يتبع الواحد منها الآخر . وإن الحجج التي تقدم تأييدا لإجراء هذه التجارب وبالذات تلك التي تقول إنها ضرورية من أجل تحسين أنظمة الأمن للأسلحة النووية ولاختبار موثوقية الرؤوس النووية المكدسة ولتحديث الأسلحة النووية هي موضع للكثير من الشك .

لقد ظلت النمسا دائما ملتزمة بوقف جميع التجارب النووية . وصدقت على معاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية في ١٩٦٤ ، وجاهرت على الدوام بتأييد قرارات الأمم المتحدة المناصرة لفرض الحظر الكلي . وهي تتمسك النمسا بقوة بهذا الموقف وتقدم الدعم للجهود الرامية إلى إبرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية - سيما وإنني باسم حكومتي ، وعن طريق هذا البيان ، أتشرف بأن أنقل إلى الدول النووية الممثلة في هذا المحفل نداء من مجلس نواب البرلمان النمساوي ، الماشيونال رات . ويدعو هذا النداء المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى إنهاء جميع التجارب النووية على الفور ودون انتظار تقديم البرنامج دولي لهذه الغاية . وفي ذلك السياق ، لا حاجة إلى القول إنها تقدر الدراسة التي تدعو أيضا إلى وقف التجارب النووية التي قدمت إلى مؤتمر نزع السلاح من جانب النرويج ، في ١ حزيران/يونيه في الوثيقة CD/1151 . وإنها ، كما قال السفير أو سوليفان من استراليا ، تأمل في أن لا يتأخر تسعيد إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية .

لقد كانت لي الفرصة ، في البيان الذي أدليت به في ١٣ شباط/فبراير الفائت ، أن أهنئ الدول التي قررت أن تكون أعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي . ولذلك ، اسمحوا لي أن أرحب بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى فترة غير محددة . وقد أصبح الآن جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أطرافا في هذه المعاهدة الفائقة الحيوية لبقاء البشرية .

وأخيرا ، أود الانضمام إلى جميع من سبق لهم الإعراب عن اغتباطهم بتطبيق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وبإبرام معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ، واتفاقات لشبونة التي وقعت في ٢٣ أيار/مايو بين بيلوروسيا والولايات المتحدة وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا وكذلك بشتى المبادرات الأمريكية الروسية لتخفيض أسلحتها النووية وكذلك الإعلانات التي صدرت بشأن الدوافع عن فرنسا والمملكة المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي . فهذا كله يشكل تقدما مبشرا . ولذلك أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في ألا يكون في تفاؤل حظر الحرب النووية ، الذي أصبح ممكنا بانتهاء المجابهة بين الشرق والغرب ، ما يقلل من يقظتنا إزاء المصادر الكثيرة لعدم الاستقرار الذي يبدو ، رغم كل شيء ، آخذا في الانتشار في جميع أنحاء العالم .

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر ممثل اليمن على بيانه وعلى العبارات المشجعة التي وجهها إلى الرئاسة . والآن أعطي الكلمة للسفير عارسيا موريتان ممثل الأرجنتين .

السيد عارسيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): في أول يوم تسلمتم الرئاسة فيه ، يا سيادة الرئيس ، كانت لي الفرصة لأن أعلن عن ثقتنا بحدارتكم لتولي مسؤولياتكم الجديدة . وقد سنحت لنا أكثر من مناسبة حتى الآن كي نتبين كم كان رأينا صائبا في ذلك .

إن مؤتمر نزع السلاح ، كما قيل لنا مرارا وتكرارا ، هو هيئة تعتز بتقاليدها . تقاليد تتكرر على مر السنين يتصل بعضها بسير عمله ، وما يصحبه من آلياته وخفايا إجراءاته التي برهنت المرة تلو الأخرى على أنها صعبة الحل وتتصل التقاليد الأخرى بالمواقف التي تكررها البلدان والمجموعات في كل جلسة بشأن بنود في جدول أعمالنا . غير أن هذا التقليد الأخير يبدو وقد حكم عليه بالزوال بسبب نطاق التغييرات الجارية على المسرح السياسي الدولي . وأود اليوم ، وأنا أدلي بآخر بيان لي بوصفي رئيس وفد جمهورية الأرجنتين إلى هذا المؤتمر ، أن أذكّر بتقليد يبدو أنه قد روعي حرفيا بصرف النظر عن التغير السياسي أو أي تعديلات على النظام الداخلي . والتقليد الذي أشير إليه هو ذاك الذي تقيدت به أغلبية رؤساء الوفود قبل أن تترك قاعة الجلسات هذه ، وهو توجيه كلمة وداع وحيرة .

لقد دأب الزملاء الموقرون ، وقد تحرروا أو شعروا أنهم قد تحرروا من وطأة تعليمات الحكومات ، على التقدم ببعض الأفكار الختامية أمام الجلسة العامة قبل المغادرة . وكانت الأفكار تميل ، بوجه عام ، إلى أن تمر ، بدرجة تزيد أو تقل من التهكم ، شعورا مفهوما من الإحباط لعدم التوصل إلى نتائج ملموسة وهو ما يكاد يكون أمرا ثابتا في أعمال مؤتمر نزع السلاح . واليوم ، هناك مزيج من العوامل يسمح لي بأن أشاطركم هذه الملاحظات ، مشربا بروح تختلف عن تلك التي ربما تكون قد قام عليها أي بيان قد أكون أدليت به منذ سنوات قليلة خلت . إن مؤتمر نزع السلاح أصبح مستعدا ، في آخر الأمر ، كي يرفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مكا هاما يتمثل في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويشكل ، فوق أي تقييم يقوم به كل منا ، اتفاقا متعدد الأطراف حقا . ولدى وصولي إلى هذا المؤتمر لنزع السلاح كان لي عظيم الشرف أن أقرأ أحد التعليمات الرئيسية التي أعطاني إياها رئيس جمهورية بلدي عداة تسلمي المهمة التي أكملها اليوم: وكان من بين تلك التعليمات العمل بنشاط لضمان اختتام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن . وقد عمل الوفد الأرجنتيني ما في وسعه ، وبالدقة ، في سبيل هذه الغاية . ولذلك فإن هذا العمل بدأ يسدل عليه الستار .

ويبدو أن المؤتمر سيغارق أخيرا الستائر الثقيلة في قاعة الجلسات ليصبح هيئة حيوية وتعبيدية ، وأداة حقيقية لسلم العالم واستقراره . إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، التي ستكمل صياغة تفاصيلها الآن ، سوف تترك بصورة لا مفر منها دائرة حبيب مسقط رأسها لتنتقل إلى ساحة التنفيذ العملية ، أساسا في لاهاي وأيضا في كل من عواصمها ، حيث تنفع فيها السلطات الوطنية الحياة بمعنى الامتثال الدقيق . إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي بالفعل للكثيرين مما جرء من التاريخ التفاوضي لهذا المؤتمر . وسيتحمل مسؤوليتها الآن أفراد آخرون وجماعات أخرى . ومن حسنات الفراغ الذي تتركه اتفاقية الأسلحة الكيميائية أنها تدفع مؤتمر نزع السلاح بطريقة ما لمواجهة قضية تطوره الذاتي في المستقبل . وما فتئت الإشارة إلى ذلك ترد في شتى المناسبات في سياق التساؤل عن سبب وجود هذه الهيئة في المستقبل عندما يكون الصخب في القاعة الخامسة قد توقف .

ويقودنا هذا إلى الإشارة أيضا إلى مسألة طرحتها الأرجنتين هنا وفي نيويورك منذ سنتين: ضرورة وضع جدول أعمال تنفيذي جديد يمكنه الوفاء واقعيا وعمليا بتحديات الأمن للسنوات الخمس الأخيرة من هذا القرن . وإن التقرير الأخير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة ، الدكتور بطرس غالي وعنوانه "جدول أعمال من أجل السلام" يذكرنا بما هي الظروف وما هي المسائل التي يتعين علينا بحثها . وربما بدا اليوم أن أكثر المسائل إلحاحا في جدول أعمال الأمن الدولي تتصل بحفظ السلام ، والشفافية في مسألة التسلح ، وقضية إجراء التجارب النووية ، وتعزيز وترسيخ الاتفاقات الرامية إلى إزالة وتجنيب أسلحة التدمير الشامل ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ويبدو أن المواضيع ذات النوع المذهبي ، التي ربما كان لها ما يبررها بسبب الوطأة الشديدة لعالم مقسم إلى كتلتين ، قد فقدت سبب وجودها في عالم لم يعد فيه النقاش الايديولوجي ، الآن على الأقل ، عاملا حاسما في علاقات القوى في أنحاء العالم . وما تمس الحاجة إليه الآن إنما هو العمل بشأن الجوانب المساعدة للأمن والإجراءات المحددة التي تساعد في منع الحالات الطارئة أو الأزمات التي ترعزع الاستقرار . وربما تحدث الآن ، وبعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وقفة قصيرة في حقبة الاتفاقات الرئيسية لنزع السلاح ليتاح لنا التحرك نحو المتابعة والوقاية - وهو فصل لا يقل ، في نظرنا ، أهمية ولا إلحاحا . ويمكن لتدابير بناء الثقة ، التي اعترف بقابليتها لانطباقها على الأرض وفي الفضاء الخارجي أن تكون نقطة التلاقي في المؤتمر القادرة على التوفيق بين التجارب الجارية الآن قدما في شتى أنحاء العالم بحيث يمكن وضع مخططات لبناء الثقة قابلة للانطباق على الصعيد العالمي . ولا شك في أن من الممكن أن يكون هذا النهج المفاهيمي مفيدا عندما يتحرك المؤتمر قدما في مجال وضع تدابير عملية لتعزيز الانفتاح والشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات الشائكة العرض وفقا لما طلبته الجمعية العامة في القرار ٤٦/٣٦ لام . وهذا هو تحد لمؤتمر نزع السلاح ذو طابع عملي ينبغي في نظرنا تناوله دون إبطاء .

ويمكن أيضا أن يستكمل النهج الإقليمي لنزع السلاح بصورة فعالة من جانب هذه الهيئة المتعددة الأطراف التي تعود مرة أخرى لتصبح جهة الوصل للتلاقي بين شتى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في شتى المناطق بغية إشاعة الانسجام . ومن الضروري ، في هذا الصدد ، تنظيم مراكز أقاليمية لمنع حدوث الأزمات ولمواجهتها بحيث يمكن أن يقوم الاستقرار العالمي على أعمدة العمل الجماعي بدل الاعتماد على عمل من جانب واحد تقوم به أي قوة مهيمنة كانت . وإذا انتقلنا من دبلوماسية رد الفعل بعد وقوع الأحداث إلى دبلوماسية الوقاية فإن ذلك سيدعو ولا شك إلى قدر كبير من الحكمة والتبصر السياسي . اليوم ، وبعد أن زال التجالف العسكري ، وبعد أن شرع التجالف الوحيد الباقي في إجراء تحليل مستفيض لأنشطته المقبلة وفي إعادة تعريف نفسه ، يبدو أن المسرح قد أصبح جاهزا لمساهمة متعددة الأطراف لا يمكن أن تجيء إلا من مؤتمر نزع السلاح . ولهذا يجب أن نولي جدول أعمالنا نظرة فاحصة جدية وأن نمضي قدما بحماسة بشأن تلك البنود التي يمكن تقديم إسهام فيها ، في حين نظل مستعدين للعودة إلى الوراء عندما تسمح الظروف بذلك - إلى المواضيع التي تعرق الآن تقدمنا . وإن فلسفة "كل شيء أو لا شيء" يسعى أن تسد في هيئة جديدة ، في هيئة مدعوة إلى القيام بدور نشط في بناء نظام للأمن الجماعي جدير باسمه .

في بداية بياني ، أشرت إلى تقليد ، وكنت في الحقيقة ألمح بطريقة ما إلى الماضي . واليوم ، فإنني إذ أقول لهذه الهيئة وداعا باسم وفد بلدي ، فإنما فعلت ذلك بالطريقة التي أفعلها شخصيا ، طريقة التحدث عن المستقبل

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر ممثل الأرجنتين الذي ، كما أعلمنا ذلك في بيانه ، كان يتحدث إلى مؤتمرنا لآخر مرة كممثل لبلده أيها السفير غارسيا موريتان ، إنك أشهر من نار على علم بالنسبة إلينا جميعا في ميدان نزع السلاح لا في مؤتمرنا وحده ولكن أيضا في الهيئات الأخرى التي تتناول مشاكل نزع السلاح . لقد أديت الخدمات لمؤتمر نزع السلاح مرتين بوصفك ممثل الأرجنتين وشغلت مراكز ذات مسؤوليات كبرى مثل رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وفي فترة أقرب عهدا كنت رئيسا لمؤتمرنا . كما ترأست المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وبهضت بوظائف أساسية لدى عملك في العديد من المؤتمرات المكرسة لمشاكل الأمن الدولي ولنزع السلاح . وبوسعنا جميعا أن نشهد بإلمامك بالمشاكل المطروحة أمام المؤتمر وبخبرتك ومهارتك على صعيد الدبلوماسية المتعددة الأطراف دون أن ننسى بالطبع خصالك الشخصية ورحابة صدرك إزاء جميع زملائك . سوف تترك أصدقاء كثيرين هنا في جنيف وتترك ذكرى تشرّف بلدك . وباسمنا جميعا أتمنى لك كل النجاح الذي تستحق في مهامك الدبلوماسية الجديدة .

أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة لموضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، السفير بياغو من رومانيا ، الذي سيقدم تقرير اللجنة المخصصة الذي وزع بوصفه الوثيقة CD/1165 .

السيد بياعو (الكلمة بالانكليزية) اسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن أعرب قبل كل شيء عن مشاعر غبطة الوفد الروماني وارتياحه وهو يراكم تتولون الرئاسة في هذه الفترة الحاسمة من نشاط مؤتمر نزع السلاح . وإننا إذ نعرف مهاراتكم الدبلوماسية وبقدرها ، واثقون من أن المداولات الختامية لهذه الدورة ستوجه بأكبر قدر من الكفاءة . وفي عضون ذلك أود أن أنقل تهانينا إلى سلفكم المباشر السفير أو سوليفان على العمل الممتاز الذي أداه كرئيس للمؤتمر .

يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي الذي يعطي نشاط اللجنة خلال هذه السنة (CD/1165) . وقد واصلت اللجنة ، وفقا للولاية التي منحها إياها المؤتمر ، بحث وتحديد القضايا المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من خلال النظر الموضوعي والعام ، آخذة في الاعتبار الاتفاقات الحالية وكذلك المقترحات والمبادرات والتطورات ذات الصلة منذ إنشاء اللجنة في ١٩٨٥ .

لقد استفدنا من جميع الإمكانات التي في حوزتنا بغية استكشاف الموضوع والخروج باستنتاجات موضوعية . وهكذا ، فقد عقدنا مداولات رسمية ومناقشات غير رسمية في مناخ من التفاهم والاحترام المتبادل الذي أود أن أشكر عليه جميع الوفود المشتركة ، لا سيما منسقي المجموعات - السيد أباستاسوف عن مجموعة أوروبا الشرقية ، والسيد جيفرر عن المجموعة الغربية والسيد كارم عن مجموعة الـ ٢١ - وكذلك ممثل الصين .

وأود أن أوجه تحية خاصة إلى أصدقاء الرئاسة: السيد هوب أنطوني موبكتون ، من وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والسيد محمود كارم ، من وفد مصر ، والكولونيل جيورجي دياتشكو ، من وفد الاتحاد الروسي الذين أجروا على التوالي مناقشات غير محددة المدة بشأن المواضيع الهامة التالية: جوانب المصطلحات التي تتصل بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؛ والقضايا المتصلة بالتحقق من الشكوك المضادة للتوابع الاصطناعية ؛ وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء .

واستفادت اللجنة أيضا من المساهمات العلمية والتقنية التي أسهم بها خبراء من وفود كندا وتشيكوسلوفاكيا والهند والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا وألمانيا ، وأود أن أعرب لهم عن خالص تقديري . وإني أشعر بأكبر امتنان للسفير فيسنت بيراساتيغي على مشورته البالغة العمق ، وللسيد فلاديمير نوغومولوف على أعماله التي لا يعوزها الخطأ إليها سيلا كأمين للجنة .

وخلال مداولاتنا ، أُعرب عن آراء مختلفة بل وأحيانا متعارضة ، ولم يكن ذلك إلا بالأمر الطبيعي . غير أن اللجنة أفلحت ، كما ورد تأكيد ذلك في التقرير ، في

التقدم "في جهودها نحو تحديد مجالات الالتقاء الملائمة لأعمال أكثر تنظيما" . إلا أنه يبقى كثير مما يتعين عمله في المستقبل من أجل الإبحار الحقيقي لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ولذلك فإننا نقدم المقترح الداعي إلى أن تستمر الأعمال الموضوعية بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الدورة التالية لمؤتمر نزع السلاح .

ويوصي التقرير بأن يعيد مؤتمر نزع السلاح إنشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتزويدها بالولاية الملائمة في بداية دورة ١٩٩٣ ، وأن يأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة بالموضوع ، بما في ذلك أعمال اللجنة منذ ١٩٨٥

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على تقديمه تقرير اللجنة وعلى عبارات التشجيع الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وفي نيتي أن أعرض هذا التقرير على المؤتمر لاعتماده في الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ١٨ آب/أغسطس . وأعطي الكلمة الآن للسيد وادهوا ، ممثل الهند ، الذي سيتحدث باسم السفير شاه بصفته منسقا خاصا للبند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" .

السيد وادهوا (الهند) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، إن من دواعي الغبطة البالغة لوفد الهند أن يراكم تترأسون أعمالنا في هذه الفترة الحاسمة ، وإننا لنتمنى لكم الخير في عملكم الهام . أود قبل كل شيء أن أقدم الاعتذار باسم السفير شاه ، الذي كان من المعترض أن يقدم التقرير اليوم شخصيا عن الجهود التي بذلها بوصفه المنسق الخاص للبند ١ من جدول الأعمال ، "حظر التجارب النووية" ، ولكنه لم يتمكن من حضور هذه الجلسة العامة بسبب التزامات ملحة في مكان آخر في هذا القصر . واسمحوا لي أن أقوم ، نيابة عنه ، بقراءة التقرير التالي للمنسق الخاص بشأن البند ١ من جدول الأعمال ، "حظر التجارب النووية" .

في الجلسة العامة ٦١٢ التي عُقدت في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، عينني رئيس المؤتمر منسقا خاصا لمحاولة التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات التنظيمية للبند ١ من جدول الأعمال . وخلال سير الدورات الثلاث لمؤتمر نزع السلاح في هذا العام قمت بمشاورات مكثفة ومكثفة مع الوفود بصورة شخصية ومن خلال اجتماعات غير محددة المدة لضمان التوصل إلى اتفاق فيما بين جميع الوفود على إعادة تشكيل اللجنة المخصصة وتزويدها بولاية يمكن للجميع قبولها ، وعُرضت سلسلة من المقترحات بشأن مشروع ولاية لإعادة إنشاء اللجنة وتم النظر فيها وفي مقترح لبرنامج عمل لدورة ١٩٩٢ كان بالنسبة إلى بعض الوفود مكونا هاما من العملية الإجمالية . وطوال هذه المشاورات كنت أجد اتفاقا عاما بين جميع الوفود على إعادة تشكيل اللجنة المخصصة هذا العام وعلى أن تبدأ عملها على وجه السرعة . وكانت جميع الوفود تعترف بالأهمية المتزايدة للبند ١ من جدول الأعمال .

وأعربت أعلنية ساحقة من الوفود عن الرغبة في منح اللجنة المخصصة ولاية كي تقوم ، كخطوة في اتجاه إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية ، بمواصلة الأعمال الموضوعية بشأن قضايا محددة ومترابطة لحظر التجارب . ورأى عدد متزايد من الوفود أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يبدأ على الفور بالنظر الجدي والمستمر في البند ١ من جدول الأعمال ، لا سيما في ضوء اختتام مفاوضات اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ولئن كان قد أُحرز تقدم بشأن تحسين الولاية السابقة ، إلا أنه لم يمكن التوصل إلى اتفاق نهائي حتى الآن . وإني لأمل ألا تصرف الأنظار عن النتائج التي أحرزت في هذه السنة حتى الآن عندما تتواصل الجهود في السنة القادمة لإعادة إنشاء اللجنة المخصصة في بداية دورتها لعام ١٩٩٣ . وبالنظر إلى الاهتمام الساحق بهذا البند فيما بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، أوصي بأن يعيد مؤتمر نزع السلاح إنشاء اللجنة المخصصة في بداية دورة عام ١٩٩٣ وأن يبذل جهودا عاجلة لمنح ولاية تفاوضية للجنة المخصصة .

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى شخصي . وأعطي الكلمة الآن للدكتور دالمان ، رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، لتقديم التقرير المرحلي للفريق المخصص الوارد في الوثيقة CD/1163 .

السيد دالمان (السويد) (الكلمة بالانكليزية): يسرني أن أقدم اليوم تقريرا عن الدورة الأخيرة للفريق المخصص التي عقدت في الفترة من ٢٧ تموز/يوليه إلى ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ والتي حضرها خبراء وممثلون من ٢٧ بلدا ، وأن أقدم الوثيقة CD/1163 التي تتضمن التقرير المرحلي للفريق .

لقد تركزت أعمال الفريق المخصص خلال السنوات الماضية على إجراء الاختبار التقني الواسع النطاق الثاني للفريق (GSETT-2) وعلى تقييم هذا الاختبار . ويوشك الفريق الآن على استكمال صيغة التقرير عن هذا الإجراء الناجح وقد قُدِّم موجز بالنتائج الرئيسية إلى مؤتمر نزع السلاح في وقت سابق من هذه السنة في الوثيقة CD/1144 .

واستكمل الفريق خلال هذه الدورة خمسة تذييلات ضخمة لهذا التقرير . وتتضمن هذه التذييلات ، التي هي جزء لا يتجزأ من التقرير السادس للفريق ، سردا مفصلا للاختبار وللنتائج العلمية والتقنية المستخلصة . وستكون هذه المعلومات مفيدة لأعمال الفريق الأخرى . وبالنظر إلى الطابع التقني للتذييلات ، فإنها لن تعمم داخل مؤتمر نزع السلاح ولكنها ستخفظ بوضعها وثائق الفريق ويمكن الحصول عليها عن طريق الأمانة . ولطالما قامت الأمانة بأعمال ممتازة دعما للفريق .

والتقييم السيرمولوجي هو الآن البند الوحيد الباقي من الاختبار التقني الثاني للعربق الذي يتعين تقديم تقرير عنه . ويتطلب هذا التقييم الجهد الكبير وفرصة الوصول إلى المادة المرجعية في فترة الاختبار الحالية من جانب المعاهد العلمية في أنحاء العالم وقد واصل العربق مناقشته هذه المسألة واتفق على تركيز التقييم السيرمولوجي على قدرات الكشف وتحديد المواقع التي أبحرت خلال الاختبار التقني الثاني للعربق . ويخطط العربق لاستكمال صياغة تقرير عن هذا التقييم في دورته القادمة .

والعمود الفقري لأعمال العربق هو النتائج الواردة من الاستقصاءات الوطنية التي تجري في بلدان محددة أو بالتعاون بين البلدان . وقد قدم رهاء ٤٠ تقريرا عن هذه الاستقصاءات خلال الدورة . وسوف أختار أمثلة قليلة من هذا التدفق الهام من المعلومات .

لقد أوضحت عدة استقصاءات ارتفاع مستوى قدرات الكشف وتحديد المواقع التي حصلت عليها الشبكات الوطنية أو الإقليمية في المحطات السيرمولوجية . ويمكن لهذه الشبكات ، كما سترد مناقشة ذلك فيما بعد ، أن تفيد أيضا في سياق الرصد العالمي .

وتعتمد قدرات الكشف الخاصة بالمحطات المفردة اعتمادا حاسما على الاضطرابات أو الضوضاء السائدة في الموقع الفعلي . واستنادا إلى البيانات المستخلصة من الاختبار التقني الثاني للعربق ، قدم استقصاء معمق عن حالة الضوضاء في المحطات الموجودة في أنحاء العالم . وأظهر هذا تفاوتا بالغ الأهمية بين المواقع وأوضح أهمية اختيار المواقع بدقة للحصول على محطات سيرمولوجية رفيعة الأداء .

وبالإضافة إلى كشف الظواهر المفردة التي تحدث ، ربما كان من المهم ، في حالة الرصد ، أن نعرف أنه لم تحدث أي ظاهرة فوق مستوى معين في إقليم معين خلال فترة معينة . وقد ورد في استقصاء وطني وصف لطريقة يمكن بها تقدير قدرة الرصد الفعلية لإقليم معين عن طريق تحليل بيانات الضوضاء المتوافرة باستمرار .

وفي المثال الأخير الذي أوردته عن المساهمات الوطنية استُعملت صور التوابع لتحديد مواقع المساحم المكشوفة العتحة التي صحلت منها الإشارات السيرمولوجية للمساعدة بذلك في معايرة الملاحظات السيرمولوجية . ويوضح هذا فائدة الجمع بين شتى التكنولوجيات في تطوير شبكة للرصد .

وكرس العربق معظم جهوده خلال الدورة لمناقشة إعادة تقييم مفهوم شبكة الرصد العالمية . وقد ورد وصف ذلك في تقريره الحالي (CD/903) . وتركزت المناقشات على التصميم الشامل للشبكة وأتاحت أساسا ومخططا لأعمال العربق في المستقبل .

ولاحظ العريق أن كثيرا من النتائج والخبرات المكتسبة في الاختبار التقني الثاني سيكون مهما في إعادة تقييم المفهوم الشامل للشكة ولشتى مكوناتها ، وفيما يلي بعض الاستنتاجات الأكثر أهمية:

أولا ، الحاجة إلى شكة ذات تغطية عالمية كافية تقوم بها محطات عالية الجودة ، ولا سيما الصعائد . وبيّن الاختبار التقني الثاني وجود تفاوت إقليمي كبير في قدرات الكشف وتحديد المواقع مما لا يعكس عدم التساوي في توزيع المحطات فحسب ، ولكن أيضا التفاوت الكبير في حساسيات المحطات وقدراتها . وبرهنت الصعائد السيزمية مرة أخرى على أنها الأكثرة فائدة .

ثانيا ، ضرورة مراعاة المعلومات الواردة من الشبكات السيزمية المحلية والإقليمية ؛ فهذه الشبكات الحديثة ذات الأداء العالي تعمل اليوم في أجزاء كثيرة من العالم ويمكن أن تتيح معلومات على درجة كبيرة من الأهمية لشكة الرصد العالمية

ثالثا ، الاقتصار في المستقبل على استعمال مركز دولي واحد للبيانات في الشكة العالمية ؛ فقد استعملت خلال الاختبار التقني الثاني أربعة مراكز دولية تجريبية للبيانات قدمت خبرة لها قيمتها . وإن التطورات التقنية وغيرها من التطورات لم تجعل من الممكن فحسب ولكن أيضا من المرغوب فيه استعمال مركز بيانات دولي واحد لخدمة الشكة المقبلة .

رابعا ، الحاجة إلى تحسين إجراءات التحليل وتشغيلها آليا . وقد زود الاختبار التقني الثاني مراكز البيانات الدولية التجريبية بقدر كبير من الأشكال الموجية أو بيانات المستوى الثاني . ولم تستعمل على الوجه التام الطاقة الكاملة لهذه التسجيلات الشاملة خلال الاختبار بسبب الافتقار إلى طرائق وإجراءات التحليل المناسبة .

إن التطورات العلمية والتكنولوجية كانت هامة في العقد الأخير ، لا في السيزمولوجيا فحسب ، ولكن أيضا في تكنولوجيا المعلومات ، وهي مجال فائق الأهمية لشكات الرصد السيزمولوجي العالمية . ويعتقد العريق اعتقادا راسخا بأن تصميم الشكة العالمية ينبغي أن يستفيد على الوجه الأكمل من التطورات الأخيرة في العلم والتكنولوجيا . وحدد العريق المجالات التالية بوصفها مجالات مهمة لمفهوم الشكة الشاملة: التطورات السريعة في الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية ، مما يجعل الاتصال بالسرعة العالية متاحا على المستوى العالمي ؛ التوافر العام للحاسبات الالكترونية العالية الأداء ولطرق وإجراءات إدارة البيانات وتحليلها ؛ وأخيرا ، التطورات في السيزمولوجيا الإقليمية ، أي التي تقوم على ملاحظات سيزمولوجية على مسافات أقل من ٣ ٠٠٠ كلم ، مما يمكّن من استعمال كامل البيانات الواردة من الشكات الوطنية والإقليمية .

ولدى نظر العريق في مفاهيم التصميم الأولي ، ناقش بصورة مؤقتة شتى المتحات التي قد تتاح للمستعيدين من تصاميم شكات بديلة . وعلى الرغم من أن هذه المسألة

ولاحظ الفريق المحصص مع التقدير قيام استراليا بعقد حلقة تدارس تقنية غير رسمية مماثلة في كاسبيرا من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ١٩٩٢ أثبتت فائدتها في تقييم نتائج الاختبار التقني الثاني .

وقد استفاد الفريق في مناسبات سابقة من المناقشات التقنية مع منظمات دولية مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمة الدولية للاتصالات بواسطة التوابع ، واشترك ممثلون من هذه المنظمات في اجتماعات الفريق بصفة مراقبين بناء على دعوة من مؤتمر نزع السلاح .

ويرى الفريق المحصص أن من المفيد الآن إطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المفاهيم التقنية لفريق الظواهر الاهتزازية من أجل التبادل العالمي للبيانات السيزمية بغية تحديد ما إذا كان لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكنولوجيات أو خبرات خاصة قد تكون مفيدة للفريق في أعماله . ولهذه الغاية يقترح الفريق المحصص دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيفاد مراقب يحضر الدورة المقبلة للفريق المحصص ، دون أن تترتب على ذلك أي آثار مالية بالنسبة إلى المؤتمر .

ويقترح الفريق المحصص عقد دورته التالية بين ١٥ و٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، رهنا بموافقة مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). أشكر الدكتور دالمان ، رئيس فريق الخبراء العلميين المحصص ، على تقديمه تقرير الفريق . وسوف أعرض على المؤتمر لاتخاذ القرار في جلستنا العامة التالية التوصية الواردة في الفقرة ١٥ من التقرير والمتعلقة بمواعيد دورة الفريق التالية

لقد بلغنا الآن نهاية قائمة المتحدثين فهل هناك أية وفود أخرى تود أخذ الكلمة؟ الكلمة لك أيها السيد سياهان من اندونيسيا .

السيد سياهان (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): لقد طلبت التكلم نيابة عن مجموعة الـ ٢١ كي أسجل خيبة أملنا فيما يتعلق بعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للبند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" في هذا العام ويحدث هذا الإخفاق رغم الجهد المتجدد المبذول في سبيل تلك الغاية ، ورغم تحسن المناخ السياسي الدولي والتأييد الساحق في الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي لقيته الدعوة إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر .

لقد دأبت مجموعة الـ ٢١ على المدافعة عن التعجيل بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وعلقت على ذلك أكبر الأهمية لأن وضع نهاية للتجارب

تتطلب مزيدا من النظر ، فقد لاحظ الفريق أنه قد يكون من المستحسن تقييم قدرات الكشف وتحديد المواقع وتحديد الهوية لتصاميم الشكات البديلة . ويعتبر أيضا أن قضايا وفرة المعلومات وصحة البيانات والموثوقية والأمن هي من الأمور الهامة .

أما عن التصميم المفاهيمي الشامل ، فقد اتفق الفريق على الإطار المؤقت التالي لدراسة خيارات التصميم . وقد ركز الفريق في عمله حتى الآن على إنشاء شبكة عالمية تضم رهاء ٥٠ محطة يوضعها أساس الشكة . وينظر الفريق الآن في شكات عالمية بديلة مكونة من صفائف عالية الجودة ومحطات مفردة . ويتبغي أن تكون الشكات من طراز قائم على نتائج أفضل المحطات التي ظلت قيد التشغيل خلال الاختبار التقني الثاني . ويمكن زيادة عدد المحطات في الشكات أو تخفيضه لتبيان الشكات ذات الحساسية المتباينة ويمكن ، عن طريق تقييم تكاليف كل شكة بديلة ، أو توضيح علاقة التكلفة - بالقدرة لشكات الرصد . وينبغي استكمال الشكة العالمية بشكات وطنية وشكات إقليمية تُستعمل في المقام الأول لتقديم التقارير عن الظواهر السيزمية التي تحدث ضمن أراضيها .

وينبغي أن تتضمن الشكة مركزا دوليا واحدا للبيانات . وينبغي إقامة هذا المركز على أساس الخبرة المكتسبة لدى مراكز البيانات الدولية المؤقتة الأربعة الموجودة قيد التشغيل حتى الآن . وينبغي بذل جهود خاصة لتحسين مراقبة النوعية ، والتشغيل الآلي وإجراءات تحليل الأشكال الموجية . وينبغي أن يكون مركز البيانات الدولي قادرا على تلقي وتجهيز بيانات الأشكال الموجية بصورة متواصلة إذا ثبتت فائدة ذلك

وأنشأ الفريق المخصص تسعة أفرقة عاملة من الخبراء المشتركين للتوسع في دراسة المواضيع التالية المتعلقة بتصميم الشكة العالمية: المفاهيم العامة ، تصميم المحطات ، اختيار المواقع ، الدراسات المتعلقة بالشكة ، الإجراءات السيزمولوجية ، إنشاء مركز بيانات دولي وحيد ، الاتصالات ، تفاعل مركز البيانات الدولي مع الشبكات الوطنية والإقليمية ، تقديرات التكاليف . وأصبحت هذه الأفرقة العاملة ممكنة بنشاط خلال الدورة على تعريف المهام الرئيسية التي ينبغي التوسع فيها من الآن وحتى دورة الفريق التالية .

وقد دعا الوفد الكندي خبراء فريق الظواهر الاهترازية إلى حلقة تدارس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وسيتيح هذا فرصة قيمة لمواصلة المناقشات داخل الأفرقة العاملة وفيما بينها .

النووية التي تجري لأغراض التسلح هو أكثر القضايا إلحاحا وحسما في ميدان سباق التسلح . لقد تأخرت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جدا عن موعدها . ولمؤتمر نزع السلاح الدور الرئيسي ، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في هذا المجال ، في إجراء المفاوضات لتحقيق هذا الهدف .

ونلاحظ اليوم التقدم الذي أحرز بتوقيع معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ومعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، وكذلك التدابير من جانب واحد والاتفاق الأخير بين الرئيسين بوش ويلتسين لإجراء تخفيضات هامة في الترسانات النووية للبلدين . وتلك تطورات إيجابية ، ولكن لا يمكنها أن تقلل من الأهمية الجوهرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . هذا فضلا عن أن الجهود الثنائية والجهود المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون متكاملة .

إن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب سيكون مساهمة هامة في اتجاه هدف إنهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية وكذلك منع انتشارها . ويجب وقف الانتشار بجميع جوانبه ، ولا يمكن اعتبار الأسلحة النووية مصدرا مشروعا أو وسيلة مشروعة لتعزيز المكانة السياسية للبلدان . وفضلا عن ذلك ، فإن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن أن يساعد أيضا في تخفيف حدة القلق من الأخطار البيئية والصحية التي تصاحب إجراء التجارب النووية تحت سطح الأرض .

ومن الأمور المشجعة أن نلاحظ أن الاتحاد الروسي وفرنسا قد أعلنا وقفا طوعيا لإجراء التجارب . وإن مجموعة الـ ٢١ تلح في دعوة القوى النووية الثلاث الأخرى إلى تقديم التزامات مماثلة كما تتوقع من جميع القوى النووية أن تواصل حينئذ التزاماتها بالوقف الطوعي إلى أن يتم توقيع المعاهدة والتصديق عليها .

إن مجموعة الـ ٢١ ، كما تبين ذلك مرارا في الماضي ، أبدت المرونة في دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام في سعيها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعادة إنشاء اللجنة المخصصة كما تشهد بذلك شتى المقترحات التي طرحت لتلك الغاية . ولكن مؤتمر نزع السلاح واجه عقبة في هذا الصدد ، نتيجة الحواجز التي وضعتها بعض القوى النووية التي تنتمي إلى إحدى المجموعات ، بالرغم من رغبة أغلبية واسعة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح في الاشتراك في مفاوضات جادة . وينبغي ألا يساء تفسير مرونة مجموعة الـ ٢١ بشأن مشروع الولاية . فليس من المفيد إعادة إنشاء هيئة مرفية إذا كانت ستعجز عن تحقيق هدفها . وينبغي للهيئة المرفية ، كي تضمن التقدم في أعمالها في اتجاه إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية في وقت مبكر ، أن ترود بولاية تفاوضية ملائمة .

وفي الختام ، تلح مجموعة الـ ٢١ على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للبند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" في بداية دورة ١٩٩٣ لمؤتمر نزع السلاح وأن ترود بولاية ملائمة .

السيد هلنغ (ميانمار) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، هل لي أن أبدأ كلامي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لهذا الشهر؟ وإنني أود الإعراب أيضا عن تقديرنا لسلفكم ، السفير بول أو سوليفان من استراليا ، للطريقة الفعالة التي وجه بها أعمال مؤتمر نزع السلاح خلال توليه الرئاسة . كما أود الترحيب بأن يكون بيننا السفير نرسارد غونيتيللليكي من سري لانكا ، والسفير دون بانجيرا من كينيا والسفير لودويك ديمبنسكي من بولندا الذين انضموا لتوهم إلينا في مؤتمر نزع السلاح .

في البيان الذي أدليت به في الجلسة العامة يوم ٢٥ حزيران/يونيه تحدثت بإسهاب عن مسألة الأسلحة الكيميائية . وأود في بياني لهذا اليوم أن ألمح إلى المسائل النووية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تحولات مثيرة في المناخ السياسي الدولي ، وفي العلاقة بين القوى العسكرية الرئيسية وفي الصورة الاستراتيجية للعالم . لقد أصبحت الحرب الباردة شيئا من الماضي وأفسحت الطريق لأنماط جديدة من العلاقة والتعاون بين المجموعات الرئيسية للبلدان . وقد ولد هذا طروفا مواتية للحد من التسلح ولنزع السلاح وأفضى حقا إلى عدد من الاتفاقات بشأن الحد من التسلح وبشأن نزع السلاح مثل معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، ومعاهدة خفض القوات الاستراتيجية وكذلك الخطوات من جانب واحد التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لإزالة الأسلحة النووية القصيرة المدى المقامة على الأرض ونأمل في أن يسفر هذا المناخ السياسي الدولي المواتي عن ريادة الخاطر على المعاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل النووية .

لقد حدثت في الآونة الأخيرة بعض التطورات الهامة التي لها تأثير مباشر على مسألة حظر التجارب النووية . وتتضمن هذه التطورات جملة أمور منها ما يلي:

انخفض ، في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، عدد التجارب النووية التي أجرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية ؛

أعلنت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مؤخرا وقفا طوعيا لتجارب الأسلحة النووية ؛

الإعلان من جانب فرنسا عن قرارها بالتصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة تلاتيلولكو والإعلان من جانب الوفد الفرنسي عن أنه سوف يشترك في أعمال اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية متى أعيد إنشاء هذه اللجنة المخصصة .

ومن دواعي الأسف أن يجد مؤتمر نزع السلاح نفسه غير قادر على إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية طوال دورة ١٩٩٣ في حين أن عددا من التطورات الهامة التي لها أثر مباشر على هذه المسألة قد حدث في الفترة الأخيرة . ونأمل في

أن يكون مؤتمر نزع السلاح قادرا على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لخطر التحارب النووية مع ولاية تفاوضية مناسبة كي تبدأ أعمالها الموضوعية في موعد مبكر من دورتها لعام ١٩٩٣ .

إن مؤتمر نزع السلاح ما برح يعقد اجتماعات غير رسمية بشأن البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال طوال السنوات العديدة الماضية . ويرى وفدي أنه يسعني لنا ، في ضوء التطورات الإيجابية المذكورة آنفا ، أن نتوجه بنظرة جديدة إلى هذين البندين من جدول الأعمال ونرى ما إذا كان من الممكن اعتماد قالب أكثر فعالية لتناول هاتين المسألتين الهامتين . ونعتقد أن المناقشات بشأن البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال ينبغي أن تكون في أقل القليل جيدة التنظيم بحيث يمكن للوفود أن تبحث القضايا الأساسية المتصلة بهاتين المسألتين بحثا متعمقا وبطريقة أكثر توجها إلى الهدف .

إن وفدي يولي كبير الأهمية لجميع المسائل النووية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وإن البند ٦ من جدول الأعمال المعني بضمانات الأمن السلبية ليس أقل هذه المسائل أهمية . ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن التغيرات السياسية التي حدثت في المناخ السياسي الدولي وما لحقها من تطورات سياسية قد أتاحت أفضل الفرص للتوجه بنظرة جديدة إلى مسألة ضمانات الأمن السلبية وترجع فكرة ضمانات الأمن السلبية ، كما ندرك جميعا ، إلى زمن سابق يرجع إلى أواخر الستينات . ومنذ ذلك النظر غير مثمر في هذا البند من جدول الأعمال داخل مؤتمر نزع السلاح طوال تلك السنوات كلها وإننا نعتقد أن الوقت قد حان للتصدي لهذه القضية بطريقة جدية وعملية . ونأمل في أن نكون قادرين على زيادة السعي للتوصل إلى مناقشات موضوعية متعمقة بشأن هذه القضية الهامة خلال الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح في العام القادم .

السيد فيليسيو (البرازيل): السيد الرئيس ، لما كانت هذه أول كلمة يدلي بها وفدي في ظل رئاستكم ، لذلك أرجو أن تسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم مهامكم في هذا الظرف الهام . كما لا يسعني ، في اجتماع تحدث فيه السفير غارسيا موريتان إلى الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح للمرة الأخيرة قبل أن يعود إلى بوينس ايرس حيث تنتظره واجبات هامة أخرى ، أن أعبّر عرضة الانضمام إليكم في العبارات التي وجهتموها إليه . وربما أضيف أن هذا المؤتمر سوف يفتقد السفير غارسيا موريتان ، هذا الدبلوماسي المرموق من الأرجنتين والصديق القريب منا جميعا . إن المهارات الدبلوماسية والصداقة الشخصية التي تربط السفير غارسيا موريتان بالسلطات البرازيلية قد لعبت دورا أساسيا في الاتفاقات المتفاهم عليها ثنائيا لدينا في الميدان النووي . وإني لأفخر أن أكون قد اشتركت مع السفير غارسيا موريتان في ذلك العمل الذي كنت خلاله أعجب به وأتعلم بالوجود معه . وإني لأتمنى له كل النجاح في مساعيه القادمة .

واسمحوا لي أن أعود بإيجاز إلى التقرير الذي قدمه فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهترازية . ففي الفقرة ١٤ من تقرير ذلك الفريق يرد اقتراح بدعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيفاد مراقب لحضور دورته القادمة . ويعني وفدي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تدعى إلى تقاسم الخبرة التي قد تكون تملكها بشأن الجوانب التقنية من إدارة الميانات وتحليلها . فهل لي أن أقترح أن تتم الدعوة ، لدى توجيهها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بهذه العبارات الدقيقة . وأقترح أيضا ، لدى توجيه الدعوة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن يشار إليها باسمها الحقيقي وهو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لا "السلطة" كما سميت الوكالة في التقرير .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكرك أيها السيد فيليسيو . لا على تعليقاتك على الوكالة الدولية للطاقة الذرية فحسب ، ولكن أيضا على كلمات التشجيع التي وجهتها إلي ، كما فعل ذلك في الواقع السيد هلمع قبل ذلك بقليل ، وأرى أن بوسعي أن أشكرك نيابة عن السيد غارسيا موريتان على العبارات البالغة الرقة حقا التي وجهتها إليه . ولدي الآن ممثل شيلي السيد غوبرالين بوسعه آخر متحدث طلب أحد الكلمة .

السيد غوبرالين (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ، لما كانت هذه أول مرة يأخذ فيها وفدي الكلمة وأنتم تتولون رئاسة هذا المؤتمر ، نود قبل كل شيء أن نوجه إليكم تهنئة بالغة الخصوصية بتوليكم هذا المنصب الهام واصفين بعض الأمين لا مهاراتكم الفنية المعترف بها فحسب ولكن أيضا وشائج الصداقة الخاصة التي تربط بين شيلي وبلدكم .

لقد حمل لنا هذا الصباح مفاجأة غير سارة لدى سماعنا ما أعلنه صديقنا الموقر ، وأشدد على كلمة صديق ، ممثل الأرجنتين ، السفير روبرتو غارسيا موريتان ، عن انتهاء اضطلاعه بمنصب ممثل بلده في هذا المؤتمر . وبصرف النظر عن وشائج الصداقة التي ترطنا بالسفير غارسيا موريتان ، فإننا نشعر أن من الحق التشديد على أن مساهمته في مؤتمر نزع السلاح كانت لها من الناحية الفنية والتقنية قيمة بالغة وأنها ساعدتنا في بث مناخ تتزايد فيه الثقة وتتنامى فيه قابلية التنبؤ في مجال العلاقات بين الدول بشأن هذا الموضوع كما أنه تقدم ، في الوقت نفسه ، بعدد من المبادرات ومعه بلدان أمريكية لاتينية أخرى ، وبلدي على سبيل التخصيص ، وهو ما نقدره ، ولا شك ، حاق التقدير . ولذا ، فإننا نود أن نبين بصورة صريحة وللتسجيل أن رحيل السفير غارسيا موريتان هو مدعاة أسف لوفد شيلي ونأمل في أن نتمكن من العمل ونواصل العمل معه بشأن هذه الموضوعات في مكان آخر ما . ولقد أعطانا السفير غارسيا موريتان في بيانه الوداعي تحليلا سريعا ومعاهيميا لضرورة إعادة تنظيم جدول أعمال

مؤتمر نزع السلاح ، الأمر الذي يوليه بلدي أرفع درجات الأهمية . إن بعض النقاط التي أثارها ، إن لم تكن كلها ، ذات أهمية خاصة لشيلي مثل ، وقف التجارب النووية وخلق مناخ من الثقة أكبر بوجه عام . ونود أن نعيد إلى الأذهان ، في هذا الصدد ، أن وفد الأرجنتين الموقر ، والسفير غارسيا موريتان على سبيل التخصيص هو الذي تقدم منذ سنوات قليلة ممت بمبادرة لخلق مناخ من التشجيع في مجال تدابير بناء الثقة بمقتضى البند المتعلق بحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهو موضوع له أهميته الحاسمة ، ولا يغيب عن الذهن أن عددا من الظواهر قد حدثت ومن المهم حقا إيجاد حل لها كالطواهر المتصلة بالحطام الفضائي على سبيل المثال ، والحاجة بالتالي إلى إعادة ضياغة أو إعادة سك بعض مواد اتفاقية تحديد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي . وأخيرا ، وعلى نفس المنوال ، نود أن نكرر ما سبق أن قلناه في مناسبتين في هذا المحفل فيما يتعلق بالإمكانية التي ينظر فيها وفدي والمتعلقة بقيامه مع غيره من بلدان أمريكا اللاتينية بعقد مؤتمر أمريكي لاتيني في سانتياغو بشأن تدابير بناء الثقة وهو ما يتسق اتساقا مطلقا في رأينا مع ما سبق قوله .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السيد غونزاليس ، الذي تحدث باسم شيلي وشكر أيضا السفير غارسيا موريتان وشكرني شخصيا . وإني في غاية السرور إذ أتلقى مثل هذا التشجيع . وأقترح الآن ، إن لم يكن هناك أي متحدثين آخرين في القائمة ممن يريدون أخذ الكلمة ، أن نمضي إلى اعتماد تقرير اللجنة المخصصة لاتخاذ تدابير دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، الوارد في الوثيقة CD/1160 ، التي قدمت إليكم في الأسبوع الماضي . وإذا لم تكن هناك أية اعتراضات فسوف أعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا التقرير .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): لقد رجوت الأمانة أن توزع اليوم الجدول الزمني لاجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع القادم . وهو ، كالمعتاد ، لمجرد الإرشاد ويمكن تغييره إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، فهل يمكنني أن أعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أود أن أعلمكم ، بناء على طلب السفير رهران ، المقرر الخاص للبند ٩ من جدول الأعمال ، وعنوانه "الشفافية في مسألة التسلح" أنه سيجري مشاورات غير رسمية مع المنسقين ومع الوفود المعنية الأخرى بشأن

مشروع التقرير السنوي إلى الجمعية العامة وذلك في قاعة الاجتماعات الأولى بمجرد انتهاء هذه الجلسة العامة .

لم تعد لدي أية مسائل أخرى في جدول الأعمال لهذا اليوم . ولذلك اقترح رفع هذه الجلسة . وتعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح في الساعة ١٠/٠٠ من يوم الثلاثاء ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠

CD/PV.632
18 August 1992
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثلاثين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٢ ، في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميشيل سيرفيه (بلجيكا)

الرئيس (الكلمة بالعربية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٣٢ لمؤتمر نزع السلاح .

كما ذكرت في جلستنا العامة السابقة ، فإني اعتزم اليوم أن أقدم إلى المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، الوارد في الوثيقة CD/1165 ، عملا عن التوصية المذكورة في الفقرة ١٥ من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في تدابير التعاون الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهترازية ، الذي سبق تعميمه في الوثيقة CD/1163 ، لكي يعتمدهما المؤتمر .

على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا اليابان وأندونيسيا . أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ، السفير تاناكا .

السيد تاناكا (اليابان): سيدي الرئيس ، أود أن اهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وإنني على اقتناع بأنها ستمكن تحت قيادتكم القديرة من إتمام دورة هذا العام بنجاح ، وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه الكاملين .

وقد طلبت الكلمة لأدلي بالبيان التالي باسم المجموعة العربية .

لقد استمعنا يوم الخميس الماضي إلى تقرير السفير شاه ، المنسق الخاص للبند ١ من جدول الأعمال ، "خطر التجارب النووية" . ونود أن نعرب عن تقديرنا الخالص للسفير شاه للجهود الحثيثة التي بذلها سعيا إلى تحقيق اتفاق بشأن إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لخطر التجارب النووية .

كما استمعنا إلى بيان باسم المجموعة الـ ٢١ بشأن هذه المسألة ، وأود أن اتطرق إليه بإيجاز .

إن المجموعة العربية تأسف أيضا لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة خلال دورة المؤتمر هذه . ونحن أيضا نعقد أهمية عظيمة على مسألة خطر التجارب النووية ، ونتطلع إلى إعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة في أسرع وقت ممكن . لقد اضطلعنا في العام الماضي بعمل مفيد في إطار ولاية مناسبة وكنا نود مواصلة العمل الموضوعي في اللجنة المخصصة هذا العام .

ولكن تجربة هذا العام بيّنت أنه إذا سمحنا باستطالة المناقشات بشأن الولاية لضاعَ الهدف الحقيقي ، أي العمل الموضوعي بشأن بند جدول الأعمال .

لقد شهدنا هذا العام تطورات هامة في ميدان التحارب النووية ، كان من المفروض مناقشتها في اللجنة المخصصة . ومما يريدنا أسفا للفشل في إعادة إنشاء اللجنة المخصصة أن عمل اللجنة كان يمكن أن تكون له فائدة كبيرة ، بمشاركة كافة الدول الحمس الحائزة للأسلحة النووية ، بعدما قررت فرنسا الانضمام .

ونأمل في أن يعاد إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التحارب النووية في بداية دورة عام ١٩٩٣ ، وأن تمنح ولاية تعمل بها جميع الوفود ، ونأمل في أن يعكس التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح هذا العام هذه النية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): شكرا لكم معادة السعير ، على كلماتكم الرقيقة وتشجيعكم ، وعلى بياناكم . وأعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ، السعير بروتوديبيمعرات .

السيد بروتوديبيمعرات (اندونيسيا) (الكلمة بالعربية) اسمحوا لي قبل كل شيء ، سيدي الرئيس ، بأن أعرب عن ارتياح وفدي لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . فخبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية الكبيرة ، فضلا عن خصالكم الشخصية الأخرى ، تتيح ضمانة تامة لنجاح أعمالنا . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على سلفكم ، سعير استراليا السيد أوسوليفان ، الذي ترأس المؤتمر بصورة متميزة حتى مطلع هذا الشهر .

(تابع بالانكليزية)

إن دورات مؤتمر نزع السلاح هذا العام تجري في بيئة عالمية مشجعة ، تتيح فرصا أفضل وإن كانت هذه البيئة لا تزال هشة . فالصراع بين الشرق والغرب وما يستتبع من نتائج على نطاق العالم - التنافس الايديولوجي وسياسة المعسكرات ، والمواجهة العسكرية والتنافس على مناطق النفوذ - لم تعد تسيطر على الساحة الدولية ، وتوسعت أبعاد نزع السلاح وتعمقت على نحو ملحوظ . فاتفاقات نزع السلاح تتضمن اليوم ، بالإضافة إلى فرض الضوابط على الأسلحة وسباق التسلح ، تدمير الترسانات القائمة والحد من الانتاج المقبل . ومن المشجع في هذا الصدد أن نلاحظ الخطوات الهامة التي اتخذت نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي وأغراضه .

وشهدنا عددا من الانجازات الرئيسية في ميدان نزع السلاح ، مثل انجاز معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، والتوقيع على اتفاق "ستارت" ، والإعلانات الأحادية الجانب التي أصدرها عدد من الدول النووية لزيادة خفض الأسلحة النووية ، فضلا عن

اتفاق واشنطن المعقود بين الرئيسين بوش ويلتسين لزيادة خفض الترسانات النووية للبلدين . وعلى النحو نفسه توطدت آمالنا في إحراز مزيد من التقدم بانضمام دولتين حائزتين للأسلحة النووية هما الصين وفرنسا إلى معاهدة عدم الانتشار مؤخرا ، وعزم الجمهوريات الحديدة في الاتحاد السوفياتي السابق على اتباع السبيل نفسه ، وقرار فرنسا تعليق التجارب النووية .

على أنه من الخطأ الجسيم أن ندع روح التفاؤل الايجابية هذه تقع في شرك الرضا الذاتي السلبي ، لأننا لا نزال نفتقر إلى الارادة السياسية ونحتاج إلى احراز تقدم في الجهود المبذولة لحماية البلدان غير النووية من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، على الرغم من التحسن العام في الحالة السائدة على المستوى العالمي فالعقائد الاستراتيجية لا تزال ترمي بظلالها على كوكبنا ، في حين لا يزال العالم مهددا بالترسانات النووية القائمة التي يستمر تحسينها من خلال مواصلة التجارب الخطرة . وكما قيل مرارا ، فإنه لا ينبغي أن نتغاضى عن الأسباب الأعمق للاضطرابات ، والسخط المتأجج ، والنزاعات العنيفة التي لا تزال تعصف ببعض مناطق العالم ومما يزيد الطين بلّة ، اندلاع خصومات جديدة أظهرت محاولات وعداوات أزلية . وقد سلم اجتماع قمة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي بأن "التغيير ، مهما كان مستحبا ، قد خلق مخاطر جديدة على الاستقرار والأمن" .

وفي وسط هذه الأوضاع المضطربة ، يسر وفدي أن يلاحظ التطورات الرئيسية الجارية في منطقتنا ، جنوب شرق آسيا ، وهي تطورات لها من غير شك أثر هام ووقع ايجابي على أمن المنطقة . وأول هذه التطورات بلا جدال هو التوقيع في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي على اتفاقات باريس بشأن التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي . وعلى الرغم من الصعوبات التي تصادف حاليا ، لا تزال اندونيسيا على اعتقاد راسخ بأن اتفاقات باريس وحدها هي التي يمكن أن تضمن إعادة السلام إلى كمبوديا . لذلك نرى أنه يتحتم على الأطراف أن تفي جميع الفصائل الكمبودية بالتزامها بكافة أحكام هذه الاتفاقات ، وأن على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه الثابت لمهمة سلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا . وكما قال وزير خارجية اندونيسيا مؤخرا ، "إذا سمحنا بانهيار اتفاقات باريس ، فقد حكمنا على الشعب الكمبودي بمزيد من المعاناة وإراقة الدماء . ولا يمكن أيضا أن نتغاضى عن قيام أي طرف من أطراف الاتفاقات بإعادة تفسير بعض أحكامها . ولا بد الآن من تأييد الاتفاقات في مجموعها المتوازن" .

أما التطور الهام الثاني فهو انضمام فييت نام ولاوس إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا . فالواقع أن هذا الانضمام يمثل إجراءً هاما من إجراءات

بناء الثقة ، ونعتقد أنه سيزيد من توسيع وتعزيز إطار التعاون القائم بشأن الأمن الإقليمي ، ويزيد من فعاليته في صون السلم والاستقرار في الإقليم . ومن المشجع كذلك أن نلاحظ أن هذين التطورين الهامين قد خلقا مناخاً أفضل يساعد رابطة دول جنوب شرق آسيا على مواصلة تمسكها بإقامة منطقة سلم وحرية وحياد ، وجعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . وفي هذا السياق يعقد وفدي أهمية عظيمة على اعادة عقد الفريق العامل التابع للرابطة والمعني بهذه المسائل ويتطلع إلى انجاز عمله بنجاح .

وفي الاجتماع الوزاري الأخير للرابطة الذي عقد في ماليزيا قبل أسبوعين ، استرعي انتباه الوزراء إلى بحر الصين الجنوبي ، وهو منطقة يظن أنها تتمتع بموارد طبيعية غنية لم تستثمر بعد ولكنها في الوقت نفسه مصدر نزاع محتمل نظرا لمطالب السيادة والولاية المتداخلة على جزر ومناطق بحرية بعينها . وليست اندونيسيا من بين هذه الدول المطالبة ، ولكنها تنتمي إلى الإقليم ، وقد أولت هذه المسألة اهتماما بالغاً منذ أمد طويل فقد اتخذت مبادرة لتنظيم ثلاث حلقات تدارس متتابعة في باندونغ ، وبالي ، وأخيرا في جوغجاكرتا ، حيث اجتمع مسؤولون حكوميون بصفتهم الشخصية ، وباحثون ، وخبراء فنيون من الإقليم في محاولة لمعالجة هذا النزاع المحتمل بتحويله إلى فرصة للتعاون . وبرز من حلقات التدارس الثلاث هذه اقتراح يقول إنه ، ريثما تحل نزاعات السيادة والنزاعات الإقليمية ، يمكن للدول الساحلية أن تباشر من الآن أنشطة تعاونية ذات فائدة متبادلة لا تخل بمطالب كل منها لذلك فقد حريا أن يكون لهذا الاقتراح صدى في إعلان الرابطة بشأن بحر الصين الجنوبي الذي اعتُمد مؤخرا في ماليزيا والذي:

(أ) يؤكد ضرورة حل جميع المسائل المتصلة بالسيادة والولاية في بحر الصين الجنوبي بالوسائل السلمية ، دون اللجوء إلى القوة ؛

(ب) يحث جميع الأطراف المعنية على الاعتدال ، بغية تهيئة مناخ ايجابي لحل جميع النزاعات في نهاية المطاف ؛

(ج) يعترم ، دون الإخلال بسيادة وولاية البلدان التي لها مصالح مباشرة في المنطقة ، استقصاء إمكانية التعاون في بحر الصين الجنوبي فيما يتصل بأمن الملاحة والاتصالات البحرية ، وحماية البيئة البحرية من التلوث ، وتنسيق عمليات البحث والإغاثة ، والجهود الرامية إلى محاربة القرصنة والسطو المسلح ، فضلا عن التعاون في الحملة الموجهة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات ؛

(د) يوصي جميع الأطراف المعنية بتطبيق المبادئ المنصوص عليها في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا كأساس لإنشاء مدونة سلوك دولية في بحر الصين الجنوبي .

لقد شارف مؤتمر نزع السلاح ، بعد عملية مفاوضات طويلة وشاقة للغاية ، على عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليثني على السفير فون فاغنر ووفد ألمانيا لما قاما به من عمل ممتاز في وضع التفاصيل النهائية للمشروع بغية تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والاربعين كيما تعتمده . ولما كانت أندونيسيا بلداً لم يحز قط أسلحة كيميائية ولم يعتزم حيازتها أو استحداثها ، فقد عقدت منذ البداية أهمية عظيمة على ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية بسرعة ونجاح ، انطلاقا من موقف مبدئي ومن مصلحة حقيقية على حد سواء . وقد ترجم هذا الالتزام الحاد على نحو ملموس جدا حين أبدى الوفد الاندونيسي مؤخرا استعداده لابداء مرونة بشأن موقفه الحازم من المسائل ذات الصلة التي لا تزال معلقة .

على أن الصراحة تملي على وفدي أن يقول إن النص شبه النهائي لمشروع الاتفاقية ، على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلها جميع المشاركين في المفاوضات ، لا يزال ينطوي على بعض النقاط المثيرة للقلق ، ولا سيما فيما يخص امكانية استخدام الأطر الزمنية للتحقق وإمكانية تطبيقها . فبالنسبة لبلد كاندونيسيا ، يتسم ببعده عن مقر المنظمة وبأوضاع جغرافية صعبة ولا يزال في طور بناء الهيكل الأساسي للنقل والاتصالات ، قد تصبح الأطر الزمنية والقصيرة نسبيا لإجراء عمليات التفتيش الموقعي عائقا أمام تطبيق الاتفاقية على نحو سليم . وما لم نتوصل إلى تفاهم معيَّن للتغلب على هذه المشكلة ، فإن بلداناً مثل بلدنا ستجد نفسها في وضع غير موات حين تصبح أطرافا في المعاهدة . لذلك ما زلنا نعقد الأمل على ايجاد السبل والوسائل المناسبة لمعالجة هذا الاهتمام المشروع وحل هذه المشكلة العملية .

واليوم ، وقد بات ابرام المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية وشيكا ، يثور سؤال وجيه هو كيف سيعمل مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوض في المستقبل . فمن دواعي الأسف في رأينا أن تحس الأوضاع على الساحة الدولية لا يحاربه تحسن في أعمال المؤتمر . ومما يثبط همتنا أن نلاحظ من محصلة هذا العام أنه ، باستثناء العمل المتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، لم يحرز تقدم يذكر فيما يخص بنود جدول الأعمال الأخرى . ونحن مستاؤون بوجه خاص من فشل المؤتمر هذا العام في إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية . ولا يزال وفدي يعتقد أن الإسراع في تحقيق حظر شامل للتجارب أمر لا غنى عنه لمنع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، ليس هذا فحسب وإنما أيضا لمنع الأخطار البيئية والصحية المترتبة على التفجيرات النووية تحت سطح الأرض منعا فعالاً .

ومن الواضح أنه إذا أُريد انعاش مؤتمر نزع السلاح وريادة فعالية عمله ، فلا بد من القيام بعملية تحليل ذاتي على وجه السرعة . ويسعى إجراء هذه العملية في

رأيا قبل أن يشرع الأعضاء في إضاعة الوقت الثمين والموارد النادرة في مشاورات حول جدول الأعمال ، وإنشاء اللجان المخصصة وصياغة ولاية كل منها ، في مستهل دورة العام القادم . وإني وعدي لعلى استعداد للمشاركة والتعاون في هذه المساعي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير بروتوديميتروف على بيانه وكلمات التشجيع التي وجهها إلى الرئاسة . انتهت الآن قائمة المتحدثين هذا الصباح . فهل من وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ لا أحد يريد .

أعرض الآن على المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، الوارد في الوثيقة CD/1165 ، لكي يوافق عليها . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، فإني اعتبر أن المؤتمر قد اعتمد هذا التقرير .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): باسم المؤتمر وباسمي شخصيا ، أُهنئ رئيس اللجنة المخصصة تهنئة حارة على اعتماد تقرير يتناول مسألة دقيقة ومعقدة بوجه خاص . لقد اضطلع السفير بياغو بالمهمة التي عهدنا بها إليه بدرجة من المهارة والخبرة الدبلوماسية تمثل مكتسبا ثمينا لجميع أعمالنا .

واقترح أن نعمد الآن إلى اعتماد التوصية الواردة في الفقرة ١٥ من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص ، بشأن مواعيد الدورة المقبلة للفريق ، المقترح عقدها بين ١٥ و٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ . هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يعتمد هذه التوصية؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): ووفقا للجدول الرسمي لجلسات هذا الأسبوع سيعقد المؤتمر ، بعد جلسة يوم الخميس العامة مباشرة ، مشاورات غير رسمية ، تُهيِّئ لها خدمات الترجمة الفورية طبعا ، بشأن المسائل المتعلقة بصياغة تقريرنا السنوي إلى الجمعية العامة . وسينظر المؤتمر في الفقرات المتعلقة بالبنود ١ و٢ و٣ من جدول الأعمال على وجه التحديد . وكما تقرر في المشاورات الرئاسية التي عقدت في الأسبوع الماضي ، فإن الفقرات المتعلقة بالبند ١ ، المعنون "خطر التجارب النووية" ، ستتعهد على المستوى الخاص الذي عيَّنه المؤتمر لهذا البند من جدول الأعمال ، السفير شاه ، ممثل الهند ، وعلى فريق المنسقين ، لكي يدرسوه دراسة تمهيدية قبل المشاورات غير الرسمية . أما فقرات التقرير السنوي المتعلقة بالبند ٩ من جدول الأعمال ، "الشفافية في مسألة التسلح" ، فسيتم النظر فيها تحت رئاسة ممثل مصر ،

السفير رهران ، الذي سيعقد جلسة غير رسمية صباح يوم الخميس بعد مشاوراتنا بشأن البنود ١ و٢ و٣ مباشرة . وأملي كبير في أن ننجز عملنا بشأن التقرير السنوي في نهاية هذا الاسبوع ، حتى يتاح للأمانة إعداد النص المنقح للتقرير . كما أني اعتمد على تعاون الوفود المشاركة في المشاورات في تحسين عمل المؤتمر وريادة فعاليته ، ومن المقرر أن تجتمع هذه الوفود للمرة الاخيرة يوم الخميس في الساعة ١٥/٠٠ تحديدا .

بلغنا الآن نهاية جدول الاعمال ، وعليه فإني ارفع الجلسة . وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٣٠ آب/أغسطس ، في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.633
20 August 1992
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والثلاثين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الخميس ، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميشيل مرفيه (بلجيكا)

الرئيس (الكلمة بالعربية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٣٣ لمؤتمر نزع السلاح .

يوجد على قائمة المتحدثين اليوم ، ممثلو ايطاليا والولايات المتحدة الامريكية والهند . وأعطي الكلمة الآن إلى صديقي وزميلي ، السفير نيروتو كامبياسو .

السيد نيروتو كامبياسو (ايطاليا) (الكلمة بالعربية): سيدي الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء ، أن أشكركم جزيل الشكر ، وأن أشيد بالبساطة المرحة الفعالة التي تنهضون بها بمهامكم لمؤتمر نزع السلاح وداخل المجموعة العربية . واسمحوا لي أيضا أن أبعث بامتناني للأمين العام للمؤتمر ، السفير نيراماتيجي ، وفوق كل شيء لصداقته ، ولنصائحه التي تتسم دائما بالبراعة والصلة الوثيقة بالموضوع ، التي ساعدتني وسوف تساعد المؤتمر على أن يحدد بشكل أوضح الطريق الذي يتعين اتباعه كما أقدم امتناني لكافة معاونيه المخلصين على شتى مستويات الأمانة .

بعودتي هنا إلى جنيف لأودعكم جميعا ، تساءلت عما إذا كانت أولوية المسؤولية لمؤتمر نزع السلاح خلال هذه الأيام الحاسمة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية سوف تبرر الانشغال للحظات قصيرة بعيداً عن الموضوع لنركز على وداع ، لا سيما وأنه ليس لدي ما أقوله ، ولست مشتركا في بعض الأحداث الهامة ، ولكني كنت بعيدا عن المدينة ، والنشاط ، ومجموعة الزملاء والأصدقاء الذين أعرفت بهم . ولذا ، ليس لدي رسالة أخيرة لألقيها ، ليس لدي من رسالة تحيد بنا عن جدولنا اليومية للبحث المضني عن نقاط الالتقاء ، في بعض هذه الغرفة ، أو في اللجان والمجموعات والمجموعات غير الرسمية لمؤتمر نزع السلاح . فهناك ، وليس حين يتأهب المرء للرحيل ، يتحقق الأمل بعالم أقل تسلحاً ومن ثم أكثر أمنا ، أو على الأقل ، يستهار هذا العالم . ومع ذلك ، فإن طموحنا ، بالنجاحات و التقدير لأولئك الذين يملون أو يغادرون ، هذا الاهتمام الدقيق بالمجاملة ، أليست دليلا حقيقيا بالشكل الذي نود أن يترايد اضطلاع العلاقات الدولية به؟ إذ أنه حتى اليوم ، ومن خلال احدى العمليات التدميرية للاستيعاب التي هي متأصلة في القومية ، توجد أوجه قصور نحاول جاهدين كل يوم التغلب عليها في علاقاتنا الشخصية التي تحولت إلى فضائل حالما وضعت في خدمة ما اعتبرناه صالحاً أعلى لبلداننا . وهكذا ، من واقع السنوات الثلاث التي أمضيتها في مؤتمر نزع السلاح ، سوف آخذ معي أولا وقبل كل شيء الذكرى السارة للود العام الذي يمير مفاوضاتنا ، حتى أشدها صعوبة ، والأمل بأن لا يكون ذلك مجرد تمرين في الشكل ، دائما مجهودا أصيلا للاقتراب بمدونة قواعد السلوك بين الدول إلى مدونة السلوك الأكثر تهذيبا بشكل كبير التي تسود بين الأفراد .

ونظرا للتطورات الدرامية غير المتوقعة في مناطق معينة من أوروبا ، فإننا مضطرين للاعتراف بأنه لا توجد منطقة في العالم يمكن أن توصف بأنها نموذجية أو تعتبر خالية تماما من العنف المسلح القاتل الذي لا يخضع لمنطق . ومن ثم يجب أن نعترف بأسى بمدى صعوبة أن يحدد المجتمع الدولي ويبعد الاستحابات الملائمة ، حين تكون النار قد انتشرت بالفعل ، عما إذا كنا نتحدث عن العنف المسلح أم فصيحة موت مجتمعات كاملة من المجاعة ، غالبا كنتيجة لهذا العنف ، أو حين نسعى إلى أن نعيد الحكم الدولي للقانون الذي استحف به ولهذا السبب أود أن أؤكد من جديد ، باسم بلدي وباسمي ، ثقتي التامة في دور مؤتمر نزع السلاح ، دور يتسم بالأهمية والالحاح . اننا مقتنعون ان هذا المؤتمر ، إذا استحدثت عضويته ومسؤولياته بما يتفق مع العصر ، سوف يستطيع أن يقوم باسهام رئيسي في وضع الأساس اللازم لمنع مآس معينة: بتزويد المجتمع الدولي بشبكة وافية من الترتيبات المحددة ، وقبل كل شيء ، باعطاء أجهزته الوسائل الفعالة الجديرة بالثقة لمراقبة تنفيذها . وكما كررنا مراراً فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، ينطبق نفس النهج ، في رأينا ، على الرصد العاجل لنقل وانتاج وتخزين الأسلحة من قبل الهيئات الدولية ، على الغضاء الخارجي ، حيث التدابير الدولية لرصد استخدامها ، بل حتى التقييدات المعينة على هذا الاستخدام ، تبدو ممكنة وضرورية الآن ، وعلى خطر التجارب النووية ، حيث يجب أن نتدارك الوقت الضائع هذا العام في المستقبل القريب جداً ، بما يتمشى مع التقدم الذي أعلن عنه أو تحقق في بعض المجالات الاحتياطية ، فضلا عن التوقعات واسعة الانتشار من جانب الجمهور .

وكنت أود أن أشارك معكم ومع جميع زملائي وأصدقائي في مؤتمر نزع السلاح المرحلة التي وصلت فيها المفاوضة النهائية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية إن عدم دوام وضعنا كرجل يمشي من عمل ذلك . وهذا هو السبب ، حين أقول لكم اليوم ، وداعا ، أعني فوق كل شيء ، إلى اللقاء ، حتى نلتقي مرة أخرى قريبا في باريس ، لتوقيع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، التي آمل من كل قلبي أن أرى هناك جميع أصدقائي ، بلا استثناء ، الذين أسعدني الحظ بمقابلتهم هنا أو في نيويورك ، والذين أصبح من الممكن والمقبول بهم ، يوما بعد يوم ، التوصل إلى نتيجة هامة ومثمرة ، وهي خبرة سوف تظل من بين أسعد الذكريات لعملي المهني .

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر السفير بعروتو كامبياسو على كلماته الرقيقة الموجهة نحوي ، وأخص بالذكر بيانه الذي قدمه في التو ، وتمنياته التي وجهها إلى مؤتمرنا للاختتام الناجح للمفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية . ولقد استهل السفير بعروتو كامبياسو للتو من إلقاء بيانه الأخير باسم بلده . وقد مثل ايطاليا ما يقرب من ثلاث سنوات ، بهن خلالها بمهامه بمهارة ومقدرة دبلوماسيتين

رائعتين ، تأمل تقاليد للفارسيا (مقر الحكومة في روما) . وفي عام ١٩٩٠ اضطلع برئاسة اللجنة المخصصة المعنية بالترتيبات الدولية الفعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، بالمهمات المهنية التي أكدتها الآن وبحاياه الشخصية التي استطعنا جميعا أن نقدرها . وقد شارك أيضا بشكل حاسم جداً هذا العام في المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية التي تحظر الأسلحة الكيميائية ، بصفته منسق مجموعة البلدان العربية وهو يغادرنا الآن ليضطلع بمهام عظيمة الشأن في وزارة خارجية بلاده ، وهي مسؤولية تقتضي تميزا استثنائيا . فباسم المؤتمر وباسمي ، أرحو للسفير بعروتو كاميلو وأسرته كل نجاح في أنشطتهم المستقبلية ، وأؤكد له صداقتي . والآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): سيدي الرئيس ، لقد قلتم بتواضع ، لقد كان محض صدفة الترتيب الهجائي هو الذي أتى بكم إلى كرسي الرئاسة . ومع ذلك ، فهي أسعد صدفة من وجهة نظرنا ، أن نحظى بقيادتكم الحكيمة الخبيرة كرئيس لمؤتمر نزع السلاح في هذا الشهر الحاسم الذي نختتم فيه أعمالنا بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . هل لي أن اتقدم إليكم في تحية الوداع والتمنيات الطيبة لصديقنا أندريا بعروتو كاميلو ، الذي يرتقي إلى وظيفة هامة جداً في روما؟

إنني أحيد اليوم عن أهم هدف لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ، للحظات قصار ، لدراسة البند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" . إن الولايات المتحدة توافق تماما على بيان المجموعة الغربية الذي تلاه السفير تاناكا في ١٨ آب/أغسطس . بيد أن عدم عقد أي اجتماع هذا العام للجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية قد حرم الولايات المتحدة ، وكذلك الأمم الأخرى ، من فرصة أن تقدم اسهاماتها في تلك الهيئة . ولذا ، يجب أن أحاول أن أعطي اليوم ، في عبارات قليلة ، ما قد نسهم به بالتفصيل في اجتماعات اللجنة المخصصة ، لو أنها عقدت

لقد استوينا ، مثلا ، أن نبني على التبادل الممتاز للآراء في العام الماضي بشأن التجارب النووية - لماذا تحدث التجارب ، وما علاقتها ، ان وجدت ، بعدم الانتشار النووي ، وامكانية التحقق منها ، وموضوعات أخرى كثيرة . كما وضعنا الخطط للتعليق على الآثار المترتبة على التجارب النووية والتعبيرات الدرامية التي أحدثتها معاهدة ستارت START ، والفهم المشترك في ١٧ حزيران/يونيه بشأن المزيد من التحديدات الاستراتيجية ، والخطوات الأخرى التي اتخذتها دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وسوف تعمل هذه التعبيرات على تخفيض مستوى القوات النووية في عام ١٩٩٠ إلى أقل من الثلث . وقد رغبنا أيضا في استعراض التعبيرات

التي حدثت مؤخراً في سياسة التحارب النووية للولايات المتحدة . بيد أن الوقت لم يعد يسمح لنا بأن نقوم بذلك بالتفصيل ، ومن ثم ، سوف أتناول فقط النقاط الرئيسية .

أولا ، ان عرض جميع التحارب النووية التي تجريها الولايات المتحدة تحت الأرض هو تقييم وتحسين أمن وسلامة المخزونات النووية ، والمحافظة على إمكانية الاعتماد على الردع النووي الذي حقق بشدة . وسوف يكون ذلك مطلبا مستمرا طالما كانت هناك حاجة للردع النووي .

ثانيا ، سوف لا تقوم الولايات المتحدة بأجراء سوى العدد الأدنى من التحارب اللازمة لهذه الأغراض . ونحن نتوقع الآن إجراء ما لا يزيد على ست تحارب في السنة خلال السنوات الخمس القادمة . وهذا المستوى لا يمثل سوى جزءاً صغيرا من اعداد التحارب التي أجريت في الستينيات وبداية الثمانينيات .

ثالثا ، سوف تحد الولايات المتحدة من حمولة التحارب النووية إلى الحد الأدنى الضروري ونحن نتوقع الآن اجراء ما لا يزيد على ثلاث تحارب في السنة تزيد على ٢٠ كيلوطن .

بيد أنه ، لسوء الحظ ، وبالرغم من الجهود المضنية لرئاسة دوي الكفاءة العالية من الهند ، إلا أن أنشطة مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بلجنة مخصصة معنية بحظر للتحارب النووية ، كانت نموذجاً يحتذى بصدد كيف لا تنجز عملا ان بيان ١٣ آب/أغسطس لمجموعة الـ ٢١ يزعم أن قوى نووية معينة من المجموعة الغربية وضعت عراقيل أمام اعادة اقامة اللجنة المخصصة لكن هذا الأمر بسيط غير صحيح . ان موقف كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة - ان الوقت ليس مناسبا للتفاوض بشأن ولاية للجنة ، معروف جيداً للجميع وقد اشتركت الولايات المتحدة ، على سبيل ، في مناقشات لتناول أن تغير ولاية العام الماضي ، التي كانت قادرة تماماً على الأداء ، بأمل أن تتمكن تغييرات طفيفة من أن تؤدي إلى اقامة اللجنة .

ومن الواضح تماماً الآن أنه لا يوجد برنامج عمل ولا تغييرات في الولاية يمكن أن تحظى باتفاق الآراء . وإذا كان لتلك الدول القليلة التي لم تستطع أن تقبل ولاية العام الماضي أن تقول ببساطة إنه ليس ثمة ما يدعو إلى أن تكون لدينا لجنة بدون ولاية تفاوضية ، لأمكن أن نوفر لأنفسنا الكثير من الساعات الضائعة التي انفقت في التحليق فوق برنامج عمل والاشغال دون طائل بصياغة كلمات ولاية .

وتعتقد الولايات المتحدة وجميع الاعضاء الآخرون تقريبا في مؤتمر نزع السلاح أن حواراً مركزا على التجارب النووية يمكن أن يفيد المؤتمر ، غير أن دولة أو دولتين أخريين لم يريا ذلك . وفي المستقبل ، يجب أن نعفي أنفسنا من عدم جدوى التطاحن الفارغ بشأن الإجراء . فلنكن صرحاء بما فيه الكفاية لأن نتحي جانبا القضايا التي توجد بيننا بصددها اختلافات لا يمكن عبورها ، وأن نركز على تلك القضايا التي تبشر بالنجاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكرك ياسيدي السفير ، على الكلمات الرقيقة المشجعة التي وجهتها إلي ، وعلى البيان الذي قدمته الآن ، الذي سنحيط به علماً . والآن أعطي الكلمة لممثل الهند ، السفير شاه

السيد شاه (الهند): السيد الرئيس ، لقد أتيحت الفرصة بالفعل لوفد بلادي لتهنئتكم على استمرار رئاستكم للمؤتمر . ويسرنا أن نلاحظ ، أن عمل مؤتمر نزع السلاح ، يمضي كما هو متوقع ، بشكل ميسر تحت قيادتكم القديرة .

لقد طلبت الكلمة اليوم لأبلغ جميع الوفود الحاضرة في مؤتمر نزع السلاح أن "اعلانا مشتركا عن الحظر التام للأسلحة الكيميائية ، قد وقعته الهند وباكستان في نيودلهي ، يوم الأربعاء ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وقام بالتوقيع وزيرا الخارجية وفي انتظار الاختتام المبكر لمعاهدة اتفاقية عالمية متعددة الأطراف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح ، سوف تذكرون أن الهند قد اقترحت اتفاقاً ثنائي الأطراف مع الباكستان في العام الماضي ، وفي الجولة السابقة للمحادثات على مستوى وزيري الخارجية بين الهند وباكستان ، اتفق على البدء في اصدار إعلان مشترك عن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية .

ومن دواعي سروري أن أبلغ مؤتمر نزع السلاح أنه بموجب "الاعلان المشترك بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية" الذي وقع أمس ، تعهدت الهند وباكستان أنهما لن يستبطا أو يبنيا ، أو يحتازا مطلقا أسلحة كيميائية ، تحت أي ظرف من الظروف ، ولن يستعملا مطلقا أسلحة كيميائية ، أو يساعدا أو يشجعا أو يحثا أحداً بأي شكل على الاشتراك في استباط أو اقتناء أو احتياز أو تخزين أو استعمال أسلحة كيميائية . وقد أكد البلدان من جديد عزمهما على أن تصبحا من بين الدول الأطراف الأصيلة للاتفاقية المقترحة . وقد تعهدا بالتعاون مع بعضهما البعض في وضع الصيغة النهائية لاتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية ، واعتمادها ، تضمن أمن جميع الدول وتشجع على الاستغلال التام للانجازات التي تحققت في مجال الكيمياء للأغراض السلمية ، وبصفة خاصة ، التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . وسوف تمارسان حقهما في تطوير صناعتهما

الكيميائية وما يتصل بها من التطبيقات والمستحدثات للأغراض السلمية وحدها ولرفاهية شعبيهما . وإذ أعادا تأكيد اعلانيهما من جانب واحد بشأن عدم امتلاك الأسلحة الكيميائية والتزام كل منهما بالبروتوكول الخاص بحظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات - في الحرب ، وكذلك حرب الطرق البكتريولوجية ، الذي وقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ ، وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة للجمعية العامة التي تؤيد صكية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، أعرب الجانبان عن اقتناعهما بأن حظرا كاملا وفعالا للأسلحة الكيميائية سوف يسهم في أمن جميع الدول ، وأكدا من جديد الحاجة إلى العقد المبكر ، داخل إطار مؤتمر نزع السلاح ، لاتفاقية عالمية لهذا الغرض . ومن خلال هذا "التصريح المشترك" ، أكد البلدان من جديد التزامهما بالسلم الدائم وإقامة علاقات صداقة مستمرة ، والاعتراف بدور مثل هذه التدابير لبناء الثقة في تعزيز العلاقات الثنائية القائمة على الثقة والنية الطيبة المتبادلتين .

وأثناء القاء كلمتي ، سيدي الرئيس ، أود أن أضم صوتي الشخصي للإشادة التي قدمتموها الآن للسفير نيغروتو كامبياسو ، الذي سيغادرنا قريبا . ونحن نأسف لرحيله عنا ، لكننا نشعر بالسعادة في أنه يسهم بمسؤولية أكبر في بلده . وإني لأرجو له كل خير في عمله المستقبلي .

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر السيد السفير على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي ، وعلى البيان البالغ الأهمية الذي قدمه الآن . هل يود أي وفد آخر أن يطلب الكلمة في هذه المرحلة؟ وفد المملكة المتحدة ، سير ميكائيل ، لك الكلمة .

سير ميكائيل ويستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، سيدي الرئيس ، أرجو أن أبدأ بالانضمام إلى الذين أعربوا عن سرورهم برؤيتكم في مقعد الرئاسة في هذه المرحلة النهائية من أعمال المؤتمر بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية . كما اسمح إليكم في تقديم أفضل تمنياتنا لرميلنا الايطالي ، الذي افتقدناه جميعا هنا ، والذي سوف يبتعد عنا ليعالج أموراً أكثر أهمية .

ولقد طلبت الكلمة لاسترعي اهتمام المؤتمر الى بيان قدمه أمس المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية في لندن والذي يقول فيه إن حظراً عالميا على الأسلحة الكيميائية كان هدفا رئيسيا للحد من الأسلحة بالنسبة للمملكة المتحدة لعدة سنوات . لقد تخلينا عن أسلحتنا الكيميائية في الخمسينيات واقترحنا مشروع اتفاقية مبكرا في عام ١٩٧٦ . ثم استطرد يقول إننا رحبنا بحرارة بمشروع الاتفاقية الذي قدم ، والذي وافقنا عليه نحن ومعظم الوفود كصيغة نهائية . ولقد كان ذلك أوج جميع جهودنا ولسوف تقدم

الاتفاقية اسهاماً حقيقيا في السلم والأمن الدوليين . وسوف تحظر امتلاك الأسلحة الكيميائية وتطويرها واستعمالها . وسوف تتطلب من جميع الدول المالكة للأسلحة الكيميائية أن تدمرها تحت اشراف دولي . وسوف تشيء أيضا أكثر نظم التحقق اقتحاماً ، اتفق عليه حتى الآن في أي مجال لتحديد الأسلحة ، وسوف يعمل ذلك على بناء الثقة وردع الخداع . ولقد حثت المملكة المتحدة جميع الدول على قبول مشروع الاتفاقية وتوقيعها في أقرب وقت ممكن .

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكرك يا سيدي السفير على كلماتك الرقيقة الموجهة إلي وعلى ابلاغنا بهذا البيان الهام من جانب حكومتكم . هل هناك أي وفد آخر يرغب في التحدث في هذه المرحلة؟ لا يوجد .

أود الآن أن أنتقل إلى أمور أخرى فكما تعرفون ، تعد الأمانة كل أسبوع جدولا زمنيا باجتماعات المؤتمر ، إلا أنه مع استكمال جميع الهيئات الفرعية تقريرها لأعمالها ، فإنها تخطط فقط للجلسة العامة التي ستعقد يوم الخميس ٢٧ آب/أغسطس ، إلى جانب جلستين طلبهما رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، يوم الاثنين ٢٤ والأربعاء ٢٦ آب/أغسطس ، في الساعة الثالثة مساء ، ولذا ، فإنها في الوقت الراهن لا ترى من الضروري تعميم جدول زمني أسبوعي .

وكما هو عليه في الجدول الزمني لأنشطة المؤتمر لهذا الأسبوع ، سوف تعقد جلسة نصف ساعة مشاورات غير رسمية بشأن مشروع التقرير السنوي إلى الجمعية العامة . ولقد قررنا أن نتيح مهلة نصف ساعة حتى تتمكن شتى الأطراف من إجراء مزيد من التشاور فيما بشأن عدد قليل من بنود جدول الأعمال التي لا تزال تسبب صعاباً ، وأرجو أن تنتظم الوفود في الحضور لأني أنتوي أن أبدأ هذه المشاورات غير الرسمية على الفور وسوف يتبع الجلسة مشاورات مفتوحة العضوية يرأسها السفير رهران نصعته البند الخاص للبند ٩ من جدول الأعمال ، عن موضوع الشفافية في مسألة التسلح .

وإذ وصلنا الآن إلى نهاية جدول الأعمال ، سوف أؤجل الاجتماع . وسوف تعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢٧ آب/أغسطس الساعة ١٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

CD/PV.634
27 August 1992
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والثلاثين
بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم بجنيف
يوم الخميس ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس السيد ميشيل مرفيه (سويسرا)

الرئيس (الكلمة بالعربية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٣٤ لمؤتمر نزع السلاح .

أود قبل كل شيء أن أرحب بحرارة ، بالنيابة عن المؤتمر ، بالسفير آرنالدو كارهيلو ، نائب وزير الدولة للشؤون السياسية بمملكة ، الذي شرفنا بوجوده معنا في عدد من المناسبات السابقة . ان كلمته التي يلقيها أمام المؤتمر اليوم تشهد على الاسهام الهام الذي تقدمه مملكة لأعمالنا ، خاصة في ما يتعلق بالمعاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية . وانني على اقتناع ، يا سيدي ، بأننا جميعا سنتابع كلمتك باهتمام بالغ .

وتضم قائمة المتحدثين اليوم ممثلي نيوزيلندا ومملكة وبيرو وفرنسا والمكسيك ومصر وباكستان والمغرب والنرويج وكوبا وجمهورية ايران الاسلامية والجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية . وأعطي الكلمة الآن للسفير بيلي ، ممثل نيوزيلندا .

السيد بيلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، لقد كانت دورة مؤتمر نزع السلاح التي أوشكت على الانتهاء دورة هامة ، وانه لمن دواعي سروري الشديد أن أراك تترأسها في هذا الوقت . وانك تتشرف بمراقبة اعتماد تقرير المؤتمر لعام ١٩٩٢ ، وهو تقرير سوف يضاف اليه مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وأود أن أكرس ملاحظاتي الأولى لهذه الاتفاقية بالذات .

ان التزام نيوزيلندا ازاء ابرام اتفاقية شاملة لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية ولتدمير تلك الأسلحة أمر معروف لا يخفى على أحد . وقد دعمنا ، منذ عام ١٩٦٨ ، المفاوضات التي أجراها هذا المؤتمر لبلوغ هذه الغاية . ونيوزيلندا لا تملك ، ولم تملك قط أسلحة كيميائية ، وليس لدينا نية في ذلك مطلقا .

وكنا في مؤتمر باريس عام ١٩٨٩ قد صحبنا تحفظاتنا إزاء بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، وبدا تحليلنا عن جميع استخدامات الأسلحة الكيميائية كوسيلة للحرب . وقد قمنا بذلك لأنه ليس في وسعنا تصور أي وضع يبرر اللجوء إلى استخدام هذه الأسلحة . ويسعدنا أن نرى أن بلداناً أخرى اتخذت خطوة مماثلة .

وقد أدى بروتوكول جنيف دوراً بارزا في معالجة المشاكل المتصلة بالأسلحة الكيميائية ، ولكنه لم يكن شاملاً ، وكما اتضح من الأحداث التي وقعت خلال السنوات الأخيرة ، فإن البروتوكول لم يكن كافيا بحد ذاته لضمان عدم تكرار استخدام هذه

الأسلحة في المستقبل . ونحن واثقون من أن الاتفاقية الجديدة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية سوف تكون صكاً أقوى وأشد فعالية .

ان المشروع الذي وافقت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية مساء أمس فقط على احالته إلى هذه الجلسة العامة ، والذي يتعين الآن رفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يعكس الجهود الجبارة التي بذلها عدد لا يستهان به من الأخصائيين الماهرين المخلصين . وأنا واثق من انني لن أكون سوى الأول على رأس قائمة المتكلمين هذا الصباح الذين سيهنئون السفير فون فاغنر على جهوده التي بذلها أثناء المرحلة النهائية المكثفة من هذه المفاوضات . اذ تضافرت جهوده مع جهود الفريق الذي ألفه حوالية في أداء عمل يمكنهم بحق الافتخار به ، ونشكرهم عليه جميعاً بحرارة .

ومما لا شك فيه أن وجود مناخ دولي جديد أفضل ساعد على عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولكن الاشارة تجدر إلى أن التعاون بشأن قسم كبير من الاتفاقية دار أثناء فترة كانت تسودها التهديدات والمجابهات في العالم . وهذا يعزى إلى حد ما سبب امتداد المفاوضات لفترة طويلة من الزمن . ومع أن المفاوضات استغرقت زمناً طويلاً ، فإن استمرارها في الواقع طوال السنوات العسيرة للحرب الباردة يبرز تصميم المجتمع الدولي على ازالة تهديدات الأسلحة الكيميائية .

والبلدان التي عملت من أجل بلوغ اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، سواء أكانت أعضاء في مؤتمر نزع السلاح أم لم تكن ، لا تتفق جميعها مع كافة أحكام المشروع ومواده . ولكن هذه هي طبيعة المفاوضات الدولية . ونحن جميعا تدفعنا الرغبة في التخلص من الأسلحة الكيميائية ، ولكن بالنظر لتباين الاهتمامات الذي لا يمكن تفاديه لدى هذا العدد الكبير من الدول المختلفة ، فإن روح الحل الوسط وتوافق الآراء تصبح أمراً أساسياً من أجل بلوغ غايتنا وقد تجلى وجود هذه الروح كثيرا خلال الأسابيع الماضية .

والنص المطروح أمامنا الآن نص شامل . فهو يعالج بالتفصيل مسائل استحداث الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها وكذلك تدميرها . وتتعهد الدول بعدم استعمال الأسلحة الكيميائية مطلقاً ومهما كانت الظروف . ويعتبر الكثير منها ذلك مجرد تكرار لالتزامها بموجب بروتوكول عام ١٩٢٥ . ولكن الاتفاقية ، بمداها هذا ، ولا سيما في مجال التحقق التدخلي تسهم في ترسيخ الأفكار الجديدة بشأن ما يقتضيه المجتمع الدولي كجزء من الحد بشكل فعال من الأسلحة . وستصبح مبادئ هذه الاتفاقية جزءا مقبولا من القواعد العالمية للحد من انتشار الأسلحة .

وسيوريلندا ليست عضوا في هذا المؤتمر ، إلا أنها معنية للمشاركة في أعماله ، سواء هنا في جنيف أو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على مقربة من بلدنا . ولقد شاركنا مع بلدان أخرى في الحلقات الدراسية الاقليمية خلال العامين أو الأعوام الثلاثة المنصرمة وذلك للاعداد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وللحث على التوصل للدعم بالاجماع عندما تفتح للتوقيع عليها . كما أنها أجريت تفتيشا اختباريا وطنيا وبدأنا في اتخاذ خطوات تحضيرية لنكون مستعدين للوفاء بالالتزامات المطلوبة .

ونحن على اقتناع شديد بأن الاتفاقية تخدم مصالح الأمن الوطني - والدولي . وبالتالي ، فإننا في نيوزيلندا ننضم إلى جانب البلدان الأخرى في اعتماد النص والايعاز به للمجتمع الدولي . وانه لكان من دواعي سرورنا البالغ ، في الواقع ، القيام بذلك في اجتماع اللجنة الخاصة مساء أمس لو كان يمكن للدول غير الأعضاء في المؤتمر أن تتخذ هذه الخطوة . وسنشارك ، على أي حال ، في تقديم قرار بدعم الاتفاقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة . كما أننا بصدد اتخاذ الخطوات التي من شأنها ضمان كون نيوزيلندا أحد الموقعين الأصليين عندما تفتح الاتفاقية للتوقيع عليها في باريس خلال شهر كانون الثاني/يناير من العام المقبل .

ان المعاومات النهائية والخطوات المقبلة التي ستتخذ من أجل التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتصديق عليها تجري في ظل مناخ دولي لا يشقله التشكك وعدم الثقة بالدرجة التي كان عليها في السنوات الأولى لأعمال هذا المؤتمر . كما تمت خطوات هامة أخرى إلى الأمام . إذ جرت تخفيضات هائلة في حجم ترسانات الأسلحة النووية لدى الدولتين الأكثر تسلحاً . بل إنه من المتوخى اتخاذ خطوات أخرى أشد قوة . وعدد التجارب النووية آخذ بالتناقص ، بينما اتخذ في حالتين قرار من طرف واحد بتعليق تلك التجارب ، وأخذت الثقة المتبادلة والتعاون محل الردع المتبادل كدعائم لصرح الأمن العالمي .

لقد انتهت الحرب الباردة ، لكن الشعور بآثارها لا يزال قائما للأسف . وفي فترة ذروتها أعاقت هذه الحرب في بعض أنحاء العالم تقدم العملية الطبيعية للتكيف والتنمية المشتركة التي كانت ستتيح للجماعات الآسيوية المتجاورة تقاسم رخاء العالم المتزايد منذ الحرب العالمية الثانية . وأصبحنا عوضاً عن ذلك نواجه حالات من التوتر الخطير ومن أسوأها الصراع القائم في يوغوسلافيا السابقة . ولا يمكن لمثل هذا التوتر أن يتبدد بين عشية وضحاها ، وسوف يتطلب ذلك ارادة سياسية يجب أن تأتي أولا وقبل كل شيء من جانب الأطراف المعنية مباشرة . وأمام هذه المآسي تسعى الأمم المتحدة للقيام بدور جديد وحيوي في سبيل السلم والحفاظ عليه .

في ظل هذه الظروف ، ومع انتهاء فترة دامت ٢٠ سنة من التفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، يتعين على هذا المؤتمر أيضا النظر في دوره الخاص . وقد مثلت الأسلحة الكيميائية في السنوات الخمس الأخيرة أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وبصراحة حقيقية مثلت هذه المسألة البند الموضوعي الوحيد الذي بحثه المؤتمر مؤخرا . ونحن ، إذ نهيئ أنفسنا لنتائج اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، يتعين علينا أن نتفاءل عما سنكون له وقتنا وطاقاتنا مستقبلا . وليست هذه هي المناسبة للنظر مفصلا في الاجابة عن هذا السؤال ، ونحن على مشارف اطلاق نتاج عمل سنوات عديدة للعالم الواسع . ولكن سيلزمنا في الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح ، أن نسير سيراً كاملا للمسؤوليات المتواصلة التي تقع على عاتقنا ، ولنبل إعطاء معنى وشكل لمداولاتنا بشأنها . وليس هذا بسؤال نظري أو سؤال يطرح على المدى البعيد . ونحن جميعا يتعين علينا أن نبرر لحكوماتنا الموارد المخصصة لمختلف جوانب عملياتنا في جنيف وهناك ، كما كان للأمر دائما ، طلبات تنافسية على وقت الموظفين . وبمجرد رفع البند الخاص بالأسلحة الكيميائية من على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، لن يتمكن المؤتمر بعدها أن يطالب تلقائيا بتلك الموارد بالدرجة التي يقوم بها الآن .

ومما لا شك فيه أن هناك أعمالاً هامة تبقى بخصوص معظم القضايا الأخرى ، منها على سبيل المثال قضايا الأسلحة الاشعاعية وصمامات الأمن السلبية والفضاء الخارجي ، إذ تتولى اللجان المخصصة التفاوض أو إجراء "أعمال تمهيدية" عندما تفوق الاختلافات السياسية وجود تلك المفاوضات . ولكني لا أستطيع بأي حال أن أبلغ حكومتي بإحرار تقدم ملموس يستحق مشاركة سيوريلندا الكاملة في تلك اللجان .

وتمثل الشفافية في مسألة التسلح بنداً جديداً من بنود جدول الأعمال لهذه السنة . وقد شاركت سيوريلندا في تقديم قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام الذي أعطى المؤتمر دوراً خاصاً في هذا المجال . وسواصل بالطبع اهتمامنا بالعمل ومشاركتنا الايجابية بدراسة هذه المسألة . ولكن ذلك القرار منح لفريق من الخبراء الدور الأساسي في الموضوع ؛ وفي الواقع أن ذلك الموضوع لا يشكل في حد ذاته عملاً يشغل الوقت الكامل لمؤتمر ذي ولاية واسعة النطاق كولاية مؤتمر نزع السلاح .

وصحيح بالطبع أن ولاية مؤتمر نزع السلاح تتضمن دراسة ما يعتقده الكثيرون ثلاث من القضايا الأساسية في مجال الأسلحة النووية . ولم يتم التوصل للآن حتى إلى اتفاق بشأن الأعمال التمهيدية الخاصة بقضيتين من هذه القضايا الثلاث . أما فيما يتعلق بالقضية الثالثة ، وهي البند الخاص بحظر التجارب النووية ، فإن اللجنة المخصصة المعنية لم تجتمع سوى لمدة ١٨ شهرا خلال السنوات التسع الماضية .

في العام الماضي قدمت سيوريلندا في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يحث على اعادة إنشاء اللجنة في عام ١٩٩٣ ويطلب منها تكثيف عملها الموضوعي . وقد اعتمد ذلك القرار بأغلبية ساحقة ، مما يعكس إيمان المجتمع الدولي بقيمة الحظر الشامل للتجارب كوسيلة للحد من الأسلحة وتدبير من تدابير منع الانتشار . ان عدم اعادة إنشاء اللجنة هذا العام كان بمثابة خيبة أمل كبرى لسيوريلندا . ونحن نأمل ، بل ونتوقع حقاً ، أن تتوصل الوفود إلى المرونة اللازمة لاحراز التقدم في هذه المسألة في وقت مبكر من العام المقبل .

ونحن نأمل الكثير من هذه اللجنة ، لا بسبب موقفنا القومي إزاء مسؤولية مؤتمر نزع السلاح في المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب وحسب ، وانما أيضا لأن التخلي عن تلك المسؤولية سيكون اشارة إلى عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على الاستفادة من النجاح الذي أحرزه في ميدان الأسلحة الكيميائية بطريقة ايجابية . وسيكون ذلك أيضا اشارة إلى ضياع في التوجه ويقود الكثير منا للتشكك في امكانية بقاء مؤتمر نزع السلاح والحاجة المتواصلة لهذا النوع من الهيئات المتعددة الأطراف في مفاوضات نزع السلاح .

لهذه الأسباب ستقوم سيوريلندا ، مع بلدان أخرى غيرها ، في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا العام ، بتشجيع قرار يوجه الانتباه محدداً إلى المسؤوليات الخاصة لمؤتمر نزع السلاح في المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وإذا ما تمثل المؤتمر من هذه المسؤوليات ، فإننا نحث على أهداف الحظر الشامل للتجارب وعلى المؤتمر ذاته . ان المؤتمر الذي لا يقوم بمعالجة موضوعية لقضية هامة في نظر الكثيرين كقضية التجارب النووية يعرض نفسه لفحص انتقادي من قبل الحكومات ، ومن قبل المجتمع العالمي .

ويعلم المشاركون الآخرون هنا أفضل مني ان مؤتمر نزع السلاح أنشئ في عصر مختلف وكان يتألف من أعضاء يمثلون عالماً مختلفاً كان يشهد مشاكل مختلفة . وان المؤتمر اجتاز على مر السنين سلسلة من التحولات الشكلية استهدف كل واحد منها مواكبة هذا العالم المتغيّر .

ان التغيرات التي شهدها العالم مؤخراً تغيرات بلغت بعداً آن الأوان معه لاعادة النظر في أسلوب تكيّف مؤتمر نزع السلاح للمستقبل . وسيكون لسنة ١٩٩٣ شأن هام في هذا الخصوص . واستجابة لهذا التحدي ، يتعين على مؤتمر نزع السلاح دراسة مسألة عضويته بحيث لا تشكل هذه العضوية حجر عثرة آخر أمام أهمية وجود مؤتمر نزع السلاح في عصر ما بعد الحرب الباردة . وواضح أننا جميعا - سواء أكنا أعضاء أم لم نكن -

سود ، في ظل المناخ العالمي الراهن ، أن يحدد فحصا الدقيق للأسلوب الذي ينبغي أن يتبعه مؤتمر نزع السلاح في تشعيد مهمته . وفي هذا الخصوص ، فإن القرار الذي اتخذه المؤتمر مؤخراً بالسماح للدول غير الأعضاء بالمشاركة بصفة المراقب في مشاورات الصغير كمال غير الرسمية بشأن تحسين أداء المؤتمر وفعاليته يعتبر خطوة هامة إلى الأمام . ونحن نلاحظ ، سيدي الرئيس ، أنكم ستطلعون بمشاورات لعرض المتابعة فيما بين الدورات ، بشأن المسائل الخاصة بجدول الأعمال والعضوية . وإنني ، شأني شأن الآخرين من غير الأعضاء ، أتطلع لمناقشة هذه الموضوعات معكم .

وفي هذا العالم الذي تتزايد فيه تعددية الأقطاب ، ليس لأي منا مصلحة في وجود هيئة تعاوض متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح تتسم بعدم الفاعلية . إنه من الواجب علينا ، وعلى هذا المؤتمر ، أن نستعيد من نجاح مفاوضات اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وسيكون من الأمور المثيرة للسخرية والمحبطة للآمال أن يحدث العكس ، أي أن يتراجى المؤتمر نتيجة لذلك النجاح . إن منع ذلك من الحدوث يتوقف علينا أنفسنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر للسيد ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها للسفير فون فاغنر ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وأعطي الكلمة الآن للسفير كارهيلو ، ممثل فنلندا ، نائب وزير الدولة للشؤون السياسية

السيد كارهيلو (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، ان من دواعي غبطتي أن تتاح لي فرصة التكلم اليوم في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح التي تترأسونها . لقد كانت هذه الدورة بحق دورة تاريخية استكملت فيها المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وسنشهد في المستقبل القريب الاختتام الناجح لعملية دامت زهاء ٢٠ عاماً .

ويبدو لنا أن ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، يختتم أيضا حقبة من تاريخ هذا المؤتمر . ومن أجل حماية عملية التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، حرص المؤتمر على عزل هذه القناعة عن التغيرات العميقة التي وقعت في العالم . ولقد آن الأوان الآن لفتح الأبواب مجدداً ورؤية المواقف التي يمكن أن تحدثها هذه التطورات العالمية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح . وسيمثل هذان الموضوعان المادة الأساسية لكلمتي هذا اليوم .

ان تاريخ مفاوضات الأسلحة الكيميائية يتسم بتعاقب غير متناه ، كما يبدو ، لفترات من الآمال الكبرى وفترات من الإحباط الكامل تقريبا . والكثير من المفاوضين

غادروا جميعاً وهم على اقتناع بأن هذه العملية لن تنتهي أبدا . واقتناعهم ذلك لم يكن يخلو من المبررات الصحيحة ، ولكن الواقع كما نرى الآن ، ولحسن الحظ ، أخذ مساراً آخر . إلا أن اعتماد ذلك المسار لم يكن يسيرا . فلكي نبلغ المرحلة التي بلغناها اليوم ، اضطر المشاركون إلى اتخاذ قرارات صعبة من خلال في بعض القضايا المبدئية الهامة ووضع الأولويات والأفضليات في ترتيبها الصحيح . وكانت هذه مهمة صعبة لنا جميعاً ، وذلك بوجه خاص بسبب الخطى المتسارعة التي تقدمت بها المفاوضات في هذا العام . وقد تلقينا جميعا مساعدة في هذه العملية ، سواء برغبة منا أو بالاقناع الودي من جانب رئيسنا الموقر ، السفير فون فاغنر ، الذي استقينا من السنوي التي قدمها لنا الارشاد بشأن ما يمكننا تحقيقه وما لا يمكننا . وبدون تصميمه وتصميم كافة مفاوضيه ، ما كان ليتسنى تحقيق أحلام عملية ليست لها نهاية .

غير أننا نلاحظ مع الأسف أنه ليس في وسع جميع المشاركين في المفاوضات ، على ما يبدو ، تأييد نص الاتفاقية تماما ، وذلك في الوقت الحاضر على الأقل . وهذا يمثل تعثراً خطيراً في جهودنا ، ولكنه ليس نهاية العالم ، بل إنه ليس واقعة لم يشهد تاريخ المؤتمر مثلها ، والعكس صحيح ، فعدم التوصل لاتفاق الآراء بشأن النتائج الختامية للمفاوضات كثيراً ما كان هو القاعدة ، وليس الاستثناء ، ولم يشكل ذلك في مناسبات سابقة عقبة أمام اتفاق الآراء على نقل النتائج الى الجمعية العامة وفتح الاتفاقات للتوقيع . ويحدونا أمل كبير في أن يسود هذا النموذج .

وكما تعلمون ، فإن النص النهائي للاتفاقية يختلف في عدة مواضع اختلافا كبيراً عما كانت وفودنا ترى ضرورة لبلوغه في اتفاقية كهذه . ونحن نعتقد مع العديد من الوفود الأخرى ، أن أهم النقاط المحيرة للأمل في النص تكمن في الأجزاء الخاصة بالتحقق . وتركز اهتماماتنا الرئيسية في هذا الجزء على الفعالية الشاملة للنظام وموضوعيته . فلقد اعتبرنا دائما أن نظام التحقق هو الضمان الأخير لتحقيق الأمن المتزايد عن طريق الاتفاقية . ونحن نأمل في أن يؤدي تطبيق نظام التحقق لاتفاقية الأسلحة الكيميائية دوره المقصود كرادع ضد الانتهاكات وفي الوقت ذاته كآلية تسمح بجمع الأدلة .

لقد ركز اسهام وفدنا في المفاوضات على الجانبين التقني والعلمي . ويظهر بعض هذه المدخلات في نص الاتفاقية بينما سيدخل قسم آخر منها في نطاق أعمال اللجنة التحضيرية . وكان هدفنا الرئيسي في ذلك الحفاظ على الدقة العلمية والموضوعية كلما تم تطبيق الجانب العلمي في تنفيذ الاتفاقية . وهذا يعني أن العلم الذي يطبق ينبغي أن يطلق عليه الكيمياء التحليلية لا الكيمياء السياسية . ونحن في الوقت ذاته ندرك بالطبع أن الكيمياء التحليلية ليست وسيلة التحقق الوحيدة لاتفاقية الأسلحة

الكيميائية ، وانما هي وسيلة من بين وسائل متعددة تتوقف فائدتها على عوامل كثيرة . وأفضل ما يمكنها أن تأتي به هو الدليل الواضح غير المبهم على وجود استهلاكات للاتفاقية .

وليست هناك من اتفاقية مثالية . واتفاقية الأسلحة الكيميائية تشكل على الرغم من نواقصها انجازاً رائعاً . وهي تمثل تقدماً جوهرياً في مجال الأمن الدولي وتضم عدداً من الشروط التجديدية الكبرى ، كما تؤلف خطوة هامة في المساعي التي تبذل من أجل ازالة أسلحة الدمار الشامل . وقد آن الأوان الآن لابرامها ، فالعمل في تحقيق ذلك كان يمكن أن يتسبب في تهديدها بالكامل ، لذا ، تمم مسلسدا صوتها إلى جانب البيان الذي قدمته مؤخرا بالأمس وبمشاركة وفود عديدة أخرى في اجتماع اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . ذلك البيان الذي ظهر ضمن تقرير اللجنة .

وقد لاحظنا أثناء العام المنصرم ترايدا في الطلب على المجموعة الكاملة للكتب العلمية الرقاء . وكانت هذه الملاحظة مشارا لتشجيعنا واشارة واضحة على أن اشراك المفاوضات على الانتهاء لم يكن أمرا أعفلته المختبرات التي قد تشد القيام بوظيفة تتصل بالاتفاقية . وفيما يتعلق بمختبرنا الخاص ، فلا يسعني سوى أن أكرر التعهد الذي قدمناه قبل سنتين في ومع قدراته بالكامل في خدمة المنظمة .

ان اعداد شبكة المختبرات اللازمة للمنظمة يمثل احدى المهام التي يتعين على اللجنة التحضيرية المباشرة بها في مرحلة مبكرة من أعمالها . وستستغرق عملية اعتماد المختبرات بعض الوقت ولكنه سيكفل عمل موظفين ذوي كفاءة رفيعة ومختبرات جيدة التجهيز وفقاً للاجراءات الصارمة لضمان النوعية اللازمة لشبكة كهذه ولا بد من استكمال اجراءات الاعتماد قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

ومن الاستعدادات العملية الأخرى التي لا تقبل التأخير عملية تدريب المفتشين . وقد تقدم عدد من البلدان فعلاً أو يعتزم التقدم بتوفير برامج التدريب ذات الصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . غير أنه لا توجد في الوقت الحاضر أي مبادئ توجيهية لهذه البلدان فيما يخص عناصر برامج التدريب . ومن صالح منظمي هذه البرامج والمشاركين فيها أن تتطابق البرامج مع احتياجات المنظمة لأقصى حد ممكن ، وألّا يكون هناك تداخل لا مبرر له ، وأن تشكل هذه البرامج أجزاء منطقية من المخطط التدريبي الشامل .

ومن خلال خبرتنا الخاصة في مجال التدريب يمكننا أن نستنتج أن تنوّع المهارات اللازمة لعملية التفتيش ودرجة التخصص المطلوبة هما من الاتساع بمكان بحيث

يستحيل من الناحية العملية توافرهما لدى شخص واحد هو المفتش . وستحتاج المنظمة عوضا عن ذلك إلى عدد من الاخصائيين المتدربين في عدة جوانب من عملية التفتيش . وبالتالي سيتعين على فريق التفتيش أن يتألف من الاخصائيين المطلوبين لانجاز مهمة تفتيشية معينة . ويسبغي لهذا الأمر طبعا أن يتجلى في برامج التدريب . ولا حاجة لإدراج كل ما يلزم في برنامج تدريبي منفرد ، وانما يمكن تركيز البرامج على مهارة أو مهارات معينة وتعميق التدريب عليها . ويسبغي للبرامج أن تكون مركزة ، وأن يكون تركيزها هذا على المسائل ذات الصلة وبأسلوب مناسب .

في الوقت ذاته ، يمثل التنسيق بين منظمي البرنامج أمراً بالغ الاهمية . ولكي تتحقق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المحدودة ينبغي تجنب ازدواج الجهود ، ومن الاهمية بمكان التأكد من أن برامج التدريب تغطي كافة الجوانب ذات الصلة .

وهناك الكثير مما يسبغي اجراءه في هذا المضمار . وتشهدنا رؤية تزايد عدد الوفود التي بدأت بمناقشة هذه القضايا ولتطور التنسيق الطوعي بين المنظمين والعمل الأساسي الذي يضطلعون به .

إن ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية يسترعي تفكيرنا مباشرة إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح في المستقبل . وقد شهدت هذه القاعة حتى الآن بيانات هامة بشأن منظور العمل في المستقبل كما أشار جميع المتحدثين بشكل أو بآخر إلى احتمال انهاء مؤتمر نزع السلاح رسالته . وهذا دليل واضح على خطورة هذه المسألة .

ان مؤتمر نزع السلاح ، كما يستدل من تعريفه ، هيئة تفاوضية . ولكن هل نفهم حقاً ما يعنيه هذا التعريف أو ما يتعين له أن يعنيه في عالم اليوم؟ ما الذي يجب أن تكون عليه حقاً نواتج هذا النوع من الهيئات كي تستجيب لاحتياجات الأمن العالمية للبلدان؟ إن تصورات دور مؤتمر نزع السلاح ونواتجه تعود إلى عصر الحرب الباردة والتهديدات التي سادت آنذاك . حيث مثل احتمال وقوع حرب بين الحلفين العسكريين بمختلف جوانبها المدمرة مصدراً لقلق بالغ بشأن الأمن بالنسبة لكافة البلدان تقريبا . لذا فقد ركزت جداول أعمال مختلف العناصر العالمية لنزع السلاح على الموضوعات التي من شأنها المساعدة على تقليص تلك التهديدات .

وعالم اليوم يختلف اختلافاً جذريا عما كان عليه قبل بضع سنوات خلت . وكذلك اختلفت تصورات العديد من البلدان لجوانب التهديد المباشر . فبعضها يرى أن العالم أصبح أقل أمناً اليوم ، وفي الكثير من المناطق أتاح تضاؤل الضغط العالمي المجال لتزايد الضغط المحلي الذي قد تكون له آثار عكسية على أمن البلدان المعنية . وهناك

قضايا الأمن القديمة التي اكتست أبعاداً جديدة وأهمية في العالم الجديد . وكل قضايا عدم انتشار الأسلحة تندرج في تلك الفئة . هناك أيضا قضايا أمنية جديدة تماماً استقت وألقيت عليها الأضواء خلال السنوات الأخيرة - منها على سبيل المثال قضايا مناولة منظومات الأسلحة وحربها والتخلص منها ، وجميع هذه القضايا الجديدة التي تؤثر على أمن البلدان فرادى وأمن الأقاليم والعالم ككل مترابطة فيما بينها ترابطاً واضحاً .

وكما كان الأمر عليه في الماضي إبان عصر الحرب الباردة ، فإن البلدان المعنية والمتأثرة بشكل مباشر قد تتوصل فعلاً إلى نتائج طيبة ذات بعد عالمي . غير أن طبيعة معظم التهديدات الجديدة والاهتمامات الأمنية تستدعي مشاركة أوسع من جانب المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حلها ، ولكن حتى وإن كان الأمر كذلك ، فهل ينبغي لهذه الحلول أن تتخذ شكل اتفاقيات عالمية على نمط اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثلاً؟ أم أنه يتعين عليها التفكير على مستوى الوثائق والاتفاقات المحدودة بدرجة أكبر؟ هل ستستعيد الاحتياجات الأمنية للبلدان استعادة من التفاعل آراء القضايا الواقعية المحدودة الأبعاد تفوق استفادتها من المفاوضات التي تكاد لا تنتهي قط بشأن اتفاقيات بالغة التعقد أو بشأن موضوعات لا يتم إحراز أي تقدم فيها؟

نحن بحاجة للتفكير بأن تحقيق مستوى الأهداف قد يقودنا للتوصل إلى نتائج أكثر إيجابية وأن تحويل الموارد من الإجراءات الراكدة إلى مجالات جديدة من الأنشطة سيتيح الفرصة لمعالجة عدد أكبر من الاهتمامات بشكل مناسب

إن لهذه الأفكار أثر عملي مردوج على استعراض جدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله . إذ يسعى أولا تقييم ما إذا كان من الأفضل مواصلة العمل نحو بلوغ الهدف العام لكل بند أم التركيز على بند فرعي محدد واضح أو وضع نوع آخر من الأهداف يختلف عن الهدف الذي وضع في السابق . ويتعين عليها ثانيا تقدير ما إذا كان من الأفضل تحويل الجهد والوقت المبذولين لكل بند والاستعادة منهما في موضوع جديد تماماً وذلك بالنظر للاحتمالات الواقعية للتوصل إلى أهدافه .

وهناك إلى جانب جدول الأعمال ، جانب آخر من جوانب مؤتمر نزع السلاح لم يعد يعكس واقع العالم اليوم ، وهذا الجانب هو تركيب المؤتمر . فعلى امتداد تاريخ المؤتمر واكب هذا التركيب بحرص التوازنات السياسية في العالم . والتوازن السياسي الذي حدد تركيب مؤتمر نزع السلاح في سنة ١٩٧٩ لم يعد قائماً اليوم . وقد أشار السفير هيلتسيوس في ٢٣ تموز/يوليه إشارة مناسبة لما يمكن أو ينبغي أن تكون عليه نتائج ذلك بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح .

ان التغيرات التي طرأت في العالم غيّرت بدورها جوهر كثير من القضايا . كما أن جوانب القضايا بعضها أصبحت أكثر تعقداً ، ولم تعد تتبع مسارات التوازن التقليدية ، ولا يمكن فرض هذه المسارات عليها عنوة . وهذا ما سيحدث نتيجة لمواصلة تطبيق أسلوب بالٍ للتوازن أو ايجاد نمط جديد منه .

ولا يبدو أن العدد المحدد بدقة للأعضاء أو المشاركين يمثل مشكلة حقيقية . وكما يستدل من تاريخ المفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية فإن عدد المشاركين الذي تزايد عاماً بعد عام لم يؤد إلى تعقيد الإجراء . وستتخذ منذ الآن وحتى بداية سريان مفعول الاتفاقية فائدة مشاركة عدد كبير من المراقبين في تلك المفاوضات ، وسيكون وجود عدد كبير من مؤيدي الاتفاقية من أعضاء المجتمع الدولي أمراً مفيداً عند عرضها لهذا المجتمع للتوقيع عليها . إذ أن هؤلاء المؤيدين وليس العدد المحدود من المعاوضين هم الذين يجعلون منها اتفاقية عالمية .

وخلاصة القول ، يبدو من المهم جداً منح جميع البلدان الراغبة والقادرة على الاسهام في المفاوضات فرصة متساوية كي تسهم في التفاوض بشأن موضوعات أخرى تعتبرها ذات أهمية أكبر بالنسبة لها . ونحن نرى أن فكرة فتح مؤتمر نزع السلاح لجميع الدول التي تتقدم بطلبات للعضوية فكرة جديرة بالمتابعة . ومع أننا نتفق في أن هذا سيؤدي لزيادة عدد المشاركين ، إلا أن هذه الزيادة ستكون متواضعة . ومن السهل الممكنة للإبقاء على عدد محدود نسبياً من المشاركين ، حتى مع تطبيق تلك الفكرة ، اتاحة الامكانية لمتابعة المفاوضات بصفة المراقب ، وهذا سيترك للدول نفسها أن تقرر الأسلوب الذي ترغب للمشاركة في المؤتمر وفقاً له .

ومع تبادل الآراء بشأن جدول الأعمال المقبل وتركيب المؤتمر الذي سيبدأ قريباً بصورة مشاورات غير رسمية مع رئيس المؤتمر ، فإنه لمن دواعي سرورنا البالغ أن نشير إلى سيتكم ، سيدي الرئيس ، في الحصول أثناء المرحلة داتها على آراء البلدان المشاركة بصفة المراقب ووجهات نظرها . وهذا الاجراء ، كما نراه ، اعتراف بالأمر الواقع وهو أن مستقبل هذا المؤتمر لا يتوقف على الأعضاء أنفسهم فحسب بل على النطاق الأوسع للبلدان التي تنشط في هذا المجال وتهتم به .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير كارهيلو من صميم قلبي على بيانه وكلمات التشجيع والاقتراحات المثيرة للاهتمام التي أدلى بها . وأعطي الكلمة الآن للسفير دي ريفيرو ، ممثل بيرو .

السيد دي ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن شعور وفد بلدي بالارتياح العميق لرؤيتكم تترأسون

المؤتمر في هذه الفترة من العام حيث أشرفت أعمال هامة قام بها المؤتمر على نهايتها . وأرجو أن تكونوا واثقين من دعمنا لكم ، ونحن نؤمن تماما بديناميتكم وصبركم وهما ضمان للنجاح . وأود أيضا الاعراب عن خالص تمنياتي للسيد اندريا سيفروتو كامبياسو ، سفير ايطاليا في الاضطلاع بمسؤولياته الجديدة الهامة التي سيباشر بها قريبا في روما ، والى السيد روبيرتو غارسيا موريتان ، سفير الأرجنتين الذي استدعته حكومته للنهوض بواجبات هامة في بوينس آيرس ، وكذلك أود الاعراب عن ترحيبي وهدي الحار بسعيري سري لانكا وبولندا ، اللذين نأمل لهما ولأسرتيهما اقامة طيبة في هذه المدينة .

ان اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، برئاسة السيد أدولف مون فانغر سفير ألمانيا الحكيمة ، قدمت الآن اسهاماً جوهرياً في تعزيز السلم والأمن الدوليين بإقرارها مشروع اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية ولتدمير تلك الأسلحة . وهذا الانجاز الذي سيمثل أحد معالم تاريخ نزع السلاح جاء نتيجة لالتقاء الارادة السياسية للدول الممثلة هنا والمهارة الرائعة التي أبداها السفير مون فانغر ووفده بانتقائهم المسار الذي أتاح التقدم تدريجيا نحو توافق الآراء إزاء القضايا الموضوعية التي كانت لا تزال معلقة وعسيرة

واتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وهي الأولى من نوعها من حيث نطاقها وتعقدها ، والتي انتهت مفاوضاتها أخيراً ، تمثل جهداً تفاوضياً وتفاعلياً واسعاً بذلته الدول الأطراف من أجل التوصل إلى ازالة هذه الأسلحة الرهيبة من أسلحة الدمار الشامل إزالة نهائية . ونحن نعلم في هذا الشأن ، ونهنأ الاقتناع ، ان هذه الاتفاقية سوف تؤدي إلى توسيع نطاق اتفاقية عام ١٩٧٢ الخاصة بحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة . وستفتح المجال من غير شك ، للتوصل إلى نزع الأسلحة النووية ، بما في ذلك الحظر التام لاجراء التجارب النووية في المستقبل غير البعيد .

ومع أن قرار بيرو في أن تكون موقعاً أصليا على الاتفاقية قرار معروف لديكم ، فانني أود أن أستهل هذه المناسبة كي أطلب تسجيل دعم بلدي الكامل لمشروع الاتفاقية الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.2 ولا يخفى على أحد منكم أن مشروع الاتفاقية يتضمن الحد الأدنى فقط مما تقبله الأغلبية الكبرى من الوفود ، بيد أنه يمثل القاسم المشترك الذي أتاح للجنة المخصصة انجاز المهمة التي أوكلت إليها انجازاً كاملاً .

وقد كان لبيرو توقعات أكبر طبعاً في هذا الشأن ، كذلك كانت توقعات دول أخرى بلا شك ومع ذلك فمشروع الاتفاقية يمثل التنازلات التي اضطرت الدول الأعضاء

إلى تقديمها فيما بينها ، مسترشدة جميعها بالغاية الوحيدة وهي ازالة الاسلحة الكيميائية من على سطح الارض .

وقد يكون لوفد بلادي ملاحظات كثيرة عن مشروع الاتفاقية يبديها في نهاية هذه المفاوضات . وساكتفي الآن بذكر بعض هذه الملاحظات فيما يتعلق بعدد من جوانب محتوى مشروع الاتفاقية . ولعلّ من الانسب أولا تحديث الديباجة التي يعود تاريخ الجزء الاكبر منها إلى عام ١٩٨٥ ، وذلك لكي تتماشى مع نطاق الالتزامات العامة التي تنص عليها المادة الاولى .

ثانيا ، نحن نعتبر أن التعاريف والمعايير الواردة في المادة الثانية تتجانس مع جوانب الحظر التي تتضمنها المادة الاولى . وحتى مع اتساع نطاق تعريف الاسلحة الكيميائية ، فإننا ننطلق من افتراض أن حسن نية الدول الاطراف سيحول دون حدوث أي خلط ممكن بين المواقع التي يحتمل وقوعها وأي نية مرعومة لعدم الوفاء بالالتزامات التي فرضتها الاتفاقية . وفي كل الاحوال ، ولغرض السلامة ، يبدو من الافضل أن تكون هناك بعض المرونة في التفسير عوضاً عن أن يكون التعريف محدوداً يمكن أن تتجاوزه التطورات التكنولوجية التي لا مناص عن حدوثها في المستقبل ، لا سيما في مجال المواد الكيميائية غير المهلكة .

ثالثا ، صحيح إنه إذا لم يشر النص إلى أن تفتيش القاعون هو "تفتيش محلي" كما في الفقرة ٩(د) من المادة الثانية ، فإن ذلك قد يؤدي لتفسيرات تتجاوز كثيرا ما يقصده المفاوضون . لذا يرى وفدي أن من المناسب الاشارة إلى أنه في حالة بيرو ، فإن تفتيش القاعون داخل الحدود الجغرافية لكل دولة هو من اختصاص الدولة المعنية ، وذلك باستثناء ما قد تقوم به قوات حفظ السلم التابعة للامم المتحدة .

رابعا ، ترى بيرو أن مدى حسن نية الدول التي تملك أسلحة كيميائية سيقدّر من خلال الاسلوب الذي تنتهجه هذه الدول في تنفيذ خططها العامة لتدمير مخزوناتها من تلك الاسلحة . وتجدا لو تم تدمير الاسلحة الكيميائية بسرعة أكبر ، باستثناء الحالات المبينة في الفقرة ٢١ من الجزء الرابع (ألف) ، من المرفق المتعلق بالتنفيذ والتحقق . ونحن لا نزال نعتقد أن مما يؤسف له كون الدول ملزمة بتدمير ٤٥ في المائة فقط من أسلحتها الكيميائية بانتهاء العام السابع لعملية التدمير ، سيما وأن هذا الحكم ، كما يرد في الفقرة ٢٤ من القسم الرابع (أ) ، يقضي مسبقاً كما يبدو بتمديد فترة التدمير لخمس سنوات أخرى . لذا يولي وفد بلدي اهتماما خاصا بالمبدأ الوارد في الفقرة ١٦ من المادة الرابعة بشأن التزام الدولة التي تملك الاسلحة الكيميائية كذلك بتحمل تكاليف التحقق من تخزين تلك الاسلحة وتدميرها ، ما لم يقرر المجلس التنفيذي غير ذلك .

خامسا ، يرى الخبراء أن أحكام المادة السادسة تقيد نطاق التحقق من الصناعة الكيميائية العالمية . ولا أحد يفكر بالطبع في تعطية هذا القطاع الصناعي الواسع برمته ، حيث ستكون عملية التحقق مستحيلة الادارة وباهظة الكلفة . بيد أنه يقدّر أن بالامكان تعطية ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من "المرافق ذات القدرة" . وتبدو أهداف الاتفاقية في آخر المطاف أكثر تواضعا ، اما بسبب رفع مستوى العتبات أو لاقتصارها على "مرافق من كب على" .

سادسا ، إن التشكيل المتفق عليه للمجلس التنفيذي لم يكن أفضل حل بالنسبة لأمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي . وقد قبلنا هذا الاتفاق بصفته أفضل أسلوب ممكن للحفز على زيادة المشاركة ، خاصة من قبل افريقيا ، بين البلدان الموقعة الأصلية على الاتفاقية . بيد أننا في الوقت ذاته نعلق أهمية خاصة على الفقرة ٢٥ من المادة الثامنة ، والتي بموجبها يمكن للمؤتمر ، بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس التنفيذي ، وبمجرد الانتهاء من عملية تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق تصنيعها ، اعادة النظر في تكوين المجلس ، مع مراعاة المبادئ المحددة في الفقرة ٢٣ .

سابعا ، لا تزال بيرو تعتقد أن اجراءات التعديل الواردة في المادة الخامسة عشرة يعيبها أنها تجعل الاتفاقية الجديدة تتسم بالصرامة الشديدة بدرجة قد تصبح معها جامدة عن طريق أفعال تقوم بها دولة منفردة من الدول الأطراف في الاتفاقية ، اما بمعارضتها للتعديل أو بمجرد اتخاذ قرار مفاجئ بالامتناع عن المصادقة عليه حتى بعد تصويتها إلى جانبه

ثامنا ، يرحب وفدي بالبيان الهام الذي أدلى به السيد بول أوسوليفان ، مفوض استراليا ، بالنيابة عن مجموعة استراليا ، والذي تعهدت فيه الدول الأعضاء بالسعي من أجل ازالة قيود التحويل ما بين الدول الأطراف كما يرحب وفدي ، وللأسباب ذاتها ، بإدراج أحكام هامة في الجزءين السابع والثامن من المرفق المتعلق بالتحقق . وتستهدف هذه الأحكام مراقبة التحويلات إلى الدول غير الأطراف في الاتفاقية .

أخيرا ، فإننا نأمل في ألا يؤدي حظر صياغة أي تحفظات إزاء مختلف مواد الاتفاقية إلى الممارسة غير السليمة التي تتمثل في اصدار اعلانات تفسيرية . إذ أنه ، بموجب اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات ، فإنه ينبغي أن تعامل هذه الاعلانات كتحفظات فيما يتعلق بمقاصدها وأغراضها ، وبالتالي فهي باطلة بموجب الحظر .

ونحن نعلم أن المهمة التي تنتظر اللجنة التحضيرية مهمة شاقة وأن الأسلوب الذي ستتبعه في معالجة وحل القضايا الواقعة في نطاق تخصصها سيحدد الانتقال السلس إلى المنظمة الدولية المرتقبة . لذا يجب تخصيص الوقت الكافي للتفكير المسبق في بنيتها وجدول أعمالها من أجل تمهيد الطريق لها كي تبدأ بوظائفها الكاملة في مستهل العام المقبل .

وكما تعرفون ، فالاتفاقية التي عقدناها الآن ستكون أول اتفاق هام يحظر منذ ١٦ عاماً عن هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح . لذا فالسؤال الذي ينبغي طرحه في عام ١٩٩٣ هو إلى أي مدى يجب اعادة تنظيم جدول أعمال المؤتمر كي يتسنى التشجيع على دفع استاحيته . هل يتعين علينا أن نطرح جانباً "الوصايا العشر" لعام ١٩٧٨ من أجل تحديث جدول الأعمال؟ أم ينبغي لنا البحث عن صيغ أكثر واقعية لاحداث التحديدات دون الوقوع في فخ اغراءات تعديل موضوعات الوصايا العشر أو تعقيدها؟ ويبدو الحل الثاني ، برأي وفدي ، أفضل حل في ظل الظروف الراهنة ، بما أن الوصايا العشر لعام ١٩٧٨ تشمل جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح العام الكامل تحت المراقبة الدولية الفعالة ، الذي ما زال يمثل الهدف النهائي المتوخى للمجتمع الدولي . ومن ثم ، وبينما هناك ضرورة للتحديد ، فإنه يتعين إحداث هذا التحديد في الجدول السنوي لأعمال المؤتمر على ضوء الظروف المتغيرة وحسب التوقيت ، بحيث يصبح من الممكن تماما استقاء بعض الموضوعات المعينة التي يكون بوسع المؤتمر التفاوض بشأنها أو تمهيد الطريق للبدء المباشر بالمفاوضات . وسيتيح هذا النهج الانتقائي والواقعي للموضوعات أن يقرر مؤتمر نزع السلاح طابعه التفاوضي وأن يتخلص نهائيا من الاتجاه نحو الدخول في مناقشات تقع مهمتها في الواقع على عاتق لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح .

ونحن ندرك ، سيدي ، العمل الذي سيتعين عليك النهوض به في فترة ما بين الدورات فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية على جدول الأعمال . وأود هنا أن أبلغك برغبة وفدي الذي يفضل وضع جدول أقصر للأعمال بحيث يكون انتقائيا ويركز على القضايا الملحة على أساس جدول عام ١٩٧٨ ، ويتيح بالفعل بدء مفاوضات تستهدف التوصل إلى عقد اتفاقات في المستقبل . إن معالجة موضوعات معقدة كمسألة نزع الأسلحة النووية بأسلوب سريع وعام قد يعني ببساطة عدم الرغبة في القيام بأي شيء حيالها . وفي هذا السياق ، يرغب وفدي باقتراح خمسة موضوعات فقط لجدول أعمال ١٩٩٣ ، ومن هذه الموضوعات الخمسة موضوعان يتعين مناقشتهما مناقشة مكثفة من أجل الحفاظ على الزخم الذي حققناه في هذا المؤتمر مع بلوغنا المرحلة الختامية للمفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . وهذان الموضوعان هما:

أولا ، الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . يسعى ألا يغيب عن ذهن أي دولة عضو في هذه الهيئة التفاوضية أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضعت حدا رسميا سينتهي أجله حتما في عام ١٩٩٥ . ولا بد أن تبدأ المفاوضات بشأن وقف التجارب النووية من أجل ضمان تمديد هذا الصك المتعدد الأطراف تمديداً غير محدود زمنياً . لذا يرتئي وفد بلدي ضرورة اعادة إنشاء اللجنة المخصصة لهذه المسألة في عام ١٩٩٣ وتوكيلها ولاية التفاوض ومهمة أخرى اضافية تتمثل بتعديل ولاية فريق الخبراء العلميين وذلك ليأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة لاستنباط نظام للتحقق قابل للتطبيق على هذا النوع من الحظر . واسمي اذ اذكر هذه المسألة ، أود الإعراب عن شكر وفدي لحكومة النمسا لتعاونها المتواصل الذي قدمته لخبير بيرو ، وعن ايمانه بأن الجهود الدولية المتضافرة في هذا المجال هي الطريق الوحيد الذي سيمكن فريق الخبراء العلميين من إنجاز أعماله بسرعة .

والموضوع الآخر لجدول الأعمال يتعلق ببروتوكول للتخلي عن استخدام الأسلحة النووية . وهو موضوع هام آخر يقترحه وفدي ويدرج بصورة جزئية تحت البنود الحالية ٢ و٣ و٦ من جدول أعمال المؤتمر فإزالة الأسلحة النووية التعبوية والمتوسطة المدى أو مخزنها من المسارح الرئيسية التي دارت عليها الحرب الباردة والتفكير باستخدام تلك الأسلحة أدى منطقيا إلى رفع مستويات عتبة الاستقام بالأسلحة النووية واستبعاد خطط "الضربة الأولى" . لذا فنحن نعتقد أنه قد أصبح الآن ممكنا في هذا المؤتمر الذي تمثل فيه الدول النووية الخمس ، المبادرة بمفاوضات بشأن بروتوكول لحظر استخدام الأسلحة النووية وفيما يتصل بنطاق الالتزامات ، لعله سيتسنى للبروتوكول أن يستلهم أحكامه من بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، دون الحاجة بالطبع للتشابه الشديد معه . ولا يسعني لهذا أن يكون بأي شكل من الأشكال ، عقبة أمام القيام بدراسة فورية للمبادرات الأخرى الرامية لتشجيع عملية نزع الأسلحة النووية .

والمسألة الهامة الأخرى برأينا هي مسألة الاتفاق بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي . وتمثل هذه المسألة أحد الميادين التي يمكن تماما للمؤتمر بلوغ الاتفاق بشأنها بسهولة نسبياً وعلى المدى القريب وعوضاً عن الضياع في متاهة المناقشات التقنية التي لا تؤدي لمنع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي ، نحن نؤمن أن الوقت قد حان لمعالجة بند عملي توحد بخصوصه فعلا مبادرات ثمينة جديرة بأن تدرس مجدداً .

كما نعتقد أيضا أن من بين المسائل المهمة في جدول الأعمال امكانية التوصل إلى بروتوكول بين الدول النووية الخمس تتعهد بموجبه بالتخلي عن الأسلحة الاشعاعية . ويعتقد وفدي أن هذا الموضوع قد تعقد تعقداً لا لزوم له وذلك عندما أضيفت اقتراحات

جديدة إلى الاقتراح الأصلي ، بغض النظر عمّا إذا كان النهج مشروعاً . ونحن هنا نتحدث عن أسلحة غير موجودة بالمرة وانما قد يتم انتاجها يوماً ما . لذا ينبغي أن تشكل مسألة عقد اتفاق بهذا الشأن مسألة ذات أولوية بالنسبة للدول النووية الخمس التي يمكنها أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الاهتمامات التي عبرت عنها البلدان غير النووية . وباتباع هذا النهج سوف نضمن تبسيط عملية المفاوضات وتيسيرها إلى حد كبير وذلك دون المساس بدراسة هذه المسألة في سياق مؤتمر نزع السلاح . وفي نهاية هذه العملية سوف يطلب من الدول الأعضاء الأخرى في المؤتمر دراسة البروتوكول والمصادقة عليه على النحو المناسب بهدف تحقيق عالميته ويجب في الوقت ذاته أن تؤلف المسألة الهامة المتعلقة بحظر الهجوم على المرافق النووية موضوعاً لمؤتمر دبلوماسي يعقد ضمن اطار القانون الدولي الإنساني ، نظرا لأننا في هذه الحالة الخاصة لن نعالج قضية نزع السلاح بعينها ، ولذلك ، فإن هذا الموضوع قد لا يقع ضمن نطاق اختصاص مؤتمر نزع السلاح .

أخيرا ، ومن الشؤون الأخرى الهامة في نظرنا موضوع الشفافية في مسألة التسلح . وتعتبر مناقشة هذا الموضوع أفضل السبل لتحديد المجالات التي قد تتيح لمؤتمر نزع السلاح أن يقدم اسهامه العملي في جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن نعتبر بصورة خاصة بضرورة دراسة مسألة رصد انتاج الأسلحة ونقل التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج ، وذلك بالذات بقصد تجنب الانتشار غير المحكوم لهذه التكنولوجيات مما يضر الأمن الاقليمي على وجه الخصوص . وتعتبر بيرو أن تقييد الانتاج يمثل النظير المنطقي لرصد عمليات نقل التكنولوجيا ما دام الانتاج هو أساس سباق التسلح

ان جدول أعمال من هذا النوع لا يعترض مسبقاً بأي حال إهمال مواضيع أخرى هامة منها مثلا منع انتشار الأسلحة بكافة جوانبه . بيد أننا نعتقد ، بالنظر لنطاق هذا الموضوع وتأثيراته ، أن من الأنسب معالجته في سياق لجنة نزع السلاح عوضاً عن أن يتم ذلك على مستوى منبر تفاوضي .

ويراودنا الأمل ، سيدي الرئيس ، في أن يكلل النجاح المشاورات التي ستعقدونها حتى الدورة المقبلة بشأن جدول الأعمال وتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح . وإن لم يكن ذلك ممكنا ، فإن وفدي يود أن يذكر بأنه يمكن التفكير في العام المقبل ، في مسألة تعيين منسقين خاصين اثنين للعمل بتوجيه من الرئيس الحالي للمؤتمر ، وتكريس جهودهما تكريساً تاماً من أجل البحث عن حلول لهذه المسائل الهامة . في هذا الوقت ، فإن عدم وجود اتفاق بصفة مؤقتة عند بدء دورة عام ١٩٩٣ لا ينبغي أن يكون سبباً كافياً للإبقاء على الوضع الراهن ، ما لم تكن قدرة التحمل وحس السية قد فارقا مرة أخرى هذا المحفل التاريخي .

الرئيس (الكلمة بالعربية). أشكر للسيد ممثل بيرو كلمته وتشجيعه للمهمة التي عُهد إليّ بتسعيدها . وأعطي الكلمة الآن للسفير ايريرا ممثل فرنسا .

السيد ايريرا (فرنسا) (الكلمة بالعربية): سيدي الرئيس ، قبل كل شيء أود الاعراب عن سروري وفدي بأن توكل مهمة رئاسة المؤتمر إلى ممثل بلد صديق تربطه دائما مع فرنسا روابط متينة في كافة المجالات . وأرجو منكم قبول أحر تمنياتي لكم بالنجاح في هذه المهمة التي توليتموها في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ مؤتمر نزع السلاح . واسمحوا لي أيضا بأن أعرب محدداً عن شكري لرؤساء المؤتمر البارزين السابقين وهم السفير أوسوليفان من استراليا والسفير غارسيا موريتان من الارجنتين والسفير صميثي من الجزائر . كما أود أن أرحب أيضا برملائنا الجدد من بولندا وسري لانكا . وأخيرا ، أحيي وجود السفير كارهيلو بينيا ، نائب وزير الدولة للشؤون السياسية في سلفادور ، وأعبر له عن امتناني الخاص لدعمه للإعلان الذي قدمته أمس أمام اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية .

لقد طلبت الكلمة لإبلاغ المؤتمر بأنه وفقاً للقرار الذي أعلنه رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة والذي انعقد في ٣١ كانون الثاني/يناير الماضي ، قدمت فرنسا رسميا إلى حكومة المكسيك في ٢٤ آب/أغسطس الصكوك الخاصة باعتمادها للبروتوكول الاضافي الأول إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو . وتعكس هذه المبادرة الأهمية التي توليها فرنسا لهذا الصك وعزمها على الاسهام في تنفيذه بالكامل . وتشهد الروح لاحظنا بارتياح الاجراءات التي اعتمدتها بعض دول أمريكا اللاتينية من أجل الاسراع في عملية سريان مفعول معاهدة تلاتيلولكو بالكامل . وفيما يتعلق بعملية تعديل المعاهدة التي بادرت بها هذه البلدان ، فإن اتحاد القرار بهذا الشأن يتوقف بالطبع على جميع الدول ذات السيادة في تلك المنطقة ونحن نأمل بشدة في التوصل إلى اتفاق بالاجماع ، الأمر الذي سيتيح لكافة دول المنطقة الانضمام بصورة نهائية إلى تلك المعاهدة . وإلى جانب المبادرات الأخرى التي اتخذتها دول أمريكا اللاتينية ، كإعلان مندورا وقرطاجنة ، فإن بدء سريان مفعول معاهدة تلاتيلولكو بالكامل سيمثل عاملا ايجابيا آخر في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز الثقة والأمن في المنطقة .

وفرنسا ، وهي تصادق على البروتوكول الاضافي الأول إلى معاهدة تلاتيلولكو ، ترغب في التنبيه محدداً إلى أن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يزال يشكل أمراً حتمياً بالنسبة للمجتمع الدولي ، كما جاء في الاعلان الذي اعتمده اجتماع القمة لمجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير وبتلك الروح قدمت فرنسا في ٣ آب/أغسطس

صكوك انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وتلك الروح أيضا وقعت في مرحلة سابقة على البروتوكول الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو ، الذي تعمّن ضمانات الأمن السلبية لصالح الدول الأطراف ، وبالتحديد لأن هذه الدول اتخذت تعهدات ملزمة قانونيا في ميدان منع الانتشار . وتلك الروح أيضا تعهدت مرسما بأن تكون أحد الموقعين الأصليين على معاهدة الأسلحة الكيميائية . وستواصل فرنسا بتلك الروح اسهامها في الكفاح ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي يشكل اهتماما كبيراً لجميع الدول ، شمالا وجنوبا ، وبالتالي فهو يستلزم العمل المشترك منا جميعاً . ولمؤتمر نزع السلاح دور يتعين له أداؤه في هذا المسعى المشترك ، فنحن نعتقد أن قضايا منع الانتشار تمثل بالفعل جزءا من مهام هذا المؤتمر ، بشكل أو بآخر ، وتمثل أيضا احدى أولوياته . ويتوقف عليها جميعا تأكيد هذا العزم ، عن طريق أنشطتنا العملية في أعمالنا المقبلة . وواضح أن الروابط التي تجمع بين نزع السلاح ومنع انتشاره تزداد متانة يوما بعد يوم . لذا فنحن فقط القادرون على اتخاذ القرار بضرورة وجود سياق متعدد الأطراف من أجل تحقيق التقدم وظهور التوافق الواسع في الآراء والتعاون بشأن القواعد . ونأمل في هذا الخصوص أن تؤدي المشاورات غير الرسمية المعيدة التي تم الاضطلاع بها بمبادرة من رميلنا من المكسيك ، السفير ماريس بوش ، إلى التوصل إلى القرارات الضرورية .

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر للسفير ايريرا الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي وأعطي الكلمة الآن للسفير ماريس بوش ، ممثل المكسيك

السيد ماريس بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس ، أرجو التفضل بقبولكم تقدير الوفد المكسيكي لرئاستكم الحكيمة لأعمال هذا المؤتمر . وقد طلبنا الكلمة بقصد الاشارة إلى الحدث الذي أعلن عنه الآن ممثل فرنسا المحترم - وهو تقديم صك المصادقة على البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، معاهدة تلاتيلولكو . وبهذا تكتمل مرحلة أخرى ، وهي المرحلة الثانية للعملية الطويلة لترسيخ حالة اللانووية العسكرية في المنطقة . وكانت المرحلة الأولى من هذه المراحل قد انتهت في عام ١٩٧٩ بانضمام الاتحاد السوفياتي آنذاك إلى البروتوكول الاضافي الثاني ، الذي تتعهد الدول المنضمة نوويا بالامتناع ، من بين جملة أمور ، عن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف المتعاقدة في معاهدة تلاتيلولكو . وفي ذلك العام أيضا ، أي عام ١٩٧٩ ، وقعت الحكومة الفرنسية على البروتوكول الاضافي الأول ، المفتوح لانضمام الدول من خارج المنطقة التي تقع على عاتقها مسؤولية دولية ، قانونا أو فعلا عن أية أقاليم تقع داخل حدود منطقة تطبيق المعاهدة . وبموجب ذلك الصك تتعهد الدول بتطبيق حالة الخلو من الأسلحة النووية في تلك الأقاليم فيما يتعلق بالأعراض الحربية . وهذه

الدول هي الولايات المتحدة وهولندا والمملكة المتحدة وفرنسا . وتود حكومة المكسيك أن تسجل تقديرها الخالص للعمل الذي قامت به حكومة فرنسا ، البلد الذي تربطه بمنطقتنا روابط تاريخية وثقافية واقتصادية كثيرة .

وكما تذكرون ، ففي القرار ٢٢٨٦ (د - ٢٢) لعام ١٩٦٧ ، ذكرت الجمعية العامة أن معاهدة تلاتيلولكو "تشكل حدثا ذا أهمية تاريخية في اطار الجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية ولتعزيز السلم والأمن الدوليين" والمعاهدة بحد ذاتها تورد أن منع انتشار الأسلحة النووية لا يشكل غاية بحد ذاته "وانما بالأحرى وسيلة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل في مرحلة لاحقة" . وتقع الآن على عاتق دول المنطقة مهمة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو في أقاليمها . وهناك الآن من أصل ٣٣ دولة مستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ٣٤ دولة طرفاً في المعاهدة ، ووقعت دولتان على المعاهدة وصادقتا عليها ولكن دون التمسك بحق التحلي الذي تنص عليه المادة ٢٨ وبتوقيع سانت لوسيا على المعاهدة في ٢٥ آب/أغسطس من هذه السنة ، أصبح عدد الدول الموقعة دون المصادقة على المعاهدة ٤ دول ، وما زالت ثلاث دول لم توقع عليها

وفي هذا السياق ، يرحب وفد المكسيك ، كممثل للحكومة الوديعة للاتفاقية ، ابلاغ هذا المؤتمر بأن المؤتمر العام لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، بدأ أمس اجتماعاً خاصاً في مدينة مكسيكو لدراسة مجموعة من التعديلات المقترح ادخالها على المعاهدة عرضتها حكومة المكسيك لكي تدرسها الأطراف الأخرى المتعاقدة . وهذه التعديلات ، التي ستورع في ورقة عمل لهذا المؤتمر ، تتعلق بالمواد ١٤ و١٥ و١٦ و١٩ و ٢ من المعاهدة ، وقد جاءت نتيجة للمفاوضات التي اشتركت فيها حكومات الأرجنتين والبرازيل وشيلي التي تعهدت بقبول التنفيذ الكامل والفوري للمعاهدة متى أيد الاجتماع الخاص للمؤتمر العام هذه التعديلات . وتجدر الاشارة إلى أن حكومة المكسيك مقتنعة بأن التعديلات لن تغير روح المعاهدة تغييرات أساسية وانما تتيح امكانية التقدم نحو الهدف المشترك المتمثل بجعل المعاهدة سارية المفعول تماما . ان هذا الأمر ، إلى جانب الاعلان الذي كررته مؤخراً حكومة كوبا عن استعدادها للدخول في معاهدة تلاتيلولكو ان قامت الدول الأخرى بذلك ، يمثلان بوضوح عزم جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على ضمان ترسيخ نظام اللاانووية العسكرية في المنطقة . وقد شهد هذا العام ١٩٩٣ ، وهو ذكرى اليوبيل الفضي لمعاهدة تلاتيلولكو ، أحداثا شتى جاءت مؤشرة على الخطوات الهامة التي اتخذت من أجل التوصل لهذا الهدف . وتأمل الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو في أن يؤدي حس النية الذي تشهده من البلدان الأخرى في المنطقة بسرعة إلى اتخاذ اجراءات عملية مماثلة لما رحبنا به اليوم .

السيد رهراوي (مصر): سيدي الرئيس ، أود في مستهل حديثي أن أنقل إليكم تهاني وفد مصر على توشكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في المرحلة التي شارفت فيها دورة المؤتمر على نهايتها ، وحين تقع عليكم مسؤولية مزدوجة وهي إعداد تقرير المؤتمر واعتماده . وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم . كما أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقديري لسلفكم السفير بول أوموليفان من أستراليا على مهارته وكفاءته في توجيه أعمال مؤتمر نزع السلاح أثناء فترة توليه الرئاسة . وإني إذ أرحب ترحيبا حارا بالسفير غوسيتيليكي من سري لانكا والسفير لودفيك ديمبنسكي من بولندا اللذين انضما مؤخرا إلى مؤتمر نزع السلاح ، أعرب عن أسفي لرحيل ثلاثة من زملائنا وأتقدم بأطيب الأمنيات للسفير غارسيا موريتان من الأرجنتين والسفير سيفروتو كامبيازو من إيطاليا والسفير براكاش شاه من الهند لنجاحهم جميعا في إنجاز مهمتهم ولمساهماتهم القيمة في مداولات مؤتمر نزع السلاح . وإني لأتمنى لهم كل النجاح والتوفيق في الاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة المناطة بهم .

لقد دأب الوفد المصري والوفود الأخرى على إعداد اتفاقية منيعة لحظر الأسلحة الكيميائية . وإني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لما أسهم به السفير فون ماغنر والوفد الألماني في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي أنجزت أعمالها في وقت متأخر بالأمس الموافق ٢٦ آب/أغسطس ، باعتماد تقريرها الذي سوف يحال فيما بعد إلى المؤتمر . إن مصر تؤيد دائما وأبدا كافة التدابير الرامية إلى الإسهام في تعزيز الاستقرار الدولي والإقليمي ، وتتعهد دائما بالاشتراك في مساعيات بناءة لتحقيق هذه الغاية . وانطلاقا من هذا المفهوم ، وبروح بناءة ، قدم وفد مصر ، مع غيره من الوفود ، تعديلات على مشروع الاتفاقية بغية تعزيز عالمية الاتفاقية . وتعلق مصر دائما أهمية كبيرة على إدراج مسائل تعتبرها حيوية بالنسبة إلى أمنها ومصالحها القومية في مشروع الاتفاقية . وكان يحدونا أمل صادق في أن تدرّج هذه الشواغل في مشروع الاتفاقية . واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أذكر باقتضاب بعض هذه الشواغل ذات الأهمية البالغة بالنسبة إلينا ، والتي يرد ذكرها بمزيد من التفصيل في ورقة العمل CD/CW/WP.434 ، والتي تذكّر في التقرير النهائي للجنة المخصصة (CD/CW/WP.436) . وأولى هذه المسائل هي المادة الثانية ، وعلى وجه الخصوص مشكلة التعريف واسع النطاق للأسلحة الكيميائية . وثانيها هي المادة الثامنة ، وعلى وجه الخصوص الاختلال في التمثيل الإقليمي في المجلس التنفيذي ، ولا سيما الحصة غير المتكافئة المخصصة للمجموعة الأفريقية في المجلس . وثالثها هي المادة التاسعة ، وعلى وجه الخصوص سلطات المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالتعتيش بالتحدي ، والاقتراح المصري الخاص بالتصدي لاحتمال إساءة استخدام التفتيش بالتحدي . ورابعها هي المادة الحادية عشرة ، ذلك أننا لم نستطع أن نحصل على التزام واضح في الاتفاقية بألا يعيق تطبيقها التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف فيها .

وقد شاركت مصر بنشاط في المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وكنا نأمل أن تحظى الاتفاقية بانضمام عالمي عن طريق تحديد الحقوق السيادية الشرعية والمصالح الحيوية لكافة الدول في ضوء حاجتنا للعيش آمنين عالمين وللتعاون مع باقي أفراد المجتمع الدولي . ونحن نعرب عن تقديرنا لحضرة رئيس اللجنة المخصصة ، السفير فون فاغنر ، الذي قدم توضيحات عن بعض أحكام مشروع الاتفاقية . غير أننا نرى أن تفسيره لتعريف الأسلحة الكيميائية في المادة الثانية ليس واضحا تمام الوضوح ولا مرضيا على وجه التمام . ومن جهة أخرى ، فإن وفد بلدي يطرح سؤالا بخصوص حجية المركز القانوني لتفسير الرئيس بالنسبة لنص مشروع الاتفاقية الذي يتسم بعموض بعض الأحكام ووضوح أحكام أخرى . ومع ذلك فإن البيان التفسيري الذي أدلى به رئيس اللجنة المخصصة يشير إلى تعقيد مشروع الاتفاقية . وعلاوة على ذلك ، لا يلبي مشروع الاتفاقية شرط توفير ضمانات أمنية على نطاق واسع لمواجهة حالة اعتداء باستخدام الأسلحة الكيميائية على دولة طرف في هذه الاتفاقية ؛ ويسعى دراسة هذا المطلب المشروع بهدف معالجته .

ورغم العيوب والشوائب المذكورة فإن وفد بلدي لن يقف في طريق أي قرار يتخذه مؤتمر نزع السلاح بإحالة مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للنظر فيه .

وإننا نعتقد أن اتفاقية جيدة ومتزنة لحظر الأسلحة الكيميائية هي بمثابة خطوة إلى الأمام تقرر إمكانية تطبيق المبادرة التي اتخذها الرئيس مبارك في شهر نيسان/ابريل ١٩٩ والتي دعت إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف دولي فعال . والمقصود من هذه المبادرة أن تشمل كافة أسلحة الدمار الشامل ، أي النووية والكيميائية والبيولوجية . ويعتبر مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، إضافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ، الأعمدة الثلاثة التي ستقوم عليها المنطقة المذكورة . لذا ، فنحن لا نستطيع ، من المنظور الإقليمي ، أن نقبل اتفاقية الأسلحة الكيميائية عن الصكين الآخرين . وإننا مقتنعون بشدة بأن على جميع دول الإقليم أن تتحمل التزامات متكافئة ومتبادلة ومتوازنة نشأ عن الصكوك الدولية الثلاثة المذكورة أعلاه التي تحكم أسلحة الدمار الشامل بأكملها . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكّر بالخطاب الذي وجهه معالي الوزير عمرو موسى ، وزير خارجية مصر ، إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ (A/46/329) والذي عدّد فيه العناصر الأساسية لتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين والإقليميين . وتشمل هذه العناصر في جملة أمور: أولا ، توازنا كميا ونوعيا فيما بين القدرات العسكرية لكافة الدول في الإقليم ؛

وثانيا ، إيلاء الأولوية لتخليص الإقليم من أسلحة الدمار الشامل ، أي النووية والكيميائية والبيولوجية .

وفضلا عن ذلك ، أعلنت مصر في ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ عن مجموعة من الأفكار والاقتراحات الإضافية بشأن قضية نزع السلاح الإقليمي في الشرق الأوسط . أولا ، ينبغي للدول المستحة الرئيسية للأسلحة ، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وكذلك اسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية والدول العربية ، أن تودع تعهدات لدى مجلس الأمن تؤيد فيها بوضوح ومن غير أي شروط إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وأن تتعهد بعدم اتخاذ أي خطوة أو تدبير من شأنه أن يسير على نحو معاكس لبلوغ هذه الغاية أو يعرقلها . ثانيا ، ينبغي للدول المستحة للأسلحة والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تكثف جهودها الرامية إلى تشجيع سائر بلدان الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة المذكورة على أن تفعل ذلك . ثالثا ، ينبغي لدول الشرق الأوسط التي لم تعلن بعد التزامها بعدم استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، وعدم إنتاج الأسلحة النووية أو المعدات النووية الملائمة للاستخدامات العسكرية أو الحصول عليها ، والتخلي عن أي مستودعات حالية لمثل هذه المعدات ، وقبول نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن تفعل ذلك . رابعا ، ينبغي لدول الإقليم التي لم تعلن بعد التزامها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وكذلك إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ ، أن تفعل ذلك في موعد أقصاه اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الجارية تحت إشراف مؤتمر نزع السلاح . خامسا ، ينبغي لدول الشرق الأوسط أن تعلن التزامها بدراسة التدابير الخاصة بجميع أشكال أجهزة إطلاق أسلحة الدمار الشامل سادسا ، ينبغي لدول الإقليم أن توافق على أن يناط بإحدى هيئات الأمم المتحدة أو بأية منظمة دولية أخرى دور يتفق عليه للتحقق من الاتفاقات التي ستبرم في هذا الصدد .

وتندرج الاعتبارات المذكورة أعلاه أيضا في إطار عملية السلام الجارية حاليا منذ بدء مؤتمر مدريد الرامي إلى استعادة سلم شامل ومنصف وحاسم في الشرق الأوسط بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ . إن تخليص الإقليم من كافة أسلحة الدمار الشامل من خلال انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية يشكل مساهمة إيجابية وتدبيرا من تدابير بناء الثقة التي تدعم عملية السلام .

وأود أن أغتنم فرصة أخذ الكلمة اليوم لأتحدث بصفتي منسقا خاصا للبند ٨ "البرنامج الشامل لنزع السلاح" والبند ٩ "الشفافية في مسألة التسلح" . فقد شعرت أن

من الضروري أن أقول كلمة ختامية هذه السنة عن هذين المندوبين اللذين كلفهما المؤتمر بتوجيههما ، وذلك في ضوء الفقرات الخاصة بهذين المندوبين والتي ستدرج في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح .

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أؤدي فيها مهمة منسق خاص في المؤتمر ، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود على تعاونها معي وحسن نيتها ، مما سمح لي بإنجاز مهماتي في الوقت المناسب .

وفيما يخص "البرنامج الشامل لنزع السلاح" (البند ٨) ، فالأمر واضح . إذ إن المؤتمر الذي يعمل على أساس قاعدة توافق الآراء ، عليه أن ينتظر الاتفاق العام وعندها يحين الوقت لمواصلة المفاوضات بشأن البرنامج . وفي هذا الصدد ، ينعكس التقرير على نحو صادق الحالة السائدة في المؤتمر في هذه السنة .

وأود هنا أن أعرب عن تقديري للتعاون الوثيق الذي لقيته من منسقي بند البرنامج الشامل لنزع السلاح وهم السيدة باولا مولينو من كوبا ، والسيد دوبويسون من بلجيكا ، والسيد عاصار من الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، وكذلك من السيد غو من الصين .

وفيما يتعلق بالشفافية في مسألة التسلح (البند ٩) ، فقد تجاوزت مهمتي الدور الذي يؤديه عادة المنسق الخاص لتشمل رئاستي للمشاورات في اجتماعات المؤتمر غير الرسمية بخصوص مشاريع الفقرات الموضوعية . وقد شعرت سرورا كبيرا لأداء الولاية المناطة بي في هذا الصدد ، نظرا إلى الأهمية التي سوف تعلقها الجمعية العامة على عمل المؤتمر في سنة ١٩٩٣ كما ينعكس في تقريره السنوي . كما تأثرت كثيرا بمدى الجهود التي بذلتها الوفود بخصوص بند الشفافية في مسألة التسلح . إذ انه بالرغم من ضيق الوقت المتاح لنا وعن المطالب المتضاربة لمفاوضات الأسلحة الكيميائية ، فاقت النتائج المحققة في هذا البند توقعاتي إلى حد بعيد . ولم يكن إدراج البند الجديد في جدول الأعمال مجرد حدث عابر ، وإنما كانت المفاوضات قيمة جدا في رأيي ، وإن كانت حرجة ، لأن جميع وجهات النظر طرحت فيها بوضوح . فقد استمعنا في الاجتماعات غير الرسمية الخمسة التي عقدت إلى ٣٢ متحدثا من الأعضاء وغير الأعضاء . وتعكس الفقرات المخصصة لهذا البند والتي سوف تُدرج في التقرير السنوي للمؤتمر صورة صادقة عن المناقشات التي جرت في المؤتمر . كما ترد قائمة بالمواضيع العديدة التي أثيرت والاقتراحات المختلفة التي طرحت والتي كان الكثير منها محددا للغاية . ولم يكن هناك أي محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن أي منها ، وهي تعطي فكرة عما يمكن دراسته بمزيد من التعمق في دورة سنة ١٩٩٣

وفي رأيي الشخصي كمسق حاص ، أرى أن العمل المبكّر في هذه السنة كان "بداية طيبة" . ولا يزال أمامنا الكثير لنفعله كي نحدد المجالات التي يمكن للمؤتمر أن يساهم فيها مساهمة صادقة في ريادة الانعتاح والشفافية فيما بين الدول في ميدان نقل الأسلحة ونركز على هذه المجالات . وقد اتخذ المؤتمر خطوته الأولى في سنة ١٩٩٢ ، ومن المؤكد أن السنة المقبلة ستكون سنة هامة بالنسبة إلى أعمال المؤتمر المتعلقة بهذا الموضوع . إذ سيتاح لنا بحلول السنة المقبلة تقرير لجنة الخبراء التقنيين الحكوميين الذي سيعرض على الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة . وأذكّر أيضا بأن الأمانة ستجمّع وثيقة تتضمن تدابير الشفافية التي اعتمدت على الأصعدة الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف . وأذكّر الوفود بضرورة استرعاء انتباه الأمانة إلى أي تدابير جددتها وتود أن تدرّج في تلك الوثيقة . وهنا أيضا ، أود أن أعرب عن تقديري وشكري للتعاون الوثيق الذي لقيته من منسقي بند الشفافية في مسألة التسلح وهم السيد أديكي من نيجيريا ، والسيد أستاموف من بلغاريا ، والسيد فيناود من فرنسا ، والسيد ليو من الصين .

كما أود أن أشكر الأمين العام للمؤتمر ، السفير نيراستيغي ، وموظفيه الأكفاء ، ولا سيما السيد ميشيل كاسادرا والسيدة جونستون ، على الجهود التي بذلوها لترويدنا على وجه السرعة بالوثائق والأوراق وغيرها من المواد التي كنا نستخدمها في أعمالنا . كما أتوجه بامتناني للمترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين وجميع موظفي المؤتمر لتسهيلهم سير المناقشات داخل اجتماعات المؤتمر غير الرسمية التي ترأستها .

وبهذه الكلمات آتي على نهاية الجزء المتعلق بدور المنسق الخاص للبندين ٨ و٩ من نيابتي .

وفي الختام ، أود أن أتوجه بشكر خاص لرميلي المستشار الدكتور محمود كرم الذي سيتركنا لنعود إلى القاهرة في غضون بضعة أيام ليتولى مسؤولية رئاسة قسم نزع السلاح في وزارة الخارجية ، وأن أعرب عن تقديري لمساهماته في المداولات المتعلقة بشتى البنود في مؤتمر نزع السلاح . ومن جهة أخرى ، عوّضت عنه زميلة فاضلة ، وهي السيدة المستشارة فاطمة حسين ، وقد انضمت مؤخرا إلى البعثة المصرية وسوف تشاركني العمل في شؤون نزع السلاح . وإني واثق من أننا سوف نستفيد من خبرتها في عملنا في المستقبل ، فقد كانت مسؤولة عن مسائل نزع السلاح في وزارة الخارجية ، وكانت قبل ذلك قد اكتسبت خبرة من عملها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا .

الرئيس (مترجم عن العربية). أشكر سعادة السفير على البيان الذي أدلى به لتوه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة . كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور كارم الذي خدم المؤتمر بجدارة كبيرة في مناسبتين حتى الآن . ونحن واثقون من أنه سيظل على اتصال بنا لأن المهام التي سوف يتسلمها في القاهرة تتعلق بنزع السلاح ، وهو سوف يحافظ بالتأكيد على العرى الوثيقة التي تصله بنا . كما نرحب بالزميلة التي سوف تحل محله .

وبما أن السفير رهران تحدث في بيانه بصفته منسقا خاصا للبند ٨ "البرنامج الشامل لنزع السلاح" والبند ٩ "الشفافية في مسألة التسلح" من جدول الأعمال ، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأهنئه على ما أنجزه من عمل ممتاز بخصوص البندين المذكورين . وكما أكد السفير رهران شخصيا ، فإنه ، بناء على طلب من الرئيس ، تجاوز المهام التقليدية للمنسق الخاص للبند ٩ وأشرف على إعداد مشاريع الفقرات الموضوعية . وأنا واثق من أن هذه الفقرات تشكل مساهمة قيّمة في مضمون التقرير السنوي وأن الجمعية العامة ستوليها الكثير من الاهتمام . ومرة أخرى ، أوجه إليك يا سعادة السفير تهاني القلبية لما أنجزته .

والآن أعطي الكلمة إلى ممثل ساكستان السفير كمال

السيد كمال (ساكستان) (الكلمة بالانكليزية). يشرفني أن أعرض تقريري عن المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته الذي وُزّع في الوثيقة CD/WP.435

رغم الوقت القصير نسبيا الذي استطاع المؤتمر أن يكرسه لهذا البند خلال الدورة الحالية ، تم التوصل إلى اتفاق بشأن مجالات هامة مثل ضرورة الايجاز في كتابة التقارير ، وإمكانية تقليل عدد الجلسات العامة ، وتنظيم عمل اللجان المخصصة ، وفترة تولي الرئاسة ، وإمكانية تحسب الأرصدة في الوثائق بصورة سليمة ، وتحديد ما يمكن اتخاذه من إجراءات بخصوص جدول أعمال المؤتمر وعضويته . ولحسن الحظ ، وخلافا للمعتاد ، استطاعت الوفود المراقبة أن تشارك لأول مرة في هذه السنة في المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته .

وهكذا أثبت هذا البند مرة أخرى فائدته في سعي المؤتمر الدائم والدؤوب إلى تحسين أدائه .

الرئيس (مترجم عن العربية): أشكر سعادة السفير كمال حريل الشكر على عرض تقريره الذي كما تفضل وذكر وُزّع في الوثيقة CD/WP.435 . كما أشكره على العبارات الطيبة التي وجهها إلي ، وتهنئه على العمل الذي أنجزه بقدر وافر من الكفاءة على مدى السنوات الثلاث التي عهد فيها إليه بهذا الموضوع . ولا يسعني أن أقول أنني كنت أكبر مستفيد في هذا الشأن ، فها قد أسيطت بي مهمة حساسة ودقيقة للغاية ، ولكني أعرف أنه ليس مسؤولاً بالكامل عن ذلك . وسوف نعود إلى هذا التقرير في نهاية الاجتماع ، أما الآن فأعطي الكلمة إلى ممثل المغرب السفير بنهيما .

السيد بنهيما (المغرب) (مترجم عن العربية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس أن أعبر لكم عن مدى سرور وفد المغرب بتهنئتكم على تسلم الرئاسة في وقت يشارف فيه مؤتمر نزع السلاح على انهاء دورة نشطة للغاية . وأني واثق أنكم بصفاتكم المتميزة سوف توجهون جهودنا الأخيرة إلى ختام ممتاز . كما أود أن أعرب عن امتناني لسلفيك السفيرين موريتان وأوسوليفان لمساهماتهما القيمة . وأرحب بسرور بالغ بوكيل الوزارة السفير كارجيلو الذي طبع تفانيه في العمل في مؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ صورة في ذاكرتنا لرجل حظي بمواهب مهنية وانسانية جليلة .

ان التأخير لعدة سنوات في أعمال المؤتمر أثار شكوكا إزاء فعاليته وأسئلة تتعلق بمستقبله . وقد يكون المناخ الدولي السائد في ذلك الوقت هو المسؤول عن تهميش المؤتمر وعن المماطلة في احراز أي تقدم في أعماله . أما اليوم ، وبفضل الجهود المكثفة في المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية ، فقد أصبحنا على استعداد لإعادة مصداقية المؤتمر بوضعه الجهاز المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح . وها هي الولاية المناطة بالمؤتمر على وشك أن تكلل بالموافقة على مشروع الاتفاقية وتحلق هذه النتيجة التي نرحب بها ظروفا تبعث على أمل يحق لنا أن نضعه في قدرة المؤتمر على اتخاذ الخطوات الفاقية والمحددة في الصلاحيات التي أسيطت به .

واخلاصا من مملكة المغرب لتقليد راسخ في تاريخها وفي موقعها الجغرافي والسياسي عند نقطة التقاء البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ، وكذلك اخلاصا منها لالتزاماتها ، أظهرت المملكة دائما وأبداً مساندتها لنزع السلاح بالانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة . وقد أعاد جلالة الملك الحسن الثاني تأكيد هذا الالتزام في اجتماع قمة مجلس الأمن الذي عقد في ٣١ كانون الثاني/يناير الماضي . وأني أقتبس مما قال:

"لا يسعني للنجاح المحرز في المجال النووي أن يمنعنا من مضاعفة جهودنا المشتركة لضمان نجاح مفاوضات جنيف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها من أجل أن نتخلص من سلاح فتاك يبغي الحضارة وكل قيمها الانسانية السامية . ونحن

ترى أنه لن يكون لنزع السلاح معنى حقيقي ما لم يولّد في بلدان الشمال القوى المحركة للتعاون مع بلدان الجنوب لمساعدة البلدان الأخيرة على التخلص من التخلف . وفضلا عن ذلك ، فإننا نؤمن بأهمية التوجه نحو اقامة الصلة بين العلم ونزع السلاح . إلا أنه يؤسفنا أن هذا التوجه لا يقيم صلة بين العلم والتقدم بالرغم من العروى الوثيقة بينهما" .

وتبرز الدراسة المتمحصة للأحكام الرئيسية لمشروع الاتفاقية ومرفقاتها بعض العيوب والثغرات فيها بالرغم من العناية التي أحيطت لسد الثغرات ولتلبية توقعات كافة الجهات . ومع ذلك ، فإن التقييم الكلي لمشروع الاتفاقية يظهر أنها تمثل حلا توفيقيا فيما بين المحاور التي تم الافصاح عنها . ويكرر وفد بلدي الاعراب عن أمله في أن تجعل التحسينات التي أدخلت اقناع كل من لديه شك أمرا ممكنا ، كي تحظى الاتفاقية بالتأييد الشامل الذي سوف يضمن أمن كافة الدول المنضمة إليها ، ويحمي مصالحها الشرعية ، ويهيئ أفضل الظروف الممكنة لتنفيذها في سياق الشفافية ، ويضمن التعاون من غير أي عائق من أجل تنمية الصناعة الكيميائية للأغراض السلمية . ونظرا الى أهمية الصناعة الكيميائية في اقتصاد المغرب ، نتيجة لحجم الانتاج والصادرات ، فإنه سيحرص على تقديم إسهامه في المجلس التنفيذي بتطبيق الأحكام المتعلقة بالتجارة في المواد الكيميائية غير المحظورة وبتكنولوجيات الانتاج ذات الصلة .

ويجدر ترشيح نجاح المؤتمر في ميدان الأسلحة الكيميائية ، وكي نجعل ذلك يجب علينا أن نحرز تقدما ، على الفور ، في المجالات الأخرى الداخلة ضمن ولاية المؤتمر ، لا سيما في الميدان النووي . وينبغي أن نلبي هذه الضرورة بسرعة أكبر ، خاصة وأن المجتمع الدولي لا يسعه يساوره القيام بذلك وفي هذا السياق ، يرحب المغرب بالقرارات التي اعتمدتها مؤخرا فرنسا والصين وجنوب افريقيا ، والتي أعلنت فيها انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ان هذه المبادرات ، وكذلك توجه الولايات المتحدة نحو خفض تجاربها النووية ، تسير في المسار السليم ، وسوف تسمح للمؤتمر من الآن فصاعدا أن يرتقب بتفاؤل احتمال الحظر الشامل للتجارب النووية كخطوة حاسمة نحو نزع السلاح النووي . ونحن كما نرحب دائما بارتياح بالاتفاقات التي تتوصل إليها القوتان النوويتان الرئيسيتان وبمبادراتهما إلى تخفيض ترساناتهما تخفيضا كبيرا . غير أننا لا نزال نؤمن بأن نزع السلاح النووي وحده هو الذي سيضع حدا للتهديدات التي يمثلها هذا النوع من السلاح على البشرية جمعاء . وفي هذا الصدد ، يشكل وقف التجارب النووية مقصدا ذا أولوية قصوى . ونحن نأمل في أن يوكل مؤتمر نزع السلاح ، في دورته المقبلة بالذات ، ولاية محددة لتحقيق هذه الغاية إلى اللجنة المختصة . وينطبق نفس القول على موضوع ضمانات الأمن السلبية الذي لا يزال حيويا بالنسبة إلى أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تطالب باستمرار بسن قواعد قانونية ملزمة في هذا المجال . ونأمل في أن تشارك كافة الدول النووية

الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المضي قدما في عملية تفضي إلى تحقيق ذلك الغرض . ونحن نشعر بالرضا ازاء التصريحات الأخيرة التي أدلت بها فرنسا بخصوص هذا الموضوع .

وفي الختام ، يبدو أن من الضروري للمؤتمر أن يشرع في اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية الفضاء الخارجي من جميع أشكال التسلح . وعلى المؤتمر أن يحدد الوسائل الملائمة لسد الفراغ القانوني الذي يثير استخدام الفضاء . وينبغي أن يوكل إلى اللجنة المخصصة ولاية واضحة للمفاوضة بشأن صك جديد يمكّن من تحديد شروط استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية بحتة .

وإننا نرحب بما بدأ في مؤتمرنا من حوار مبتكر بشأن قضايا هامة مثل مراجعة جدول الأعمال أو إنشاء جهاز جديد من شأنه أن يزيد فعالية المؤتمر وهيئاته . ويرى وفد بلدي أنه ينبغي للمؤتمر ، أولا وقبل كل شيء ، أن يضع سلما للأولويات بخصوص المسائل التي يكون احراز التقدم فيها أمرا ضروريا لتهدئة مخاوف المجتمع الدولي . إذ أنه سيكون من المفيد للمؤتمر أن يعود إلى حالة الكمل التي كان فيها بعد ما أجراه من اتجارات مدخلة ، ولا يحق لنا أن نقضي على الآمال المتجددة في قدرة هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة على ترجمة احتياجات المجتمع الدولي الأمنية إلى حقيقة واقعة .

وإننا نشرف اليوم على ختام دورة غير عادية لمؤتمر نزع السلاح . ويمكن أن نصف هذه الدورة بأنها دورة التحديد والأمل . والمغرب الذي دفع ثمنا باهظا للسلم خلال الحربين العالميتين اللتين تسببتا في إراقة الكثير من الدماء في أوروبا ، يثمّن المحافظة عليه بسعر غال ، وهذا السعر هو نزع السلاح العام والشامل .

الرئيس (مترجم عن الفرنسية): أشكر السفير بنهيما على البيان الذي أدلى به والعبارات الطيبة التي وجهها إليا . وأعطي الكلمة إلى ممثل النرويج السفير مكونمو .

السيد مكونمو (النرويج) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئ السفير مرفيه على تعيينه في هذا المنصب الهام كرئيس لمؤتمر نزع السلاح . ان هذه المرحلة هي من أهم مراحل المؤتمر . ونحن على ثقة من أن السفير مرفيه سوف يوجه المؤتمر على نحو آمن خلال الأيام الختامية للدورة الحالية وفي الفترة الفاصلة بين الدورتين والتي أنيطت به أثناءها مهمة توجيه المشاورات بشأن قضايا مهمة .

واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز مساهمة جديدة من النرويج عن الأسلحة الكيميائية ، وهي الوثيقة CD/1169 التي وزعت عليكم اليوم بعنوان "نقل عينات تتضمن عوامل أسلحة كيميائية عن طريق الجو" . وورقة العمل هذه هي جزء من سلسلة لتقارير بحوث تقدمها النرويج منذ سنة ١٩٨٣ بخصوص التحقق في اطار اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وقد تكون هذه المساهمة الأخيرة التي نقدمها بخصوص قضية الأسلحة الكيميائية إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، ولكني أود أن أؤكد لأعضاء المؤتمر استمرار نيتنا في العمل في دراسة قضايا من شأنها أن تعزز مسألة الأسلحة الكيميائية عندما ينتقل محور هذا العمل إلى المقر الجديد للمنظمة الجديدة في لاهاي .

ويتناول التقرير الذي نعرضه اليوم المشاكل العملية التي يواجهها أولئك الذين سوف يضطرون قريبا إلى نقل عناصر أسلحة كيميائية محذولة عن طريق الشحن الجوي نتيجة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . وقد أجرى الخبراء النرويجيون عمليات شحن تجريبية يرد ذكرها بمزيد من التفصيل في التقرير . ونأمل في أن تستفيد الأطراف الأخرى في الاتفاقية من الخبرة التي اكتسبناها من تجاربنا .

ولا يسعني أن أفوت هذه الفرصة لأتحدث بعض الشيء عن الاتفاقية التي ستطرح لتوها بصفتها أول صك قانوني دولي يتم التفاوض بشأنه في مؤتمر نزع السلاح . ان أهمية هذا الصك بالنسبة إلى المكانة الدولية لهذه الهيئة لا يمكن أن توفي حق قدرها . إذ أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل صكا عالميا يقضي على كميات ضخمة من فئة مقيتة من الأسلحة . وهي تضع أساسا جديدا لبناء الثقة فيما بين الأمم . والجهود الدؤوبة التي بذلها السفير فون ستاينر وفريقه جديرة باحترامنا وتقديرنا ، وقد تكللت جهوده والجهود الجادة التي بذلتها اللجنة المخصصة بالنجاح ليلة أمس ، وانا لنرجون بهذه النتيجة .

ونادرا ما يكون النص التوفيقي كاملا ، والنص المعروض أمامنا لا يشذ عن هذه القاعدة . إذ كان من الممكن في رأينا أن تكون شروط التحقق أشد صرامة من الشروط الواردة في النص . وبالرغم من عيوب النص ، فإن حكومتي تعتقد اعتقادا جازما أنه ينبغي للمعاهدة أن تتقدم من مؤتمر نزع السلاح إلى مرحلة التوقيع عليها وأنها تستحق أن تحظى باهتمام عالمي إليها . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظر عقدا آخر كي يسوي مؤتمر نزع السلاح الاختلافات الوطنية المتبقية . ومن الأرجح ألا تكون النتيجة المحققة بعد دورات جديدة من المفاوضات أفضل من الناتج المعروض أمامنا اليوم .

وقد آن الأوان ، بعد اختتام مفاوضات الأسلحة الكيميائية ، لمؤتمر نزع السلاح أن يشرع في مناقشة موضوعية عن مستقبل المؤتمر ، بما في ذلك جدول أعماله وهيكله

على حد سواء . وترى النرويج أنه لا تزال هناك ضرورة إلى هيئة تعاوضية متعددة الأطراف لإبرام اتفاقات عالمية للحد من التسلح ، ولمواصلة الابحارات الاقليمية على أن يكون الهدف الأهم هو ريادة الأمن العالمي . وقد تسلمتم جميعا دراسة أعدها خبراء عن حظر التجارب النووية ونشرت بمبادرة من وزارة الخارجية النرويجية ، وهي الوثيقة CD/1167 . ونأمل في أن تحفزكم هذه الدراسة على التفكير في المسألة ، وأن تكون شاهدا على الضرورة الملحة للتصدي لقضية حظر التجارب النووية وامكانية القيام بذلك في مؤتمر نزع السلاح . وتدعو دراسة الخبراء إلى ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية بحلول سنة ١٩٩٥ . كما سيكون أمام مؤتمر نزع السلاح مهام هامة تتعلق بقضايا عدم الانتشار ، والشفافية في مسألة التسلح ، وكذلك بتدابير أخرى لها علاقة ببناء الثقة وذات طابع عالمي .

ويسعد النرويج الآن أيضا في أساليب عمله وتشكيله . ويسعدنا أن نأخذ علما بتقرير رئيس المشاورات المفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وريادة فعاليته المعروض أمامنا اليوم والذي يشير إلى الاتفاق العام بشأن ضرورة تركيز الانتباه على كل من جدول أعمال المؤتمر وعضويته . وقد شاركت النرويج على نحو نشط في أعمال مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب كما كنا منذ سنة ١٩٨٦ المرشح للعضوية الذي تؤيده المجموعة الغربية ، ونأمل في أن يطبق أخيرا ومن غير أي تأخير قرار توسيع مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (مترجم عن الفرنسية): أشكر ممثل النرويج على عبارات التشجيع والبيان الذي أدلى به لتوه . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كوبا السفير بيريس نو فووا

السيد بيريس نوفووا (كوبا) (مترجم عن الاسبانية): سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم على تعيينكم في منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح . إنكم تتولون الرئاسة في مرحلة صعبة من عملنا ، إلا أنني على ثقة من أن براعتكم وخبرتكم ستفضيان إلى نجاح المهمة الموكلة إليكم . ومرة أخرى ، أود أن أعرب ، بالنيابة عن وفد بلدي ، عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي اضطلع به سلفكم في الرئاسة .

لقد أصغى وفد كوبا بكل انتباه إلى البيان الذي أدلى به سفير المكسيك ، السيد ميغيل ماريين بوش ، والذي أعلم فيه مؤتمر نزع السلاح عن اختتام المفاوضات التي كانت جارية لبضعة أشهر بهدف تعديل النص الحالي لمعاهدة تلاتيلولكو . وكما تعرفون ، قدمت حكومات الأرجنتين والبرازيل وشيلي ، في بداية هذه السنة ، مجموعة من التعديلات على المواد ١٤ و١٥ و١٦ و١٩ و٢٠ من المعاهدة بغية تكييف النص مع الوضع

الحديد الذي ظهر في إقليمنا نتيجة التطورات التي طرأت في الميدان النووي في البرازيل والأرجنتين . وقد أعلمت حكومتنا التي تابعت مجرى المفاوضات منذ بدئها أمانة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وحكومات البلدان المذكورة أعلاه قبول كوبا للتعديلات التي قدمتها هذه البلدان ، غير أن ذلك لا يشير إلى أي تغيير في موقف كوبا إزاء المعاهدة المذكورة ، الذي أعلنت عنه حكومتنا في شخص الرئيس فيديل كاسترو أثناء مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأيبيري الأمريكي الذي عقد في مدينة غوادالاخارا في تموز/يوليه ١٩٩١ ، والذي أعادت وزارة الخارجية الكوبية تأكيده مؤخراً . وفي تينك المناسبتين تم التأكيد أنه بالرغم من أن الأسباب التي حالت دون انضمام كوبا إلى معاهدة تلاتيلولكو لا تزال قائمة ، فإن كوبا ، حرصاً منها على وحدة أمريكا اللاتينية ، سوف توقع المعاهدة ما أن تلتزم كافة الدول في الإقليم بالالتزامات الناشئة بموجبها . وفي هذا الاجتماع لمؤتمر نزع السلاح ، أود أن أعيد التأكيد أن موقف حكومتي الذي أعلنه الرئيس فيديل كاسترو في غوادالاخارا لم يتغير .

ويأخذ وفد بلدي علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا الموقر ، والذي أعلن فيه أمام المؤتمر مصادقة حكومته على البروتوكول الأول لمعاهدة تلاتيلولكو بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس من هذه السنة . إن هذه الخطوات تزيل العقبات الموجودة أمام نفاذ هذا الصك الدولي في الاقليم بأكمله في أقرب وقت ممكن .

الرئيس (مترجم عن الفرنسية) أشكر السيد السفير على عبارات التشجيع والبيان الذي أدلى به لتوه وأرى أن ممثل جمهورية إيران الإسلامية ، السيد مشهدي ، قد طلب الكلمة .

السيد مشهدي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، يسعد وفد بلدي أن يراكم تترأسون أعمال مؤتمر نزع السلاح . فنحن بحاجة بالفعل إلى رئيس يتمتع بهذا القدر الكبير من المؤهلات ليساعدنا على اختتام أعمالنا لسنة ١٩٩٣ بنجاح .

لقد أتمت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية أعمالها بالأمس الموافق ٢٦ آب/أغسطس . ويود وفد بلدي أن يعرب عن بالغ شكره وتقديره للأعمال الدؤوبة والدقيقة التي اضطلع بها السفير فون ماغنر ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وكذلك وفده . وسوف يغتنم وفد بلدي فرصة أخرى في المستقبل للإفصاح عن آرائه بشأن نص مشروع الاتفاقية . إن السبب الذي دفعني إلى طلب الكلمة هو أن حكومتي وجّهتني أن أدلي بالبيان التالي ، تماشياً مع البيان الذي أدلى به سفيري في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٣

في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وكذلك في ضوء المناقشات التي جرت بخصوص المادة الثامنة .

وود توافق جمهورية إيران الإسلامية على إحالة تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ومرفقه إلى الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة لتنظر فيه . غير أنها ترفض رفضاً قاطعاً إدراج الأحكام التي تتناول تشكيل المجلس التنفيذي بصيغته الحالية في المادة الثامنة وإحالتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويأتي هذا الاعتراض على مضمون النص الذي يمنح مقاعد متميزة لأكثر من ثلث أعضاء المجلس التنفيذي . إذ يجب أن يكون للدول الأطراف فرصة متكافئة للخدمة في المجلس التنفيذي ولا ينبغي لأي بلد أن يحظى بمزايا خاصة . كما أن إيران تعترض على الأسلوب الذي أدى إلى ظهور النص بشكله الحالي . فقد أجرت بضعة بلدان المفاوضات بشأن تشكيل المجلس التنفيذي بطريقة غير شفافة من أجل أن تحصل على ميزات على حساب الآخرين . إذ أنها لم تتلق أي شرح أو تبرير مثلاً لسبب حظوة أربعة بلدان في الاقليم الآسيوي بمعاملة خاصة ومحاولة اكتسابها مزايا خاصة . ولا يمكن لجمهورية إيران الإسلامية أن تساند تمييزاً كهذا .

الرئيس (مترجم عن الفرنسية). بشكر السيد مشهدي ، وقد أحدثا علماً بيانه ، وود أن بشكره شخصياً على عبارات التشجيع . والآن أعطي الكلمة إلى آخر متحدث على قائمتي وهو الدكتور غاسبار الذي سيتحدث بالنيابة عن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية .

السيد غاسبار (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب عن رضا وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون أعمالنا في المرحلة الختامية لدوره المؤتمر لسنة ١٩٩٢ . وبناء على توجيهات من عاصمتي ، أود أن أدلي بالبيان الموجز التالي الذكر .

إن وفد الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية يؤيد مداخلة سعادة فرنسا السيد إيريرا في اجتماع اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية بالأمس الموافق ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ .

وإني أطلب إليكم يا سيدي الرئيس أن تبيحوا موقف وفد بلدي في المحاضر الرسمية للمؤتمر . وفي الختام ، أود أن أضم صوتي إلى المتحدثين الذين أعربوا عن التقدير والامتنان لعمل رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية السفير فون فاغنر وفريقه ، الذي أفضى إلى اختتام المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنجاح .

الرئيس (مترجم عن العربية). أشكر الدكتور غاسبار على العبارات الطيبة التي وجهها إلي وإلى السفير فون فاغنر . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كافة الوفود التي طلبت الكلمة للتعبير عن مدى إعجابها بأنشطة السفير فون فاغنر وبالطريقة التي وجّه بها أعمال لجنة الأسلحة الكيميائية . وإني لا أعتقد أن هذه هي المرة الأخيرة التي سوف يُذكر فيها هذا الموضوع .

لقد وصلنا الآن إلى نهاية قائمة المتحدثين . وقبل أي شيء آخر ، هل هناك أي وفد يود أن يأخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة إلى ممثل اسبانيا الموقر .

السيد بيريز فيلانويفا (اسبانيا) (مترجم عن الاسبانية): بما أنني أتحدث للمرة الأولى في هذه القاعة وتحت رئاستكم ، اسمحوا لي يا سيدي الرئيس أن أعرب عن سروري وارتياحي للعمل تحت رئاستكم ، وبحضر منكم ، لما نعرفه عنكم من خصال حميدة ، وخصال لا يريدها تواضعكم الطبيعي إلا شاهدا فوق شأن .

أود اليوم أن أتحدث بعض الشيء أمام هذا الاجتماع والحاضرين فيه من أعضاء في المؤتمر أو مشتركين غير أعضاء فيه كما قررنا أن نسمي هذه الهيئة الجديدة ، لمجرد الاشارة إلى أمر يعتبره بلدي وتعتبره حكومتي هاما ، وهو يتعلق بالخطوة التاريخية التي خطوناها بالأمس في مؤتمر نزع السلاح ولجنة الأسلحة الكيميائية ، والتي تمثلت في اختتام المفاوضات بشأن تلك الهيئة من الأسلحة بعد ١٦ عاما من المفاوضات ، إن لم أخطئ الحساب وأود قبل أن أتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل أن أتوجه بمعض العبارات للإعراب عن شكري وشكر حكومتي للسفير أدولف فون فاغنر وكذلك لوفده ، فقد لاحظت التضحيات الشخصية التي بذلوها عبر الشهور الأخيرة ، والالتزام والمثابرة والمهارات المهنية اللامعة التي ساعدت في التوصل إلى النتيجة الرائعة التي حققناها بالأمس .

وبناء على توجيهات من حكومتي ، أود أن أعلن رسميا أمام هذه الجلسة العامة أن اسبانيا تؤيد ، من غير أي قيود ، نتيجة المفاوضات بشأن المعاهدة التي تحظر الأسلحة الكيميائية ، كما وردت في النسخة الأخيرة للوثيقة WP/400/Rev.2 . وبالتالي ، سوف تتعاون اسبانيا بنشاط في اتخاذ الاجراءات المتتالية الخاصة بهذا الصك بغية تأمين ان لم نقل الانضمام العالمي إليها في أسرع وقت ممكن ، فعلى الأقل تأمين انضمام واسع وتمثيلي حقا من قبل كافة بلدان العالم ، العالم المتحضر ، التي تأمل في التخلص من فئة أسلحة مقيتة جدا . وأكرر أن اسبانيا سوف تتعاون بنشاط في المسائل العملية المتعلقة بمبدء المنظمة الدائمة المنشأة بناء على المعاهدة ، وسوف تتعاون أيضا في توفير الموارد البشرية اللازمة ، وكذلك في تقديم أي موارد مالية تترتب على اشتراكها .

كما أود أن أعرب عن شعور حكومتي بالقلق إزاء النتائج المحققة والمبينة في تقرير اللجنة المخصصة إلى مؤتمر نزع السلاح . وأقصد بالطبع اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي أسهت مداولاتها بالأمس . وأني لأقدم على الاعراب عن هذا القلق نظرا إلى أن البلد غير العضو أو البلد بصفة مراقب لا يتاح له في اللجنة المخصصة ، على حد علمي ، أن يحمل تأييده لمواقف الآخرين في المحفل . لذا ، فإني أعرب عن قلق اسبانيا ازاء تطور جديد - وهو ظهور عدد ضخم ، بل مبالغ فيه ، من البيانات القطرية في التقرير النهائي لعمل لجنة مخصصة ، بل قل لجنة مخصصة حققت نتيجة من هذا النوع . ويعزى قلقنا إلى عدم ادراكنا تماما للمعنى الممكن أن يستكنه من وجود هذا العدد من البيانات القطرية في تقرير من هذا النوع .

ويستند قلقنا إلى اعتبارات قانونية . إذ اننا نرى أن هذه البيانات القطرية ليست تحفظات ؛ أما إذا كانت هذه البيانات عبارة عن تحفظات قطرية فإنها تواجه مشكلة خطيرة ، ذلك أن البيانات تتعارض مباشرة ونص معاهدة الأسلحة الكيميائية . وإذا لم تكن هذه البيانات عبارة عن تحفظات قطرية ، كما آمل ، فيمكن على أية حال اعتبارها مجموعة من الآراء العقهية القانونية التي يمكن استخدامها في المستقبل ، إذا اقتضى الأمر ، في تفسير أحكام غير واضحة في نص من هذا النوع ، وهو نص معقد للغاية . غير أن هناك أسبابا سياسية تدعو بلدي وحكومتي إلى أن تعتبر أن تقرير لجنة الأسلحة الكيميائية ينعت على نحو القلق . وتعود الأسباب السياسية إلى قراءة الوثيقة بأكملها ، إذ أن هذا العدد الكبير من البيانات القطرية ومضمونها يولدان انطباعا مشوشا للغرائز ، إذا ما سمحتم لي بهذا التعبير . فقد توصلنا إلى نص تاريخي بالعمل ، وإلى نظام للتحقق معقد للغاية يأمل الكثيرون في أن يشذ عن حدارته ، واعتبرنا خطوة هامة بالفعل من المرجح أن تعتبر معلما في التاريخ الطويل لمعاوضات نزع السلاح والحد من الأسلحة ، أما النتيجة النهائية التي يخرج بها المرء من قراءة التقرير فهو أن هناك ممانعة شديدة من جانب تلك البلدان نفسها التي كانت طرفا في المعاوضات واشتركت فيها بنشاط على مدى فترة طويلة من الزمن .

وان بلدي إذ يراعي هذا القلق ، يود أن يؤكد تأييده الكامل للتوضيح الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة في لجنة الأسلحة الكيميائية نفسها ، والذي مفاده أن ما من بيان قطري يرد في الوثيقة الختامية يشكل نصا بديلا أو عاملا ملزما لتفسير الوثيقة . وبالتالي ، لا يكون لهذه البيانات القطرية أي وزن سوى ذلك الوزن الذي تحمله لأنها تعبر عن المواقف الوطنية للبلدان . كما تود حكومتي أن تعرب ، من خلالي ، عن تأييدها للتفسير الذي قدمه الوفد الفرنسي بالأمس ، والذي يتعلق بطريقة فهمه لنتائج وآثار النص الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة جدا ، والذي يعكس الاتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية كما ورد في التقرير النهائي للجنة المخصصة . هذا

يا سيدي ما أردت أن أقوله اليوم أمام هذه الجلسة العامة . وابي لشاكر لكم على صبركم وحس استماعكم ، وابي أكرر أنه في كل الأحوال ، ومن الآن فصاعدا وحتى لحظة افتتاح المؤتمر في باريس كما يبدو ، للتوقيع والمصادقة على هذه المعاهدة ، سيكرس بلدي كل موارده ، أو على الأقل تلك الموجودة تحت تصرفه ، للتشجيع على أكبر قدر ممكن من الانضمام إلى هذا الصك .

الرئيس (مترجم عن الفرنسية): أشكر السيد السفير على عبارات التشجيع والبيان الذي أدلى به لتوه ، والذي سيؤخذ بالحسبان وفقا لقواعد واجراءات مؤتمرنا . والآن يرد على قائمتي اسم ممثل تركيا الذي طلب الكلمة . ولا أود أن أحثه على الاقتضاب الشديد ، وانما نظرا إلى تقدم الوقت والبنود الباقية على جدول الأعمال ، فإني أطلب إلى المتحدثين الذين يلوه أن يبذلوا قدر الامكان كي نستطيع أن ننهي أعمالنا في الوقت المحدد لنا

السيد عرار (تركيا) (مترجم عن الفرنسية): لقد أدلى الوفد الفرنسي بالأمس في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ببيان عن بعض مشروع اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة . وقد أيدت عدة وفود ذلك البيان . وفضلا عن ذلك ، أعربت بعض الوفود ، خلال الاجتماعات الأخيرة للجنة ، عن شعورها إزاء مشروع الاتفاقية وطلبت أن تدون بياناتها في التقرير الذي سوف يوافق عليه المؤتمر . وفيما يخص تركيا ، أود أن أصرح أن بلدي لا يزال يشعر بالطبع بأنه ملتزم التزاما صارما بالبيان الختامي لاجتماع مجلس شمال الأطلسي الذي عقد على مستوى الوزراء في ترن بري في المملكة المتحدة بتاريخ ٧ و٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وقد نشر ذلك البيان في احدى وثائق مؤتمر نزع السلاح ورمزها CD/1006 . وأود ، بعد اذنكم ، أن أقتبس الفقرة ٦ من البيان والتي تتعلق بالأسلحة الكيميائية بالتحديد.

"اننا نعتقد أن الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على حظر مخزونات الأسلحة الكيميائية سيعطي ، في أقرب وقت ممكن ، دفعة نحو ابرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية العالمي والشامل والممكن التحقق منه على نحو فعال ، التي يتم التفاوض بشأنها حاليا ، والتي لا تزال نصب أعيننا . ويعلن جميع الحلفاء بموجب هذا البيان ، أنهم ينوون أن يكونوا من بين الموقعين الأصليين على الاتفاقية وأن يشجعوا بلدانها في وقت مبكر . وإننا نساند كافة الدول الأخرى بأن تتعهد بالمثل . ونؤكد تصميمنا على العمل للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والصواريخ القادرة على حمل مثل هذه الأسلحة" .

وبما أن العمل على مشروع الاتفاقية قد انتهى لتوه ، نعتقد أن الجزء الثاني من الفقرة المتعلق بمهمة الخبراء أن يكونوا من بين الموقعين الأصليين ومساهمتهم كافة الدول الأخرى بالتعهد بالمثل لا يزال ساريا . وها هو موقف وفد بلدي .

الرئيس (مترجم عن الفرنسية): شكرا لكم ، وانني أدرك تماماً ما تفضلتم بذكره خاصة وأنني ساعدت شخصيا في صياغة اعلان ترن بري ، ويسعدني أن أسمعه مرة أخرى هنا . وأعطي الكلمة الآن إلى المتحدث الأخير على قائمتي وهو ممثل النمسا الموقر .

السيد غيهر (النمسا) (مترجم عن الفرنسية): سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أشاطر ، شخصيا ، سعير النمسا البروفيسور وبريدباغ التهاني التي قدمها لك في بيانه الأخير في الجلسة العامة . وبما أنني شاركت في المشاورات التي وجهها السفير كمال بشأن تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته ، وبعد أن قرأت التقرير عن الموضوع الذي وزع في الوثيقة CD/WP.435 ، أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرئاستكم للمشاورات المقبلة بشأن مستقبل جدول أعمال المؤتمر وعضويته ، ذلك المستقبل الذي أطل عليها بعض كبوة جدلية الشرق ـ الغرب المتعلقة ، في جملة أمور أخرى . وفي هذا السياق ، يود الوفد النمساوي أن يعرب هنا عن اهتمامه الكبير بهذا العمل .

الرئيس (مترجم عن الفرنسية): أشكركم على عبارات التشجيع وعلى تأييد تقرير رئيس المشاورات المفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . وأعتقد أنه يمكننا أن نختتم قائمة المتحدثين باعطاء الكلمة إلى ممثل شيلي .

السيد روميرو (شيلي) (مترجم عن الاسبانية): لقد سبق وسمحت العرضة لوفد بلدي بأن يهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم منصب رئاسة هذا المؤتمر . واليوم ، أود فقط أن أسجل تقديري لكفاءتكم في توجيه الحوار فيه .

لقد طلبت الكلمة لأشير إلى التقرير الذي عرضه علينا اليوم السفير كمال من باكستان بشأن المشاورات التي جرت لزيادة فعالية أداء المؤتمر . وفي هذا الصدد ، أود أن أضم صوتي إلى ما قالته وفود مراقبة أخرى اليوم ، والذي مؤداه أنها لاحظت بارتياح أنكم وفد تعقدون ، يا سيدي الرئيس ، بمساعدة الرئيس القادم والأمين العام ، مشاورات أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين بشأن مسائل تتعلق بإعادة ترتيب جدول الأعمال وتوسيع عضوية المؤتمر ، وأنكم وفد تشركون أيضا الوفود المراقبة

في هذه العملية . واننا نرى أن هذه الخطوة لها أهمية بالغة ، خاصة وأن وفد بلدي أفصح عن آرائه بخصوص جدول الأعمال والعضوية في مناسبات عدة في الجلسات العامة بالذات . ولهذا السبب ، فإنني أعلمكم يا سيدي الرئيس بأن الوفد الشيلي مستعد لمناقشة هذه القضايا الهامة معكم متى رأيتم ذلك مناسبا .

الرئيس (مترجم عن الفرنسية): أشكر ممثل شيلي على عبارات التشجيع الطيبة التي أدلى بها . وإذا لم يكن هناك متحدثون آخرون يطلبون الكلمة ، فإنني سأنتقل إلى مسائل أخرى وسأحاول أن أتناولها قبل انقضاء الموعد المحدد لنا وهو الساعة الواحدة ظهرا .

وبناء على الاقتراح الذي قدمه فريق الخبراء العلميين المجتمع للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهترازية في الفقرة ١٤ من تقرير الفريق المرحلي الوارد في الوثيقة CD/1163 ، والذي مفاده أن يتم توجيه دعوة إلى ممثل للوكالة الدولية للطاقة الذرية كي يشارك في دورة العريق المقبلة التي ستعقد في شباط/فبراير المقبل ، ورعت مسودة خطاب من الرئيس إلى المدير العام للوكالة يوم الثلاثاء في اجتماع المنسقين والصين . وقد تم الاتفاق على ارسال الخطاب بصيغته الحالية ما لم تثر أي اعتراضات بشأنه قبل الجلسة العامة . وهذا بالفعل ما حصل . لذلك ، سأقوم بتنفيذ الأمر المتفق عليه .

وأود أن أدعو المؤتمر الآن إلى الاحاطة علما ، مع التقدير بالطبع ، بالتقرير الذي قدمه لنا السفير كمال بوصفه رئيسا للمشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، والذي ورد نصه في الوثيقة CD/WP.435 . وإن لم يكن هناك أي اعتراض سأعتبر أن المؤتمر اعتمد التقرير
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (مترجم عن الفرنسية): وفيما يتعلق بهذه الوثيقة CD/WP.435 أعلنت أثناء المشاورات التي جرت يوم الثلاثاء الماضي بشأن صياغة الفقرات الموضوعية أن التوصيات الواردة في ذلك التقرير قد نقلت حرفيا في الفقرات الموضوعية المتعلقة بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته والتي ورد في الوثيقة CD/WP.436 . وكنت قد اقترحت أن يدرج النص في مشروع التقرير السنوي إن لم تستلم الأمانة أي اعتراضات أو تعليقات من الوفود قبل الساعة العاشرة صباح يوم الأربعاء . وبما أن الأمانة لم تستلم أي تعليقات من الوفود حتى ذلك الموعد ، فإنها سوف تنفذ ما أشرت اليه أعلاه .

وأود الآن أن أعرض الحالة المتعلقة بإعداد تقريرنا السنوي إلى الجمعية العامة (CD/WP.428) . إن الأمانة منهمكة الآن في اعداد التنقيح ١ لهذه

الوثيقة الذي سوف يتضمن البنود التالية الذكر . أولا ، الأجزاء العينية من التقرير التي وزعت أصلا في الوثيقة CD/WP.428 ، ثانيا ، جميع الفقرات المتعلقة ببنود جدول الأعمال التي لم يشأ المؤتمر هيئات فرعية لها ، أي البنود ١ و٢ و٣ وجزء من البند ٧ والبندين ٨ و٩ . ثالثا ، النظر في المسألة المتعلقة بطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ١١٦/٤٤ ميم المتعلق بمعاهدة قاع البحار . رابعا ، الفقرات المتعلقة بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته التي وزعتها الأمانة يوم الثلاثاء الماضي . لذلك سوف نستخدم الوثيقة CD/WP.428/Rev.1 في القراءة الثانية لمشروع التقرير في اجتماع غير رسمي لا أستطيع للأسف أن أحدد موعداً له الآن ، غير أنني سوف أبقي كافة الوفود على علم بأية تطورات في هذا الشأن . وقد برزت الصعوبة لأننا لم نتمكن من الوفاء بالوعد الذي قدمه السفير بيراماتيفي للخدمات الفنية والأمانة في بداية الجزء الثالث من الدورة ، أي في ٣٠ تموز/يوليه ، بشأن إحراز تقدم فيما يتعلق بالبنود غير الكيميائية بحيث يمكن تكريس نهاية الجزء الأخير من الدورة بالكامل للمشاكل المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، فقد تعذر ذلك للأسف ، اذ أننا لم نتمكن من تسوية القضايا الحساسة المعلقة والخاصة بعدة بنود في جدول الأعمال إلا صباح أمس الأول . وبالتالي ، كان هناك ضغط عمل كبير على الخدمات الفنية ، في كلا قسمي التحرير والترجمة ، ونتج عن ذلك أن هذه الخدمات لم تكن قادرة على الاطلاق أن تعطيني موعدا محددا لإنهاء عملها . غير أنها ستبذل بالطبع قصارى جهدها لإنهاء ذلك العمل في أقرب وقت ممكن .

ولعلي أطلت الشرح ، إلا أن ذلك كان ضروريا لأشرح موقفي المتردد بخصوص موعد انعقاد القراءة الثانية الذي سيحدد بأسرع وقت ممكن ، والذي سيحل بالتأكيد ، وفي أي حال ، قبل الجلسة العامة الأخيرة التي سوف يعتمد فيها التقرير . وسوف تضيف الأمانة ، كالمعتاد ، تقارير الهيئات الفرعية التي سوف تكون جزءا لا يتجزأ من تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة ، حالما يعتمد مشروع التقرير ، وأثناء وضع الصياغة الأخيرة للنص الرسمي الذي سوف يوزع في شكل وثيقة مؤتمر رسمية ويرسل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقبل أن أرفع هذه الجلسة أود أن أعلمكم بأننا لم نوزع جدولا زمنيا للأسبوع القادم لأننا نرجو أن نعقد جلسة عامة واحدة يوم الخميس الموافق ٣ أيلول/سبتمبر ، وأود أن أذكّركم بأنه سيعقد اجتماع غير رسمي للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية يوم الأربعاء الموافق ٢ أيلول/سبتمبر الساعة ٣ بعد الظهر ، وسيكون محور اجتماع غير رسمي - لذا اطمئنوا فإننا لن نعيد فتح الحوار بشأن مضمون التقرير . وأعتقد أنه سيجري خلاله تبادل الآراء بشأن اللجنة التحضيرية .

كما أود أن أذكّركم بأنه سيعقد اجتماع غير رسمي يكرس ، كما أعلمتكم ، للقراءة الثانية لمشروع التقرير السنوي في أقرب موعد يمكن تحديده من الناحية المادية .

والآن وقد وصلنا إلى نهاية جدول الأعمال ، أعلن رفع الجلسة . وسوف تعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس الموافق ٣ أيلول/سبتمبر الساعة ١٠ صباحا وبما أن من المرجح أن تكون تلك الجلسة طويلة ، أدعوكم إلى التواجد هنا في الساعة ١٠ تماما .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

CD/PV.635
3 September 1992
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والثلاثين
بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميشيل مرميه (بلجيكا)

GE.92-62932 ٣٦٨٤ح (A)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٣٥ لمؤتمر نزع السلاح .

اسمحوا لي أن أرحب بحراره ، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي ، بسعادة السفير روبالد ليهمان ، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة الأمريكية . وسيكون السفير ليهمان أول المتكلمين في المؤتمر اليوم . وإنني لواثق أننا جميعا سنتابع كلمته بعناية خاصة نظرا إلى مساهمات بلده الهامة في عملية نزع السلاح التي بدأت على مستويات مختلفة في المجتمع الدولي . ولا حاجة إلى التأكيد على معرفته العميقة بمسائل نزع السلاح التي أُتيح لكثيرين منا ، ولي بصفة خاصة ، أن نقدرها أثناء اللقاءات المختلفة المتعلقة بهذه المشكلة الدقيقة . وأتمنى للسفير ليهمان إقامة ممتعة في جنيف .

وأود أيضا ، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي ، أن أُرحب بحرارة برميلنا الحديد ، ممثل الأرجنتين ، السفير لانوس ، الذي يشترك في أعمالنا لأول مرة والسفير لانوس هو الممثل الدائم لبلده في جنيف وكان السفير لانوس يشغل قبل ذلك مناصب ذات مسؤولية رفيعة في السلك الدبلوماسي الأرجنتيني ومن بينها منصب نائب وزير الخارجية وأتمنى له نجاحا باهرا في مهامه الجديدة

وأود أيضا أن أُرحب ، بمناسبة هذه الجلسة العامة التي ستبقى بلا شك حية في ذاكرتنا ، بوجود الصحافة الدولية ومنظمات غير حكومية معنية بنزع السلاح ، لا سيما الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ويعتبر هذا الوجود بالنسبة لنا تشجيعا غاليا وباسم مؤتمر نزع السلاح ، أشكرهم جميعا على الاهتمام الذي يبدونه بأعمالنا ونتائجها التي أتمنى أن تكون ايجابية

وأود الآن أن أحيطكم علما ببرنامج عملنا اليوم فنظرا إلى أنه لم يتسن توزيع مشروع التقرير إلا بعد ظهر أمس وعملا على تهيئة الوفود لقراءته الثانية ، سنستمع الآن إلى المتحدثين المدرجين على القائمة لهذه الجلسة العامة وعندما تستنفد هذه القائمة ، سأعرض على المؤتمر ، للاعتماد ، تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، بعد قيام رئيس اللجنة بعرضه عليكم . وتتذكرون أنني كنت قد اقترحت في جلستنا العامة الأخيرة أن نعقد جلسة غير رسمية لإجراء القراءة الثانية لمشروع التقرير السنوي ، الذي ورد تحت الرمز CD/WP.428/Rev.1 وفي هذه الأثناء ، أعربت عدة وفود في الوقت ذاته عن ميلها إلى مواصلة النظر في الوثيقة التي أشرت إليها الآن في جلسات عامة وما دامت الدعوة إلى عقد جلسة غير رسمية تتطلب موافقة المؤتمر ، ووفقا للمادة ١٩ من النظام الداخلي ، فإننا سنواصل بالتالي أعمالنا في

جلسات عامة لإضفاء الطابع الرسمي على موافقتنا على التقرير السنوي. والواقع أن القاعدة هي أن تنعقد الدورة في جلسات عامة والاستثناء هو أن تنعقد في جلسات غير رسمية أو على هيئة أفرقة عمل، ولذلك فإنني ملتزم بالقاعدة العامة.

وتضم قائمة المتحدثين اليوم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية، فضلا عن ممثلي هنغاريا، والهند، وباكستان، والبرازيل، والصين، وفرنسا، والجزائر، وايرلندا، ومالطة، وسوريا، ونيجيريا، وفييت نام، والمغرب، وسويسرا، والاتحاد الروسي. وأُعطي الكلمة أولا لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير ليهمان، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

السيد ليهمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية)
اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، يا سيادة السفير سيرفيه، لتوليكم رئاسة المؤتمر وأتعهد لكم بمؤازرتنا الكاملة وأنتم تديرون أعمال المؤتمر. ونرحب بصفة خاصة بمشاوراتكم غير الرسمية التي ستعقدونها خلال الفترة الفاصلة بين دورات المؤتمر.

ومن دواعي سروري أن أكون مرة أخرى في جنيف. ورغم خدمتي طوال سنوات كثيرة هنا كمفاوض لوضع معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية، وعودتي لحضور لقاءات أخرى لنزع السلاح، فإن هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي فيها فرصة التحدث رسميا أمام هذا المؤتمر. وهذه لحظة عظيمة الأهمية بالنسبة لي وبالنسبة لبلدي.

لقد كان الأشهر الإثنى عشر الأخيرة مثمرة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة. فلقد اغتنمت الولايات المتحدة وروسيا، فرصة التحول الذي حدث في البيئة الأمنية العالمية، فاتفقتا، على حد قول الرئيس بوش، "على أوسع قدر من التخفيض في الأسلحة النووية منذ فجر العصر الذري". كذلك، زاد عدد الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى نحو ١٥٠ دولة. ونفذت مؤقتا معاهدة الحد من القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من جميع جوانبها. ووقّعت الدول الأوروبية، مع كندا والولايات المتحدة، على معاهدة السماوات المفتوحة التي قد تمتد في نهاية الأمر إلى مناطق تبعد كثيرا عن النطاق الأصلي لتطبيقها. وفي قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشفافية في التسلح، أيّد أعضاء الأمم المتحدة بوضوح وبغير لبس تدبيرا مستحدثا للسيطرة على مشكلة سوء القوات المسلحة التي تخل بالاستقرار في المناطق المضطربة. وليست هذه إلا بعض النقاط البارزة فقط.

ومما يعتبر في غاية الأهمية للحاضرين هنا أن مؤتمر نزع السلاح لا يبني يعتم الغرض. فنحن نجتمع هنا اليوم عند نقطة تاريخية على مسار المجهود الطويل الذي

يبذله مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح على مستوى متعدد الأطراف . ولقد بحثت اللجنة المخصصة هذا العام ، عملا بولايتها ، في امتكمال مفاوضاتها المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية وكانت تبدو بلا نهاية . وهذا انجاز كبير تجاه توطيد السلم والأمن في العالم ويمكنكم جميعا أن تكونوا فخورين بما انجزتموه

وعلى مدى سنوات عديدة ، قام أشخاص مخلصون في جنيف وفي بعض العواصم بعمل شاق لوضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية . ولم يكن من السهل التوفيق بين أفكار واهتمامات الوفود المختلفة . ولم يكن من السهل أيضا وضع أحكام تلبي المتطلبات المعقدة للحظر الفعّال على الأسلحة الكيميائية . وبفعل المثابرة والخيال المبدع ، وضع المؤتمر وثيقة تفتح بابا جديدا في مجالات كثيرة . فلا توجد سوابق لاتفاقية الأسلحة الكيميائية من حيث نطاق قيودها ، ونظام التحقق الذي ورد بها ، واتساع نطاق فوائدها ، لا سيما للبلدان النامية

وهناك اتجاه يسرع أحيانا ، عند تحتم التركيز على تفاصيل البعض ، إلى عدم رؤية الصورة مكتملة . وأود أن تتاح لي بضع دقائق لاستعراض الملامح الرائعة لهذه الاتفاقية فلأول مرة توافق الدول على مستوى متعدد الأطراف . على حظر تام على فئة كاملة من الأسلحة انشاء آلية مناسبة للتنفيذ ولا يقتصر هذه اتفاقية الأسلحة الكيميائية على وقف انتشار الأسلحة الكيميائية أو على الاحتفاظ بالوضع الراهن ولكنه يرمي بالأحرى إلى إزالة طرار كامل من الأسلحة ، وهي أسلحة موجوده بكميات كبيرة واستخدمت في القتال

وسيكون هذا الحظر مطلقا وسيتم حظر جميع الأنشطة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية الهجومية وليس مجرد استخدام هذه الأسلحة وسيتم تدمير جميع الأسلحة الكيميائية القائمة وليس بعضها فقط وستمتد الحماية الى جميع أرجاء العالم لا إلى منطقة معينة أو دول قليلة فقط .

وفيما يتعلق بالمخزونات من الأسلحة الكيميائية ، أود أن أؤكد أن الولايات المتحدة ، بصفتها دولة حائزة للأسلحة الكيميائية ، تتعهد بتدمير جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية في غضون فترة التدمير المحددة في الاتفاقية والتي تبلغ عشر سنوات وتقع جميع مخزونات الولايات المتحدة في أراضي الولايات المتحدة . وسيتم تدمير جميع مخزونات الولايات المتحده في أراضي الولايات المتحدة وتستطيع الدول الأخرى أن تعتمد على هذه التأكيدات وهي تتهيأ لاصدار بيانات واستيفاء متطلبات التحقق بمقتضى الاتفاقية

ويتطلب نطاق الاتفاقية الذي لم يسبق له مثيل تدابير تحقق لم يسبق لها مثيل وتنص الاتفاقية على الإعلان والتفتيش عن الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ، وعلى استمرار التفتيش إلى حين تدميرها ، وعلى التفتيش عن التدمير ويجوز للمفتشين الحضور بصفة مستمرة أثناء عملية تدمير الأسلحة الكيميائية

وتحكم متطلبات التحقق المتعلقة بالاتفاقية أيضا العلاقة المعقدة بين الأنشطة الكيميائية التي سيتم حظرها وتلك التي لن يتم حظرها . وتعتمد كل من المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية على أنواع مختلفة جدا من الأنشطة الكيميائية . ومن المؤسف أنه يمكن إساءة استعمال عدد كبير من المواد الكيميائية الصناعية الشائعة والمرافق التي تنتجها لأغراض ذات صلة بالأسلحة الكيميائية . وكانت مهمة المتفاوضين هي ايجاد تدابير فعّالة للتحقق من الامتثال دون التدخل بغير مقتض في الأنشطة الصناعية المشروعة ولذلك تنص الاتفاقية على تدابير متدرّجة يتوقف فيها مستوى المراقبة على مستوى الخطر فكلما زاد الخطر ، زاد تقحم المراقبة ولذلك فإن التحقق سوف يركز على عدد قليل من الأنشطة التي تنطوي على أعظم الخطر وإذا إنطوت الأنشطة المسموح بها على قدر أقل من الخطر فستطبق تدابير أخرى أقل صرامة سوف تساعد ، مع ذلك ، على تخفيض احتمال التحايل على النظام .

وتقدم الأحكام المتعلقة بالتفتيش بالتحدي نطاق أمان لنظام التحقق وتتجاوز هذه الأحكام كثيرا التدابير المماثلة في الاتفاقات الأخرى التي عقدت مؤخرا وفي نفس الوقت ، تتمتع الاهتمامات المشروعة للدولة الطرف موضع التفتيش بحماية جيدة

والموضوع الآخر الذي استحدث في نظام التحقق هو مفهوم التنسيق بين جهود التحقق الثنائية والمتعددة الأطراف ، وسيساعد ذلك على تخفيض النفقات المباشرة لتنفيذ الاتفاقية دون إضعاف مستوى الضمان الذي تقدمه للأطراف

وستنشأ للأشراف على تنفيذ الاتفاقية ، لا سيما على تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتحقق ، منظمة دولية جديدة هامة . وتتجاوز مسؤولية التحقق الموكولة الى هذه المنظمة - وبالتالي الآمال المعلقة عليها - المسؤوليات التي تتحملها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الهيئات الأخرى القائمة في ظل الظروف العادية .

وهذا الجمع بين التحقق الصارم من مرافق انتاج الأسلحة والرصد الشامل للأنشطة التجارية والصناعية من الأمور التي تنفرد بها اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفيه حل مبتكر وعملي لمشكلة فريدة

وبالاضافة إلى النطاق ونظم التحقق ، لا توجد سوابق للاتفاقية من حيث الضمانات التي تعطيها للبلدان النامية . وتنص المادة العاشرة على تقديم المساعدة للدولة التي تتعرض لهجوم عليها بالأسلحة الكيميائية أو التي يجري تهديدها بذلك . وستقدم المساعدة الطارئة فورا .

وتستكمل الضمانات الاقتصادية الواردة في المادة الحادية عشرة الضمانات الأمنية الواردة في المادة العاشرة ، مما يعني أن الاتفاقية ستشجع تنمية صناعة المواد الكيميائية لا عرقلتها . وفي نفس الوقت ، ستحتفظ الدول بحقها السيادي في مراقبة صادرات المواد الكيميائية والمعدات المتعلقة بها من اقليمها لتعزيز الأهداف الهامة لأمنها القومي وسياستها الخارجية . وأود أن أشير إلى أن أعضاء المجموعة الاسترالية قدموا تأكيدات بأنهم سيقومون باستعراض القيود المعروضة على الأسلحة الكيميائية بغية الغائها بالنسبة لصادرات الدول الأطراف التي ستمتثل تماما للاتفاقية وأود أن أشير أيضا إلى أن الاتفاقية تعرض قيودا على التجارة مع الدول غير الأطراف وهذه خطوة هامة لتشجيع الانضمام العالمي إلى الاتفاقية .

وأخيرا ، وفيما يتعلق بالتكاليف ، نعتقد أنه ينبغي ايلاء اهتمام وثيق منذ البداية للجوانب المالية لتنفيذ أحكام الاتفاقية إننا ندرك الأعباء الاقتصادية التي تثقل كاهل الدول فعلا ، لا سيما الدول التي تعاني حاليا من ظروف اقتصادية صعبة ونحن على استعداد للعمل الوثيق مع غيرنا ، أثناء الفترة التحضيرية وبعد بدء الاتفاقية ، للمساعدة في تخفيض التكاليف ، بما يتفق مع ضرورة تنفيذ أحكام الاتفاقية في الواقع .

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليست خالية من العيوب . ويستطيع كل منّا أن يشير إلى أحكام يعتقد امكان تحسينها ومن المؤكد أيضا أن كلا منا سيعتقد أحكاما مختلفة فما سيعتقد أحد الوفود أنه ينبغي تغييره ، سيعتقد وفد آخر أنه لا ينبغي تغييره - والعكس بالعكس . والواقع أننا توصلنا بعد سنوات من التفاوض إلى توازنات دقيقة بين مصالح واهتمامات متعارضة وتشمل هذه التوازنات توازن بين اهتمامات الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية والدول غير الحائزة لها ؛ وتوازن بين الوصول اللازم للتحقق والقيود اللازمة لحماية الأنشطة الحساسة التي لا علاقة لها بالأسلحة الكيميائية أو لحماية المصالح الاقتصادية ؛ وتوازن بين مصالح الدول المتقدمة ومصالح الدول النامية والقضية الحقيقية الآن هي ما إذا كانت الاتفاقية ستوفر تلبية هذه ازالة الأسلحة الكيميائية وتحظى أيضا بقبول الدول ومن جانبنا ، نعتقد أنها ستقوم بكلا الأمرين

إن الولايات المتحدة تؤيد اتفاقية الأسلحة الكيميائية تماما وتعتبر هذه الاتفاقية محكا دوليا حاسما سوف يعرض عليه سلوك كل دولة في المجتمع الدولي . ونحن نحث على إرسال الاتفاقية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرارها حتى يمكن فتح باب التوقيع عليها في مطلع السنة القادمة . وأعتقد أنه تشاركني في هذه الآراء أغلبية كبيرة من الدول التي اشتركت في المفاوضات . وفي الواقع ، تأمل حكومتي أن تنتهي جميع الدول الأخرى إلى تأييد هذه الاتفاقية وإلى التوقيع والتصديق عليها .

وقبل تَرك موضوع الأسلحة الكيميائية ، أود أن أؤكد أن استكمال المفاوضات ، رغم أهميته ، ليس إلاّ مرحلة واحدة في عملية طويلة الأمد . وسيتطلب التنفيذ نفس القدر من المثابرة والخيال المبدع الذي تطلبته المفاوضات وسيكون استمرار التعاون الوثيق بين الدول أساسيا . وتدل التجربة على أنه لن تنجح الاتفاقية إلا إذا تم الإعداد لتنفيذها إعدادا جيدا وتمت متابعة التنفيذ عن قرب ونحن نحث جميع الدول على أن تكون من الموقعين الأصليين على الاتفاقية وعلى الاشتراك في المؤتمر التحضيري

ومرة أخرى ، تهنئ الولايات المتحدة مؤتمر نزع السلاح والدول الأعضاء فيه وتهنئ بصفة خاصة رئيس اللجنة المخصصة ، السفير أدولف فون ماغنر ، لجهوده التي لم تكل والتي كان لها دور هام في هذا الانجاز ، والسيناتور غاريت ايغانس ، ووزير خارجية استراليا ، الذي أعطى دفعة قوية لمفاوضات الأسلحة الكيميائية بمبادرته التي قدمها في وقت سابق من هذا العام .

إننا نتطلع إلى إنجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونتعهد ببذل كافة الجهود لإنجاز أهدافها الطموحة ودعوني أقول بوضوح إن الولايات المتحدة ستكون من الموقعين الأصليين على هذه الاتفاقية وأننا نحث جميع الدول الأخرى على تقديم تعهد علني مماثل في أقرب وقت ممكن

الآن وقد استكملنا العمل بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، على أفكارنا أن تتحول الى اتجاه آخر في أي اتجاه ينبغي أن يشير بعد ذلك جهود مؤتمر نزع السلاح؟ لقد أدت نهاية الحرب الباردة الى زيادة لا انخفاض فرص وتحديات الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وهناك جملة من المشاكل الأمنية الحديدة تنطوي على أبعاد ذات صلة بتحديد الأسلحة وتتطلب عناية مباشرة من جانبنا هذا ويتعين مواءمة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح الحالي ، الذي ترجع جذور بعض المسائل المحددة الواردة به الى ماض لا يمتد بصلة ، لاحتياجات التسعينات وليس لاحتياجات الستينات .

ولقد اتحدت بعض التحديات الامنية الجديدة طريقها فعلا الى دائرة التركيز في مؤتمر نزع السلاح وما قصية شفافية التسلح ، ودور الامم المتحدة فيها المتمثل في امساك مسجل لعمليات نقل الاسلحة التقليدية ودور مؤتمر نزع السلاح فيها المتمثل في إمعان النظر في المشكلة إلا مثالا على ذلك على أننا نحتاج أيضا إلى النظر من جديد في جميع بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بغية تنقيحها في ضوء التطورات التي حدثت خلال السنتين الاخيرتين أو العائها إذا كانت غير مناسبة الآن . ويمكن أيضا العناية بحث عدم الانتشار كمشكلة عامة لايجاد الطرق التي يمكن بها لمؤتمر نزع السلاح أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتعزيز العمل الجاري في محافل أخرى أو أن يكمله على أنه لا ينبغي أن يحاول مؤتمر نزع السلاح الاضطلاع بالعمل الجاري في المحافل المناسبة . فالاعمال التحضيرية الموضوعية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ ، هي مثلا ، أنشطة مناسبة للأطراف في محالات معروفة تماما ولا دور لمؤتمر نزع السلاح فيها .

كذلك ، نحن نواجه الآن تحدي مواءمة مؤتمر نزع السلاح ذاته لبيئته الجديدة . وتكون المشكلة هي تقرير الهيكل ودائرة التركيز المناسبين لمؤتمر نزع السلاح في عهد ما بعد الحرب الباردة وهذا موضوع بدأنا العمل فيه فعلا . فأعلم ، مثلا ، أنكم ، يا سيادة الرئيس ، ستجرون مشاورات غير رسمية خلال الفترة الفاصلة ما بين الدورات بشأن أمور هامة مثل العضوية المقبلة للمؤتمر وجدول أعماله . وأستطيع أن أؤكد لكم أنكم ستجدون الولايات المتحدة من المشتركين النشطين في هذه المشاورات وفيما يبذل من جهد مستمر لتحديد إطار عمل مؤتمر نزع السلاح وتركيزه على المشاكل والفرص الامنية الجديدة ومشاكل وفرص الحد من الأسلحة التي تواجهنا جميعا

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الآن الكلمة لرئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السفير فون ماغنر ، الذي سيعرض تقرير هذه اللجنة ، الوارد في الوثيقة CD/1170 .

السيد فون ماغنر (المانيا) (الكلمة بالانكليزية). السيد الرئيس ، يسر المانيا غاية السرور أن تراكم في مدة الرئاسة هذا اليوم ، الذي ربما يعتبر واحدا من أهم الأيام في تاريخ مؤتمر نزع السلاح ونحن نتمنى لكم التوفيق والنجاح .

إن تقرير هذا العام للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية بصيغته الواردة في الوثيقة CD/1170 يتضمن في تذييله مشروع "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة" وتعد هذه الاتفاقية شاهدا على مسعى فريد في تاريخ المفاوضات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح . إن

الترام المجتمع الدولي بتحليص العالم من الأسلحة الكيميائية يعود الى أعوام كثيرة مضت . إلا أنه كان يبدو ، حتى وقت قريب ، وكأن مؤتمر نزع السلاح عاجز عن ترجمة هذا الالترام القديم العهد الى معاهدة ومن هنا تجلى في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة شعور متزايد بضرورة العمل على نحو ما يستشف من فقرتين هامتين في القرار ٤٦/٣٥ جيم الذي اعتمد العام الماضي بالإجماع ، هما:

"إن الجمعية العامة ،

. .

تحث بشدة مؤتمر نزع السلاح على أن يقوم ، على سبيل الأولوية العليا ، خلال الشهور القادمة بحل القضايا المعلّقة من أجل التوصل الى اتفاق نهائي خلال دورته لعام ١٩٩٢ ؛

تطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يقدم تقريرا عن نتائج مفاوضاته الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين "

إن هذه المهمة قد أُجلت الآن وتقدم اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الى مؤتمر نزع السلاح مشروع الاتفاقية ، الذي جاء نتيجة سنوات من العمل الدؤوب الذي تعاون فيه كثير من المفاوضين ثم أتى ثماره أخيرا وقد بات بمقدور مؤتمر نزع السلاح ، بدوره ، أن يلبي أخيرا تطلعات الحكومات والشعوب في أرجاء العالم فيقدم تقريرا عن نتيجة مفاوضاتها الناجحة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

إن نتيجة جهدنا الجماعي تشهد لنفسها فليس ثمة سابقة لهذا الاتفاق المتعدد الأطراف والعالمي والشامل والقابل للتحقق منه في مجال نزع السلاح . وينطوي مشروع الاتفاقية على صك قانوني تفاوضي وغير تمييزي لإزالة شتى الحرب الكيميائية نهائيا ومما يعزز الطابع الفريد لممنوعه اطراد تطبيق مبدأين اثنين فيه ، هما التوازن الشامل وإمكانية التكيّف مع احتياجات المستقبل . وهكذا يتاح للدول الأطراف المقبلة صك قانوني متوازن يتسم بالوضوح فيما يتصل بالالترامات الأساسية ، كما يتسم ، في الوقت ذاته ، بقدر كاف من الدقة بشأن مسائل التنفيذ ، بحيث ، يظل متاحا لكل حكم من الأحكام أن ينمو ويتطور بموافقة الدول الأطراف ، أثناء الممارسة مستقبلا .

ويمكن اعتبار السمات الست التالية لمشروع الاتفاقية هي المكونات الأساسية التي يقوم عليها توازنه الشامل . ويمكن تناول كل منها بمعزل عن الأخرى ، إلا أن أهميتها الحقيقية تنبع من طابعها الكلي فهي لا تمثل سوى أجزاء لمجموعة واحدة موحدة من الأحكام هي ، الاتفاقية.

أولا ، النطاق الشامل للالترامات العامة الوارده في المادة الأولى ، التي تحظر ، بطريقة لا تمييزية تماما ، كل ما يمكن تصوره من إجراءات مخالفة لأغراض المعاهده وغاياتها وتشترط تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها .

ثانيا ، الضمانات الاساسية لمعالجة الحالات التي لم تُراعَ فيها الالتزامات الاساسية ، ولا سيما المادة العاشرة (المساعدة والحماية من الاسلحة الكيميائية) والمادة الثانية عشره (التدابير الرامية الى تصحيح ومع ما وإلى ضمان الامتثال للاتفاقية ، بما في ذلك الجزاءات) .

ثالثا ، الاحكام الواضحة تماما وغير المبهمة إطلاقا بشأن تدمير الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها ، بما في ذلك التحقق من هذا التدمير ، على النحو المعدَّل في المادتين الرابعة والخامسة بالاقتران مع الجزءين الرابع والخامس من المرفق المتعلق بالتحقق .

رابعا ، التوازن الحساس والمنصف للغاية الذي أُقيم في المادة الثامنة في الاحكام المتعلقة بالمجلس التنفيذي وتكوينه وإجراءاته واتخاذ القرارات فيه وسلطاته ومهامه .

خامسا ، مجمل التدابير العامة المتعلقة بالتحقق فيما يتجاوز الاحكام المحددة للتحقق من التدمير ، وتتألف هذه التدابير من عمليات التعتيش بالتحدي في المادة التاسعة والجزء العاشر من المرفق المتعلق بالتحقق ، والتحقق الروتيني في الصناعة الكيميائية (المادة السادسة والاجزاء السابع الى التاسع من مرفق التحقق) وتعمل الأداة السياسية المتمثلة في عمليات التعتيش بالتحدي على التوفيق بين أهداف متنافية هي إيجاد أقصى حد من الضمان إزاء عدم الامتثال ، وحماية الحقوق السيادية للدول الأطراف الخاضعة للتعتيش ، والحيلولة دون إساءة الاستخدام . أما التحقق الروتيني في الصناعة فهو يوازن بين أهداف بناء الثقة بشكل موثوق ، والبساطة في الإدارة ، وعدم التدخل في أنشطة مشروعة تماما في الصناعة الكيميائية .

سادسا ، إن المفهوم التطوري للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية على النحو الوارد في المادة الحادية عشرة والمشار في الديباجة ، مقترنا بنظام التحقق في الصناعة الكيميائية ، الذي لا يني يتطور كنظام لبناء الثقة كذلك ، يفتح المجال أمام توسيع نطاق التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي في القطاع الكيميائي .

وبعد إشارة السمات الاساسية لمشروع الاتفاقية ، أود أن أقدم لكم نبذة عن الاحكام الرئيسية للمعاهدة أولا فيما يتعلق بالالتزامات العامة والتعاريف (المادتان الاولى والثانية) تتضمن المادة الأولى التعهدات الاساسية في الاتفاقية ، التي تصل الى حد فرض حظر تام على الاسلحة الكيميائية وأية أنشطة تستهدف استخدامها أو تسهم فيه وتوضح التعاريف الواردة في المادة الثانية أن هذا الحظر لا يشمل فقط

عوامل الحرب الكيميائية في حد ذاتها ، بل أيضا وسائل إيصالها وغير ذلك من الأجهزة المصممة خصيصا من أجل استخدام الأسلحة الكيميائية وعلاوة على ذلك ، فإن المادة الأولى تُلزم الدول الأطراف بتدمير كل الأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية المحلَّفة ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية . ونظرا لما تم التوصل اليه في صيف عام ١٩٩١ من حلول وسط وتنازلات ، فإن الالتزامات الأساسية المتصلة بحظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها والواردة في مشروع الاتفاقية هي التزامات شاملة بلا أدنى تحفظ وغير تمييزية تماما .

أما المادة الثانية ، التي تعرّف جميع المصطلحات الهامة المستخدمة في مواد الاتفاقية ، فهي ذات أهمية خاصة من حيث تحديدها لنطاق الالتزامات الأساسية الواردة في المادة الأولى تحديدا دقيقا . وأنتقل الآن الى تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها والتحقق من هذا التدمير (المادتان الرابعة والخامسة) وتتضمن المادتان الرابعة والخامسة ، بالاقتران مع الجزءين الرابع والخامس من المرفق المتعلق بالتحقق ، أحكاما مفصّلة وصارمة لتنظيم تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها ، بما في ذلك التحقق من هذا التدمير ويتعين إنجاز التدمير التام في غضون عشر سنوات . وفي الحالات الاستثنائية ، عندما لا تكون الدولة الطرف في مركز يسمح لها بالقيام بذلك لأسباب تكنولوجية أو مالية أو ايكولوجية أو لأسباب أخرى ، تتيح الاتفاقية مجالا لإمكانية تمديد هذا الإطار الزمني لفترة لا تتجاوز خمس سنوات إضافية . وعلاوة على ذلك ، ففي حالات الحالة القاهرة الاستثنائية ، تجيز المادة الخامسة للدول الأطراف أن تحوّل مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية بدلا من أن تدمرها ، ولكن فقط بشروط صارمة تستهدف الحيلولة دون إمكانية إعادة تحويلها وفي كلتا الحالتين ، ثمة تدابير تحقق إضافية متشددة لمنع التحايل على الالتزامات الأساسية وفيما يتعلق بالتحقق الروتيني من الأنشطة غير المحظورة بموجب الاتفاقية تحدد المادة السادسة ، بالاقتران مع الأجزاء السادس الى التاسع من مرفق التحقق ، نظاما روتينيا شاملا ومتدرجا للرصد الدولي ، من خلال إصدار الإعلانات عن "الأنشطة غير المحظورة بموجب الاتفاقية" والاضطلاع بعمليات تفتيش موقعي بشأنها ، ولا سيما في مجال الصناعة الكيميائية وقوام هذا النظام ثلاثة "جداول" أو قوائم ترد في المرفق المتعلق بالمواد الكيميائية ، وتحدد المواد الكيميائية التي استخدمت كأسلحة كيميائية أو كسلائف لأسلحة كيميائية وتجمع المرافق الحكومية والمدنية التي تنتج كميات معينة من المواد الكيميائية المتدرجة في الجدول ١ ، أي عوامل الحرب الكيميائية ، لأغراض معينة مقبولة كالبحوث الوقائية أو الطبية ، لأشد تدابير التحقق بموجب أحكام المادة السادسة والجزء السادس من المرفق المتعلق بالتحقق وتجمع المرافق الصناعية التي تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدولين ٢ و٣ للتدابير المتدرجة الأقل تشددا الواردة في الجزءين السابع والثامن من المرفق المتعلق بالتحقق وأخيرا ، تدرج

سائر مرافق إنتاج المواد الكيميائية التي يُرتأى أنها ذات صلة بالاتفاقية في إطار اشتراطات الإبلاغ المحدود والتحقق المشروط المدرجة في الجزء التاسع من المرفق المتعلق بالتحقق وهذه الأحكام المتعلقة بالتحقق في الصناعة الكيميائية ، بالصيغة التي ظهرت بها بعد سنوات من المفاوضات ، تعمل على التوفيق بين أهداف شتى: فهي تسعى الى تعزيز الثقة والتعاون الدولي ، لكنها ليست مفرطة الطموح في أهدافها التحققية ؛ ويمكن إدارتها بسهولة نسبية ، كما أنها مرنة وقابلة للتكيف مستقبلا في ضوء ما يُكتسب من تجربة عملية . ويرمي التحقق في الصناعة الكيميائية الى بناء الثقة بصورة مطردة ومستمرة ، وهو لا يتطلب اتخاذ إجراءات على مستوى سياسي رفيع لمعالجة مشاغل محددة تتعلق بعدم امتثال محتمل . غير أن التحقق في الصناعة الكيميائية ونظام التعتيش بالتحدي بموجب المادة التاسعة يتممان بعضهما بعضا ، أي أن تنفيذ تدابير التحقق تنفيذا يتصف بالسلامة والكفاءة بموجب المادة السادسة سيقلل بدرجة كبيرة من الحاجة الى عمليات التفتيش بالتحدي ، التي ما زالت أيضا تمثل ضمان الأمان النهائي للتصدي لمشاغل محددة تتعلق بعدم امتثال محتمل في الصناعة .

وأنتقل الآن الى عمليات التفتيش بالتحدي (المادة التاسعة) تنص المادة التاسعة على إجراءات التوضيح الاستشاري ، كما تنص ، بالاقتران مع الجزء العاشر من المرفق المتعلق بالتحقق من "عمليات تعتيش بالتحدي" بعد اخطار قصير الأجل . ويجوز للدولة الطرف أن تتطلب إجراء تعتيش بالتحدي لأي مرفق أو موقع في أراضي أية دولة طرف أخرى لغرض توضيح وحل أية مسائل تتعلق بعدم امتثال محتمل ثم يتم "إضفاء طابع متعدد الأطراف" على هذا الطلب ، ويتوجب على الدولة الطرف موضع التعتيش أن تسمح للأمانة الفنية بإجراء التعتيش ، وهي ملزمة بأن تتيح لفريق التعتيش التابع للمنظمة إمكانية الوصول الى المرافق المطلوب تعتيشها غير أن ثمة عددا من التدابير المتاحة للدولة الطرف موضع التعتيش لحماية تلك الأنشطة والمنشآت أي تقحم لا مبرر له تعتبره غير ذي صلة بطلب التعتيش . ويُعتبر نظام التفتيش بالتحدي عنصرا جديدا في التحقق من الامتثال لتطبق معاهدة تحديد الأسلحة ونزع السلاح على النطاق العالمي . وهو يشكل ، علاوة على ذلك ، مفهوما حساسا من الناحية السياسية يوازن بعناية بين مصالح التحقق للدولة الطرف وللمجتمع الدولي من جهة ، ومصلحة الدولة الطرف موضع التعتيش في حماية معلومات حساسة غير متصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية من جهة أخرى كما يوازن بين حقوق السيادة الوطنية وحقوق جماعة الدول الأطراف التي يمثلها المجلس التنفيذي تنفذها الأمانة الفنية والمستطر أن يعزز نظام التحقق الذي ينص عليه مشروع الاتفاقية ، ولا سيما الأداة غير المسبوقة المتمثلة في عمليات التعتيش بالتحدي ، أساسا مرجعيا لسائر اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف أو لتعزيز نظم التحقق الحالية .

أما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية فإن المادة الحادية عشرة تستهدف التشجيع على ريادة التجارة الدولية والتنمية التكنولوجية والتعاون الاقتصادي في قطاع الصناعة الكيميائية وفي هذا الشأن تركزت المفاوضات على مسألة ضوابط التصدير فيما بين الدول الأطراف . ويكمن حل هذه القضية في اعتماد نهج مرن وديناميي يشجع على رفع القيود الحالية تدريجيا ، على أن يتم ذلك بالتواري مع وضع إجراءات التحقق موضع التنفيذ في الصناعة الكيميائية ، وذلك في ضوء الثقة المتولدة عن الاتفاقية . وفيما يتعلق بالأحكام ذات الصلة من المادة الحادية عشرة ، يُسترعى الانتباه أيضا إلى البيان التالي الذي أدلى به ممثل استراليا في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٢:

"إنها [أي الدول الأعضاء في ما يسمى ب 'مجموعة استراليا'] ، تتعهد بأن تستعرض ، في ضوء تنفيذ الاتفاقية ، التدابير التي تتخذها لمنع انتشار المواد الكيميائية والمعدات لأغراض تتناقض مع أهداف الاتفاقية ، بغية إلغاء مثل هذه التدابير لمنفعة الدول الأطراف في الاتفاقية ، التي تعمل بامتثال كامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية "

وأنتقل الآن الى المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية (المادة العاشرة) إن المادة العاشرة هي إحدى الضمانات الأساسية في الاتفاقية لحماية الدول الأطراف من احتمال استمرار الخطر المفترض المتمثل في التعرض للتهديد بالأسلحة الكيميائية أو التعرض لهجوم بواسطتها وتنص هذه المادة ، في جملة أمور أخرى ، على إنشاء صندوق تبرعات يقدم المؤتمر بواسطته المساعدة للدول الأطراف ؛ وعلى تقديم المساعدة من خلال المنظمة في حال استخدام أسلحة كيميائية أو التهديد باستخدامها ضد دولة طرف ؛ وعلى تقديم مساعدة فورية ومباشرة لدول أطراف أخرى في حالات الطوارئ .

وإذا انتقلنا الى التدابير الرامية الى تصحيح وضع ما والى ضمان الامتثال للاتفاقية ، بما في ذلك الجزاءات) فسيتبين لنا ان المادة الثانية عشرة هي الضمانة الرئيسية في الاتفاقية لحماية الدول الأطراف من الإخلال بالالتزامات الأساسية من جانب سائر الدول الأطراف . وهي توفر الوسيلة لعلاج أي وضع يخالف أحكام الاتفاقية . وبمقتضى الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة ، فقد تطلب المنظمة من أية دولة طرف يُرتأى أنها غير ممتثلة تماما لأحكام الاتفاقية أن تتخذ إجراءات علاجية . وفي حال عدم قيامها بذلك ، يطبَّق عليها عدد من العقوبات ، بما في ذلك الجزاءات وإقرارا بما يقع على عاتق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من مسؤولية فائقة عن المسائل التي تَمَسّ السلم والأمن الدوليين ، فإن الحالات التي تنطوي على جانب عال من الخطورة يجب أن تحال الى مجلس الأمن ليتخذ ما يراه من إجراءات إضافية وربما إلزامية بشأنها ، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة

وبعية تعهيد الاتفاقية ، ستُنشأ في لاهاي بهولندا "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية" . وستتألف مما يلي: "مؤتمر الدول الأطراف" ، الذي سيتكون من جميع الدول الأعضاء ، وسيكون الجهاز الرئيسي للمنظمة ويجتمع على أساس سنوي ؛ و"المجلس التنفيذي" وتمثل فيه إحدى وأربعون دولة طرفا ، وتوكل اليه مسؤولية الإشراف اليومي على أنشطة المنظمة ؛ و"الأمانة الفنية" ، التي سيرأسها "مدير عام" ويكون عنصر التكوين الأساسي فيها هيئة التفتيش المسؤولة عن الاضطلاع بأنشطة التحقق المنصوص عليها في الاتفاقية . وقد تركزت المفاوضات في الجولة الأخيرة على مسألة تكوين المجلس التنفيذي . وتَعَيَّن المواءمة بين مصالح متباعدة جدا بل ومتضاربة تتلخص في ضرورة إيجاد هيئة صغيرة وفعالة نسبيا ، على أن تكون تمثيلية في الوقت ذاته ؛ مصالح جميع الدول الأطراف مستقبلا في أن تتاح لها فرصة منصفة للمشاركة في أعمال المجلس التنفيذي ؛ المصالح السياسية والأمنية ؛ المصالح التي تنفرد بها دول أطراف مستقبلا لديها صناعات كيميائية كبيرة تجعلها أكثر تأثرا من غيرها بتعهيد الاتفاقية . إن معايير العضوية في المجلس التنفيذي ، على نحو ما تحدده الفقرة ٢٣ من المادة الثامنة ، توازن بين هذه المصالح . فهي تحرص على أن تكون عضوية المجلس التنفيذي مرآة على وجه العموم لعضوية المعاهدة وسيمنح أعضاء كل مجموعة من المجموعات الاقليمية فيما بينهم في تعيين أعضاء المجلس التنفيذي التابعين لاقليمهم ، واضعين في اعتبارهم المعايير المحددة في الاتفاقية وستمنح المجموعات الاقليمية في اعتبارها أيضا العوامل الاقليمية في تعيين هؤلاء الأعضاء تُمنح المجموعات الاقليمية من خلال نهج متوازن قدرا من المرونة في تعيين المقاعد داخل المجموعات .

بذلك ، ينتهي عرضي الرسمي لتقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وأنا أحث مؤتمر نزع السلاح على اعتماد هذا التقرير الآن وإدراجه في تقريره الى الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . فعند هذا الطريق وحده يستجيب مؤتمر نزع السلاح على النحو الواجب لطلب الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة الذي أشرت اليه في مقدمة بياني الاستهلالي وبذلك تكون مساعي أجيال عديدة من الرجال السياسيين والمشاركين في مؤتمر نزع السلاح قد تكللت أخيرا بالنجاح .

إنكم وأسلافكم قد حققتم ما كنتم تصبون إليه منذ سنوات طويلة . وباتت النتيجة السياسية قريبة المنال . ولا بد من الإشادة بكل من أسهموا في إخراج هذه النتيجة وتوجيه الشكر ليس فقط الى الوفود ، ورؤساء اللجان في السنوات السابقة ، ورؤساء الأفرقة العاملة ، وأصدقاء الرئيس ، و"مديري الندوات" ، و"الأنصار" ، والمترجمين الشفويين والتحريريين ، بل أيضا الى من أتاحوا وهم في العواصم المعنية المرونة اللازمة للوفود المتفاوضة . وتستحق الأمانة امتنانا خاصا لها على جهودها

المصية في سبيل تقديم المساعده والمشورة وعليه ، فإنني احثكم جميعا على أن تعتزوا بالاتفاقية التي توصلتم اليها وأن تحرصوا على حمايتها عند الضرورة ؛ وأن تعملوا على ترويجها حيثما استطعتم ، وعلى إقناع غيركم على الانضمام اليها والدفاع عنها في مواجهة التحديات التي لا تقوم على أساس فهي نتيجة مساعيكم ومساعي أسلافكم طوال سنوات عديدة من العمل الدؤوب ولا تدعوا أحدا يقول لكم ان النتيجة لم تكن جديرة بالجهد الذي بذل في سبيل إحرازها ؛ بل هي جديرة بهذا الجهد ، وسيثبت التاريخ ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية على عرضه للتقرير وأود أن أهنئه بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي على الأسلوب الرائع والقدير الذي استطاع بادية وظائفه به كرئيس للجنة المخصصة ان كفاءته النادرة ، ودرايته العميقة بالموضوع ، والصبر والفهم اللذين تحلى بهما خلال عملية المفاوضات المعقدة ، تستحق كلها منا أعظم التقدير . وقد عرض علينا اليوم انفاقا تاريخيا هو الأول من نوعه الذي اتيح للمؤتمر أن يتفاوض عليه في شكله النهائي . وأود الآن أن أعطي الكلمة مرة ثانية لايان آخر باسم وفد ألمانيا وعدد من البلدان الأخرى

السيد فون فاغنر (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية) أود اليوم أن أتناول قضية مبيدات الأعشاب نيابة عن وفود الاتحاد الروسي ، والأرجنتين ، واسبانيا ، واستراليا ، وايطاليا ، وباكستان ، والبرازيل ، وبلجيكا ، وبلغاريا ، وبولندا ، والجزائر ، والجمهورية التشيكية والسلوفاكية الاتحادية ، وجمهورية كوريا ، والدانمرك ، ورومانيا ، وسري لانكا ، والسويد ، وسويسرا ، وكندا ، وكوبا ، ومنغوليا ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا ، وهولندا ، واليابان ، واليونان ، ووفد البلد الذي أمثله

وكما تعلم الوفود ، فإن اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية قد أدرجت في ديباجة مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية فقرة تسلم بخطر استعمال مبيدات الحشائش كوسيلة للحرب ، الذي تتضمنه الاتفاقات ومبادىء القانون الدولي ذات الصلة . إن إدراج هذه الفقرة في الديباجة حظي بقبول الجميع غير أن بعض الوفود ترى أن هذه الإشارة غير كافية .

وفي رأي الوفود التي أتحدث بإسمها اليوم ، أن هذه الخلافات في الرأي يمكن تخطّيها بأن يعاد التأكيد ، في مؤتمر هذا العام الاستعراضي لاتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، على التفاهم

على أن استخدام مبيدات الأعشاب لأغراض عسكرية أو لأغراض عدائية أخرى بوصفها من تقنيات التغيير في البيئة ذات الآثار الواسعة الانتشار أو الطويلة البقاء أو الشديدة كوسيلة لإلحاق الدمار أو الخسائر أو الاضرار بأية دولة طرف أخرى ، هو اسلوب محظور في الحرب بمقتضى اتفاقية حظر تقنيات تغيير البيئة . والواقع أن الاتفاقية المذكورة هي أحد الاتفاقات التي تشير اليها الفقرة المعنية من ديباجة مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

ويمكن الافتراض من نص الاتفاقية المذكورة ومن البيان التفسيري الذي أدلى به ممثل إحدى الدول الأطراف دون اعتراض ، أن استخدام مبيدات الأعشاب لأغراض عسكرية أو لأغراض عدائية أخرى بوصفها من تقنيات التغيير في البيئة في معنى المادة الثانية من اتفاقية حظر تقنيات تغيير البيئة ، إذا كان استخدام مبيدات الأعشاب بهذا الشكل يحدث خللا في التوازن الإيكولوجي لمنطقة ما ، مسببا بذلك آثارا واسعة الانتشار أو طويلة البقاء أو شديدة كوسيلة لإلحاق الدمار أو الخسائر أو الاضرار بأية دولة طرف أخرى ، هو أسلوب من أساليب الحرب التي تحظرها اتفاقية حظر تقنيات تغيير البيئة وعلاوة على ذلك ، تجدر الاشارة الى أن إجراءات تقديم الشكاوى والتحقيق المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة تتضمن تدابير لمعالجة احتمال استخدام مبيدات الأعشاب كأسلوب من أساليب الحرب .

وعليه ، فمن الممكن أن يعاد التأكيد بصفة نهائية في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر تقنيات تغيير البيئة هذا العام على أن الاتفاقية نفسها تُحَرِّم بالفعل استخدام مبيدات الأعشاب كأسلوب من أساليب الحرب بطريقة تسبب آثارا واسعة الانتشار أو طويلة البقاء أو شديده .

إن الوفود التي أتشرف بالتحدث نيابة عنها ، لن تدّخر جهدا في سبيل تعزيز هذا التفاهم في المؤتمر الاستعراضي القادم لاتفاقية حظر تقنيات تغيير البيئة .

بهذا أختتم بياني باسم الوفود التي ذكرتها في مستهله وأود الآن ، بصفتي ممثلا عن بلدي فقط ، أن أضيف ما يلي الى البيان الذي ألقيته توا . وفقا للمعلومات المتاحة لوفد البلد الذي أمثله ، فإن الدولة الطرف التي ألقت البيان التفسيري بشأن اتفاقية حظر تقنيات التغيير في البيئة دون اعتراض من أحد ، هي الولايات المتحدة وكان ذلك في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٦ في الجلسة العامة لمؤتمر لجنة نزع السلاح . وأُورِدُ فيما يلي نص هذا البيان التفسيري:

"واحدٌ الأسئلة هو ما إذا كان سيتم حظر استخدام مبيدات الأعشاب كأداة للإخلال بالتوازن الايكولوجي لإقليم ما وفي رأينا أن الاتفاقية ستحظر استخدام

مبيدات الأعشاب على هذا النحو كوسيلة لإلحاق الدمار أو الخسائر أو الأضرار إذا كان ذلك الاستخدام سيحدث آثارا واسعة الانتشار أو طويلة البقاء أو شديدة ومن شأن الإخلال بالتوازن الإيكولوجي لإقليم ما من خلال استخدام هذه التقنيات أن يُحدث ، كحد أدنى ، أثرا واسع الانتشار . ولن تؤثر الاتفاقية ، بالطبع ، في استخدام مبيدات الأعشاب من أجل مكافحة الأعشاب داخل القواعد والمنشآت العسكرية وحول حدود محيطاتها الدفاعية المباشرة . وأنوّه ، في هذا الصدد ، أن الولايات المتحدة بدأت في نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، كموقف سياسي ، البدء في استخدام تقنيات مبيدات الأعشاب المشمولة في الاتفاقية في الأغراض الحربية ."

السيد توث (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة ويسرني أن أعبر لكم عن بالغ ارتياحنا للطريقة التي توجهون بها أعمال المؤتمر في المراحل النهائية لدورة عام ١٩٩٢ . وأنا على يقين بأن قدراتكم الدبلوماسية الممتازة ستساعدنا على اختيار هذا اليوم الأخير كذلك . وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لأسلافكم على أدائهم البارز .

إن توجيه الكلمة الى مؤتمر نزع السلاح في آخر جلسة عامة من الدورة السنوية يكتسي دوما أهمية خاصة فهذه الجلسات تتيح فرصة لاستعراض نتائج الأعمال واستخلاص الاستنتاجات المناسبة ويمكن القول اليوم إن المؤتمر ، بعد مرور عدد من السنوات المحبطة ، قد لمّس أخيرا الآمال فقد أنجز أعماله بنجاح بشأن الحظر الشامل والعالمي للأسلحة الكيميائية

وقد اختتمت هذه الأعمال بنجاح بفضل اداره رئيس موهوب وماهر هو سفير ألمانيا ، السيد آدولف فون ماغنر فقد كان لمثابرته وحَنْكته دور حقيقي في النجاح ونحن نصيف صوتنا بكل الثقة الى من أشادو بعريقه القدير كذلك ، الذي لا نملك سوى الإعجاب بما بذله من طاقات .

إن حظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل من خلال صك قانوني دولي ليس بالانجاز البسيط بأي حال من الأحوال إن هذا الانجاز الذي طال انتظاره يبعث على الارتياح الكبير لدى جميع الأطراف المتفاوضة ، حتى وإن تلبث شعور بالقلق لدى بعضها ووفود لقد جاء مشروع الاتفاقية نتيجة لعملية تفاوضية طويلة بدرجة لا تصدَّق ، واتسمت في مرحلتها الختامية بتكثيف شديد . ولا شك في أن الوقت المكرس للتفاوض بشأن المشروع يسجل رقما قياسيا جديدا يؤمل ألا يكسر مستقبلا إن في هذا تذكيرا مفيدا بأن التفكير الابداعي فيما يتصل بحل القضايا المعقدة فنيا لا يكفي في حد ذاته اذا لم تدعمه اراده سياسية وعزم على التوصل الى اتفاق

ومن معارفات الدبلوماسية المتعددة الأطراف أن التوصل الى اتفاق عن طريقها لا بد وأن يقترن بشيء من عدم الرضا لدى كل طرف من الأطراف المشاركة . واتفاقية الأسلحة الكيميائية ليست استثناء عن ذلك فلا يسع أي وفد حاضر في هذه القاعة اليوم أن يقول باعتبار إنه لم تحدث تضحية بشيء من أفكاره المفضلة في المراحل التفاوضية النهائية على أن من الصواب أن يقال إن مستوى حيبة الأمل ، أو ، اذا نظرنا الى ذلك نظرة ايجابية ، مستوى الارتياح ، ليس واحدا بالنسبة للجميع . ان الحسم يقضي بأن تقر الوفود بأن نمط المفاوضات في عام ١٩٩٢ مختلف تماما عن نهج 'المفاوضات من أجل المفاوضات' الذي ساد على مدى السنوات الخمس عشرة السابقة ، فالوفود التي كانت مواقفها الابتدائية عند مستهل العملية التفاوضية واقعية قد باتت في وضع أنسب الآن . وفي الوقت ذاته ، فقد تكون الوفود الأخرى قد وضعت أنفسها في مواقف حرجة بمجرها عن رؤية ما هو واضح وعدم قدرتها على ملاءمة المواقف التفاوضية في الوقت المناسب وبالمرونة اللازمة إن المنظور الواضح التشوه لهذه الحالة التي لا يسأل عنها سوى صاحبها هو الذي قد يصور الآخرين وكأنهم حصلوا على امتيازات خاصة ولا يمكن إلا لمنظور كهذا أن يفضي الى وصف العملية التفاوضية بأنها كانت غير منصفة وغير شفافة

وثمة استنتاج واحد يستخلص من العالمية العظمى من الآراء التي أُبديت في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وفي الجلسات العامة للمؤتمر ، هو أن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو أفضل حل وسط يمكن التوصل اليه

وهذا الحل الوسط لا يمكن ، بحكم الطبيعة ، أن يرضي أيا من الأطراف المتفاوضة ارضاء مطلقا فنحن ، من طرفنا ، كنا نتوخى أن يكون نظام التحقق أكثر تشددا ومجهرا تجهيزا أفضل بالقدرة على كشف عدم الامتثال المحتمل كما كنا نود أن نرى أحكاما أوفى بشأن الجزاءات المعروضة على الدول الأطراف التي تنتهك الاتفاقية ونحن ، بحكم موقع بلدنا في منطقة يتعين أن يتم فيها تدمير ما قد يكون أهم مخزونات الأسلحة الكيميائية ، ولكوننا بلدا استخدمت أراضيه لتخزين الأسلحة الكيميائية ، نرى أن الأحكام المتعلقة بالتدمير ليست مرضية تماما بالنسبة لنا ولا يمكننا أن نرى امكانية تمديد المواعيد النهائية للتدمير وتحويل منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية نتيجة سعيدة . بيد أننا لم نكن غافلين كذلك عن المشاكل التي تواجهها أطراف متفاوضة أخرى ، فأبدينا استعدادنا للانضمام الى توافق الآراء الذي يتم التوصل اليه بشأن هذه القضية كذلك .

إن وفدي يرى أن كثرة البيانات التي رافقت الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو أمر مرجح نوعا ما وكان من الأصوب في رأينا تقديم موجز أقصر كثيرا بوقائع أعمال اللجنة المخصصة ينطوي على التوصيات المناسبة غير أنه حرصا

على الإبقاء على توازن سياسي بين الآراء التي سيتضمنها التقرير ، فقد اضطررنا الى مشاطرة الآراء التي أبداها عدد كبير من البلدان على النحو الوارد في الاجزاء ذات الصلة من تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وفيما يتعلق بالبيانات التي وجدت طريقها الى تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، فإننا لا نرى لهذه البيانات صفة ملزمة على المستوى التفسيري .

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ، على الرغم من أوجه القصور التي تشوب اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، فإنها - حتى انضم الجميع اليها - ستكون أحد أكبر انجازات دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف فسيسهم تنفيذها إسهاما كبيرا في الأمن العالمي والأمن الاقليمي كذلك . ولهذا فإن مصلحة حقيقية في أن تصبح طرفا في هذه الاتفاقية ، لذا فسوف تؤيد القرار ذا الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة تركيتها . كما أننا نتطلع الى مؤتمر التوقيع المزمع عقده في باريس تلبية للدعوة الكريمة التي كانت قد تقدمت بها حكومة فرنسا

وباختتام مفاوضات الأسلحة الكيميائية ، بات من الممكن تكريس قسط أكبر كثيرا من الوقت للنظر في مستقبل هذه الهيئة التفاوضية الهامة المتعددة الأطراف . ويتبغي السعي ، في أي مناقشة ، الى معالجة هذه القضية في السياق الأوسع لنزع السلاح المتعدد الأطراف . وبما أن مؤتمر نزع السلاح هو جزء لا يتجزأ من آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف ، فإن أي تغيير في شأن هذا يلقى على النظام بأكمله إننا نعتقد بأنه ، انسجاما مع الاتفاق الذي تم التوصل اليه في المشاورات بشأن تحسين سير عمل المؤتمر وزيادة فعاليته ، ينبغي الشروع في مشاورات غير رسمية فور اختتام الدورة الجارية للمؤتمر ويمكن مواصلة هذه الاتصالات أثناء الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة

إن الظروف السياسية التي يَتَعيَّن على مؤتمر نزع السلاح أن يقوم بتصريف أعماله خلالها قد تغيرت بشكل أسرع وأبعد غورا منه في أي وقت مضى ولم تُحدِث هذه التغييرات حتى الآن أثرا مباشرا في أعمال المؤتمر غير أنه لا مفر من أن تظهر آثارها في المستقبل بوضوح مطرد ، بل وأن تتصاعد مع التغييرات التي تحدث في سياق نزع السلاح المتعدد الأطراف ذاته . وقد تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي على الأرجح آخر ديناصور من نوعه . فبدلا من أن نسعى الى وضع معاهدات عالمية وشاملة وعامة ، ينبغي لنا أن نفكر بالأحرى في وضع صكوك قانونية أبسط أيضا ، تتناول مجالات صغيرة ومحصورة ومعيَّنة الحدود ، لا يستلزم إحراز تقدم حقيقي فيها انفاق ١٥ عاما أحرى أيضا من المناقشات المطوَّلة .

إن لمشاكل المؤتمر جوانب إجرائية وجوانب سياسية بطبيعتها . ولعل أفضل ما يصور العلاقة المتشابكة بين الشكل والمضمون هو مسألة ريادة عضوية هذه الهيئة المهيبة . فمن الواضح تماما لنا أن صيغة ريادة العضوية التي تم التوصل اليها في بيئة سياسية مختلفة تماما لم تعد قابلة للتطبيق ولن تقدم حلا مناسبا لهذه المسألة . وعلينا أن نتبع نهجا أكثر جرأة اذا أردنا أن نلبي رغبات الدول التي تدق أبواب مؤتمر نزع السلاح . فرغبتها في المشاركة التامة في أعمال هذا المحفل التفاوضي لها أكثر من مبرر وأمامنا فيما يبدو خياران لمعالجة هذه القضية . فإما أن يفتح باب عضوية المؤتمر بلا حدود ، أو أن نختار ريادته محدودة ، مع ما قد يترتب على هذا الحل من مضاعفات . ويبغي أن يكون الاعتبار الرئيسي دوما هو ما اذا كان الحل المختار هو الذي سيخدم على أفضل وجه الوظائف المنوطة لهذا الجهاز .

غير أن التحسينات الاجرائية لا تكفي في حد ذاتها لمنح المؤتمر الزخم الجديد الذي هو بحاجة ماسة اليه ، فإن مؤتمر نزع السلاح في حاجة الى إعادة تكييف أولوياته الجوهرية لتلبي احتياجات هذا العالم المتغير . وفي رأينا أن التمسك بالمفهوم التقليدي لمعاوضات نزع السلاح جرى بدفع المؤتمر الى الانزلاق في مسار شاذ ومنبت الصلة بالعالم الحقيقي .

إن حُلَّ اهتمام أنشطة المجتمع الدولي في الميدان الأمني ينصب على منع نشوب منازعات محتملة وحسن ادارة المنازعات القائمة وهذا أيضا مجال تكمن فيه فرص المستقبل لهذا المؤتمر إن الفجوة بين الخبرة العملية الهائلة التي اكتسبها هذا المحفل في ميدان الأمن المتعدد الأطراف وبين السعي الحثيث لايجاد نُهُج جديدة صوب يؤدي الى وضع قريب يعين على استحداث طرق ووسائل جديدة لمنع النزاع

إن صياغة هذه الحاجة في عبارات واضحة تستدعي استعراض جدول الأعمال الراهن للمؤتمر إننا مقتنعون تماما بأن بعض القضايا التقليدية ، مثل مشكلة حظر التجارب النووية أو مسألة الضمانات الأمنية لم تفقد مدلولها بأي شكل من الأشكال . غير أن ثمة بنودا أخرى نرى بصددها فيما يبدو جدال غير مثمر على مدى سنوات ، أو ، على أقصى تقدير إدعاء صامت لما هو غير قابل للتغيير . وعليه ، فإن استعراض جدول الأعمال يجب أن يعي بغرضين . فمن جهة ، علينا أن نتجاسر فنصرف النظر عن القضايا التي كان لها محل في الماضي ولكن لم تعد لها أهمية مستقلية بالمرة . ومن الجهة الأخرى ، علينا أن نحدد عددا من المجالات الجديدة التي يستطيع مؤتمر نزع السلاح التصدي فيها للتحديات الجديدة التي تعرضها البيئة الأمنية . ويبغي للمؤتمر أن يركز على عدد محدود من القضايا التي يمكن فيها إحراز نتائج بالفعل . أما القضايا الأخرى ، فينبغي توفير الدعم السياسي لها حتى تبلغ حدا حاسما يمهد السبيل لمفاوضات ذات معنى بشأنها

لقد أشرر وزير خارجية هنغاريا ، في خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح في مستهل العام الماضي ، بعض المجالات التي قد يكون فيها لمحفل مفاوضات نزع السلاح المتعدد الأطراف دور هام يؤديه مستقبلا ومن دواعي الارتياح أن تكون بعض المجالات التي أورد ذكرها قد حظيت بالاعتراف فعلا في هذا المحفل . وأنا أقصد بذلك مسائل الشفافية في عمليات نقل الأسلحة والحواجز الأوسع نطاقا المتعلقة بعدم الانتشار . وما زلنا نرى أن بإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يسهم أيضا بدور له مغزاه في مجال بناء الثقة على نطاق عالمي . وأن يكون بمثابة محفل تبادلي يتيح إطارا أوسع لتبادل المعلومات عن تدابير نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح الاقليمي .

ولهذا الغرض الأخير ، يسعى إقامة نوع ما من الروابط المؤسسية بين آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف والهياكل الإقليمية للتعاون الأمني . ويحضرني ، في هذا الصدد ، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، من بين هياكل أخرى ، وقد تتيح هذه الروابط فرصا ممتازة لتبادل المعلومات والأفكار في الميادين المماثلة ، يكون لها بدورها ، أثر خصب يمكن الافادة من الخبرة العملية المكتسبة في مسائل نزع السلاح العالمي إقليميا ، والعكس صحيح ومن الجلي أن كلا الهيكلين سيفيدان من هذه العلاقة العضوية .

إن التحديات التي تواجه مؤتمر نزع السلاح كثيرة ومتنوعة ، وتقتضي مواجهتها عملا مشتركا من جانب كل وفد من الوفود وان وفدي لعلى أهبة الاستعداد للانضمام الى سائر الوفود في هذا المسعى المشترك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى عبارات التشجيع التي وجهها الي أعطي الكلمة الآن لممثل الهند ، السفير شاه .

السيد شاه (الهند) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، لقد سبق أن اتيحت لي الفرصة للإعراب عن تقديري وفدي للطريقة التي وجهتموها بها أثناء هذه المرحلة الحاسمة من أعمال مؤتمر نزع السلاح .

إن التزام الهند بالحظر العالمي على انتاج الأسلحة الكيميائية وتحريمها واختيارها والاحتفاظ بها واستخدامها هو أمر معروف تماما . وقد بذلنا كل جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف . إن هذه الاتفاقية العالمية قد باتت أخيرا في متناولنا . ونحن مدينون للسفير آدولف فون فاغنر بالامتنان على ما قدمه ، بوصفه رئيسا للجنة المخصصة ، من إسهام بارز لدى التفاوض بشأن هذه الاتفاقية

لقد أكدت العديد من الوفود ، في اتصالاتها الثنائية وفي المحافل المتعددة الأطراف على السواء ، عزمها على أن تصبح دولة طرفا في الاتفاقية . وفي اجتماع اللجنة المخصصة المعقود في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أعرب وفدي عن استعداده لتأييد مشروع البند والموافقة على إحالته الى مؤتمر نزع السلاح للنظر فيه ، مع وجوب التوصية به لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة كما ذكر وفدي أيضا بفعل ذلك على الرغم من أن مشروع الاتفاقية الوارد في الوثيقة رقم CD/WP.400/Rev.2 ليس مرضيا تماما ، اذ كان يمكن تهذيب وتحسين عدد من أحكامه مراعاة لمشاغل بلدان نامية عديدة ، ولا سيما فيما يتعلق بتنميتها الاقتصادية والتكنولوجية .

ونحن لا نزال نشعر بشيء من الريبة في هذا الشأن ، ونعتقد أنه اذا اتجهت النية لمواصلة الأخذ بنظام مزدوج للضوابط بعد بدء نفاذ الاتفاقية فإن ذلك سوف يعرض الآخرين لهذا النظام المزدوج لاتهامات في الأمانة . إننا نعتقد اعتقادا جازما بعدم وجوب استخدام الاتفاقية ، في أية ظروف ، لحرمان البلدان النامية من فرص الوصول دون معوّق الى التكنولوجيا السلمية في الميدان الكيميائي أو من التزود بالمواد الكيميائية والمعدات والأدوات إننا نعارض استمرار أو ابقاء ضوابط/نظم التجارة خارج نطاق الاتفاقية . ونعتقد بوجوب الغاء جميع القيود التجارية التمييزية القائمة حاليا فيما يتصل بالمواد الكيميائية المُحَدوّلة والمعدات فور بدء نفاذ الاتفاقية ولا نرى ، بعد بدء نفاذ الاتفاقية ، داعيا لفرض قيود على التعاون الدولي أو لفرض ضوابط تصديرية من قبل الدول الأطراف ، منفردة أو مجتمعة ، خارج نطاق الاتفاقية

وتتضمن الاتفاقية تدابير فعالة للحيلولة دون انتشار الأسلحة الكيميائية بأي شكل وهي تنص على فرض جزاءات على المنتهكين المحتملين وعليه ، فليس ثمة ما يدعو الى أن تظل الدول الأطراف في الاتفاقية خاضعة لنظم التحديد التأديبية المفروضة عليها انفراديا خارج إطار الاتفاقية لقد استمعنا ، في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، الى بيان ألقاه سفير استراليا ، السيد بيتر اوماليغان ، باسم أعضاء مجموعة استراليا الحاضرين في مؤتمر نزع السلاح ، تعهدوا من خلاله بإعادة النظر في الأنظمة القائمة لديهم حاليا في ميدان المواد الكيميائية والمعدات من أجل نزع هذا البعد والإسهام بنشاط في زيادة المبادلات التجارية والتكنولوجية بين الدول الأطراف في الاتفاقية ويحدونا أمل صادق في الوفاء بالالتزام الذي تَضَمَّنَه البيان وفاء تاما وسريعا . كما نأمل أن تقوم "مجموعة استراليا" بحل نفسها حسا ومعنى ، فنحن نعتقد أن هذا الإجراء سوف يعزز الطابع العالمي لهذه الاتفاقية ومصداقيتها ، على الوجه الصحيح .

ومن المسَلَّم به أن التحقق أمر جوهري في اتفاقية من هذا النوع لكفالة عدم انتهاك أحكامها ووفاء الدول الأطراف بالتزاماتها غير أنه يخشى أن تثقل أحكام التحقق التي تنص عليها الاتفاقية بلا ضرورة على الصناعات الكيميائية المدنية في البلدان النامية وأن تزيد تكاليفها فتؤثر بذلك على السلامة الاقتصادية للصناعة الكيميائية في البلدان النامية . فاشتراط الإعلان والتحقق بالنسبة لعدد كبير من المرافق الكيميائية الصغيرة التي لا صلة لها بالأسلحة الكيميائية يضيف عبئا آخر لا ضرورة له على البلدان النامية . كذلك فإن إجراءات التفتيش بالتحدي لا تمنع خطر إساءة الاستخدام ، الذي أشار اليه وفدي تكرارا أثناء مناقشاتنا . ولا غنى عن التسليم بصعوبة وضع الحدود الزمنية القصيرة للغاية موضع التنفيذ ، ويشجعنا على القول بذلك البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة المحنكة وهي فيه أن يكون القصد من النص المتعلق بتحديد مدة الإخطار بـ ١٢ ساعة تحذير الدولة الطرف موضع التفتيش على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية ونحن نأمل أن يراعي ذلك تماما كل من قد يشعر بالرغبة في الشروع في عمليات تفتيش بالتحدي في دول أطراف أخرى .

إن مما له دلالة حقا أن الاستعراض القادم لمعاهدة عدم الانتشار النووي سيجري بعد وقت وجيز من بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تحظر استحداث الأسلحة الكيميائية واستعمالها وتخزينها وانتاجها . وكنت قد أشرت ، في مناسبات كثيرة سابقة ، الى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تنجح في منع حدوث زيادات هائلة في الأسلحة النووية أو زيادة عدد الدول الحائزة لأسلحة نووية ، أو في تشديد الرقابة على الانصاع النووي إن عدد الدول التي تمتلك التكنولوجيا القادرة على انتاج الأسلحة النووية هو الآن أكبر كثيرا مما كان عليه عند التوقيع على معاهدة عدم الانتشار . والقضية الحقيقية اليوم ليست هي معاهدة عدم الانتشار أو تمديدها ؛ إن القضية الحقيقية هي كيفية وضع نهاية للانتشار وإزالة الأسلحة النووية وقد أشار رئيس وزراء الهند ، الى ذلك ونادى بضرورة إجراء حوار دولي لإعادة النظر في معاهدة عدم الانتشار وبدد شعراتها حتى تصبح محكمة إن الادعاء بأن الطريقة الوحيدة لتحقيق عدم الانتشار تنحصر في تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار باستمرار ، على ما فيها من تمييز وقصور ، وما تبين من غير ذات عدم فعاليتها في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية أو تكاثر الدول الحائزة لأسلحة نووية ؛ ان ادعاء ذلك هو دس للرأس في التراب وتجاهل للحقيقة وإذا كان المجتمع الدولي قد استطاع إبرام اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ، فليس ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأنه ، لن يستطيع ؛ وقد توفرت لديه الإرادة السياسية ، أن يبرم اتفاقية مماثلة تحظر الأسلحة النووية . هذا هو محك امتحان الصدق والجدية لدى المجتمع الدولي فيما يأخذ به من نهج لمعالجة لقضية عدم الانتشار ، وسيأتي هذا الامتحان في حينه عندما يُعقَد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فإذا كان العرض الوحيد للمؤتمر الاستعراضي هو تمديد العمل بمعاهدة

عدم الانتشار الى أجل غير مسمى ، بشكلها التمييزي والقاصر وغير الواقعي الراهن ، فللمرء أن يتساءل طبعا فيما اذا بذل الموارد والوقت والطاقة على نطاق عالمي للاعداد ثم لعقد مؤتمر استعراضي لن 'يستعرض' معاهدة عدم الانتشار . ان المؤتمر الاستعراضي يتيح في رأيي فرصة ذهبية للنظر بجدية في مشكلة الانتشار ولتعديل أحكام المعاهدة ودورها وأهميتها في سياق الهدف الشامل المتمثل في تحقيق عدم انتشار حقيقي وإزالة الاسلحة النووية ، بدات الطريقة التي يتم بها السعي الى تحقيق إزالة الاسلحة الكيميائية من خلال اتفاقية الاسلحة الكيميائية . ولا يسعني إلا أن آمل أن يمسك المجتمع الدولي بهذه الفرصة المتاحة لجعل معاهدة عدم الانتشار معاهدة شاملة وعالمية ولا تمييزية حقا ، ولا يتركها تفلت منه .

وهنا أنتقل الى مسألة دور مؤتمر نزع السلاح بعد اتفاقية الاسلحة الكيميائية . إن وفودا كثيرة قد طرحت هذا السؤال ، ومعي بعضها الى الاحاطة عليه بطلب اعادة النظر في جدول الاعمال . وانه ليحيرني أحيانا أن أسمع قوما يدعون بقوة الى اعادة النظر في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، الذي وضع بقدر كبير من العناية والتمعن منذ بضع سنوات ، بدعوى عدم انسجامه مع العصر ، وذلك في وقت يقولون فيه بعدم ضرورة اعادة النظر في معاهدة عدم الانتشار التي هي أبعد منه انسجاما مع العصر . ولا شك أنه اذا كانت تغيرات الحالة السياسية العالمية ونهاية الحرب الباردة تؤثران في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، فليس الامر كذلك بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار . إنني بقدر بأن الإحجام عن إعادة النظر في الامور يعني الى حظر التعامي عن الحقيقة . وأرى أن أية إعادة للنظر في جدول الاعمال يجب أن تشمل النظر فيما هو غير مدرج في جدول الاعمال لكنه أهم من جدول الاعمال ، أي الكشف عن إسناد ولاية تفاوضية الى مؤتمر نزع السلاح بشأن عدد من القضايا الضاغطة بإيجاد محفل للتفاوض بشأنها إن وفدي لم يفهم قط لماذا تتجنب البلدان من المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح فتجربة مؤتمر نزع السلاح في التفاوض بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية هي برهان على أن بإمكان المؤتمر أن يتفاوض بشأن معاهدات واتفاقيات دولية هامة استنادا الى بنود جدول الاعمال التي أمامه ، وعلى أنه ليس لأي عضو من أعضاء المؤتمر أن يخشى من عدم التعبير عن وجهات نظره في المفاوضات ، وأنه يمكن أن تسير المفاوضات في المؤتمر بطريقة بناءة ومنصفة ومفيدة تعكس آراء وأفكار وهموم جميع البلدان .

إن مؤتمر نزع السلاح يحتاج ، ولا حاجة الى القلق على الاوضاع فيه بعد إصدار اتفاقية الاسلحة الكيميائية . فالداء ، إن وجد ، يكمن في الحذر المفرط وقصور الإرادة السياسية عن أن تتيح للمؤتمر أن يمهد بدوره كمحفل تفاوضي . واذا كانت الشكوك تساور أحدا بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، فاسمحوا لي أن أقول إنكم لن

تعلموا السبيل إن احترتم البند الأول من بنود جدول الأعمال ، وهو حظر التجارب النووية ، من أجل التعاون في العام القادم .

ومع قرب اختتام الدورة السنوية ، حان الوقت لي أيضا أن أودعكم . إن تلمذتي في مؤتمر نزع السلاح قد بدأت منذ ما يزيد قليلا عن العام . وكانت مُبهجة ومُربِكة على السواء . وكان يساورني القلق في هذا الشأن ، الى أن قيل لي أنه ، في جنيف ، إذا كان المرء مرتبكا ، فهذا يعني أنه حسن الإطلاع إنني التمس السلوى في هذه الحكمة الشعبية التي تنفرد بها جنيف .

واسمحوا لي أن اختتم بياني بملاحظة شخصية . إنني أُغادر مؤتمر نزع السلاح بذكريات حانية ولدغة أسى ، لما لقيته من الجميع هنا من تعاون وصداقة ، ولأهمية مضمون أعمالنا ويسرني أن أعبر عن امتناني لجميع زملائي وأعضاء وفودهم ، تمنياتي الطيبة لكم بالنجاح في أعمالكم في مؤتمر نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). منح السفير شاه نواز خان الفرصة بعد بيانه الأخير في المؤتمر كممثل لبلده . وأود هنا أن أنوه بمساهمته الهامة في أعمالنا منذ أن وصل الى جنيف وترأس آخر جلسات اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وقد أولى هذا الموضوع جانبا كبيرا من جهده خلال اقامته معنا ، وخاصة في هذا العام بوصفه المنسق الخاص للبند ١ من جدول الأعمال . ويسر المؤتمر أن يعبر له عن تقديره البالغ لما بذله من جهد في التقريب بين المواقف ازاء الولاية المقبلة للجنة المخصصة . ونحن نشعر بالامتنان له ازاء التقدم المحرز ، الذي سوف ييسر أعمالنا بصدد هذا البند من جدول الأعمال ، والذي لا يزال يتصدر أولوياتنا خلال الدورة السنوية لعام ١٩٩٣ لقد كان السفير شاه معاونا قديرا وماهرا اجتهد في أن يعبر عن رأي حكومته بكفاءة ظاهرة خلال المفاوضات التي جرت بشأن مشروع اتفاقية حظر جميع الأسلحة الكيميائية ويسرني أن أنوه بمساهمته في ابرام هذا الاتفاق ، الذي قلت عنه منذ لحظة انه اتفاق تاريخي ، فهي محل تقدير عظيم ان السفير شاه يغادر المؤتمر ليتولى منصبا جديدا كممثل للهند في بلد كبير يبذل نشاطا كبيرا في المؤتمر . ويسرني بالنيابة عن المؤتمر وبالاصالة عن نفسي أن أعبر له عن تمنياتنا بالنجاح الذي تستحقه موهبته كدبلوماسي محترف وأرجو منه أن ينقل الى السيدة شاه أرق التمنيات . وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ، السفير كمال

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أتقدم اليكم بأطيب تمنياتي وانتم ترأسون المؤتمر في هذا اليوم الأخير الهام من دورة هذا العام ، واهنئكم على ما بذلتم به من مهام جسام أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين ، وأؤكد لكم تعاون وفدي التام

لقد سبق أن أتيحت لي فرصة الإعراب ، في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، عن تحفظات حادة لحكومتي بشأن أحكام معينة في مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية وردت في تذييل تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الى مؤتمر نزع السلاح . وقد أُدرجت هذه التحفظات في تقرير اللجنة المخصصة الذي عرض هذا الصباح على مؤتمر نزع السلاح للنظر فيه . غير أنه ، نظرا لأهمية هذه التحفظات ، فإن بعضها يستحق التكرار أمام المؤتمر نفسه .

اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أؤكد مجددا أن باكستان لا تمتلك أسلحة كيميائية ولا ترغب في اختيار هذه الأسلحة . لقد كان لدينا دوما اهتمام عميق وثابت بالروم وضع معاهدة شاملة وفعالة ومنصفة تحظر استحداث الأسلحة الكيميائية وتخزينها واختيارها واستعمالها وتكفل التدمير الكامل لما هو قائم حاليا من مخزونات ومرافق ونظم إيصال لهذه الأسلحة . إن التزامنا بإبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية يستند الى رغبتنا في استبعاد أية امكانية لاختيار هذه الوسيلة البغيضة من وسائل الحرب من قبل أي بلد ، ولا سيما البلدان النامية الواقعة في مناطق توتر . إن مقتضيات الأمن القومي والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية وتنافسها جميعا على الموارد النادرة المتاحة يضطر هذه البلدان الى رصد اعتمادات متزايدة باطراد من أجل الدفاع ، مما يقلل من قدرتها على توفير المدخلات اللازمة للمشاريع الاجتماعية والانمائية الضرورية

ونحن ، عندما نزيل سببا من سبل الانفاق الدفاعي في هذه البلدان ، نساعدها على كسر الدائرة المقفلة التي تبدأ بالشعور بانعدام الأمن ثم تصاعد مستوى التسلح ، ثم تفضي الى التخلف وقد عاودنا في هذا السياق ، التعبير عن اهتمامنا بابرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية تخدم مصالحنا الأمنية والاقتصادية الأساسية في الإعلان المشترك الموقع مؤخرا بين وزيري خارجية الهند وباكستان .

لقد طلبنا بتواتر بشأن مسألة حظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح لمدى يزيد عن العقدين . وقد أصبحت هذه المسألة في السنوات القليلة الماضية ، أهم مجالات عملنا وأكثرها ايعازا . ولئن كنا قد أفدنا من توافق الآراء دوليا على مبادئ الخاصة الى اتفاقية لا تمييزية وشاملة وقابلة للتحقق وفعالة وعالمية حقا ، فإن النتائج الناجمة عن الجهود التي بذلناها في المفاوضات المكثفة التي جرت هذا العام ، لم تكن مرضية تماما . فمشروع النص الذي أُرفق بالتقرير ينطوي على أحكام تحتمل سوء الاستخدام والاستغلال الفاضح لا سيما بالنسبة للمرافق والمواقع غير ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية ، مما قد يقوّض الثقة بالاتفاقية المرتقبة . ويتصرف اهتمامنا في هذا الشأن بوجه خاص الى المواد الثانية والسادسة والتاسعة

إن تعريف الأسلحة الكيميائية بصيغته الواردة في المادة الثانية هو تعريف فضفاض يفتقر الى الدقة ويتضمن عناصر يمكن الافادة منها بسهولة في استغلال أحكام الاتفاقية استغلالا سيئا فاحشا . وقد تقدمت مجموعة مؤلفة من اثني عشر بلدا ناميا بمقترح لتقويم هذا القصور الجوهري ، لكن هذا المقترح لم يُدرَج في مشروع النص المنقح المقدم من الرئيس . غير أننا أحطنا علما بالبيان التفسيري للرئيس الذي قد يسد هذه الثغرة الى حد ما ، ونأمل أن تحترم جميع الوفود الروح التي أملت إصداره .

إن الأحكام المتصلة بالتحقق والامتثال ، على نحو ما ترد في المادتين السادسة والتاسعة ، تشكل عماد الاتفاقية ، حيث إنها تحدد سبل توفير الثقة في تنفيذها وردع الانتهاكات المحتملة لأحكامها . وكان يجب ، عند وضع نظام التحقق هذا ، إقامة توازن سليم بين مقتضيات التقحم والردع من جهة ، وضمانات عدم إساءة استخدام الإجراءات من الجهة الأخرى . إلا أن هذا التوازن لم يتحقق للأسف ، فقد عُرض علينا نص يعطي للتقحم والردع أولوية أعلى كثيرا من ضمانات عدم إساءة الاستخدام وكان من الممكن الحيلولة دون اتاحة فرصة الاستخدام السيء أو العابث لأحكام المادتين السادسة والتاسعة لو أن التعديلات التي اقترحتها مجموعة البلدان النامية الأربعة عشرة قد أُدرجت في مشروع النص بل ان هذا القصور تفاقم في مشروع النص الذي يضعف قدرة المجلس التنفيذي على النهوض بدوره الواجب في الإشراف على تنفيذ أحكام المادة التاسعة .

وأثناء فترة التدمير ، سوف يتعرض أمن البلدان غير الحائزة لأسلحة كيميائية ، التي تخلّت عن خيار احتيازها مع بدء نفاذ الاتفاقية ، لخطر كبير اذ استخدمت هذه الأسلحة الكيميائية أو جرى التهديد باستخدامها إن الاختلال القائم حاليا ، الذي يتيح للبلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية عشر سنوات كاملة لتدمير مخزوناتها ، دون تقييدها ، بالمناسبة ، باتباع نهج نوعي معني في عملية التدمير ، قد ازداد بإدراج نص جديد يتيح إمكانية تمديد فترة التدمير لمدة خمس سنوات إضافية . وقد أضيف هذا النص بطريقة تفتقر الى الشفافية تماما ، لم تراع فيها آراء البلدان غير الحائزة للأسلحة الكيميائية التي يحتمل أن تتأثر أكثر من غيرها بأحكامه .

إن آراءنا بشأن صيغة تكون المجلس التنفيذي معروفة جيدا فنحن نؤيد مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، ونعتقد أن لكل مجموعة من المجموعات الجغرافية الحق في تسمية أعضائها في المجلس التنفيذي ، وفقا للمعايير التي تتبعها كل مجموعة . ولئن كان المعيار الضابط هو بالتأكيد من الاعتبارات الهامة لعضوية المجلس التنفيذي ، فلا بد أن تظل المعايير الأخرى التي تختلف باختلاف

الاقاليم . ولا يسعنا بأي حال ، قبول مفهوم المقاعد الدائمة في المجلس التنفيذي . ويسعنا أن يُترَك لدول كل إقليم حرية تقدير الاعتبارات المختلفة عند تسميته أعضاء المجلس التنفيذي .

إن أحكام المادة العاشرة ، التي تتناول الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية ما زالت تنطوي على عيب خطير ، من حيث ترك أمر تقديم المساعدة الطارئة في حال استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها لتقدير الدول الأطراف فرادى ، دون سعي على تلقائية العمل كما هو لازم في هذه الحالات . ومما يبعث على الدهشة أن مسألة الشروع في عمليات التفتيش بالتحدي لمجرد الاشتباه في احتمال انتهاك الاتفاقية قد أوليت الصدارة حتى على الحالات التي تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية فعلا

كذلك فإن التوازن ، الوارد في المادة التاسعة ، بين الردع من جهة والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية من الجهة الأخرى لم تراع فيه هموم العالمية العظمى من البلدان النامية . فليس هناك ضمان حاسم بحل مجموعة استراليا عند بدء نفاذ الاتفاقية فقد قدم لنا ، بدلا من ذلك ، خطاب نوايا ، بضعة قائلة للتأويل تكتنفها شروط ذات طابع ذاتي صرف وواقع الأمر أننا نلاحظ أن مشروع النص يتضمن أحكاما أمنية تنظم التجارة في المواد الكيميائية ، مما قد يرتب آثارا اقتصادية جسيمة بالنسبة للبلدان النامية .

إن هذه ليست هي المرة الأولى التي نبدي فيها تحفظاتنا الجدية بشأن كثير من هذه الأحكام الواردة في مشروع النص فقد أشرنا طيلة المرحلة النهائية من المفاوضات ، الى أوجه القصور هذه ، وأبدينا رغبة في التعاون بشأن هذه القضايا جميعها بغية إيجاد حلول مناسبة كما قمنا أيضا مع مجموعة البلدان النامية الأربعة عشرة ، بمساندة رئيس اللجنة المخصصة بأن يدَع المفاوضات تأخذ مجراها لبضعة أيام أخرى ، دون جدوى للأسف . وبدلا من ذلك ، واجهنا اندفاعا جامحا للوفاء بمهلة غير ذات شأن . وأفضى بنا الى مشروع نص يتجاهل المشاغل المشروعة لبعض الوفود ويؤثر تأثيرا ضارا بأمن بلدانها

غير أنه ، على الرغم من هذه التحفظات والمشاغل ، فإن وفدي لن يعارض أي توافق في الآراء يظهر في مؤتمر نزع السلاح لإحالة مشروع نص هذه الاتفاقية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه

وفي الختام ، يود وفدي أن يشيد بمختلف الرؤساء الذين تَوَلّوا توجيه المفاوضات في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية خلال السنوات العديدة الماضية . كما يود أن يشيد بأمين اللجنة المخصصة الذي كان لدرايته الشخصية بالقضايا المطروحة ومشاركته في المفاوضات على مدى عشر سنوات تقريبا فائدة قيمة للغاية بالنسبة الى جميع الوفود خلال الفترة المذكورة .

السيد آموريم (البرازيل) (الكلمة بالفرنسية). السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا ، أن أقدم لكم تهاني وفد بلادي بمناسبة تعيينكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح . وإنه لمن دواعي سروري أن نرى ممثل بلجيكا يدير أعمال المؤتمر في وقت يتعين فيه عليها أن تختتم عملها وأن تقدم التقرير إلى الجمعية العامة . ولا بد لي أن أشير أيضا إلى أن التقرير الذي ستقدمه هذا العام يتسم بطابع خاص جدا إذ إنه سيضم مرفقا بالغ الأهمية هو اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وهي واحدة من أهم الوثائق التي تعاون عليها هذا المؤتمر على الاطلاق وقد سنح لبلدي أن أبدى تأييده لهذه الاتفاقية ، ورغم أنها بلا شك الموضوع الرئيسي لاجتماعنا اليوم ، فإنني لن أرهقكم بتكرار آرائنا التي وردت على أي حال في تقرير اللجنة المخصصة . وعلى كل ، أود أن أعرب عن امتناني وامتنان حكومة بلدي للعمل الممتاز الذي أنجزه السفير فون ماغنر .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

إن هذا اليوم هو بالنسبة لي ولوفد البرازيل بأكمله يوم يتسم بأهمية خاصة إذ إن المؤتمر يرحب بممثل الأرجنتين الجديد ، السفير خوان آرشيبالدو لانوس ، وهو صديق نكنُّ له اعجابا واحتراما ، ومفكر متمكن في دراسة العلاقات الدولية ، ورجل مهني من الطراز الأول ووجوده سيثري المؤتمر ونحن نرحب به ونقدم له كامل تعاون وفد بلادنا

وإنه لمن دواعي سروري الكبير أن أتخذ الكلمة نيابة عن وفود الأرجنتين وشيلي والبرازيل لأشير إلى عملية تعديل معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، أي معاهدة تلاتيلولكو فقد انعقد الاجتماع الرابع للدول الموقعة على معاهدة تلاتيلولكو والدورة الاستثنائية السابعة للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، أوساكا ، في مدينة مكسيكو في ٢٦ آب/أغسطس الماضي . وفي اجتماع الدول الموقعة ، قدم وفد المكسيك إلى جانب وفود شيلي والبرازيل والأرجنتين ، تعديلات على المواد ١٤ و١٥ و١٦ و١٩ و٢٠ من المعاهدة ، وهي تتسم بأهمية لبلداننا . واتُخذ على أثر ذلك قرار بالتركية في الدورة الاستثنائية لمؤتمر وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، باعتماد التعديلات المشار إليها أعلاه وفتح باب التوقيع عليها

وأود في إشارة إلى الأهمية التاريخية التي تتسم بها عملية تعديل معاهدة تلاتيلولكو أن أذكّر بأن أمريكا اللاتينية هي أول منطقة في العالم تعلن أنها منطقة خالية من الأسلحة النووية وأن الحملة ضد انتشار الأسلحة النووية عادة تتميز بها قارتنا ، وهي عادة أسفرت عن اتحاد عدد من المبادرات التي تحول دون لجوء بلدان المنطقة إلى استخدام أي نوع من أسلحة التدمير الشامل .

ومن بين المبادرات الرئيسية التي اتخذت في هذا المجال اتفاق مندورا ، وهو الاتفاق الذي اعتمدته الأرجنتين والبرازيل وشيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والذي يؤكد حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية حظرا تاما . وقد وقّعت أوروغواي وباراغواي وبوليفيا وإكوادور على هذا الاتفاق أيضا . ونتمنى صادقين أن تنتشر المبادرات الثنائية والإقليمية لحظر الأسلحة الكيميائية وأن تسفر عن سرعة بلوغ الهدف الذي سبق أن دعا إليه عدد كبير من البلدان ، ألا وهو اعتماد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ، وهي الاتفاقية التي انتهى مؤتمر نزع السلاح لتوه من عملية التفاوض عليها .

إن استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية بحتة حق طالبت بلدان أمريكا اللاتينية به مرارا في المجال النووي . ومن الشائع جدا في هذا الصدد المبادرات التي اتخذتها البرازيل والأرجنتين مثل الاتفاق الثنائي بشأن الاستخدامات السلمية البحتة للطاقة النووية واتفاقات الضمانات بين البلدين والوكالة الدولية للطاقة الذرية وسوف تعيد عملية تعديل معاهدة تلاتيلولكو التي يتوقع أن تسري قريبا سرياناً تاماً على جميع الدول الأطراف في تعزيز نظام عدم الانتشار القائم بالفعل في منطقتنا وتتسم التعديلات التي قدمناها بطابع تقني فهي لا تمس بحال من الأحوال مبادئ وأغراض المعاهدة . وكان القصد من اقتراحها الإسهام في دعم تعهيد المواد المشار اليها التي تشير ، كما تعلمون ، إلى مسألة هامة هي نظام التحقق أضف الى ذلك تعزيز نظام الضمانات الذي تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الهيئة الدولية المعنية برصد التطبيقات السلمية للطاقة النووية .

ويسرني هنا أن أكرر التعبير بصفة خاصة عن جزيل شكر البرازيل والأرجنتين وشيلي إلى حكومة المكسيك على مبادراتها الفعالة ودورها الحاسم وتعاونها الدائب ، فقد أتاح ذلك كله اختتام عملية تعديل معاهدة تلاتيلولكو على وجه السرعة . وكانت مبادرات حكومة المكسيك أساسية لنا للوفاء بالتزامنا السياسي من أجل تطبيق معاهدة تلاتيلولكو تطبيقا كاملا وقد انعكس هذا الالتزام في البيان التالي الذي قدمته حكومات بلادنا في نهاية عملية التعديل يوم ٢٦ آب/أغسطس أيضا .

"إن حكومات جمهورية الأرجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية وجمهورية شيلي ،

"إذ ترى أن الفقرة ٢ من المادة ٢٨ من معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية تعطي لجميع الدول الموقعة حقاً غير قابل للتقادم في أن تتحلل ، كليا أو جزئيا ، عن الشروط المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢٨ ، وتجيز لها أن تفعل ذلك بإعلان يرفق بصك التصديق الخاص بكل منها يمكن إعداده وقت ايداع الصك أو لاحقا ،

"تعلن أنها تتحلل عن جميع الشروط المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٢٨ من المعاهدة والتي لم تستوف بعد ، بمجرد أن تستكمل البلدان الثلاثة إجراءات التصديق على بقية معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية بجميعتها المنقحة ." .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين ، السفير هو

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية) السيد الرئيس ، أرجو أن تسمحوا لي في البداية أن اهنئكم بحرارة بيانة عن الوفد الصيني على توليكم منصبكم الهام كرئيس للمؤتمر وإنني على ثقة أكيدة من أنكم ستتمكنون بفضل خبرتكم الدبلوماسية الكبيرة ومهارتكم الفائقة من توجيه وانجاز عمل المؤتمر على أكفأ نحو ممكن في هذه المرحلة الأخيرة من الدورة الجارية ويمكنني أن اؤكد لكم كامل تعاون الوفد الصيني معكم . وأود في الوقت ذاته أن أشكر أيضا بلدكم ، السفير بول أوساليفان من استراليا ، على مساهمته

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب قلبياً برملائنا الخبر الذين تولوا مؤخرا مهامهم في المؤتمر وهم السفير سير مايكل ويسون من المملكة المتحدة ، والسفير يوشيتومو تاناكا من اليابان ، والسفير برنار غوسيتيبكيه من جمهورية لاتكا ، والسفير دون باتريجرا من كينيا ، والسفير لودفيك ديمتيسكي من بولندا ، والسفير خوان آرشيبالدو لاوس من الأرجنتين واتطلع إلى مواصلة التعاون البنّاء معهم . واسمحوا لي أيضا أن أُعرب لزملائنا وأصدقائنا الذين تركونا للتو عن أفضل تمنياتي ، وهم السفير موليسي من المملكة المتحدة ، والسفير دوبوواكي من اليابان ، والسفير رارابوترام من جمهورية لاتكا ، والسفير أوغادا من كينيا ، وكذلك السفير عارضيا موريتان من الأرجنتين ، والسفير بيغروتو كامبيارو من ايطاليا ، والسفير شاه من الهند الذين يتركونا لتولي مناصب هامة .

لقد عقد بنجاح في شانغهاي ، الصين ، من ١٧ إلى ١٩ آب/أغسطس مؤتمر للأمم المتحدة عن قضايا نزع السلاح والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ واجتمع فيه

مسؤولون حكوميون على مستوى عال وخبراء وعلماء مشهورون من عدة بلدان للنظر في قضايا الساعة مثل حالة الأمن وسرع السلاح في التسعينات في العالم بوجه عام ، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوجه خاص . وفي ١٧ آب/أغسطس ، أدلى عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية كيان كيشين ببيان هام في جلسة افتتاح المؤتمر . ويشرفني اليوم أن أوجز هذا البيان وأود أن أشكر الأمانة على تعميمها لهذا البيان بالكامل . لقد تناول وزير الخارجية في بيانه هذا عدة قضايا هامة وشدد في جملة أمور على ما يلي .

تشهد الحالة الدولية اليوم تغيرات لم يسبق لها مثيل . وهذه التغيرات قلما تحدث في وقت السلم فقد انتهى نظام القطبين وانتهت المواجهة المسلحة بين الشرق والغرب التي دامت نصف قرن . وهذه التغيرات خليقة بمنع نشوب حرب عالمية جديدة . غير أنها لم تحقق السلم والهدوء في العالم . إذ لا يزال الأمر يتطلب التخلص من التناقضات والممارسات القديمة . وبما أن توازن القوى في العالم قد احتل إلى حد كبير ، فسرعان ما تحولت التناقضات التي كانت إما خفية أو مبهمة نسبيا في الماضي إلى منازعات حادة ودامية بل وحتى إلى حروب أهلية وباتت الحالة الدولية أكثر تعقيدا واضطرابا وتقلبا .

وخلال فترة الانتقال التاريخية الحاسمة التي تطرأ فيها تغييرات رئيسية على شكل العالم ، يتوقف مستقبل العالم وتطور العلاقات الدولية إلى حد كبير على طابع النظام الدولي الجديد المقرر إقامته . ونحن نعتقد أن إرساء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يتسم بالعدالة والرشد والثبات ويستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، والالتزام المتبادل بعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد ، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي ، يعتقد أنه مثل هذا النظام هو الوسيلة الوحيدة لضمان تمتع جميع البلدان بمركز مستقل ومتساوٍ ولتعايشها السلمي وتعاونها المتبادل النفع وتنميتها المشتركة ، ولإرساء قاعدة ثابتة يرتكز عليها السلم والاستقرار والأمن العالمي والإقليمي الدائم

والمبادرات الخمس التي تشتهد تعزيز نزع السلاح والأمن والسلم والتنمية تعزيزا كاملا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي كالآتي. أولا ، ينبغي للبلدان آسيا والمحيط الهادئ لدى تنمية علاقاتها مع بعضها بعضا أن تراعي تماما ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي الخمسة ، ألا وهي احترام بعضها بعضا ، ومعاملة كل منها للأخرى معاملة صادقة ، والتعاون مع بعضها بعضا على قدم المساواة والعيش في مودة . وينبغي لها أن تضافر جهودها لتحويل منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى منطقة سلم وأمن وحسن جوار ورخاء .

وثانيا ، لا ينبغي لأي من بلدان آسيا والمحيط الهادئ أن يسعى إلى الهيمنة الإقليمية أو دون الإقليمية أو إلى إقامة مناطق نفوذ أو إلى إنشاء أو الاشتراك في إنشاء كتلة عسكرية تكون موجهة ضد بلد آخر ، أو إلى إرساء قواعد عسكرية على تراب بلد أجنبي أو تركيز قواته في الخارج كما لا ينبغي لأي منها أن يتعدى على سيادة بلدان أخرى وسلامتها الإقليمية أو أن يتدخل في شؤونها الداخلية بأي حجة كانت .

وثالثا ، ينبغي لجميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ أن تتعهد بتنمية علاقات حسن الجوار وعلاقات ودية مع الدول المجاورة لها . وينبغي لها أن تفض منازعاتها الإقليمية والمنازعات القائمة بسبب الحدود وغيرها من المشاكل التي خلفها التاريخ وذلك من خلال مشاورات إقليمية وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة وقرارات الأمم المتحدة ، بدلا من اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة

ورابعا ، لا ينبغي لأي من بلدان آسيا والمحيط الهادئ أن يشارك في أي شكل من أشكال سباق التسلح ويجب أن تظل قدرات الدفاع لدى كل بلد على مستوى يتمشى واحتياجات دفاعه المشروعة . وينبغي للبلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية وترسانات الأسلحة التقليدية الأكثر تطورا أن تتحمل باستمرار مسؤولية خاصة وأن تفي بما ترتبه هذه المسؤولية من التزامات في مجال نزع السلاح

وخامسا ، ينبغي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ أن تزيد مبادلاتها الاقتصادية وتعاونها الاقتصادي لدعم الرخاء والتنمية المشتركة

وتتبع الصين سياسة خارجية مستقلة لتحقيق السلم وقد جعلت الحفاظ على السلم في المنطقة وفي العالم أجمع الهدف الرئيسي لسياستها الخارجية وتتمسك الصين بالموقف القائم على مبدأ الاعتراض على الهيمنة وسياسات القوة ، ولن تسعى إلى الهيمنة وإلى إقامة مناطق نفوذ . ولطالما علقت الصين أهمية كبيرة على جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وشاركت فيها بنشاط وهي تؤيد نزع السلاح بفعالية والحد من الأسلحة بطريقة عادلة ومعقولة وشاملة ومتوازنة وقد أيدت على الدوام حظر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وأسلحة الفضاء حظرا كاملا وتدميرها تدميرا شاملا . أما حيازة الصين لعدد محدود من الأسلحة النووية فهي لغرض الدفاع عن النفس ليس إلا . وإلى جانب ذلك ، فقد تعهدت الصين بإرادتها المنفردة بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وبألا تستخدم الأسلحة النووية ضد دول ومناطق غير حائزة للأسلحة النووية . وهي تؤيد عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وقد انضمت رسميا إلى معاهدة عدم الانتشار ووافقت على مراعاة نظام

مراقبة تكنولوجيا القذائف وشاركت بنشاط في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية وتأمل أن تبرم الاتفاقية في وقت مبكر .

وتشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنداً ذا أولوية هامة في جدول أعمال المؤتمر . فقد دامت المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية عدة سنوات في المؤتمر . ويسرنا الآن ما نرى من أنها أحرزت في نهاية الأمر تقدما هاما هذا العام بفضل ما بذله جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح من جهود ايجابية مشتركة وبفضل دعم المجتمع الدولي الفعال لها . وفي ٢٦ آب/أغسطس ، اتخذت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية قرارا وافقت فيه على إحالة تقريرها والتذييل الملحق به المتضمن مشروع اتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة إلى المؤتمر للنظر فيه . ويسر الصين أن تنضم إلى التوافق في الآراء .

وبهذه المناسبة الهامة وذات المغزى ، اسمحوا لي أن أعرب نيابة عن الوفد الصيني عن تقديري لكم ، السيد الرئيس ، ولمن تعاقبوا على رئاسة اللجنة المخصصة ، وبخاصة رئيسها هذا العام ، السفير فون فاغنر من ألمانيا ، ولجميع الوفود على المساهمات التي قدمت في هذا الصدد . ونود أيضا أن نشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ، السيد نيراساتيمي ، وأمين اللجنة المخصصة ، الموظف السياسي الأقدم بن اسماعيل ، ومعاونيهما الذين أنجزوا عملهم باتقان وهدوء وقدموا مساهمة واضحة

لقد تلقيت من حكومة بلدي تعليمات لكي أقدم وأسجل اليوم الموقف التالي بشأن تقرير اللجنة المخصصة والتذييل الملحق به المتضمن مشروع اتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة . لقد كان الحظر الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية وتدميرها الشامل هي ومرافق انتاجها يشكل بالنسبة للمجتمع الدولي على الدوام مطمحا مشتركا وطلبا ملحا ، وكان من الطبيعي أن يشكل الهدف والغرض الأساسيين من المفاوضات في اللجنة المخصصة والمؤتمر بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية والصين كدولة غير حائزة للأسلحة الكيميائية وصحية مستقلة بالأسلحة الكيميائية الأخيرة قد أيدت على الدوام وبشدة التبكير بإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية بما يتمشى والهدف والغرض المشار إليهما أعلاه من أجل تحرير البشرية إلى الأبد من هول أسلحة التدمير الشامل هذه والإسهام إلى حد كبير في تحقيق السلم والأمن الدوليين .

وقد اتبعت حكومة الصين باستمرار سياسة خارجية مستقلة لتحقيق السلم وبذلت جهودا جبارة لحفظ السلم والأمن الدوليين . ولذلك ، فقد كانت الصين تعلق على الدوام

أهمية كبيرة على مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن الاتفاقية وقد اشتركت فيها بنشاط وأسهمت فيها على النحو الواجب . وستواصل الصين بذل جهود مشتركة مع بلدان أخرى من أجل سرعة التوصل إلى تحرير العالم من الأسلحة الكيميائية .

وإجمالا ، يمثل التقرير وتذييله المتضمن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، البلدان اعتمدتهما اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، ثمار سنوات من المفاوضات في إطار المؤتمر واللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وهما يعطيان صورة عن تعقد الحالة التي أجريت فيها هذه المفاوضات تقدما هاما ، وإن كانت لا تزال هناك بعض أوجه للخلاف . فهذا المشروع يتضمن بعض الآراء الايجابية التي تم التوصل بعضها بعد سنوات من التفاوض إلى توافق في الآراء يتمشى والهدف الأساسي المنشود وهو حظر جميع الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا وتدميرها تدميرا شاملا ، وهذه الآراء سوف تلعب دورا ايجابيا في جهود السلم والأمن الدوليين فيما لو بذلت تبعيدا كاملا . فالمادة الأولى مثلا من مشروع الاتفاقية تنص صراحة على أن تتعهد الدول الأطراف الحائزة لأسلحة كيميائية بأن تدمر جميع أسلحتها الكيميائية ومرافق انتاجها وبأن تتعهد كل دولة طرف بألا تقوم تحت أي ظرف باستحداث أو انتاج الأسلحة الكيميائية أو احتيازها بطريقة أخرى أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو استعمالها ومما تجدر الإشارة إليه بوجه خاص هو أن هذه المادة تقضي أيضا بعبارات واضحة بأن "تتعهد كل دولة طرف بأن تدمر جميع الأسلحة الكيميائية التي خلفتها في أراضي أية دولة طرف أخرى وفقا لأحكام هذه الاتفاقية" . والأحكام الهامة التي تقضي بأن تتعهد الدولة بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية التي خلفتها في أراضي دول أخرى هي بطبيعة الحال أحكام عادلة ومعقولة ومتوازنة وهي في رأي حكومة الصين ضمان أساسي لبلوغ الأهداف الأساسية التي تصبو إليها الاتفاقية وذلك كيما تفي الدول الأطراف المعنية بدون تحفظ أو تأخير بالتزامات القانون الدولي هذه التي اتخذتها .

على أنني أود أيضا أن أشير هنا مرة أخرى ، بناء على تعليمات من حكومة بلدي ، إلى أن مشروع الاتفاقية هذا لا يعكس بما فيه الكفاية الطلبات العادلة والاقتراحات المعقولة التي قدمتها عدة بلدان نامية ، بما فيها الصين فهو يتضمن بعض الشوائب ويفتقر إلى التوازن في الأحكام المتعلقة بعدد من القضايا الهامة . ولا يسع الصين إلا أن تعرب عن قلقها إزاء هذه الشوائب وعن تحفظاتها بصددها ففي رأي الصين أن الشوائب الرئيسية التي تشوب مشروع الاتفاقية هي في جملة أمور كالآتي: أولا ، أن نطاق التحقق من الصناعة الكيميائية واسع إلى حد كبير فهناك عدد كبير جدا من المرافق الكيميائية التي لا صلة لها بالأسلحة الكيميائية تخضع للإعلان عنها والتحقق منها بينما لا توجد ضرورة لذلك على الاطلاق وسوف يثير ذلك صعوبات جمة للصناعة الكيميائية في البلدان النامية ويعوق عملها أو يضر بالتحقق الفعال من

المرافق الكيميائية ذات الصلة حقا بالاتفاقية . وثانيا ، فإنه يركز بشدة على ضرورة أن يتم التفتيش بالتحدي بشكل مقحم للغاية وبإخطار بسيط ويتغاضى عن خطر الإضرار في طلب هذا التفتيش وعن ضرورة منع إساءة استخدام الحق في طلبه . وهذا من شأنه أن يهدد حقوق ومصالح البلدان النامية المشروعة . وغني عن البيان أن ما من دولة ذات سيادة ستسمح بأن تمس حقوقها ومصالحها الأمنية الحيوية التي لا صلة لها بالأسلحة الكيميائية بأي شكل كان . وثالثا ، فإن أحكامه المتعلقة بتمديد فترة تدمير الأسلحة الكيميائية ، وتعديل نظام التدمير والسماح بتحويل بعض مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية لا تفضي الى التنكير بتحقيق هدف الاتفاقية الأساسي .

والصين ، كغيرها من البلدان الأخرى العديدة تشعر بقلق إزاء هذه الشوائب التي يمكن أن تنال من الطابع العالمي للاتفاقية وفعاليتها . لذلك ، فنحن نأمل صادقين أن تتسنى تسوية الخلافات القائمة وإزالة الشوائب العالقة بمشروع الاتفاقية من خلال المشاورات والمفاوضات البنّاءة التي ستجري في المستقبل ، وذلك من أجل الإسهام في تحقيق الهدف الأساسي من الاتفاقية في وقت مبكر وبشكل كامل .

ويود الوفد الصيني أن يؤكد مرة أخرى أن الصين قد أيدت على الدوام الهدف والغرض الأساسيين من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا وتدميرها تدميرا شاملا وأنها بذلت جهودا لم تفتر الكلل في سبيل تحقيق هذين الهدفين . وانطلاقا من اعتبار شامل هو حفظ السلم والأمن الدوليين ووضعها بلدا ناميا كبيرا ، فإن الصين على استعداد ، كما فعلت في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية المعنية باعتماد تقرير اللجنة ، لأن تنضم إلى توافق الآراء بشأن تقرير المؤتمر والتذييل الملحق به المتضمن مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). شكرا للسفير هو على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ في بداية بيانه وسيسجل بيانكم على النحو الواجب وسيستنسخ في المحضر الحرفي للجلسة العامة . وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ، السفير ايريرا

السيد ايريرا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس ، لقد سبق أن أُتيحت لي الفرصة في الأسبوع الماضي لتقديم تمنياتي الحارة لكم بالنجاح في مهمتكم الهامة .

ويدرك كل منا أننا نمر بتجربة هامة اليوم . وهي هامة ، قبل كل شيء ، لنزع السلاح. فالقرار الذي سيتخذه المؤتمر الآن بالموافقة على مشروع معاهدة حظر

الأسلحة الكيميائية وبإحالته إلى الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة تاريخي حقا . فلأول مرة ، تتم معاهدة ذات نطاق عالمي يحظرها نظام للتحقق لم يسبق له مثيل على الإزالة التامة لفئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل . وفي هذا الصدد ، يمكن النظر إلى الاتفاقية كأول معاهدة عالمية حقيقية لنزع السلاح . وفي الوقت الذي يبلغ فيه إصرار المجتمع الدولي على مكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل حدا لم يسبق له مثيل ، فإن الاتفاقية ترسل إشارة واضحة: فهي تدين رادع لكل من تداعبه فكرة القدرة على اختيار الأسلحة الكيميائية ؛ وبشير أمل للأغلبية الواسعة من البلدان التي تتقيد بالتزاماتها والتي تتوقع بحق ، إزاء القيود التي تقبلها ، أن يمرّر أمنها وأن تتحسّن الأوضاع بحيث تفضي إلى تنمية الصناعة الكيميائية فيها .

وهو يوم سعيد أيضا بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح ، الذي يستطيع أن يفخر بكونه الهيئة التي جرى فيها التفاوض على مثل هذه الاتفاقية بنجاح . ومن هذا النجاح ، يستطيع أن يستخلص درسين على الأقل . الأول ، أنه متى توفرت الإرادة لدى الدول ، فإن المؤتمر يستطيع أن يحقق أهدافا طموحة ، وأن يسعد المهمة التي كلّف بها ، وأن يظل محلا لرسالته التي يتعين عليه أن يرعاها. أن يكون الهيئة التي يجري فيها التفاوض بكفاءة لعقد اتفاقات متعددة الأطراف ، أيا كانت صعوبتها ، وأيا كان تعقيدها ، وأيا كانت وطأتها والدرس الثاني هو أن توافق الآراء ، الذي يعتبر القاعدة الأساسية في المؤتمر ، قد أثبت مزاياه إذ إنه لم يشكل عقبة في سبيل النجاح ، بل أكثر من ذلك أتاحت الفرصة إلى الوصول إليه إجراء التسويات الضرورية ، وبررت التنازلات اللازمة . وأثبت توافق الآراء أنه الخيط الجامع للجهود المشتركة والحصيلة لعمل مساهمات الدول غير الأعضاء . وهكذا ، يمهد توافق الآراء السبيل للعالمية وسيتعين علينا أن نضع هذه النقاط في الاعتبار عند تقرير أفضل الطرق التي يمكن أن يستجيب بها مؤتمر نزع السلاح للسيئة الدولية الجديدة بتوسيع نطاق العضوية فيه ، ووضع جدول أعمال مناسب ، وتحديد أساليب العمل

وهو أخيرا ، يوم جدير بالذكر إزاء النوعية الجديدة من العلاقات الدولية التي نتطلع إليها جميعا والتي سيرداد فيها ضمان الأمن لكل منا ، عموما ، ليس بأعمال تتخذ من طرف واحد ولكن بمساع متعددة الأطراف ، وليس بأعمال مفروضة ولكن بقرارات يتفق عليها ، بناء على توافق واسع النطاق للآراء ولا يزال أفضل طريق لحمل كل منا على الموافقة على القاعدة العامة ، عندما يكون هذا ممكنا ، هو وضع هذه القواعد معاً وإعطاء المنظمة الدولية المسؤولة عن تنفيذها سلطة الإشراف على إنفاذها ولهذا السبب أيضا ، تعتبر معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية سابقة مشجعة

ويسعني الآن أن ننظر إلى المستقبل . ويعني المستقبل قبل كل شيء أن نبذل الجهود لضمان تمتع الاتفاقية بأكبر قدر ممكن من التأييد العالمي في الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة ، حتى يوقع عليها أكبر عدد ممكن من الدول منذ البداية . ومحيح أن عددا كبيرا من الوفود أبدى بعض التردد بشأن نقاط معينة في الاتفاقية . وهذه الوفود لا تقف هذا الموقف وحدها . فليس سرا لأحد أن فرنسا ، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة ، كانت تفضل بكثير نظاما للتعديق بالتحدي يكون أكثر تقدماً ، وأكثر ردعا ، وبالتالي أشد قدرة على ضمان الأمن للكافة . وقد قبلت فرنسا التسوية للتوصل إلى اتفاق يكون مقبولا للجميع . ولذلك تطلب فرنسا إلى الذين وُجهت إليهم هذه التساؤلات أن يصححوا خطأ من الرجم المشترك وأن يساعدوا بذلك على تعزيز الأمن الدولي . وأن هذا الوقت ليس وقتا للوم أو الانذار . إذ إنه يتحتم على كل منا أن يتحمل مسؤوليته وأن يفعل كل ما في طاقته لضمان حصول هذه الاتفاقية ، التي وُضعت في هيئتنا الصغيرة ، على تأييد أكبر عدد ممكن من الدول .

فدعونا نعجل بهذا المجهود المشترك ونعمل معا لكي تصبح هذه المعاهدة المتعددة الأطراف الحقيقية الأولى لنزع السلاح عالمية حقا . ويسعني أن تكون الرسالة التي سوجهها إلى المجتمع الدولي في نيويورك واضحة تقول إن معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية معاهدة جيدة . فهي تأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية للكافة . وهي تعتبر أول خطوة هامة في المساعي الجماعية لإزاده أسلحة التدمير الشامل . ويتعين أن تكون عالمية . وفي هذا السياق ، يسرني أن أؤكد لمؤتمر نزع السلاح اليوم الدعوة التي وجهها رئيس جمهورية فرنسا للاحتفال بالتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في باريس في أوائل عام ١٩٩٣

وختاما ، أود أن أكرر هنا التعبير عن مدى سعادة بلدي لنجاح المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية تحت رئاسة ممثل ألمانيا ، البلد الذي تشترك معه فرنسا في مصير واحد في أوروبا ومن الحق والواجب أن نشيد بالبراعة ، والعدالة ، والشفافية ، والإصرار ، والطاقة التي استكمل بها السفير فون فاغنر ووفده تأكمله هذه المهمة بنجاح ، لصالح الجميع .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكركم يا سيادة السفير ايريرا للكلمات الرقيقة التي وجهتموها الآن إلى السفير فون فاغنر وإليّ شخصيا في بدايته بياتكم . وأعطي الكلمة الآن للسفير مميشي ، ممثل الجزائر .

السيد مميشي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): هذه مناسبة عظيمة حقا ويود وفد الجزائر أن يسهم بصيصه فيها فيعرب عن تقديره الكبير للعمل الذي أنجزته

فعلا اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية والتقرير الذي قدمته اليوم إلى مؤتمر نزع السلاح . وفي هذا الوقت الذي نصل فيه إلى ختام أعمال الدورة الثالثة للمؤتمر هذا العام ، أجد لزاما أن أشيد بكم شخصياً ، يا سيادة الرئيس ، لمهارتكم ، أن أعرب عن تقديرنا الكبير للأسلوب الذي اتبعتموه في إبقاء الاتصال مفتوحاً مع الوفود مما جعلكم تشتركون في أعمال كافة الوفود وتدفعونها فعليا إلى التفاهم ، والوفاق ، وإجراء تبادل صريح للآراء فيما بينها . وأنني لواثق ، ووفدي واثق معي ، من أن الخبرة التي أكتسبتموها خلال هذه المرحلة الأخيرة من أعمالنا ستجعل أيضا كمساهمة اضافية من جانب بلدكم ، بلجيكا ، في نجاح الأعمال التي قمنا بها هذا العام .

وبإعادة الاطلاع على الوثيقة CD/1119 التي تحتوي على جدول أعمال دورة المؤتمر لعام ١٩٩٣ وبرنامج عمله ، يتبين مدى ما استطعنا انجازه من عمل هذا العام لقد ركّزنا جلّ جهودنا بالطبع على التفاوض بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، وتدعونا النتيجة التي توصلنا اليها إلى الارتياح والفخر حقاً . على أن هذه الأولوية كانت ، إلى حد ما ، على حساب مجالات أخرى كثيرة للعمل وفي هذا الصدد ، أود أن أذكّر جميع أعضاء لجنتنا المخصصة والمؤتمر بعض الجوانب البارزة للعمل الذي قام به المؤتمر هذا العام والتي تعتبر هامة ، في اعتقادنا ، بالنسبة لمستقبل المؤتمر ذاته .

ففي ١٢ شباط/فبراير هذا العام لفت السفير شاه من الهند والسيد كويكاي من كينيا ، بالنيابة عن ١٩ من البلدان النامية ، أن بعض الوفود جالت دون تنفيذ قراري الجمعية العامة ٣٧/٤٦ حتم و٣٧/٤٦ دال اللذين طلبا إلى المؤتمر أن يعد مشروعي اتفاقيتين ، أحدهما عن الوقف التام للتجارب النووية والآخر عن حظر استعمال الأسلحة النووية وفي آذار/مارس ، وبالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، أبدى السفير ناصري من ايران أسفه لعدم تحويل اللجنة المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولاية تفاوضية حسبما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٦ . وفي شهر آذار/مارس أيضا ، لاحظت السيدة بوتا سوليس ، رئيستنا من كوبا ، بالنيابة عن ٢٠ من البلدان النامية ، أنه تعذر إعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بمسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، رغم التوصية بذلك صراحة في القرار ٣٨/٤٦ باء . وفي ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣ ، وبعد انضمام الصين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، اقترح وفد هذا البلد عدة تدابير تؤدي إلى حظر جميع الأسلحة النووية تدريجياً . وبعد يومين ، في ٢٦ آذار/مارس ، قدم السفير شاه من الهند تقريرا هاما يبين كيف أسيء توجيه النهج المتعلق بمسألة عدم الانتشار ويشير من جديد إلى خطة العمل التي اقترحها بلده في عام ١٩٨٨ في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لإزالة جميع أسلحة التدمير الشامل خطوة خطوة .

وقد لاحظت بلدان كثيرة بقلق منذ عدة سنوات الآن في هذه الهيئة ، نوعا من الانحدار في ترتيب الأولويات فنزع السلاح النووي ، الذي يكمن وراء ذات فكرة إنشاء مؤتمر نزع السلاح ، يبطوء فيما يبدو على خطورة بالغة في رأي البعض تحول دون حمله موضعا لمفاوضات حقيقية في إطار هذا المؤتمر . والآن ، وقد أنجزت اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، تعتريها مخاوف جدية من أن يعرض عليها موضوع جديد يؤدي إلى تأخير أو حتى إلى الغاء أي عمل يتعلق بالقضايا النووية . وقد سبق هنا ، وفي نفس هذه الهيئة ، أن أشار وزير خارجية الجزائر في ٢١ أيار/مايو الماضي ، إلى بشوء حالة غير عادية مؤداها أنه "على الرغم من النداءات المتكررة للجمعية العامة التي تدعو هذا المؤتمر إلى أن يبدأ بلا تأخير مفاوضات مستنيرة بشأن المسائل النووية ، بغية إبرام اتفاق دولي أو أكثر بشأن الأسلحة النووية المذكورة ، فقد تعذر الوفاء بهذه الالتزامات التي اتخذت لحظة إنشاء المؤتمر" . ولا تبي دواعي القلق التي أكد عليها ، والتي تشاركه فيها معظم الوفود الحاضرة هنا "تتعاظم مع ما تبديه هذه الهيئة من تباطؤ غريب ، بالاتفاق على التخلي عن الموضوع الأساسي لسياسة نزع السلاح وإهمال مهمتها الأصلية التي هي تحت الخطر النووي" . ويتعاظم بشأن هذا القلق الآن ونحن نقترب من عام ١٩٩٥ الذي سيشهد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الذي سيكون حاسما في تقرير مستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وسيلزم التفكير جديا في فشل المؤتمر الاستعراضي الرابع لهذه المعاهدة وفي الأسباب التي دعت إلى ذلك . وقد آن الأوان لأن تعي الدول الحائزة للأسلحة النووية قبل كل شيء بالالتزامات التي اتخذتها بمقتضى هذه المعاهدة والتي تشمل بصفة خاصة اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي ، بدءا بخطر التجارب النووية ، مع التحقق من هذا الخطر بمقتضى كل تعاهدي . وفي نفس الوقت ، ينبغي انصاف الدول التي تخلت طوعيا عن الخيار النووي بتوفير الحماية لها في كل دولي ملزم قانونيا يمنع استعمال الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستعمالها . ومن المهم كفالة وصول الجميع بنفس القدر إلى التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية .

وقد امتنعت الجزائر عن الانضمام حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأسباب تتعلق بالمبدأ معروفة للجميع: فهي لا تقبل الطبيعة التمييزية للمعاهدة . والجزائر ، مثل غيرها من الدول الأخرى ، ترى أن الإنسانية مهددة ليس بالانتشار الأفقي للأسلحة النووية فحسب ولكن بهذه الأسلحة وجوداً . ولذلك فهي تدعو إلى محوها محواً تاماً وكاملاً . وترى الجزائر أنه تقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في المجهود العالمي لنزع السلاح وأنه يتعين عليها أن تحترم التزاماتها بالكامل مقابل نزع السلاح من جانب الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة ، لا سيما بوقف الانتشار الرأسي والتحسين النوعي لقدرات الضرب النووية المتعلقة بها فنحن لا نفهم الأغراض التي تهدف اليها هذه العمليات ونعتبرها انحرافا عن روح

المعاهدة نفسها . ولقد أكدت الجزائر مرارا أنها ليست لديها تطلعات نووية عسكرية وهي تخضع مرافقها باستظام لعمليات التفتيش والمراقبة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولها علاقات ممتازة معها . وتعمل الجزائر بنشاط في منظمة الوحدة الافريقية ومنظمات أخرى متعددة الاطراف لتجعل من أفريقيا قارة خالية من الاسلحة النووية ومن جميع أسلحة التدمير الشامل . وهي تؤيد المبادرة التي قدمها الرئيس المصري حسني مبارك لجعل الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل وتعمل على امتداد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لازالة أسلحة التدمير الشامل في هذه المنطقة إلى جميع الذين يملكون مثل هذه الاسلحة

وتود أن نشير مع الارتياح إلى الاقتراح الذي قدمه هنا في شباط/فبراير الماضي وزير خارجية روسيا لاشراك مؤتمر نزع السلاح في التدابير التي تهدف إلى زيادة الشفافية في رصد الاسلحة النووية . ونرى أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح ونأمل أن يجري منذ الدورة الاولى للسنة القادمة إنشاء اللجنة المعنية بحظر التجارب النووية بولاية تتيح التطلع إلى تنفيذ اتفاقية لحظر مثل هذه التجارب تماما ونهائيا . وفي هذا السياق ، أود أن أشير إلى الرابطة الواضحة بين البندين المتعلقين بحظر التجارب النووية والضمانات الامنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية - وهي مسألة تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا إن الجهود التي تبذل من أجل نزع السلاح في نهاية الحرب الباردة مشجعة بالطبع ولكننا نأمل ألا تؤدي في المستقبل إلى مجرد حجب الاسلحة النووية أو إلى تصديرها إلى الغير

وفيما يتعلق باتفاقية الاسلحة الكيميائية ، أود أن أعود فأؤكد هنا صلاحية التحفظات والمحاذير التي أعربت عنها ١٤ من البلدان النامية في الوثيقة CD/CW/WP.427 ونحن نأسف لعدم مراعاة بعضها في المشروع النهائي للاتفاقية ويؤسفنا ما جرى من اعتماد لبعض الحلول في مواضع كثيرة بدعوى أن عام ١٩٩٢ هو آخر فرصة لنهو هذه الاتفاقية ، إذ سيثبت قطعا أنها غير مناسبة عند التطبيق ولذلك فاننا نخشى أن تفضي في المستقبل إلى سوء التفاهم أو التنازع ومع ذلك ، أذكّركم بأن بلدي يجد أن مشروع الاتفاقية الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.2 يستحق الاهتمام والموافقة على احالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعتماد . ولا يجب أن يفوتنا في هذه المرحلة من أعمالنا واجب الاشادة بالسفير فون فاغنر الذي أدت كفاءاته الشخصية فضلا عن جهوده وجهود وفده إلى التسوية التي تم التوصل اليها وتشكر أيضا الوفد الاسترالي الذي لم يدخر جهدا ، من خلال وزير الدولة غاريت ايفنس والسفير أو سوليفان ، لتيسير أعمال اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، لا سيما عندما قدما إلينا في وقت مناسب جدا مخططا لاتفاقية بشأ عنه كل التقدم الذي أحرز في إعداد المشروع النهائي للاتفاقية . وليس من الصواب أن أشير

إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية دون الإشارة إلى المساهمات الملحوظة التي قدمتها أمانة اللجنة المخصصة وأود هنا أن أشيد بصفة خاصة بأمين اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السيد عبد القادر بن اسماعيل . فمن المهم أن يشاد به ليس لأنه جزائري فحسب ولكن أساسا وخاصة بوصفه أميناً للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وترى وفود كثيرة جدا ، أن اسمه سوف يرتبط من الآن فصاعدا بهذا الاطار التاريخي لمؤتمر نزع السلاح . ولقد وضع السيد عبد القادر بن اسماعيل خبرته ومهارته الدبلوماسية بأريحية دائمة ، هو وجميع زملائه في اللجنة ، في خدمة اللجنة طوال عشر سنوات ، وإنني لواثق أن جميع الرؤساء الذين شغلوا منصبكم قد لاحظوا استعداده للمساعدة ومساهمته في أعمال المؤتمر .

وفيما يتعلق بالعمل في السنة القادمة ، فنحن نعتقد مثل وفود كثيرة أن الوصايا العشر التي وضعتها الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٧٩ لا تتفق مع العصر من وجوه كثيرة فالمناقشة الجارية حاليا لموضوع جديد مثل شفافية التسلح ليست شاهداً على سأم المجتمع الدولي من استمرار تكديس الأسلحة خلال السنوات العشرين الماضية دونما وعي على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجزء كبير من المعمورة فحسب ، ولكن أيضاً على قدرة المؤتمر على الاستجابة للتحديات الجديدة الناشئة عن ضرورة وقف تدبير الموارد أيضا . وفي هذا السياق ، نعتقد أنه ينبغي العودة في العام المقبل إلى بحث معظم البنود الواردة في جدول أعمال هذا العام وإيلاء الصدارة للمسائل المتصلة بنزع السلاح النووي وبتدابير بناء الثقة وسيكون التعاون لوضع اتفاقيات بشأن حظر الهجوم على المرافق النووية ، وهي فكرة نشترك فيها مع زعماتها السويديين ، ووقف التجارب النووية ، والضمانات التي يتعين تقديمها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ترتيبا ممتازا للأولويات وأخيرا ، وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتحسين أوضاع العمل في المؤتمر وتوسيع نطاق العضوية فيه ، يرى وفد الجزائر أن العمل الرائع الذي تم تحت رئاسة السفير كمال من باكستان لا ينبغي أن يستمر فحسب ولكنه ينبغي ، اعتبارا من بداية العام المقبل ، أن يؤدي إلى تدابير ملموسة لزيادة فعالية أنشطتنا أيضا

وقبل اختتام كلمتي ، أود أن أعلن لأعضاء المؤتمر أن معاوني الرئيسي في المؤتمر سيغادره قريبا ولذلك فإنني أود هنا في هذه الجلسة العامة أن أشيد بالمساهمة التي قدمها زميلي السيد تيغياني الذي سيعود إلى الجزائر في نهاية هذا الشهر .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكركم يا سيادة السفير على جميع الكلمات التي أبديتم بها ارتياحكم تجاه السفير فون فاغنر والسيد بن اسماعيل وتجاهي شخصيا وأنضم إليكم في توجيه الشكر إلى الزميل الذي سيغادرنا وأتمنى له

نجاحا كاملا في مهامه الجديدة في الجزائر . وأعطي الكلمة الآن للسيد ليونز ، ممثل ايرلندا .

السيد ليونز (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية). السيد الرئيس ، يود وفد بلدي أن يهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح الذي يسعده الحظ بإمكان الاعتماد على مهارتكم وحنكتكم في هذه المرحلة الحاسمة من عمله . ونحن نثق في أن حنكتكم ومهارتكم ستتيحان للمؤتمر التصدي للتحديات الهامة التي يواجهها الآن والتي سيواجهها في الأشهر المقبلة .

إن مؤتمر نزع السلاح يقترب من نهاية دورة هامة جدا ومنتجة . فاستكمال مشروع اتفاقية تحريم الأسلحة الكيميائية انجاز في غاية الأهمية للمجتمع الدولي . فلو لم تنجز الاتفاقية هذا العام لأمكن ذلك إلى آثار خطيرة ، بالنسبة للمؤتمر والمجتمع الدولي بأسره ، باعتبار ذلك علامة على عجز المؤتمر عن الإفادة من البيئة الدولية وما تهيئه من فرصة غير مسبوقة لإحراز تقدم في نزع السلاح ، ولأفضى أيضا إلى إثارة تساؤلات جدية حول مصداقيته ونحن نأمل أن تكون الاتفاقية بداية طريق لاتخاذ مزيد من التدابير لنزع السلاح ، فإن نظام الرصد الدولي الذي أنشأته الاتفاقية غير مسبوق من حيث نطاقه ، ومن ثم فإن استعداد مثل هذا العدد الكبير من البلدان للموافقة عليه يعتبر أمراً مشجعاً حقاً ولقد كانت حكومتي تأمل في إقامة نظام للتحقق أكثر تقحماً من النظام الذي ينص عليه مشروع الاتفاقية بيد أن هذا لا يستقص شيئا من الانجاز الذي تحقق ونظرا لاختلاف النهج والمصالح ووجوب التوفيق بينها ، فإن النتيجة النهائية التي تم التوصل إليها في النص المرفق بتقرير اللجنة المخصصة تعتبر رائعة ويؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به السفير ايريرا في اللجنة المخصصة يوم ٢٦ آب/أغسطس ومن الواجب أن نشيد بالسفير فون فاغنر ومساعديه لما أبدوه من مهارة وإصرار أديا إلى هذه النتيجة التي ستوافق عليها سلطات بلدي بالتأكيد ، واستطيع هنا أن أعود فأؤكد ما سبق أن أعربت عنه حكومتي من احترام ايرلندا ، أن تكون من الموقعين الأصليين على الاتفاقية ونأمل أن تتمكن الدول التي لديها تحفظات حاليا بشأن النص من التركيز على مراياه بدلا من التركيز على ما تعتبره قصوراً فيه وأن توافق عليه كحل وسط

والآن وقد توصلت هذه المفاوضات الصعبة والمطولة إلى نتيجة ناجحة ، يبدو لوفد بلدي ، كما يبدو بوضوح لوفود أخرى كثيرة ، أن المؤتمر يجد نفسه في مفترق طرق ومثير للتساؤل حول الاتجاه الذي ينبغي أن يصرف اهتمامه إليه الآن ، وعن التغييرات المرغوب فيها من حيث تكوينه وجدول أعماله لتمكينه من معالجة قضايا نزع السلاح الهامة الأخرى بطريقة فعالة

وأعتقد أن من المنصف القول بأن مفاوضات الأسلحة الكيميائية ، التي استغرقت نحو عشرين عاما ، كانت ستستمر لمدة أطول لو لم تقع هذه التغييرات الحاسمة في المناخ الدولي مؤخرا . فعنصر الارادة السياسية لإبرام أي اتفاق هو الجانب الحديد الحيوي الذي أتاح وصول المفاوضات إلى نتيجة ناجحة . ومن الواضح أن مؤتمر نزع السلاح يعمل الآن في عالم متغير . فقد أصبحت التوترات بين الشرق والغرب التي سادت المناقشات المتعلقة بالأمن ونزع السلاح في المحافل الدولية من تراث الماضي ، ونحن نشاهد الآن هياكل جديدة للتعاون بين أعضاء الأحلاف العسكرية التي كانت متعادية من قبل وقد أصبحت التحديات الجديدة للأمن الدولي من نوع مختلف ، فهي أكثر شيوعاً وأقل استكناهاً . ومن الواضح انه ينبغي للمؤتمر أن يكون مرآة لحقائق هذا العالم الذي يعمل فيه ، ومن حيث تكوينه وهيكله وجدول أعماله . وتشير الحالة الجديدة إلى استصواب توسيع نطاق المؤتمر إلى حد يتجاوز بكثير الحد الذي تم التوصل إليه حتى الآن ، وعلى أساس يعكس الحقائق الراهنة ويجد وفد بلدي الاقتراح الذي قدمه السفير هلتينوس من السويد في كلمته بالجلسة العامة المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه بجعل العضوية مفتوحة وتمكين كل دولة تهتم بالاشتراك في أعمال المؤتمر والمساهمة فيها من القيام بذلك ولن يضعف هذا ، في رأينا ، من فعالية المؤتمر أو من قدرته على انجاز المفاوضات المتعلقة بشتى مجالات نزع السلاح

وفيما يتعلق بجدول الأعمال ، تدل تجربة المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية على أن المؤتمر يكون فعّالا للغاية عندما يتناول مجالا محدودا من المواضيع ويعالجها بطريقة مكثفة ويرى وفد بلدي أنه يمكن الاستفادة كثيرا من ترشيد جدول الأعمال الحالي ، لا سيما بتوحيد بنود جدول الأعمال الراهن بأقصى قدر ممكن ويسعى في رأينا ، أن تحظى شفافية التسلح ومسألة الخطر الشامل للتجارب النووية بمكان الصدارة في أولويات المؤتمر فلقد أوضحت الأغلبية العظمى في المجتمع الدولي رغبتها في أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً بشأن الخطر الشامل للتجارب وستؤدي استجابة المؤتمر لهذه الرغبة إلى دعم مصداقيته كأداة في خدمة المجتمع الدولي ككل ونأمل في إمكان التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن إنشاء لجان مختصة تحول ولاية التفاوض بشأن هذه القضايا الهامة

وسيتسنى وفد بلدي فرصة المشاورات التي تقرر اضطلاعكم بها في فترة ما بين الدورات ، يا سيادة الرئيس ، لتقديم المزيد من الآراء لكم بشأن مسألتي عضوية المؤتمر وجدول أعماله

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السيد ليوبر على كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس وعلى بيانه الذي أدلى به الآن وأعطي الكلمة الآن للسيد مالمتينو ، ممثل مالطة

السيد فالستينو (مالطة) (الكلمة بالانكليزية). السيد الرئيس ، بطبرا إلى أن هذه هي أول كلمة لي أثناء رئاستكم ، فإنني أرجو أن تسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم على رئاستكم خلال هذه الفترة الهامة والتاريخية لمؤتمر نزع السلاح . وأود أيضا أن أشكر سلفكم ، السفير اوسوليفان من استراليا ، للأسلوب القدير الذي أدار به أعمال المؤتمر أثناء رئاسته .

ولقد سبق أن باشد وفد بلدي في بيانه الذي ألقاه أمام المؤتمر يوم ٢٦ أيار/مايو هذا العام جميع الوفود ، لا سيما الوفود المشتركة بعمق في المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، على بذل جهود جدية لإعطاء الأولوية القصوى أثناء المفاوضات لحل القضايا المعلقة بهذه الاتفاقية . واليوم يستطيع وفد بلدي أن يقول ، مع أغلبية الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، إن هذه الجهود قد أثمرت ، ونحن نشعر بالارتياح إذ نلاحظ أن هذا المؤتمر قد وضع نصا نهائيا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ويسر مالطة أن تنضم إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن تقديرها للعمل المكثف الذي قامت به اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، لا سيما رئيسها ، السفير أدولف فون ماغنر من ألمانيا ، ووفد بلده

ومالطة ليست عضوا في هذا المؤتمر ، ولكنها تابعت باهتمام تطور المفاوضات التي أدت إلى الاتفاقية فاتفاقية الأسلحة الكيميائية اتفاقية للأمن الدولي تستحق التأييد العالمي ونحن نثق في أن دولاً أخرى قد لا تزال لديها ، حاليا ، بعض التحفظات سوف تنضم في المستقبل إلى التأييد الواسع النطاق الذي أعربت عنه فعلا أغلبية الدول الممثلة هنا

وفي الجلسة الختامية للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، ألقى السفير الموقر لغرنسا بيانا يرد في تقرير اللجنة وتود مالطة أن تنضم إلى هذا البيان ، الذي تجد انه متوازن وواقعي

وقد سبق لهذا الوفد أن ذكر في أيار/مايو من هذا العام ، بأن مالطة ستكون من بين الموقعين الأصليين على الاتفاقية وستعمل مالطة ذلك رعاية لمصالحها الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية وتأمل مخلصة بالتالي أن تصبح جميع البلدان ، لا سيما بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط ، من الدول الأطراف في الاتفاقية .

وترى مالطة أنه ينبغي أن تعقد ، خلال الفترة التي تبدأ الآن وإلى حين تقديم اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مناقشات هامة بين

البلدان الممثلة هنا والبلدان غير الممثلة للترويج لهذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن . فعليها مسؤولية الترويج لهذه الاتفاقية في الدول الأخرى لتحقيق الأمن الدولي في جميع أرجاء العالم . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يسترعي نظر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النتائج التي تحققت بإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية مع دعوتها إلى التوقيع على الاتفاقية بمجرد فتح باب التوقيع عليها . وينبغي استمرار بذل الجهود لضمان نفاذ الاتفاقية في أقرب وقت ممكن

لقد كان هذا العام عاما ناجحا لمؤتمر نزع السلاح ونأمل أن تتميز الدورات الأخرى للمؤتمر بأحداث ناجحة على شاكلة اتفاقية الأسلحة الكيميائية المتعددة الأطراف التي نجحنا في استكمالها بعد مفاوضات طويلة وصعبة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السيد فالنتينو على بيانه وعلى كلمات التشجيع الموجهة إلى الرئيس وكذلك على الشكر الذي وجهه إلى السفير اوصوليفان . وأعطي الكلمة الآن إلى السفير مصري ، ممثل سوريا .

السيد مصري (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية) السيد الرئيس ، إن وفد بلادي ليقدر تقديرا كبيرا هذه الفرصة التي أتيحت له لإلقاء بيان موجز أمام هذا المؤتمر الهام قبيل اختتام أعماله حول ملابسات وتجمعات الجمهورية العربية السورية على مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الذي سيحيله المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين المقبلة للنظر فيه . وبدون الدخول في تفاصيل مشروع هذه الاتفاقية التي نرى أن بعض بنودها ما زال بحاجة إلى مزيد من الدراسة ، نود أن نعبر عن تأييدنا الكامل للمقترحات والتعليقات التي قدمتها الدول النامية في المؤتمر ، وكنا نتمنى لو أن هذه المقترحات والتعليقات قد أُخذت بعين الاعتبار لدى صياغة النص النهائي لمشروع الاتفاقية نظراً إلى أنها تعبر عن مشاغل هذه الدول وحرصها على تجنب النتائج غير السليمة وغير المتوازنة والمعايير المزدوجة في تطبيقها ، ولا سيما ما يمكن أن يعكسه من آثار سلبية على عملية التنمية في الدول النامية وعلى سيادتها وعلى أمنها الوطني ومع تسليمنا بأهمية هذه الاتفاقية وسلامة أهدافها لحماية الإنسان من ويلات الأسلحة الكيميائية ، إلا أننا نرى أنها تفتقر قاصرة عن تحقيق أهدافها إن لم تتلازم مع حظر مماثل للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى . ونحن في الشرق الأوسط نواجه خطر هذه الأسلحة نتيجة التسلح النووي الاسرائيلي وما يشكله من تهديد خطير للأمن والسلم في هذه المنطقة الحساسة من العالم وما يعكسه من مخاطر على الحياة فيها وعلى بيئتها ومصيرها ، بالاضافة إلى المخاطر الجسيمة الناجمة عمّا تملكه اسرائيل من تكنولوجيا متقدمة لصنع وإنتاج الأسلحة الكيميائية

لقد دعت الجمهورية العربية السورية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، كما دعت إلى الربط بين هذه الأسلحة ، وبدون هذا الربط تبقى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إجراءً ناقصاً لا يحقق الغرض المرجو منه ونرى أن مناقشة مشروع الاتفاقية خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة القادمة يقدم فرصة ملائمة لتحسين مضمونها وتحقيق الربط بينها وبين الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، وجعلها أكثر انسجاماً مع أهدافها .

وأود أخيراً أن أوجز فيما يلي تحفظات الجمهورية العربية السورية على هذه الاتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . أولا ، يتوقف توقيع الجمهورية العربية السورية على الاتفاقية المذكورة على توقيع اسرائيل عليها . ثانيا ، ضرورة ربط الأسلحة الكيميائية بأسلحة التدمير الشامل والأسلحة النووية ثالثا ، ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل بما فيها السلاح النووي والسلاح الكيميائي .

الرئيس (الكلمة بالعربية) أشكر ممثل سوريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لي . الساعة الآن ١٣/٠٤ وسوف تعلق الجلسة لأن لكل منا الحق في الدهاب لتناول الغداء وقد كنت أود أن نستأنف الجلسة في وقت أبكر من الوقت المحدد بالساعة ٠ /١٥ ، ولكن قيل لي ان ذلك مستحيل تقنياً عدا فأنا أحثكم على أن تكونوا هنا في تمام الساعة ١٥/٠ ، حتى يتسنى لنا الاستماع إلى بقية المتحدثين المدرجين في القائمة فلا يزال باقيا في القائمة نيجيريا ، وفييت نام ، والمغرب ، وسويسرا ، والاتحاد الروسي ، وجنوب أفريقيا ، وأثيوبيا . وبالمناسبة هل يرغب أي وفد آخر في أن يضيف اسمه إلى القائمة؟ فمن الأفضل أن أفعل ذلك الآن بدلاً من أن أسأل الوفود أن تنضم إلى القائمة بعد ظهر اليوم أرى وفد شيلي يطلب الكلمة وكذلك جمهورية إيران الإسلامية ، والمملكة المتحدة والأرجنتين . إن هذا يرفع عدد من سنستمع إليهم بعد ظهر اليوم إلى ١٤ وفداً . وأنا الآن اعتبر أن قائمة المتحدثين قد أقفلت ، وسأعلق الجلسة وأطلب منكم الحضور هنا حتى نستطيع استئناف الجلسة الساعة ١٥/٠ ، وإلا فأنا أخشى الا يرى صديقنا السفير شانون أحداً منا في جعل الاستقبال الذي سيقيمه الليلة .

وعلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥ ثم استؤنفت الساعة ١٥/٣٥

الرئيس (الكلمة بالعربية): سنبدأ الآن الجزء الثاني من جلسة اليوم وأتمنى ألا تدوم طويلا في المساء وتضم قائمة الممثلين الذين طلبوا الكلمة

نحو ١٢ ممثلا ، أو على الاقل ١٠ أو ١١ ولذلك فإنني أعطي الكلمة فورا للسفير اريكيوي ، ممثل نيجيريا

السيد أريكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية). السيد الرئيس ، يسر وفد بلدي أن يراكم تترأسون أعمالنا ، كممثل لبلجيكا ، وهو بلد تقوم بينه وبين نيجيريا علاقات ممتازة . ولقد قدم سلفكم ، السفير نول اوسوليفان من استراليا ، مساهمات هامة لأعمالنا أثناء رئاسته ، ويود وفد بلدي أن يسجل تقديره له . كذلك أبلغنا السفير براكاش شاه من الهند في بيانه صباح اليوم انه سيغادر جنيف في أواخر هذا الشهر لاستلام منصب آخر هام في خدمة بلده . ونحن نتمنى له وللزملاء الآخرين الذين تركونا مؤخرا النجاح الكامل في كل مساعيهم

ومع اقتراب دورة هذا العام من نهايتها ، من الطبيعي أن نلقي نظرة على أعمالنا وأن نقارنها بالتوقعات التي كنا نرنو إليها في مستهلها ونحن نلاحظ مع الارتياح روح التعاون البنّاءة والايجابية التي سادت عموما ، لا سيما في المفاوضات التي انتهت مؤخرا بمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، الذي يهدف إلى إقامة نظام عالمي غير تمييزي وشامل لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية واختيارها وتخزينها والاحتفاظ بها ونقلها واستخدامها . ويدل هذا على تصميم جميع الوفود على المساهمة فعليا في تحقيق هذا التدبير الهام لنزع السلاح ، اقتناعا منها بضرورة تحريم أسلحة التدمير الشامل البغيضة هذه تحريما كاملا .

لقد أدت نيجيريا كعضو في هذه الهيئة دورا بنّاءا على الدوام لسرعة تحقيق هذا الهدف . وكان رأينا دائما انه لا يمكن إزالة خطر استخدام الأسلحة الكيميائية بتدابير جزئية مثل اتفاق عدم الانتشار بما أن هذا يشجع على الاحتفاظ بهذه الأسلحة في ترسانات الدول الحائزة لها أصلا . أما الاتفاقات الثنائية أو التدابير الإقليمية مثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية ، فهي وإن كانت محمودة ، لا تحل تماماً مشكلة التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية فالسبيل إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية يكمن في اتفاقية شاملة ومتعددة الأطراف يتفق عليها بعد تفاوض ، وهو ما انجزته اللجنة المخصصة بنجاح في الأسبوع الماضي .

ومع تسليمنا بأن الاتفاقية لم تبلغ درجة الكمال ، فإنها صيغت مع ذلك في نص توفيقي بعد مفاوضات طويلة ومكثفة . ولا تملك نيجيريا الأسلحة الكيميائية ولا تعتزم اختيارها وباختصار ، نحن لا نملك أي برنامج حتى ونصرف النظر عن أن صناعتنا الكيميائية لا تزال ناشئة ، فإننا نعتقد انه ينبغي أن تساعد الاتفاقية ، إذا أحيطت بقدر كاف من الشفافية وحسن النية من جميع الجوانب ، على إعطاء دفعة للتعاون

الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية بين الدول الأطراف كذلك ، يسعى تفيد الاتفاقية دون التأخر لضمان عدم خضوع الصناعة الكيميائية العالمية لأي نظام للتفتيش يكون متقحماً أو بيروقراطيا بغير مقتض

ويعتبر وفد بلدي مشروع الاتفاقية انجازا تاريخيا لمؤتمر نزع السلاح . ولذلك فإننا نؤيد تماما فكرة إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه . ونتطلع إلى مشروع قرار يتوافق الآراء ليتيح انضمام دول العالم إلى الاتفاقية . وستكون نيجيريا من الموقعين الأصليين على الاتفاقية ونحن نتوقع بالطبع من الدول التي لم تصدر حتى الآن إعلانا مماثلا أن تفعل ذلك . ونتوقع أيضا من جميع الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية أن تفعل الشيء نفسه . فإن قامت بذلك ، أمكن للاتفاقية أن تنطلق من قاعدة صلبة لإزالة الأسلحة الكيميائية بالكامل إن الاهتمام إنسانياً بالآثار المترتبة على هذه الفئة من أسلحة التدمير الشامل مفيد وجيد ؛ بيد أننا ينبغي أن نذهب إلى أبعد من ذلك . فالواقع أن الذين اتهموا باستخدام هذه الأسلحة ليسوا المستخين الوحيدين لها . فإذا كان استخدام الأسلحة الكيميائية مرفوضاً ، فإن عمليات استحداثها وانتاجها وتخزينها ونقلها مرفوضة هي الأخرى .

وينبغي لنا ونحن نختتم أعمالنا ، الشروع في توجيه تفكيرنا إلى القضايا التي سنعالجها باللجنة التحضيرية في العام القادم . وينبغي لأعضاء المؤتمر أن يبادروا بالطبع ، إلى عقد مشاورات بشأن جدول أعمال اللجنة التحضيرية وتكوين مكتبها وينبغي أن نعمل على التوصل إلى القرارين المتعلقين باقتراح الرئيس والأمين التنفيذي بتوافق الآراء وبالطبع ، لا ينبغي أن يكون في الأمانة الفنية المؤقتة التي سيرأسها الأمين التنفيذي موظفون أكفاء مهنيا فحسب ، وإنما ينبغي أن يعكسوا أيضا الطبيعة الجغرافية والعالمية للمنظمة ونحن نرى وجوب اتخاذ هذه المبادرة من جانبكم ، يا سيادة الرئيس ، أثناء الفترة الفاصلة بين الدورات .

وأخيرا ، يود وفد بلدي أن يسجل تقديره للسفير أدولف فون فاغنر ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، ولموظفي الأمانة ، لا سيما للسيد بن اسماعيل ، أمين اللجنة المخصصة ، لجهودهم الجديرة بالثناء ولتعاونهم في مساعدتنا في عملنا

إن عملية نزع السلاح تتسم عموما بالأناة وعدم العجلة ولذلك أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا لجميع الوفود للالتزامها النموذجي بذلك في تحقيق هدفنا المشترك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). أشكركم ، يا سيادة السفير ، بالنيابة عن السفير اومولوفان وبالاصالة عن نفسي لتعليقاتكم الافتتاحية الرقيقة ، وقد أحطنا علما تماما بتياكم وأعطي الكلمة الآن للسفير بعويين ، ممثل فييت نام .

السيد بعويين (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس ، يسر وفد فييت نام أن يراكم تترأسون مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من دورة ١٩٩٢ ويتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم الهامة . وأنتهز هذه الفرصة فأعبر من جديد عن تقديرنا العظيم للسفير فون فاغنر ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، الذي أدار المفاوضات التي أسفرت عن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية وسيقتصر بياني اليوم على المشاكل المتعلقة بمبيدات الحشائش ، وأعدكم بأن أكون موجزا

وأود قبل كل شيء أن أشكر وفد المانيا لجهوده التي لم تكل لايجاد مخرج بين المواقف المختلفة فيما يتعلق بتضمين اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة حكماً يتعلق بحظر استعمال مبيدات الحشائش كوسيلة للحرب . ويشعر وفد فييت نام بالإمتنان لوفد المانيا أيضا إزاء مشروع الإعلان المتعلق بمبيدات الحشائش الذي يعتزم عرضه على مؤتمر نزع السلاح بكامل هيئته بمناسبة المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلدي أن يحظر هذا الجمع بعدم تغير موقف فييت نام المؤيد من حيث المبدأ لادراج حظر استعمال مبيدات الحشائش كوسيلة للحرب في أي من الأحكام الرئيسية للاتفاقية المقبلة

ثانيا ، أود أن انتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد رأي فييت نام بجدية فكرة ادراج صيغة تفيد حظر استعمال مبيدات الحشائش كوسيلة للحرب في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فهي تقوم على أساس سليم ، ونحن نثق في أن الدول التي تأمل في ألا تتكرر التجارب المؤسفة التي أجريت على الطبيعة على الكائنات الحية في فييت نام في الستينات مطلقاً ستؤيد هذا الاقتراح تأييدا كاملا وترغب فييت نام في أن تدرج صيغة هذا الحظر في مكانه الصحيح أي في المادة الثانية من الاتفاقية المقبلة ومع ذلك ، ومن باب التيسير والالتقاء في منتصف الطريق ، فإن فييت نام مستعدة للموافقة على ادراج هذه الصيغة في المادة الأولى وفي هذا تأكيد لحسن نية فييت نام في التوصل إلى حل مقبول عن طريق مفاوضات حقيقية .

ثالثا ، يتعجب وفد بلدي لسبب الإبقاء على الإشارة إلى التزام الدول الأطراف بعدم استعمال عوامل مكافحة الشغب كوسيلة للحرب في المادة الأولى ، ثم عدم الموافقة

بعد ذلك على عبارة "مبيدات الحشائش في التعديل الذي اقترحته ١٤ دولة للمادة الأولى في الوثيقة WP.417 فالأمر سواء إذا تحدثنا عن عوامل مكافحة الشغب أو عن مبيدات الحشائش ، لأنها في الحالتين مواد كيميائية بلا منازع . إن الاقتصار على ادراج حظر استعمال مبيدات الحشائش كوسيلة للحرب في ديباجة الاتفاقية المقبلة يفترض أموراً منها أن هذا الحظر المقول به ليس ملزما للدول الأطراف في الاتفاقية المقبلة ، وأن الحظر الذي قد تكون سبقت الإشارة إليه في اتفاقيات أخرى ذات صلة محتملة بالموضوع قابل للتفسير بحرية عند الاقتضاء وتبعاً للظروف بالنسبة لنطاق الاتفاقية المقبلة ، وأن التهديد بتكرار استعمال مبيدات الحشائش كوسيلة للحرب لا يزال لائحاً قائماً حتى الآن .

رابعا ، من المقبول عموما أن تقدم الأطراف في المفاوضات تنازلات للتوصل إلى قاسم مشترك والاقتراح الذي قدمته ١٤ دولة فيما يتعلق بمبيدات الحشائش متواضع ومعقول ، فقد نالت أحيانا أصوات فعلية منها يبرر هذا الاقتراح ، ومع ذلك فلم يحظ بالقبول . وإزاء هذا الوضع فإن وفد بلدي مضطر أن يرى فيما حدث شيئاً يمكن تسميته بالتوازن الانتقائي ، والتوازن الانتقائي ، لا سمليه إلا "قانون الغاب" وهذا أمر يضر الطابع العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتمديدها في المستقبل لمخاطر كثيرة .

أشكركم على عنايتكم يا سيادة الرئيس ، وأطلب إليكم التفضل بالأسلوب الواجب عن آراء فيت نام في الوثائق ذات الصلة لمؤتمر نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر ممثل فييت نام على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس ويستطيع ممثل فييت نام أن يطمئن إلى أن البيان الذي أدلى به الآن سيرد في المحاضر الحرفية لجلستنا العامة وأعطي الكلمة الآن إلى السيد رينير ، ممثل المغرب

السيد رينير (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) السيد الرئيس ، لقد أتيحت الفرصة لسفير بلدي في الأسبوع الماضي لتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . واسمحوا لي ، بدوري ، وبالنيابة عن وفد بلدي ، أن أكرر مساندتنا الصادقة لكم في أي مشاورات قد تجرونها لتحسين عمل المؤتمر وتعزيز اشتراك الوفود فيه .

لقد عرض هذا الصباح سعادة السفير فون ماغنر ، بصفته رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، تقرير اللجنة على المؤتمر ولن يجرح نيان وفد بلدي عن سياقه وقبل تقديمي هذا البيان ، أود أن أشيد بالسفير فون ماغنر للعمل الممتاز الذي قام به كرئيس للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . فقد كان إصراره وأريحيته في

آن معاً سناً في نجاح أعمال اللجنة ، وأود أن أهنئه مرة أخرى ، هو ووفد بلده الذي يتمتع بكفاءة عالية ، لتعاونهم المتناهي في مهمتهم . وفي نفس الوقت ، أود أن أعرب عن ارتياحنا الكامل للمساهمة القيمة التي قدمتها الأمانة التي لم تال جهدا لتيسير أعمال الوفود . وأود بصفة خاصة أن أهنىء السيد عبد القادر بن اسماعيل وجميع زملائه على نوعية العمل الذي قاموا به .

يرى وفد المملكة المغربية أن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.2 يشكل ، على الرغم من شوائبه ، صمانا جديا لأمن جميع الدول التي ستوقع عليه ، وأنه يتضمن الشروط المتسقة اللازمة لأي تعاون موثوق فيه ومثمر بين هذه الدول في مجال الصناعة الكيميائية للأغراض السلمية .

إن البحث الشاق عن توازن دقيق ، أولا بين القلق المشروع لدى البعض والشواغل ذات الأسباب الشائعة لدى البعض الآخر ، وثانيا ، بين الحقوق والالتزامات الناشئة عن تنفيذ الاتفاقية في حق الكافة ، لم يصل ، في رأينا ، إلى درجة النجاح الكامل .ونحن نأسف لذلك . بيد أن الرغبة في الارتفاع إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي تعلمنا ، بفعل مثابرة الجميع ، على الشكوك والارتياب ولذلك ، يعلن وفد المملكة المغربية ، استنادا إلى المزايا التي تنطوي عليها الاتفاقية ، ومع ادراكه لأوجه النقص فيها ، عن استعداده للموافقة على مشروع هذه اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.2 . ويعرب وفد المملكة المغربية عن أمله في أن تعتمد الجمعية العامة هذا النص بتوافق الآراء وأن يزول التردد القائم حتى يوفر لهذه الاتفاقية طابعها العالمي وإمكانية التنفيذ الكامل

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكركم وأشيد بيانكم في الاعتبار اللائق وأشكركم للكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلى الرئيس وأعطي الكلمة الآن للسفير فون أركس ، ممثل سويسرا

السيد فون أركس (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد بلدي لاضطلاعكم لهذا المنصب الهام في وقت حاسم لمؤتمرنا وأود أن أؤكد لكم بصفة خاصة عمق سروري الشخصي إذ أرى أمامي هنا في جنيف زميلا سابقا لي في الأيام البطولية التي انعقد فيها أول مؤتمر للأمن والتعاون في أوروبا في السنوات من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ - أي بعبارة أخرى في وقت بارد جدا من الحرب الباردة - ، وأدى إلى الوثيقة الختامية لهلسنكي

واليوم ، نحن في المرحلة النهائية لمجهود دام طويلا ، مرحلة ابحار صك دولي لإزالة الاسلحة الكيميائية على أكمل وجه ممكن ، تلك الاسلحة التي نادرا ما تكون ، وفقا للخبراء ، ذات قيمة عسكرية حاسمة ولكنها تشكل بالاحرى سلاحا نفسيا وأداة للإرهاب . ولا يخرج مشروع الاتفاقية الوارد في الوثيقة WP.400/Rev. عن أن يكون ، بما توفيقيا بالطبع ، بكل ما ينطوي عليه ذلك من مزايا وعيوب . على أن جميع المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح منذ الحرب العالمية الثانية لم تخرج هي الاخرى عن أن تكون نصوصاً توفيقية ، ومع ذلك فقد ، ساعدت على صون سلم وتعزيز أمننا الدولي .

دعونا نأخذ ، مثلا ، معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . فمن المؤكد أن لهذه المعاهدة عيوبها الصارخة ، ناهيك عن طابعها التمييزي ، مما حدا بسويسرا ، مثلا ، لصوغ كثيرة في الانضمام إليها ودعونا نقول ، مثلا ، إن المعاهدة قد تعامت ، في جملة أمور ، عن مسألة التكنولوجيا رغم أهميتها في هذا القطاع ومع ذلك ، ورغم جميع أوجه النقص فيها ، فقد ساعدت هذه المعاهدة كثيرا في منع تحقق التنبؤات الخطيرة التي راجت في الستينات ومؤداها أنه سوف تظهر في نهاية هذا القرن ما بين ٣٠ إلى ٤٠ قوة نووية أخرى وهو وضع لم يكن ليخدم ، في رأي السلطات السويسرية ، إلى تعزيز أمن سويسرا ولا الأمن العالمي في العالم

ونحن السويسريين نستخلص ، مما نعتبره حذره مناسبة اكتسبناها من هذه الصكوك القائمة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، أياً كانت شوائبها ، الدرس التالي أنه ليست القواعد التفصيلية الواردة في هذه المعاهدات والاتفاقيات ، أياً كانت شوائبها ، التي تعطي لهذه الصكوك روحها الحاسم ، وإنما يعطيها ذلك في المقام الاول اعتناق جزء كبير من المجتمع الدولي رسميا ، للأفكار والمبادىء الاساسية الواردة بها ، ووضعها موضع التنفيذ ، مما يسهم في تطوير الوعي البشري حتى يتماشى مع الافكار والمبادىء التي تجسدها القواعد الاساسية لعلاقاتنا الدولية ونحن اليوم ، في وضع نستطيع فيه أن نضيف عنصراً آخر إلى الوعي الدولي بخطر الاسلحة الكيميائية ؛ وسينبغي لنا أن نضيف مع ذلك المزيد من العناصر حتى ولو تم التعبير عنها ، في كل مرة ، بنصوص توفيقية فقط

ونهدف الروح ، نرحب بمشروع معاهدة الإزالة الكاملة للاسلحة الكيميائية الوارد في الوثيقة WP.400/Rev.2 ونؤيده ، ولقد أعلنت الحكومة السويسرية ، كما تعلمون ، مع حكومات أخرى كانت ممثلة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أنها ستكون من بين الموقعين الاصليين على هذه الاتفاقية الجديدة ونهدا الامل ، كان وعد بلدي سيؤيد البيان الغربي الذي صدر يوم الاربعاء ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ لو كانت قد سنحت له

العرصة للقيام بدلك وبهده المناسبة ، نود أن نشيد بالسفير أدولف فون فاغنر ووفد بلده وأن نهنئهما على عملهما الرائع وعلى الشجاعة الواضحة التي أبديا ها للوصول بنا إلى هده اللحظة العظيمة .

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بملاحظتين تحصان سويسرا بالتحديد . الأولى هي أن السبب الذي دعا إلى القول بأن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية يشوبه ، من وجهة النظر السويسرية ، إذا جاز لي أن أقول ذلك ، عيب يسيء إلى جماله هو إنه وضع ، مرة أخرى ، في ظروف لم يتح فيها لبلدي أن يؤدي الدور الكامل الواجب على دولة ذات سيادة وتقف ، وفقا للقواعد الأساسية للقانون الدولي ، على قدم المساواة مع جميع الدول الأخرى . وتأمل سلطة بلدي أن توضع الاتفاقيات المقبلة في هذا المجال لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في ظروف تتفق مع مبادىء المساواة في السيادة والقرارات الديمقراطية المشتركة التي تحكم مجتمعنا الدولي والثانية هي أن مشروع معاهدة الأسلحة الكيميائية تجاوز الآن مرحلة مؤتمر نزع السلاح . فاعتبارا من الآن ، ينبغي أن يتم كل عمل يتصل بهذه الاتفاقية وبحياتها المقبلة عن طريق أعضائها المقبلين ، أي الدول الأطراف المقبلة فيها . ولا توجد من الآن فصاعدا ، مرتبتان للدول ، أعضاء كاملون ومراقبون وقد أصبح من الآن فصاعدا ، لجميع الدول التي تعترم التوقيع على هذه الاتفاقية والتصديق عليها نفس الحقوق والمسؤوليات للمساهمة في مصيرها المقبل وهذا ، فيما يبدو لنا ، شرط مسبق لا بد منه لنظام جديد سيكون عالميا بقدر الإمكان .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير فون أركن لكلمات التشجيع وللبيان الذي أدلى به الآن وأعطي الكلمة الآن إلى السفير باتسانوف ممثل الاتحاد الروسي

السيد باتسانوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية). سيدي الرئيس ، أود بادىء ذي بدء أن أشاطر في التهاني التي قدمها إليكم جميع زملائي الذين تحدثوا قبلي . ويعتبر اليوم يوما خاصا في تاريخ مؤتمرنا بحق ، فهيه تنتهي لا دورة عمل عادية فحسب ، وإنما ودون مبالغة ، عصر بأكمله فلأول مرة منذ ١٦ سنة يتهيأ المؤتمر ليقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريرا ليس عن مضمون المناقشات التي جرت في المؤتمر فحسب ، ولا عن التقدم الروتيني في حل قضايا معينة فحسب ، بل عن اتفاق منقطع النظير من حيث النطاق ومن حيث الحلول التطبيقية لمشاكل سياسية وتقنية معقدة ونعني بذلك ، مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويعتبر هذا المشروع أكثر بكثير من مجرد مشروع اتفاق على حظر وإزالة نوع من أخطر أنواع أسلحة الدمار الشامل ، فهو يتضمن نهجا جديدة ، تتماشى مع روح العصر إزاء التحقق وإزاء عدد كبير آخر مشاكل نزع الأسلحة "التقليدية" ومن دواعي الارتياح الكبير كذلك أن نملك اليوم

ولأول مره مشروع اتفاق ناشئاً عن جهود متعدده الأطراف حقا ، وإن تفاوتت بطبيعة الحال درجة مساهمة البلدان في هذه المرحلة أو تلك وأود هنا أن أسترعي بوجه خاص الانتباه إلى الدور الذي نهض به هذا العام بلدان هما ألمانيا التي قادت المفاوضات في اللجنة المخصصة ، واستراليا التي بادرت إلى تجاوز إطار "البند المفتوح" الذي درج عليه العمل ، وباقتراح مشروع كامل وبسيط وميسر الفهم للاتفاقية فتح لنا الطريق للتوصل في النهاية إلى النتيجة التي نحن بصددها اليوم .

هذا ولا يسعنا إلا الارتياح عموما إزاء انجاز هذا العمل الأساسي المتعلق بهذه الاتفاقية التي لم تمل من الدعوة فيما مضى والآن إلى فكره إبرامها بأسرع وقت ممكن . وقد بذل الوفد الروسي كل ما في وسعه للتعجيل بذلك ، فشارك مشاركة ايجابية في البحث عن حلول الألغاز التي كان يبدو حلها مستعصيا حتى وقت قريب ونحن لا نذيع سراً إذا قلنا إن العديد من أحكام الاتفاقية لم تأت في النهاية على النحو الذي كنا نرغب فيه ؛ وليس سراً أيضاً أن بعض هذه الأحكام أثارت صعوبات بالغة بالنسبة لحكومتنا وقد أوعز لوفدنا أن يتحدث بصراحة عن هذه المسألة ، أي عن هذه الصعوبات خلال مناقشة مشروع الاتفاقية في اللجنة المخصصة وأود التذكير بأننا نشير بذلك إلى صياغة الفقرة ١٦ من المادة الرابعة والفقرة ١٩ من المادة الخامسة اللتين تقضيان بأن يتحمل الطرف موضع التفتيش تكاليف التحقق الدولي ، وإلى تعريف المعدات المتخصصة ، الذي جاء فضفاضاً على نحو يثير الشك في إمكانية تحويل مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية في الواقع وتستند اعتراضاتنا في كلتا الحالتين إلى أسس اقتصادية بحتة ، ولذا فنحن نفضل فتح باب النظر في هاتين المسألتين ومحاولة حلهما قبل التوقيع على الاتفاقية إلا أنه الترامنا بقضية إزالة الأسلحة الكيميائية ، فقد اتخذنا قرارا بألا نعرقل إحالة الاتفاقية إلى الجمعية العامة للأمم المتحده هذا ونحن على استعداد للأخذ بنهج مرن إزاء مسألة كيفية حل القضايا المتبقية التي تقلقنا قبل التصويت على مشروع الاتفاقية في نيويورك وقد أدت الاتصالات التي جرت في الأيام القليلة الماضية ، ومنها اتصالات على مستوى سياسي رفيع جدا ، إلى توضيح عدد من التدابير والنهج التي يمكن أن تفضي إلى ايجاد حلول مرضية لمشاغلنا الأساسية ويدفعنا هذا الأمر كذلك إلى الأمل في ألا تحد روسيا مستقبلا يمنعها من مساندة الاتفاقية في الجمعية العامة بعد أن تلقى جميع القضايا التي تشغلنا حلولا مناسبة ونحن نعتمد على الأطراف الأخرى المعنية لتتحلى هنا بالروح البنّاءة اللازمة في هذا المجال ونظرا إلى الظروف الجديده المشجعة التي تبلورت في الأيام القليلة الماضية ، فإن وفدنا على استعداد ليوجز إلى حد ما الفقرة الوارده في تقرير اللجنة المخصصة عن موقف الحكومة الروسية بصدد مشروع الاتفاقية ونحن على استعداد بوجه خاص لحذف الفقرات الفرعية الأولى والثانية والأخيرة ، على أن نترك مع ذلك البيان الذي يوضح جوهر مشاغلنا بصدد صياغة المادتين الرابعة والخامسة من مشروع الاتفاقية

فيما يتعلق باجراءات تمويل نشاط التحقق ، وموقفنا إزاء كيفية ابحار التمويل ، والحل الوسط الذي اقترحناه . ويسري هذا الامر كذلك على مسألة تعريف المعدات المتخصصة على أننا ندرك أنه ليس من الصواب في هذه المرحلة أن نعيد فتح باب المناقشات بصدد تقرير اللجنة المخصصة ، ولذا فقد قررنا الاكتفاء بذلك البيان .

ولابد لي في الختام من أن أعرب عن امتناني البالغ للأمانة وللسيد بيراماتيفي والسيد بن اسماعيل على ما أبدوه من عمل هائل لمساعدتنا ، نحن المتعاونين ، على أداء مهامنا المعقدة لقد أبدت الامانة هذه المهمة بمراعاة في اعتقادي ، ولهذا فأنا أود أن أعرب لها عن خالص شكري مرة ثانية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكركم يا معالي السفير باتسانوف مرة أخرى بالنيابة عن السفير فون ماغنر وبالأصالة عن نفسي على ما أعربتم عنه من تقدير وأشكركم كذلك على بيانكم الذي سيراعى على النحو الواجب وأعطي الكلمة الآن إلى السيد يوهان راوتباخ ممثل جمهورية جنوب أفريقيا .

السيد راوتباخ (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، ما دامت هذه هي أول مرة أقوم فيها بإلقاء كلمة أثناء رئاستكم ، فاسمحوا لي أن اهنئكم على توليكم منصب الرئاسة . ونحن نقدر رئاستكم ولدينا ثقة كاملة فيها ، لا سيما أثناء هذه المرحلة النهائية والهامة لهذه الدورة العظيمة والتاريخية

بعد سنوات كثيرة من المناقشات الشاقة ، نلمس عاينا بإبرام اتفاقية تحقق الهدف الأسمى المتمثل في الحظر الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية ووسائل انتاجها . وترحب جنوب أفريقيا بهذه العلامة الهامة في تاريخ نزع السلاح العالمي . لقد جاء استكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنجاح بعد مفاوضات كثيرة ومكثفة لقد اشتركت جنوب أفريقيا في هذه العملية لمدة سنة واحدة فقط ، ولكننا نعترف بأنه تمت صياغة وبناء مشروع النص الوارد في ورقة العمل CD/1170 ، والآن في تذييل الوثيقة CD/1170 ، بعناية لضمان الوصول إلى توازن دقيق في الحلول التوفيقية . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسفير فون ماغنر ووفد بلده والمفاوضين الآخرين ، بما في ذلك الأمانة ، للمهمة التي قاموا بتأديتها على خير وجه

لقد أبدت بلدان كثيرة تحفظات بشأن أجزاء معينة من مشروع الاتفاقية . وكانت جنوب أفريقيا تتمنى أيضا صياغة مختلفة لبعض الفروع ، تتضمن مثلاً عرضاً مسهباً أوفى لمعايير شغل المقاعد في المجلس التنفيذي وفيما يتعلق بمسألة المقاعد

الإقليمية في المحلى التعيدي ، فقد كانت جنوب أفريقيا تتمنى تعبيراً أوضح عن حقيقة كون المنطقة الأفريقية تضم العدد الأكبر من الدول بيد أنه تعذر للأسف التوصل إلى توافق واسع النطاق في الآراء بشأن هذه الأفضليات . ونحن نأمل حتى من الدول التي ترى أن الطريق ليس مهيئاً لها الآن لايجاد الآليات اللازمة للتوقيع على الاتفاقية ، أن تتمكن من التوصل إلى نتيجة مختلفة في الوقت المناسب . فستتوقف فعالية الاتفاقية على عالميتها وعلى إزالة التهديد الذي تعرضه الأسلحة الكيميائية كلياً . فهذه هي الروح التي جعلت مشروع الاتفاقية مقبولا لجنوب أفريقيا .

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تبشر بعهد جديد في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف والمأمول أن يؤدي النظام المقرر لتدابير بناء الثقة وأنظمة التحقق ، وقبل كل شيء النزاهة في تطبيق الاتفاقية على جميع الدول على قدم المساواة ، إلى تمهيد الطريق لآليات مستقبلة في مجالات أخرى لنزع السلاح ويستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يوالي البناء بحجر على أحجاره بيد أن الإطار السليم لهذه المهمة سيحتاج إلى تعديلات في هيكل المؤتمر وجدول أعماله وسيتعين معالجة هذه التعديلات من جانب الأعضاء والمراقبين سواء بسواء وجنوب أفريقيا مستعدة وراغبة في التشاور والتعاون معكم ، يا سيادة الرئيس ، في هذا الشأن

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى السفير فون فاغنر وإلى الرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل اثيوبيا

السيد تسيعاي (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، اسمحوا لي لدى قيامي بإلقاء كلمة لأول مرة أن أُعرب عن ثقتي في أنكم ستقودون المناقشات في هذا المؤتمر إلى نهاية ناجحة

ونظرا لالتزام اثيوبيا الكامل بقضية الأمن والسلم في العالم ، فإن وفد بلدي يعلّق أهمية كبيرة على مشروع اتفاقية إزالة الأسلحة الكيميائية الذي يمثل انجازا كبيرا لمؤتمر نزع السلاح بعد عشرين عاماً من المفاوضات الصعبة ومن خلالكم ، يا سيادة الرئيس ، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لسعادة السفير فون فاغنر ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، لجهوده التي لم تكل والإدارة الماهرة التي أبداها في المفاوضات التي أسفرت عن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية المعروض علينا وإذ يحدوني الأمل في أن يوافق المؤتمر على مشروع الاتفاقية وفي أن يحيله طبقا للأصول إلى الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماده ، فإنني أود أن أعرب ،كما فعلت في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، عن أسف وفد

بلدي لاستعاد أمريكيا من المقعد الذي يشغل بالتناوب في المجلس التنفيذي على نحو ما ورد في الفقره الفرعية (و) من الفقرة ٣٣ من المادة الثامنة وأتمنى أن يتم تدارك هذا في القريب العاجل لتمكين أمريكيا من الاستفادة من المقعد الذي يُشغل بالتناوب إسوة بالمنطقتين الأخريين .

وعلى الصعيد العالمي ، يوفّر الاسترخاء الحالي للتوترات السياسية فرصة جيدة للتعجيل بعملية نزع السلاح التي يمكن أن تساهم كثيرا ، بدورها ، في الافراج عن الموارد والتكنولوجيا اللازمين للتنمية حتى تتمكن البلدان النامية هي الأخرى من الاستفادة من "مكاسب السلم" . ولابد عموما ، من أن تعكس الاتجاهات المواتية الجارية في الميدان السياسي على إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية أيضا . ومن هذا المنطور ، يضم وفد بلدي إلى فكرة تضمين جدول الأعمال المقبل لمؤتمر نزع السلاح مسألة نزع السلاح من أجل التنمية لكي يتمكن المؤتمر ، في إطار ولايته ، أن يتصدى لمشكلة التنمية التي تعتبر ، في رأينا ، التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع العالمي اليوم

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السيد تسيعاي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى السفير فون فاغنر وإلى الرئاسة ولدي على قائمة المتكلمين الآن ممثل شيلي

السيد غوبرالييس (شيلي) (الكلمة بالاسبانية). يود وفدي بادئ ذي بدء أن يرحب ترحيبا حارا جدا بالسفير لاوس من الأرجنتين الذي تولى رئاسة وفد بلاده في هذا المؤتمر ونحن على يقين من أن العمل الذي يسهم به بلده في سبيل تشجيع احترار التقدم في محافل كمحفلنا سوف يستمر بفعل حنكته الدبلوماسية المعروفة .

سيدي الرئيس ، لقد طلب وفدي الكلمة مره أخرى أثناء رئاستكم ليعبر عن ارتياحه لاعتماد تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الذي أحيل بموجبه مشروع الاتفاقية الخاصة بهذا الموضوع الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد سبق لنا القول في جلسة سابقة ، ان بلدي يدعم هذا المشروع بشدة وعزم ، على الرغم طبعا من عدم ارتياحه الطبيعي لعدد من أحكام الاتفاقية . ولم تتح لوفدي فرصة الاعراب عن رأيه بصدد مشروع تقرير اللجنة المخصصة قبل ذلك بسبب صعوبة اجرائية وأود في هذا الصدد أن أسجل صراحة انضمام وفدي الكامل إلى ما ذكر في البيان المشترك بين الأرجنتين والبرازيل الذي ألقي في اللجنة يوم ٢٦ آب/أغسطس ، وتجلى في التقرير الذي بحوزتنا بصدده ، وأكون ممتنا غاية الامتنان لو أدرج هذا البيان كذلك في تقرير المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالعربية) أشكر السيد غوبراليس على بيانه وعلى عبارات التشجيع التي وجهها لي . وأعطي الكلمة الآن الى السير مايكل ويستون سفير المملكة المتحدة

السير مايكل ويستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) لقد سبق للمؤتمر الاطلاع على آراء المملكة المتحدة بصدد مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولذلك فلن أطيل عليكم هذا اليوم العظيم بتكرار تلك الآراء . ويرغب وفدي في الاعراب مرة أخرى عن امتنان المملكة المتحدة للسفير فون فاغنر ، ويجب بالذكر في هذه المرة عرضه الشامل لتقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية فقد أفدنا من سماع تلخيصه لأحكام مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية غير أننا نشير إلى أن بعض الاتفاقية غني بذاته عن البيان . ويبغي ألاّ يعتبر تلخيص الرئيس له تأويلا أو تفسيرا ملزما بأية صورة كذلك أحاط وفدي علما بالبيانات التي أدلى بها عدد من الوفود لعرض مواقف بلدانها من مشروع الاتفاقية . ولا صعوبة لدينا في قبول البيانات عندما تكتفي بترديد أحكام الاتفاقية بغية تمويه البيانات الخاطئة الصادرة عن وفود أخرى غير أن المملكة المتحدة لا تقبل أن تسعى البلدان في بياناتها إلى تفسير بعض الاتفاقية فهي لا تعترف بأية حجية لهذه البيانات على مستوى التأويل أو أي مستوى آخر

الرئيس (الكلمة بالعربية) أشكر السير مايكل على بيانه وسيعكس موقفه على النحو الواجب في المحاضر الحرفية لهذه الجلسة ، وأعطي الكلمة الآن وفقا للقائمة التي بين يدي إلى السيد لاوس سفير الأرجنتين .

السيد لاوس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم على العبارات اللطيفة التي وجهتموها إلي صباح هذا اليوم أنا أدرك مدى النجاح الذي حققتموه في تسيير أعمال هذا المؤتمر ، ويقيني أنكم ستتعلمون ، بفضل الكفاءة الحكيمة التي تميز بها تسييركم للمؤتمر ، على المعوقات الاجرائية النهائية التي ما زالت تواجهنا ولا يسعني أن أخفي ارتياحي لقدومي إلى هذا المحفل في هذه المرحلة الحاسمة التي بحثت فيها معاوضات شاقة كالمعاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، مما يثبت أهمية الهيئة المتعددة الأطراف كوسيلة ممكنة ولازمة لبناء العالم بعد فترة الحرب الباردة . إن كلام السفير البرازيلي أموريم الواضح يؤكد من جديد ، الترام منطقتي ، أي أمريكا اللاتينية ، بإزالة أسلحة الدمار الشامل تماما مع الدخول المرتقب لمعاهدة تلاتيلولكو حيز التنفيذ . وتتضافر عناصر عديدة فتجعل من هذه الفترة فترة اغتباط وأمل في مستقبل هذا المؤتمر . وليس في نيتي تعطيل النظر في الأمور المقررة بعد ظهر

هذا اليوم . ولكني آمل أن أتمكن في الوقت المناسب من الكلام في هذا المؤتمر بشيء من الاسهاب وبصورة رسمية نوعا ما . على أنني أود أن أعرب بايجاز شديد عن امتناني لما سمعته من السفير الصيني هو والسفير البرازيلي سيلسو آموريم والمستشار الشيلي عوبراليس ، وأن أؤكد لكم سيدي الرئيس وحضرات الزملاء الموقرين الجالسين حول مائدة التفاوض هذه أملي في أن أواصل وأن أكثف بقدر الإمكان مشاركة الأرجنتين النشطة تقليديا في هذا المحفل ، فهو المحفل الوحيد الذي يملك فيه الأعضاء الممثلون لبلدانهم على النطاق العالمي ولاية التفاوض لوضع صكوك قانونية تجعل هذه الكرة الارضية مكانا آمنا وساكرس جميع جهودي وجهود وفدي لهذا الغرض وآمل أن أتمكن من الاعتماد على خبرة زملائي الموقرين وخبرة أمينا العام في هذه المرحلة الأولية من مشاركتي في مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السفير لانوس من صميم فؤادي على عباراته المشجعة لي وعلى البيان الذي أدلى به توا وأعطي الكلمة إلى المتحدث الأخير على قائمتي ، السيد مشهدي ممثل جمهورية ايران الاسلامية

السيد مشهدي (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، ان ازالة الأسلحة الكيميائية من وجه الأرض هو هدف سام يلتزم به الشعب الايراني أكثر من غيره من الشعوب . ونظرا إلى أن شعبنا كان أحدث وتأمل أن يكون آخر ضحية لاستعمال هذه الأسلحة المريعة ، فاننا نولي أعظم الأهمية لابرام معاهدة قوية وقابلة للتحقق وفعالة ومتينة ومحكمة لقد كنا دائما وسنظل ننادي بخلصين بعقد مثل هذه الاتفاقية ويسعى أن يقيم أي رأي يدلي به وفدي في هذا الاطار ونحن نؤيد من صميم قلوبنا عقد هذه الاتفاقية على ألا يدعمها الكلام فحسب وإنما القناعة الصادقة بوجوب الالتزام عالميا بها بعد التوقيع عليها وقد سلف منا الغرض الثابت على أن نكون من الموقعين الاصليين على هذه الاتفاقية التي لم تحظ بمجرد موافقة جميع دول العالم وإنما بحماسها البالغ أيضا ، مما يضفي معنى حقيقيا لهدفها الأساسي وهو العالمية

وقد بذل وفدي أقصى جهده مع سائر الوفود للتوصل إلى تلك الاتفاقية . ومع ذلك فقد قصر هذا الجهد عن بلوغ الغاية فلا تزال هناك شوائب سوف تؤثر على تنفيذ الاتفاقية في المستقبل ، ويسعى بالتالي بذل الجهود لتصويب الوضع وإن كان ذلك سيتوقف إلى حد كبير على تصميم الدول الأطراف وعزمها على الاضطلاع بالتزاماتها وفقا لروح الاتفاقية

ان تعريف الأسلحة الكيميائية هو أهم جزء في الاتفاقية ، فعلى أساسها قامت الاتفاقية وحولها تدور وعليها تركز وقد فصلت المواد الكيميائية السامة وسلائفها

ووضعت في مختلف أحراء العالم ، ووضع نظام للتحقق وكشف أية مواد كيميائية تستخدم كأسلحة وكان في الإمكان زيادة ايضاح الذخائر والذخائر العرضية والبيئة والمعدات التي اعتبرت داخلة في دائرة الأسلحة الكيميائية ويعتبر البيان التفسيري الذي قدمه السفير فون فاغنر ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، مفيدا للغاية في هذا الصدد لعدم اعتراض أي من الوفود عليه غير أن الأمر يقتضي بذل مزيد من الجهد لزيادة ايضاح تعريف الأسلحة الكيميائية لتلافي سوء التفسير عند تنفيذ الاتفاقية

أما فيما يتعلق بمسألة عوامل مكافحة الشغب ، فان وفدي يرفض تماما فكرة استخدامها في عمليات خارج نطاق اقليم الدولة فهذه العوامل مخصصة لمكافحة الشغب في الداخل فقط ، ولا تسوغ الاتفاقية بأي شكل من الأشكال استخدامها خارج نطاق الحدود الوطنية

ولا تزال المادة العاشرة بعيدة كل البعد عن الكمال ، فالالتزامات فيها غير متوازنة ، بالمقارنة على سبيل المثال بالمادة السادسة ، فيما يتصل بتوفير المساعدة في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية وليس هناك ما يضمن قيام الدول الأطراف بتمويل الصندوق الطوعي تمويلا كافيا وسيتوقف تنفيذ المادة العاشرة على حسن استعداد نوايا الدول الأطراف

ولم تقدم المادة الحادية عشرة ضمانات كافية لموازنة القيود التي ستفضي إليها تدابير التحقق ولا تنطوي المادة الحادية عشرة على أي التزامات تضمن عدم اضرار الاتفاقية بالصناعات الكيميائية الصغيرة للبلدان النامية

ويبدو أنه يتعين على الدول الأطراف أن تعتمد على البلدان المتقدمة كيميائيا في حسن تنفيذ هذه المادة وفي الالتزام بإزالة القيود وكما أعلن وفدي فيما سبق ، فنحن نأمل أن يتمكن من بذل جهودنا خلال أعمال اللجنة التحضيرية أو في المراحل المقبلة لتصحيح هذه النواقص . ولعله من المهم كذلك أن تبدي الدول الأطراف في تلك الأثناء حسن النية والاستعداد لتصحيح هذه النواقص نوعا ما في فترة التنفيذ والمسألة الوحيدة التي يود وفدي العوده إليها مرة أخرى هنا هي تكوين المجلس التنفيذي ، الذي ظل يشكل موضوعا هاما في اللجنة المخصصة خلال السنوات السابقة . ويسعى للمجلس التنفيذي ، بوصفه هيئة تمثل مؤتمر الدول الأطراف ، أن يعكس تطلعات الجميع على أن الأحكام التي تنظم تكوين المجلس التنفيذي لا ترقى لسوء الحظ إلى مرتبة النص الذي يستحق الادراج في الاتفاقية بصيغتها الحالية . وهذا هو السبب الذي دفع وفدي إلى الاعراب منذ البداية عن رأيه إزاء محتوى النص وكذلك إزاء الاجراء الذي

أدى إلى ظهوره في مشروع الاتفاقية . وتتلخص المشاكل اللصيقة بالأحكام الحالية فيما يلي . أولا ، إن التقسيمات الجغرافية تقسيمات حقيقية تعكس انقسامات الحرب الباردة وقد أصغر انتهاء الحرب الباردة عن إزالة التقسيمات الاصطناعية في أوروبا وتطورت الحالة الآن بحيث أصبحت دول أوروبا الشرقية السابقة تطلب الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي . ومع ذلك ، وسعيا لضمان عدد من المقاعد المتميزة لبعض البلدان ، فقد أخذ البعض بتقسيمات الحرب الباردة بين شرق وغرب ، بما لا يعكس حقائق عصرنا

ثانيا ، على الرغم من أن جميع الدول متساوية ، فقد اعتبرت بعض البلدان أكثر تساو من غيرها . فتخصيص مقاعد متميزة لبعض الدول لا يتمشى بأي حال من الأحوال مع تساوي الدول في السيادة . ان هذه المعاهدة معاهدة أمنية يؤدي فيها معيار التصنيع دورا مختلفا باختلاف المناطق الجغرافية . وقد لا تنبع الآثار الأمنية الناجمة عن الاتفاقية بالنسبة للبعض من الجانب الصناعي بقدر ما تنبع من جوانب أخرى . ولا يمكن بنتيجة لذلك أن توافق جمهورية ايران الاسلامية على فكرة تخصيص مقاعد دائمة أو شبه دائمة في المجلس التنفيذي فهي فكرة بالية خصصت لموجبها مقاعد متميزة لكل تقسيم اقليمي دون أي تبرير أو تفسير . فمكرة تخصيص أربعة مقاعد متميزة لآسيا على سبيل المثال لم تناقش اطلاقا في اللجنة المخصصة . وانما ظهر فجأة في رقم الأربعة السحري في البند عقب بعض المساومات الخاصة ، دون أي توافق للآراء في اللجنة المخصصة ولم توازن هذه المقاعد المتميزة بمسؤوليات والتزامات مقابلة . والمفهوم انه إذا عوملت بعض الدول الأطراف معاملة تفضيلية في المجلس التنفيذي فإنه ينبغي لها أن تتحمل مزيدا من الالتزامات والتمويل أو أن تمد يد المساعدة إلى الدول الأطراف الأخرى لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا أفضل ويسعى لتلك البلدان أن تطلع بمهمة نقل التكنولوجيا إلى الدول الأطراف الأخرى لتطوير صناعتها الكيميائية . وتخطى كل دولة أوروبية في الوقت الحالي بفرصة لاشغالها في المجلس التنفيذي تزيد عن ٣ في المائة بينما تخفض هذه النسبة إلى أقل من ١٠ في المائة بالنسبة إلى أي دولة آسيوية ويسعى إزالة هذه العقبات حتى يصبح المجلس التنفيذي أكثر ديمقراطية وأقرب إلى تمثيل تطلعات المجتمع الدولي بأسره ، فهذه الحقيقة تكتسي أهمية بالغة من حيث انعكاسها الطابع العالمي على الاتفاقية

وتوجد لدى جمهورية إيران الإسلامية تحفظات شديدة إزاء الاجراءات التي أدت إلى ظهور أحكام خاصة بصدد المجلس التنفيذي فقد قامت الدول الرائدة في التصنيع بامتيازات في المجلس التنفيذي بإجراء المفاوضات بطريقة غير شفافة وهذه الاجراءات لا تتمشى مع الأهداف التي نسعى لتحقيقها

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السيد مشهدي على بيانه انتهت قائمة المتحدثين ؛ فهل يرغب أي وفد آخر في الإدلاء ببيان في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة إلى ممثلة فنزويلا

السيدة كلاوايرت (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) سيدي الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على رئاسة أعمال هذا المؤتمر ، وأعتذر لتناولي الكلمة في هذا الوقت المتأخر ان هذا اليوم الذي نحن فيه يعتبر مناسبة تاريخية في عمل مؤتمر نزع السلاح . فقد سمعنا التقرير الذي قدمه السفير فون فاغنر ، سفير ألمانيا ، الذي عمل بوصفه رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وإذا كنت قلت إن اليوم هو يوم تاريخي فذلك لأننا نتلقى فيه نتيجة عمل اللجنة المتمثل في مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . وقد أعرب وفد فنزويلا عن تأييده لمشروع الاتفاقية في اللجنة ، وهو يرغب اليوم في تأكيد ذلك الدعم في هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح . وقد سبق أن قيل هنا إن بعض الاتفاقية لا يتصف بالكمال ؛ وهناك كذلك صكوك دولية أخرى لا تتصف بالكمال ، وقد كان وفد فنزويلا يتمنى تضمين الاتفاقية الترامانات أطول بعدد من الجوانب ، مثل تقرير الترامانات أكثر اتصافا بعدد تمويل المنظمة ، وتكوين المجلس التنفيذي ، والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية على أنه يسعى ألا نحجم عن الاعتراف بأن مشروع الاتفاقية يوفر مزايا عديدة للمجتمع الدولي ، منها الالتزام الواضح بحظر استخدام أية أسلحة من هذا القبيل في المستقبل ؛ والالتزام الآخر بتدمير تلك الأسلحة ، فهذه جميعا انجازات هامة حققها العمل في هذا المؤتمر . وتحدونا الرغبة هنا في الثناء على السفير فون فاغنر لما بذله من جهود دائبة في رئاسة اللجنة من أجل تحقيق هذا الهدف ويأمل وفد فنزويلا في أن يحذو المؤتمر ، أمام هذا المثل الذي ضربته المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية رحمها الهائل ، بعض الجذو بعدد بنود أخرى ذات أولوية معروضة على المؤتمر

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السيدة كلاوايرت على بيانها وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها لي لم يعد يوجد لدينا أي متحدث على القائمة بينما تشير الساعة الآن إلى ١٦/٣ ولذلك فأنا اقترح أن ينتقل المؤتمر الآن إلى اعتماد تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الذي قدمه رئيسها السفير فون فاغنر إلينا في الوثيقة التي تحمل الرمز CD/1170 وإذا لم يوجد أي اعتراض ، فإني سأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا التقرير . أعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية إيران الإسلامية .

السيد مشهدي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية) معذرة سيدي الرئيس ، هل يمكنكم أن توضحوا بدقة ما الذي ستعتمده؟ فإذا كان ما ستعتمده هو بعض مشروع الاتفاقية ، فإن وفدي لا يمكن أن يوافق على إدراج المادة الثامنة في

التقرير ويوافق وفدي على احالة كامل النص إلى الجمعية العامة ، باستثناء ذلك الجزء

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). أشكر السيد مشهدي على بيانه . نحن الآن في الوضع الذي كنا نخشاه . ذلك إني أرى من الصعب من ناحيتي تصور إمكانية حذف المادة الثامنة من مشروع الاتفاقية ، وهي المادة التي تتضمن الأحكام المتعلقة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلسها التنفيذي إن الوثيقة CD/1170 تصور بدقة المناقشات التي جرت والقرارات التي اتخذتها اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، ولا يمكن المساس بالنص . وقد طلبت إلى عدة وفود فعلا تغيير بعض أجزاء هذا التقرير . وهذا مستحيل . فقد أصبحت هذه الوثيقة مقدسة مثلها مثل القرآن أو التوراة أو التلمود ولا أملك سلطة تغيير ما قررته اللجنة المخصصة . وسيتعين عليّ أن أتشاور مع المؤتمر على أية حال إذا تمسك ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالاقتراح الذي قدمه منذ حين بألا تحال إلى الجمعية العامة المادة الثامنة من مشروع الاتفاقية فهل السيد مشهدي متمسك بهذا الاقتراح؟ أعطيه الكلمة

السيد مشهدي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): إن وفدي يرغب مثلما قلت إدراج الفقرة ٣٣ الواردة في الصفحة ٣٠ المتعلقة بتكوين المجلس التنفيذي وأود كذلك أن أبلغكم يا سيادة الرئيس بأن هناك مشاورات تجري الآن لمعالجة هذه المسألة على نحو ما ولست أدري ما إذا كان يستحسن أن تعلق الجلسة حتى تؤتي المشاورات ثمارها أم لا غير أن التعليمات التي لديّ في الوقت الحالي تقضي بعدم قبول ادراج الفقره ٣٣ بصيغتها الحالية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) طلب الكلمة الآن رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السفير فون ماغنر

السيد فون ماغنر (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية) أعتقد أن اهتمام السيد مشهدي وسؤاله ينصب على ما إذا كنا الآن بصدد البت في إدراج تقرير اللجنة المخصصة في تقرير مؤتمر نزع السلاح . وإذا فهمت المسألة فهما صحيحا ، فإنكم الآن يا سيادة الرئيس بصدد اتخاذ قرار بشأن اعتماد مؤتمر نزع السلاح لتقرير اللجنة المخصصة وهذا لا يتصل في هذه المرحلة بإدراج تقرير اللجنة المخصصة في تقرير مؤتمر نزع السلاح فلنسر خطوة بخطوه - وهذه هي توصيتي - فقد اعتمدت اللجنة المخصصة هذا التقرير بصيغته الواردة في الوثيقة CD/1170 ، وهو بعد لا يتجزأ قبلته مثلما قبلتم اللجنة المخصصة ، وهو الآن في طور الاحالة إلى مؤتمر نزع السلاح على نحو ما قبلته اللجنة المخصصة ، والمسألة الوحيدة التي يجب الآن تقريرها هي ما إذا كان

يمكن لمؤتمر نزع السلاح اعتماد تقرير اللجنة المخصصة الذي اعتمدته اللجنة فعلا . فالمسألة ليست مسألة إدراجه في تقرير مؤتمر نزع السلاح في الوقت الراهن - فإدراجه في ذلك التقرير قد يكون الخطوة اللاحقة . وعلى هذا الأساس فإني أود يا سيادة الرئيس أن أسأل السيد مشهدي عن طريقكم ، عما إذا كان يمكن الموافقة على هذا التقرير الذي لم يعرقل هو نفسه احالته إلى مؤتمر نزع السلاح في اللجنة المخصصة - أي عما إذا كان يمكنه الموافقة على هذا التقرير في هذا المحفل بوصفه بما محالا إلى مؤتمر نزع السلاح ولا أكثر

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) لقد سمعت الوفود السؤال يا سيد مشهدي وكنت أعتقد أني واضح عندما اقترحت على المؤتمر اعتماد هذا التقرير والسيد فون فاغنر على حق فقد قبلت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية هذه الوثيقة بصيغتها الواردة أمامكم ومسألة ادراجها في تقرير المؤتمر مسألة أخرى والسؤال المطروح في المرحلة الحالية هو هل توافق على تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية أم لا؟ وأكون ممتنا لو تكرم السيد مشهدي بالرد على سؤال السفير فون فاغنر

السيد مشهدي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية) قال سفير بلادي في اجتماع اللجنة المخصصة

"ونظرا لهذا السعي الجاري الآن ، فإننا لسنا على استعداد في هذه المرحلة للموافقة على شيء سوى احالة هذا النص إلى مؤتمر نزع السلاح مشفوعا بالتحفظات التي أعربنا عنها ولا بد أن أشدد على أن موقفنا النهائي من النص في مؤتمر نزع السلاح سيتوقف على النتيجة النهائية للمناقشات المتعلقة بالمادة الثامنة"

وهذا يعني أن أي قرار وأي موقف يتخذه وفدي بصدد التقرير بوصفه تقريرا سيكون متوقفا على نتيجة المناقشات المتعلقة بالمادة الثامنة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) سأكرر إذن سؤالي هل المؤتمر على استعداد للموافقة على التقرير الذي قدمه السفير فون فاغنر والصادر بوصفه الوثيقة CD/1170؟ هل يوجد أي اعتراض على اعتمادنا لهذا التقرير؟ لا يوجد أي اعتراض اعتمد التقرير بالتالي . أشكركم جميعا على مساعدتنا طوال هذه المرحلة الهامة

ننتقل الآن إلى القراءة الثانية لمشروع التقرير السنوي للمؤتمر . وقد نظرنا خلال القراءة الأولى للأجزاء التقنية والفقرات الموضوعية من مشروع التقرير في المسائل التي ثارت ، وأدخلت بصددها تغييرات تتجلى الآن في الوثيقة CD/WP.428/Rev.1 وسيظل المؤتمر في الوثيقة فرعا فرعا وفقا للممارسة المعمول بها ، بما أنها فحصت

فقرة فقرة في القراءة الأولى وسندأ بالتالي بالفصل الأول (المقدمة) ، هل توجد أي تعليقات؟ لا توجد أي تعليقات .

ننتقل الآن إلى العمل ثانيا (تنظيم أعمال المؤتمر) ، الفرع ألف (دورة المؤتمر لعام ١٩٩٣) هل توجد أي تعليقات؟ لا توجد أي تعليقات .

الفرع باء (الدول المشتركة في عمل المؤتمر) هل توجد أي تعليقات؟ لا توجد أي تعليقات

الفرع جيم (جدول الأعمال وبرنامج العمل لدورة ١٩٩٣) . هل توجد أي تعليقات؟ لا توجد أي تعليقات .

الفرع دال (حضور واشتراك الدول غير الأعضاء في المؤتمر) سنواصل عملنا إذا لم توجد أي اعتراضات .

طلبت إلى الأمانة توزيع بعض اقتراح ورد من المجموعة العربية فيما يتعلق بالفرع هاء (توسيع نطاق عضوية المؤتمر) . وأعتقد أن الاقتراح الذي أشير إليه يرد في التقرير CD/WP.428/Add.1 بوضعه تعديلا وآمل ألا تثير هذه المسألة أي مشكل نظرا إلى أن الاقتراح هو اقتراح جماعي وإذا لم توجد أي تعليقات ، فإني سأعتبر أن بعض الاقتراح مقبول

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالعربية). هل توجد أي تعليقات أخرى على الفرع هاء؟ لا توجد أي تعليقات

الفرع واو (تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته) هل توجد أي تعليقات؟ لا توجد أي تعليقات

الفرع زاي (الرسائل الواردة من منظمات غير حكومية) . هل توجد أي تعليقات؟ لا توجد أي تعليقات

سنواصل الآن العمل بصدد العمل ثالثا (الأعمال الموضوعية للمؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٣) ، الفقرات من ٢١ إلى ٢٤ ويرجى ملاحظة أنه أضيفت في الفقرة ٢٤ وثائق رسمية جديدة للمؤتمر ، وبالخصوص الوثيقة الصادرة برمز CD/1172 التي تعكس البيان الذي أدلى به ضاح هذا اليوم السفير آموريم فيما يتعلق بالتعديلات المدخلة على معاهدة تلاتيلولكو

وسعود سا هده المسالة إلى الفرع ألف (حطر التحارب النووية) فقد أضافت الأمانة في العقرة ٢٦ إشارة إلى أن المؤتمر اعتمد مؤخرا العقرة ١٥ من التقرير المرحلي عن الدورة الرابعة والثلاثين لفريق الخبراء العلميين المحصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهترازية كما أضافت الأمانة حملة متعلقة بدعوة الوكالة الدولية للطاقة الدرية ، التي فحصاها في الاسوع الماضي . وأضافت الأمانة كدلك في الفقرة ٢٨ فقرة فرعية (ب) تشير إلى الوثيقة CD/1167 . هل توجد أي تعليقات؟ لا توجد أي تعليقات

العرع ساء (وقف ساق التسلح النووي وسرع السلاح النووي) أعطي الكلمة إلى السيد كالديرون من وفد سيرو

السيد كالديرون (سيرو) (الكلمة سالاسانية) لا أرغب في وقف استرسال النظر في هده الوثيقة إلا لأدكر أنه يسعي حدف الجزء الأخير من الجملة الواردة في العقرة ٣٤ من العرع ساء من الصفحة ١٤ في الترجمة الاسانية ، لتتشمى العقرة مع النص الانكليزي وهو النص السليم . أكرر يلزم في العقره ٣٤ حدف الجملة الاسانية التي اتعقنا على حدفها . "Con un mandato aceptable para todas las delegaciones"

الرئيس (الكلمة سالعربية) سيتم دلك وفقا لرغبات السيد كالديرون . سنتقل الآن إلى العرع ساء (وقف ساق التسلح النووي وسرع السلاح النووي) ألاحظ أنه لا توجد أي تعليقات أشكر الوفود على تعاونها

العرع جيم (منع الحرب النووية ، بما في دلك الأمور دات الصلة) هل توجد أي تعليقات؟ لا توجد أي تعليقات لسنتقل الآن إلى العرع دال (الأسلحة الكيميائية) طلب ممثل ساكستان الكلمة إليه الكلام

السيد كمال (ساكستان) (الكلمة سالانكليزية) أطن أنا سنحدث عن العقرات من ٧٣ إلى ٧٤ من العرع دال وتتضمن العقرات من ٧٣ إلى ٧٤ من هده الوثيقة CD/WP.428/Rev.1 بما صاغته الأمانة بمعردها ، ولم يجمع على عكس الأجزاء الأخرى من هدا التقرير لقراءة أولى أو للمناقشة فيما بين الدول الأعضاء وهدا خروج غير مألوف عن الممارسة المعمول بها ، خاصة وأن إحدى تلك العقرات ، أي العقرة ٧٤ ، تتضمن أفكاراً موضوعية . ولدى وفدي بعض الآراء أود تقديمها ، ولكن قبل أن أقدمها ، أود أن أسألكم سيدي الرئيس عما إدا كنتم تعتزمون إجراء قراءة أولى لهده العقرات في جلسة غير رسمية لمناقشتها قبل عرضها على الجلسة العامة لاعتمادها ، أو هل ترغبون في أن تجري المناقشة في الجلسة العامة داتها؟

الرئيس (الكلمة بالعربية): وضّحت صباح هذا اليوم في بياني الاستهلالي أني سأستعين عن المشاورات غير الرسمية نظراً لضيق الوقت وذلك على أساس المبدأ المعروف الوارد في النظام الداخلي والذي يعرفه كذلك جميع رجال القانون ، بأن من يملك الكثير يملك القليل ، وبأن مؤتمر نزع السلاح هو سيد قراره الذي يتحدد في جلساته . وسأقرأ عليكم المادة ١٩ بالانكليزية لوجودها أمامي

(واصل بالانكليزية)

"يتم تصريف أعمال المؤتمر في جلسات عامة ، وكذا باتباع أي ترتيبات إضافية يتفق عليها المؤتمر مثل عقد الجلسات غير الرسمية بحضور الخبراء أو بدونهم"

(واصل بالعربية)

وقد رأيت بناء على هذه المادة ١٩ أنه يمكنني الاستعناء عن المشاورات غير الرسمية اعتقادا مني أنه يمكننا إجراء القراءتين الأولى والثانية بصورة متزامنة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية نظراً إلى أننا اعتمدنا التقرير أما فيما يتعلق بالمبادرة التي تقدمت بها إلى الأمانة بشأن صياغة الفقرتين ٧٣ و٧٤ ، فإنني أود أن أشير إلى أن الأمانة وإن كانت حقاً قد حررت التقرير فإنها قامت بذلك تحت مسؤوليتي وإني أتحمل تلك المسؤولية بالكامل وأود بعد هذا الايضاح أن أدعو الأمين العام للمؤتمر ليأخذ الكلمة ، فلعله يرغب في إيضاح المسألة

السيد بيراساتيغي (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) أود بإيجاز شديد إيضاح مسألة متعلقة بالتحرير الفعلي لهذين الحكمين الواردين في الفرع دال من مشروع التقرير فقد جرت العادة دائماً أن تتحمل الأمانة مسؤولية الصياغة الأولى للتقرير ، بغض النظر عما إذا كان التقرير يتناول مسائل تنظيمية أو موضوعية والمشروع الأول هو دائماً من إعداد الأمانة ، وقد حدث هذا مثلا بالنسبة إلى البند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" ، والبند ٢ "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" والبند ٣ "منع الحرب النووية" هذا هو الاجراء المعتاد والسفير كمال على حق عندما أشار إلى أننا نتناول في الحالات العادية التقرير في جلسات غير رسمية ، غير أننا تلقينا إفادة ، بعد أن ألقيتم يا سيادة الرئيس بيانكم في الجلسة العامة الأخيرة ، بأن عددا من الوفود ترغب في أن تُجري اليوم مناقشة التقرير في الجلسة العامة ، لما لهذا الحدث من أهمية تاريخية بالغة وبناء عليه يسعني ، وفقا للمادة ١٩ التي ذكرها الرئيس منذ حين ، الحصول على موافقة المؤتمر بكامل هيئته لعقد جلسة غير رسمية . ولما كان عدد من الوفود قد أعرب في هذه المرحلة عن الرغبة في مواصلة الجلسة العامة ، فإنه لم يتفق بالتالي أي اتفاق على عقد جلسة غير

رسمية وليس هناك أي صعوبة في عقد الجلسات العامة ، لانا اعتمدنا ببساطة مبدأ ورد في الوثيقة CD/1036 التي تتضمن قرارا بصدد تحسين أداء المؤتمر وريادة فعاليته ، يقضي بأن تعقد جلسة عامة واحدة في الاسبوع في مراحل معينة ، مع تفصيل عقد الجلسة العامة أيام الخميس ، كما ورد في تلك الوثيقة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) هل يعتبر السفير كمال أن هذه الايضاحات مرضية؟ طلب السفير كمال الكلمة وأنا اعطيها اياه

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): أنا لا أطعن في حق الأمانة في إعداد المشروع الأول للتقرير - فهذه هي مهمة الأمانة . كما أني لا أطعن في حق الرئيس والمؤتمر في مناقشة المسائل في الجلسات العامة وإنما أردت استرعاء انتباهكم فقط الى أن هذه الفقرات لم تقرأ قراءة أولى وأنا نقدر بها إلى قراءة ثانية في الجلسة العامة فهل تسمحون لي بالتالي ، إذا اتجهت النية الى اجراء القراءة الثانية في جلسة عامة ، أن أقدم آراء وفدي في الجلسة العامة بصدد هذه الفقرات؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) يمكن قطعا أن يعرض السيد كمال آراء وفده في الجلسة العامة . وأعتقد أنه يمكننا دمج القراءتين الأولى والثانية ، واجراء قراءة وحيدة ومن المعروف على أية حال ألا تثير هذه الفقرات الثلاث صعوبات كبيرة ولكنه غني عن البيان أن الوفود حرة في تقديم آرائها بصدد محتوى هذه الفقرات ؛ أنا لا أفرض قاعدة استبدادية ، ويسعدني أن أسمع التعليقات التي أشار إليها ممثل باكستان على الفقرتين ٧٣ و٧٤

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) توجد لدى وفدي آراء يرغب في تقديمها وبالخصوص عن الفقرة ٧٤ فبعض بعضهم من الفقرة ٧٣ أنها تشير إلى ارفاق الوثيقة CD/1170 بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/WP.428/Rev.1 والوثيقة CD/1170 المرفقة بتيحة للفقرة ٧٣ وثيقة تتألف من ١٩٣ صفحة تتضمن تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ومرفقاته ، وقد اعتمدنا التقرير ومرفقاته منذ حين في الجلسة العامة فيما أعلم وقد أصبح تذييل الوثيقة CD/1170 ، الذي يشكل مشروع بعض الاتفاقية ، جزءا من الفقرة ٧٣ بعد اعتماد التقرير ومرفقاته وادراجه في الفقرة ٧٣ بعبارة أخرى أصبح مشروع الاتفاقية الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.2 الآن جزءا من الفقرة ٧٣

وننتقل الآن الى الجملة الأولى من الفقرة ٧٤ التي يرد فيها ما يلي "ويرفق تذييل بتقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية المشار اليه في الفقرة ٧٣/٤٢ بوصفه

التذييل الأول لهذا التقرير" . ونحن الآن بعبارة أخرى بعيد ارفاق بعض التذييل مرة ثانية بالوثيقة CD/WP.428/Rev.1 والنتيجة هي أن الوثيقة CD/WP.428/Rev.1 ستتضمن الآن مشروع الاتفاقية الذي يحمل الرمز CD/CW/WP.400/Rev.2 مرتين - مرة بوصفه تذييلا للوثيقة CD/1170 ، ومرة بوصفه تذييلا نتيجة للفقرة ٧٤ هذه هي النقطة الأولى أما النقطة الثانية ، فهي تتصل بالجملة الثانية من الفقرة ٧٤ وقد نقلت هذه الجملة من آخر جزء من الفقرة ٤١ في الوثيقة CD/1170 ، أي وثيقة التقرير ، وهي فقرة تعرض اتفاق معظم الوفود في الفقرة ٤١ بأن يحال مشروع الاتفاقية إلى الجمعية العامة للتركية على أن فتح باب التوقيع عليه في موعد مبكر . غير أننا نعرف أن الفقرة ٤١ من الوثيقة CD/1170 لا تشكل جزءا من استنتاجات الوثيقة فالاستنتاجات تبدأ في الفقرتين ٤٢ و٤٣ ، وترد الخلاصة الرئيسية في الفقرة ٤٣ بخاتمة التقرير وتذييله الى مؤتمر نزع السلاح ليبطر فيه ونحن نرى لذلك السبب أنه إذا توجب علينا أن نعكس الرأي الذي "أعرب بصورة واسعة" عنه ، فإنه سيلزم آنذاك بطبيعة الحال الاعراب عن الرأي المخالف كذلك ، غير أن تلك العملية لن تكون سلسلة أو مستحبة في تقرير هام هو الوثيقة CD/WP.428/Rev.1 ، أي تقرير مؤتمر نزع السلاح . ويرى وفدي أنه ينبغي أن يعكس تقرير مؤتمر نزع السلاح توافق الآراء - فتوافق الآراء موجود بصدد مجالات هامة جدا في هذا التقرير ولا يوجد توافق الآراء على سبيل المثال ، في بطري ، إلا إذا سحب أحد الوفود اعتراضه - ويمكن مشاهدة نشأة توافق الآراء بصدد إحالة هذا التقرير إلى الجمعية العامة على أنه ليس من المستحب في بطر وفدي تجاوز هذا الأمر في تقرير يمثل تلك الأهمية والتركيز على فكرة لم تتوافق الآراء عليها ، أي فكرة "أعرب بصوره واسعة" عنها ، أو على فكرة لا توافق للآراء فيها ، بل هي فكرة مخالفة ، لتقرير بهذه الأهمية ويود وفدي بالتالي أن يشير بالبطر في إعادة صياغة هذه الفقرة من الأساس ، أي الفقره ٧٤ ، ونقترح البطر في جملة من قبيل الجملة التالية: "اتفق على إحالة مشروع الاتفاقية بصيغته الوارده في مرفق تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبطر فيه" ويمكننا مناقشة تلك الصيغة والاستماع الى آراء الوفود الأخرى ، وتغيير تعديلها إن اقتضى الأمر إلى أن نتوصل إلى صيغة متفق عليها يمكن أن تحظى برضا كل الأطراف ، ويمكن آنذاك احالتها الى الجمعية العامة بوصفها فقرة تحظى بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح ، دون اظهار أي انقسام في صفوف هذه الهيئة .

الرئيس (الكلمة بالعربية) أود بادئ ذي بدء أن أشير إلى أنه قد يوجد بعض الخلط فلم يعتمد بعد أي شيء في هذا الفرع في رأيي وفي رأي سائر أعضاء هذا المؤتمر فنحن نناقش الفقرات من ٧٢ الى ٧٤ ، ولكني أكرر أننا لم نعتمد أي شيء بعد لقد اعتمدنا في وقت سابق الوثيقة CD/1170 التي تتضمن تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ؛ غير أني أقترح عليكم الآن أن نناقش الفقرات من ٧٢

الى ٧٤ وأن نعتمدها وسنطرق الى اقتراح السيد كمال بتعديل الفقرة ٧٤ عندما نستمع إلى آراء الوفدين الراغبين في أخذ الكلمة ، أي السيد مشهدي ممثل جمهورية ايران الاسلامية ثم سفير الولايات المتحدة السيد ليدوغار

السيد مشهدي (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية): لقد سبق الإعراب عن وجهة نظر وفدي وبما أنه تجري بعض المشاورات في هذا الصدد فأنا أطلب إليكم تعليق الجلسة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السيد مشهدي على اقتراحه ولكني أود أولا أن أعطي الكلمة للسفير ليدوغار

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية)(الكلمة بالانكليزية): مع إيلاء الاحترام الواجب للوفد الإيراني وللسيد مشهدي ، اعتقد أننا نستطيع الاستفادة من الوقت بشكل مجد من أجل حل المشكلة التي نناقشها حاليا ، وإذا كانت هناك حاجة إلى تعليق الجلسة ، فلتمنح إيران والآخرون الذين يرغبون في ذلك ، هذا التعليق ، عندما نكون قد أعددنا كل شيء لمواجهة آخر مسألة لقد استمعنا من رميلنا الباكستاني إلى بعض التعليقات على هذه الفقرات ، ومن الواضح أنه سيتعين علينا مناقشتها وأود ، لو أذنتم لي ، أن أرد على بعض الملاحظات المتعلقة بالفقرات ٧٢ ، و٧٣ ، و٧٤ التي قدمها السفير كمال لتبيّن ما إذا كنا نستطيع تسويتها حتى مع استمرار المفاوضات بشأن المسألة وحسبما فهمت فإنها تتعلق بتوزيع مقاعد المجلس التنفيذي المخصصة للمنطقة الآسيوية ولذا ، فلو أذنتم لي ، سيدي الرئيس ، سأواصل كلمتي

أولا وقبل كل شيء ، وفيما يتعلق بالأمانة وبالفقرة الأولى ، اعتقد أن الأمانة كانت على حق تماما في اقتراح المشروع الأول على النسق الذي ورد به ويستدل من المحاضر المتعلقة بمعاهدة قاع البحار المؤرخة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ ، على أن الهيئة السابقة على هذا المجلس وهي مؤتمر لجنة نزع السلاح اختتمت فقرة القرار أو الفقرة المماثلة بهذه العبارات على وجه التحديد "أُعرب بصورة واسعة عن الأمل في أن يلقى مشروع المعاهدة استحسان الجمعية العامة وأن يفتح باب التوقيع عليه في موعد مبكر" وبالمثل ، ووفقا لما جاء في مذكراتي في عام ١٩٧١ ، عندما كانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية قيد النظر ، ظهرت جملة مطابقة في فقرة القرار: "أُعرب بصورة واسعة عن الأمل في أن يلقى مشروع الاتفاقية استحسان الجمعية العامة وأن يفتح باب التوقيع عليه في موعد مبكر" لذا يبدو من الطبيعي تماما أن تعتمد الأمانة على سابقة لدى إعدادها أول مشروع والجملة لم تنقل ، حسبما أراها أيها السفير كمال من تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وإنما نقلت من السوابق التاريخية

لهده الهيئة ومن المنظمات التي سبقتها مباشرة . وهي ، ثانيا ، لا تنص على نفس الشيء الوارد في الفقرة التي أشار إليها السفير كمال - هي لا تنص على نفس الشيء على الاطلاق . وعندما أقرأ في الفقرة ٤١ من الصفحة ٤٠ في الوثيقة CD/1170 ، التي تقول فيها "معظم الوفود .." ، إلخ ، يوصي أنفسنا ، فمعنى هذا أن معظمنا يوصي بنفسه . صحيح أننا ميالون إلى القول بأنه من رأينا أن يحال مشروع الاتفاقية إلى الجمعية العامة على أمل استحسانه وفتح باب التوقيع عليه . وما قيل هنا قد قيل وفقا للسوابق الخاصة بالمعاهدات الأخرى التي قدمت إلى نيويورك ولم تحظ للأسف بتوافق كامل في الآراء في الوقت الذي أُحيلت فيه ، ومن الواضح أن الشيء نفسه ينطبق على الحالة هنا وما يقوله معظمنا فهو إنه أُعرب بصورة واسعة عن الأمل في أن تلقى الاتفاقية الاستحسان - وهو أسلوب مختلف تماما . والآن ، هل أفهم أن الوفد الباكستاني يود أن تصبح الجملتان متجانستين تماما مما قد يعني الى القول بعدم لزومهما؟ حسنا ، هذا ما لا اعتقد تماما أنه يسعى فعله . وإذا أردنا أن نفعل أي شيء فاعتقد أننا يمكن أن نجعلهما أكثر اختلافا بشكل واضح بحيث يمكن النظر إليهما بجلاء على أنهما توصيتان مختلفتان وهناك سبل شتى لفعل ذلك ، ويسعدني أن اقترح صيغة لذلك إذا كان هذا هو الطريق الذي ترغب أن تمضي فيه ، سيدي الرئيس

السيد باتسانوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية) لديّ أنا أيضا عدد من الأسئلة بصدد الفرع دال (الأسلحة الكيميائية) ويتعلق السؤال الأول بالفقرة ٧٢ واعتقد أن سؤالي سؤال تقني جدا ، ويتعلق بالنقطة التالية فالفقره ٧٢ تبدأ بعبارة "ترد قائمة الوثائق الجديدة" فإذا نظرنا إلى الفرع التالي ، "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، نجد أنه يبدأ بعبارة "ترد قائمة الوثائق" وأود ببساطة أن أسأل ما هو الاختلاف هنا؟ فلتوضح الأمانة لنا هذه المسألة وبالمثل ، فإن الفقرة ٧٩ في الصفحة ٣٢ من النص الانكليزي تتضمن أيضا جملة تبدأ بعبارة "ترد قائمة الوثائق" وإذا نظرنا إلى التقرير CD/1170 ، سنشهد في الفرع الخاص بالوثائق ، أن الفقرة ٥ تبدأ بعبارة "خلال دورة عام ١٩٩٣ ، قدمت الوثائق الرسمية التالية .. " . ومن ثم فإن سؤالي باختصار هو: لماذا تختلف صياغة هذه الفقرة عن صياغة الفقرات المماثلة الأخرى؟ إنني أرغب في توجيه هذا السؤال ثم بعد ذلك ليس لديّ فيما يتعلق بالفقرة ٧٣ تعليقات خاصة . واعتقد ببساطة أنه من الضروري هنا تمديد المقرر الذي اعتمدناه مؤخرا ، ومد الفحوات ، والقول بأننا اعتمدنا اليوم هذا التقرير (تقرير اللجنة المخصصة) أما فيما يتعلق بالفقرة ٧٤ ، فلي أنا أيضا سؤال محدد عن اقتراح عرض بعض الوثيقة في بعض تقرير مؤتمر نزع السلاح وعلى أي حال فإنني لا أفهم الإشارة إلى الفقرة ٧٣-٤٢ أما فيما يتعلق بالجملة الأخيرة ، فليس لديّ اعتراض عليها (الجملة الأخيرة في الفقرة ٧٤)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السيد باتساوه ، وسحاول الاجابة على أسئلته المتعلقة بقائمة الوثائق ، وتوضيح أساس الصياغة الحالية للفقرة ٧٤ . والواقع أن السفير بيراساتيعي يود تسليط أكبر قدر ممكن من الضوء على هذه النقطة ، فليأخذ الكلمة

السيد بيراساتيعي (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة)(الكلمة بالانكليزية): آمل أن أتمكن من أداء ذلك . النقطة الأولى التي أشارها السفير باتساوه تتعلق باستخدام عبارة "ترد قائمة الوثائق الجديدة" ، وبأساس الاختلاف مع الفقرة ٧٥ والفقرات الأخرى في التقرير . والواقع ، أن العبارة هي نفسها تماما فعندما نقول الوثائق الجديدة فإننا نعني الوثائق التي قدمت أثناء عام ١٩٩٣ ، لكن إذا نظرت على سبيل المثال إلى الفقرة ٧٥ ، فإنها تقول "ترد قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٣" - وهذا يتسبب في الاختلاف إنه ببساطة ترتيب خاص بالصياغة اتبعناه لعدد من السنوات وليس له نتائج أخرى

فيما يتعلق بالنقطة الثانية الخاصة بالفقرة ٧٣ - نعم أنت على حق تماما هذا نص تقني أُدخل في التقرير ، ولذا فمجرد اعتماد تقرير اللجنة المختصة ، فإننا سمعنه هنا

والنقطة الثالثة التي أثرتها تتعلق بالفقره ٧٤ هنا أُشير أيضا إلى الفقرة ٤٣ من تقرير اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ويرد في هذه الفقرة ٤٣ ما يلي "ترد نتائج المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية في التذييل المرفق بهذا التقرير " ، وحيث أن تقرير اللجنة المختصة سوف يظهر في الفقره ٧٣ لأغراض التحديد ، فمن الضروري أن يكون الترقيم كما يلي ٧٣-٤٣ وليس المقصود من الجملة هو تكرار التذييل المرفق بتقرير اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، وإنما ببساطة نقله كتذييل مرفق بالتقرير السنوي الذي يقدم من المؤتمر إلى الجمعية العامة . ونعتقد أنها عملية واقعية لعدد من الأسباب . فأولا وقبل كل شيء ، تمثلت دائما الممارسة التي تتبعها الهيئة التفاوضية من أجل إحالة الاتفاقات التي يتم التوصل إليها هنا إلى الجمعية العامة في ارفاقها كتذييلات للتقرير السنوي وقد اتبعت هذه السابقة في كل حالة والنقطة الثانية التي أود تقديمها في هذا الخصوص هي أن هذه الممارسة لم تطبق فقط على مشاريع المعاهدات أو الاتفاقيات ، فقد فعلنا ذلك في بعض الحالات بالنسبة لوثائق هامة أخرى فعلى سبيل المثال ، أحال مؤتمر عام ١٩٨٢ إلى الدوره الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح كمرفق أيضاً بالتقرير السنوي للمؤتمر وأخيراً ، فإن السبب

الثالث لشعورنا في الأمانة بأن التذييل المرفق بتقرير اللجنة المخصصة يستجيب أن يُنقل كتذييل للتقرير السنوي هو بحد ذاته قرار الجمعية العامة ٣٥/٤٦ جيم الذي يمكننا أن نلاحظ في فقراته ٢ إلى ٥ من المنطوق ، الطلب الموجه إلى المؤتمر من أجل تقديم تقرير - وهو ليس طلباً موجهاً إلى اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وإنما هو طلب موجه إلى مؤتمر نزع السلاح . وقد أصبح هذا واضحاً ، بوجه خاص ، لأن عمل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية مشار إليه في الفقرة ٣ ، في حين أن المؤتمر هو المطالَب في الفقرات التالية بتقديم تقرير عن مشروع الاتفاقية أي عن نتائج المفاوضات وهي بالضبط نفس الجملة الواردة في الفقرة ٤٢ من تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ولسوف أقوم بإيجاز ، إذا سمحتم لي سيدي الرئيس ، بإيضاح نقطة أخيرة تتعلق بالجملة الثانية في الفقرة ٧٤ ، فالسفير ليدوغار على حق ، فقد أخذنا في الواقع بعين الحسبان صياغة مماثلة استُخدمت في حالة معاهدة قاع البحار وفي حالة اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ، فالنص هو بالضبط النص الذي ورد في المعاهدة وفي الاتفاقية وأعتقد حالياً أنه لا يوجد لدي ما أضيفه أكثر من ذلك .

الرئيس (الكلمة بالعربية). يحدوني الأمل حقاً في أن يعيد التوضيح الذي أعطيناه إليه من الأمين العام للمؤتمر ، طمأنة الوفود التي ساورتها الشكوك . ومن الواضح أن المسائل الاجرائية لا تكون واضحة دائماً بشكل تام ، لكن ما يستجيب فهمه هو أنه لا يوجد دافع خفي وراء صياغة الفقرات قيد النظر . فالهدف ببساطة هو إحالة التقرير إلى الجمعية العامة على أفضل نحو ممكن ، كما يتعين علينا أن ندرجه في تقريرنا الإجمالي أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي مرة أخرى ، ويحدوني الأمل أن يكون اعتبر التفسير الذي قدمه السفير نيراساتيفي مرضياً

السيد باتسانوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية) ليست لديَّ شكوك فيما يتعلق بوجود دوافع خفية والأمر ببساطة هو أنه إذا كنا في الفقرة ٧٣ نحاول التعبير عن نفس النوع من الآراء الواردة في الفقرة ٧٥ ، إذن لمَ لا نستخدم نفس الصياغة؟ وإلا ستثور أسئلة أخرى حول لماذا وضعت الصياغة بشكل مختلف ، أو قد تكون الاشارة إلى وثيقة معينة قد أُغفلت؟ أعتقد أنه سؤال بسيط وأولي تماماً ، لا سيما وأنه يُذكر في الفقرة ٥ من الوثيقة CD/1170 "خلال دورة عام ١٩٩٢ ." . لا أرى أية دوافع خفية على الإطلاق هنا . لكني أعتقد أن الأكثر معقولية ببساطة هو وضع الأمور بشكل سليم وفيما يتعلق باقتراح الرقمين ٧٣ ، و٤٢ فلا أستطيع على وجه الاطلاق فهم معنى هذا وأنا ببساطة أخشى جداً أن يؤدي كل هذا إلى تشويش جديد لدى القراء لأن السيد نيراساتيفي لن يتمكن من أن يوضح في كل وقت ولكل شخص مهتم المعنى الذي تقصده الفقرة ٤٢ من التقرير CD/1170 وأعتقد أنه يسعى عمل شيء ما هنا ، لكن في الوقت الحالي - قد أكون شديد العناء ، لكني ببساطة لا أستطيع فهم المقصود - ٤٢ - ٧٣

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). أعتقد أن إيضاح أمينا العام كان واضحاً ، لكن يبدو أن الأمر ليس على هذا النحو حتى الآن أعطي الكلمة للسفير كمال .

السيد كمال (باكستان)(الكلمة بالانكليزية) أنضم إلى السفير باتساوف فيما يشعر به من خلط يسمى الآن "حس اطلاع" . المشكلة هي أننا نناقش ثلاث أفكار منفصلة ، معاً وأعتقد أن أفضل طريق قد يكون هو تناول هذا الحرف دال فقرة فقرة وأنه إذا وافقتم ربما يمكننا البدء بالفقرة ٧٢ . وبالنسبة للفقرة ٧٢ أوافق السفير باتساوف على أنه في الامكان صياغتها بشكل أفضل بأن يقول "ترد الوثائق المعروضة خلال دورة عام ١٩٩٢" بغية تفادي أي مجال لسوء الفهم يمكن أن يظهر فيما بعد واقتراحي حالياً هو أن يطرح في هذه النقاط الثلاث فقرة إثر فقرة ولا يطرح في الغرف ككل فإذا وافقتم سأقتصر حالياً على ما قلته بالنسبة للفقرة ٧٢ فقط .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) تتذكر الوفود دون شك أن المناقشة كلها بدأت عندما تناولنا الفرع دال (الأسلحة الكيميائية) فلم تتح الوفود لي الوقت الكافي لتناول هذا الفرع فقرة إثر فقرة - فقد قُدمت اعتراضات على طريقة إجراء النظر فيه في جلسات غير رسمية أو رسمية حتى قبل أن يتمكن من فعل ذلك لكني الآن على استعداد للشروع في النظر فيه فقرة إثر فقرة وهو ما يقتضي حسب فهمي موافقة المؤتمر على أن يباشر عملنا بهذه الطريقة وبغية تفادي حدوث أي خلط فيما بعد ، أقترح أن يتناول الآن الفقرة ٧٢ بشأن قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر وجميع هذه الوثائق تُرد في الوثيقة CD/1170 ولا أعلم ما إذا كان يتبغي إدراجها جميعاً هنا ، وما إذا كان هذا هو ما يقصده السفير باتساوف أو أن الأمر ببساطة هو وجوب أن تكون صياغة هذه الفقرة هي بالضبط نفس الصياغة الواردة على سبيل المثال في الفقرة ٧٥ التي تنص على ما يلي

"ترد قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٢ في إطار هذا البند من جدول الأعمال في التقرير المقدم من اللجنة المخصصة والمشار إليه في الفقرة التالية ."

ذلك هو أحد طرق النظر إلى المسألة ، لكن هناك ممثلين يرغبان في التحدث عن الفقرة ٧٢ ، أولهما هو السيد توت ممثل هنغاريا ، ثم السيد سيميثي ممثل الجزائر .

السيد توت (هنغاريا). بالنسبة لوفدي لا تمثل هذه المسألة مشكلة حقيقية ، لكن إذا كانت تسود صعوبات لوفود أخرى فأعتقد أنه ينبغي أن نحلها بطريقة لا تعقد المشكلة أكثر فإذا أفهمنا مفهوم عام ١٩٩٢ ، يكون ذلك قد استبعدنا وثائق عديدة من قائمة الوثائق المؤرخة ١٩٩١ ومن ثم فإن اقتراحي بسيط للغاية وأقترح

تقديمه لإقراره ألا وهو ـ حذف كلمة "حديده" والاكتفاء بذكر "قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر "

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السفير توت. هذا على الأقل مقترح بنّاء . فهل يمكن للطريقة التي عرض بها السيد توت المسائل أن تساعد السيد باتسانوف على إزالة شكوكه؟ أثناء تفكيره في هذه المسألة ، أدعو السيد سميشي سفير الجزائر إلى إلقاء كلمته

السيد سيميشي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية). بشأ عدم تيقن بشأن ثلاث نقاط بعد ما قاله سفير باكستان وسفير الاتحاد الروسي بشأن الفرع من الوثيقة CD/WP/428/Rev.1 المتعلقة بالأسلحة الكيميائية فإذا أخذت العقرة ٧٣ فيتبين منها أن هناك عدم تيقن في الصياغة أرائه جزئياً الأمين العام ذاته السيد بيراساتيعي عندما قال قبل ذلك إن صياغة العقرة ٧٣ مطابقة لصياغة العقرة ٧٥ وأن الوثائق التي أشير إليها هي الوثائق التي قُدمت في عام ١٩٩٣ . ولذا أقترح أن تكون صياغة العقرة ٧٣ مماثلة لصياغة العقره ٧٥ . ثم إن هناك في العقرة ٧٣ عموماً قائما بين التقرير الوارد في الوثيقة CD/1170 ، الجزء الأول ، والمرفق بهذا التقرير ونحن لا نعهم تماماً لماذا تتحدث العقرة ٧٣ عن التقرير وتعطيه رمزه ـ CD/1170 ـ في حين أن العقرة ٧٤ التي تتناول الوثيقة ذاتها لا تشير إلا إلى المرفق بذلك التقرير ومن ثم أعتقد أن العقره ٧٣ ينبغي أن تحدد أن هذا التقرير مستمد في الجزء الأول أو في العقرات ١ إلى ٤٢ أو ٤٣ من الوثيقة CD/1170 التي لا يتضمن الجزء الثاني منها سوى التذييل هذه هي الملاحظات الأولية التي أقدمها على موضوع صياغة العقرات ٧٢ ، و٧٣ ، و٧٤ وحدها ويحتفظ الوفد الجزائري بالحق في إلقاء كلمة فيما بعد عن الآثار السياسية للجزء الأخير من العقرة ٧٤ .

الرئيس (الكلمة بالعربية) أشكر السفير سيميشي على تعليقاته واقتراحاته فيما يتعلق بتعليقه الأول وبالحل القائم على اعداد صياغة متطابقة للعقرتين ٧٣ ، و٧٥ أعتقد أنها أدا اعتمدنا الصياغة ذاتها وأشرنا الى عام ١٩٩٣ في العقره الخاصة بالأسلحة الكيميائية نكون قد تركنا شعره لأنه كما قال السفير توت ، فان الوثيقة CD/1170 تذكر أيضا وثائق مؤرخة في عام ١٩٩١ وهذا هو السبب في عدم الاشارة الى عام ١٩٩٣ في الوثيقة CD/WP.428/Rev.1 ومن ثم أعتقد أن الحل يتمثل في الأخذ بالمقترح الذي قدمه السيد توت ، وحذف كلمة "حديده" من العبارة التالية "ترد قائمة الوثائق الحديده المعروضة على المؤتمر في اطار هذا البند من جدول الأعمال في التقرير المقدم " فإذا قلنا فحسب "قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر" فان هذا سوف يشمل الوثائق التي قدمت من قبل والوثائق التي قدمت مؤخرا . وأعتقد أن

السير مايكل ويستون ممثل المملكة المتحدة هو أول من طلب القاء كلمة بشأن هذه النقاط .

سير مايكل ويستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)(الكلمة بالانكليزية). سأركز أولا على الفقرة ٧٣ أعتقد أن المشكلة التي ينطوي عليها اقتراح السفير توت تتمثل في أن القائمة قد تكون طويلة تماما اذ يفترض أنها سوف تعود الى نقطة البداية ، أو على الأقل الى بداية المفاوضات ، وبدا فيانا سنرفق معاً وثائق مدة تبلغ ٢٤ صفحة ، اذا لم نضع نوعا من التحديد الزمني . ومن ناحية أخرى ، أوافقه تماما على أنه اذا لم نشر سوى الى عام ١٩٩٢ فاننا نكون قد تغافلنا عن حصر وثائق عام ١٩٩١ ، وقد يتمثل أحد الحلول في استخدام عبارة "منذ اختتام دورة عام ١٩٩١" ، فسيؤدي هذا الى ادراج جميع الوثائق التي ظهرت منذ اختتام آخر دورة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) ما فهمته هو أن القائمة المعنية هي القائمة التي تظهر في الفقرة ٥ من الوثيقة CD/1170 التي تسرد جميع الوثائق ذات الصلة وتبدأ بما يلي:

(تابع بالانكليزية)

"خلال دورة عام ١٩٩٢ ، قدمت الى مؤتمر نزع السلاح الوثائق الرسمية التالية التي تتناول موضوع الأسلحة الكيميائية "

- وهناك وثيقة واحدة فقط مؤرخة في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ حسبما أراها

(تابع بالفرنسية)

وقد أكون مخطئا ولكني أعتقد أن قائمة الوثائق الجديدة التي عرضت على المؤتمر خلال هذه الدورة هي في الواقع تلك القائمة لكني لا أحتكر العلم وعلى أي حال فلنواصل التقدم متعثرين مشوشين ، فهذا في حد ذاته ليس أمرا سيئا بالضرورة أعطي الكلمة الآن للسيد كالديرون ممثل بيرو

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) يرى وفدي باختصار شديد وبشأن هذه النقطة ، أن الموقعين المعروضين جديران بقبول بأن يؤخذا في الحسبان ومن ثم ، فسوف أحاول باقتراح يأخذ العنصرين معا في الاعتبار ، وسأتلوه بالانكليزية وعلى أساس النص الذي يظهر في الفقرة ٧٣ ، أقترح ما يلي:

(تابع بالانكليزية)

"ترد قائمة الوثائق الجديدة المعروضة على المؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٢ في اطار هذا البند من جدول الأعمال "

(تابع بالاسبانية)

- ومن هنا يستمر النص على ما هو عليه حاليا وكما يتبين ، فانه يبقي على كلمة "الحديدة" ، وفي الوقت ذاته يؤكد أن ذلك حدث "خلال دورته لعام ١٩٩٣"

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أعتقد أننا نضيع كثيرا من الوقت مدى بل اني سأمضي بعيدا فأستعير من مولتير حديثه عن ورن بيس الذباب يطير حيط العنكبوت فيما يتعلق بقائمة الوثائق هذه . فهل هذه المسألة حيوية حقا من أجل احالة هذه الوثائق الى نيويورك؟ بالنسبة لي قد يكون الواحد المترتب على كل ما قيل هو أن نجعل الفقرة ٧٣ أكثر تحديدا إلى حد ما . فهل هناك أي اعتراض على المقترحات التي قدمها السيد كالديرون للتو من أجل صياغة الفقرة ٧٣ كما يلي: "ترد قائمة الوثائق الجديدة المعروضة على المؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٣ في اطار هذا البند من جدول الأعمال في التقرير المقدم من اللجنة المخصصة والمشار اليه في الفقرة التالية ."؟ هل يبدو هذا الحل واضحا للجميع وهل يهدىء مخاوف الجميع؟ يبدو أنه لا يوجد ثمة اعتراض وسأسارع اذن بدق المطرقة بشأن الفقرة ٧٣ ، مرة لانهاء موضوعها والثانية للمضي في الجلسة

وفيما يتعلق بالفقرة ٧٣ وبالتعليق الذي قدمه السفير باتساوف بشأن النقاط التي تظهر فيها ، فانه عني عن القول أنه يسعني الاستعانة عنها بنص تكون صياغته كما يلي

"واعتمد المؤتمر في جلسته العامة ٦٣٥ ، المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣" - دائما على شرط أن ننهي أعمالنا قبل منتصف الليل ! -" تقرير اللجنة المخصصة التي أعاد المؤتمر انشاءها في اطار بند جدول الأعمال في جلسته العامة ٦٦ (انظر الفقرة ٨ أعلاه) . ويشكل ذلك التقرير (CD/1170) جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير وفيما يلي نصه:"

أتوقع أن يكون المؤتمر على قدر كاف من التعاطف بحيث لا يجبرني على تلاوة جزئية للوثيقة CD/1170 التي ستستبعد هنا عقب الفقرة ٧٣ الا أنه اذا أصر على أن أتلوها كاملة ، فسأحتاج الى طلب كوب ماء آخر والا فلن أستطيع تلاوتها فهل نص الفقرة ٧٣ المقترح يبدو واضحا حسبما قرأته للتو؟ عني عن القول إنه سيرد مباشرة بعد النقطتين الموضوعتين فوق بعض عقب جملة "ويشكل ذلك التقرير (CD/1170) جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير وفيما يلي نصه" سيقدم بيان عن عمل المؤتمر ، ومن المحتمل أن يشعل هذا بالطبع حبرا كثيرا في التقرير النهائي هل يمكنني الآن اعتبار أن الأمر على قدر كاف من الوضوح فيما يتعلق بالفقرة ٧٣؟ أعطي الكلمة الآن للسيد لاوس صغير الأرجنتين

السيد لابوي (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) أود لأحدي الكلمة بشأن هذه النقطة ، لكني أعتقد أن ما قاله سفير الجزائر مناسب جدا وأود أن أقول إنه يستحيب بصورة مرضية لشواغل السفير كمال فادا كنا سنذكر في الفقرة ٧٣ النص بأكمله مع التذييل ، ثم نقول في الفقرة ٧٤ إن هناك تذييلا في النهاية ، أرى أنه من الأفضل وضع الجزء الأول من التقرير في الفقره ٧٣ ، ومن ثم ادراج التذييل كتذييل . وبهذه الطريقة نتفادى التكرار ، والا فان الوثيقة سوف تتضمن الاتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية مرتين . لذا أعتقد أنه يتعين عليها هنا في الفقرة ٧٣ على وجه التحديد أن نضع ما يلي: "وفيما يلي نص هذا التقرير (الجزء الأول من هذا التقرير) " (ثم نضيف النص حتى الفقرة ٤٣) ، وفي الفقرة ٧٤ نقول "أرفقت اتفاقية الأسلحة الكيميائية كتذييل بهذا التقرير" . والا نكون قد أدخلنا جزءا مزدوجا في مشروع هذا الفرع ، وأعتقد أننا بهذه الطريقة نستطيع الاستجابة لما أشار اليه السفير كمال ، ولما اقترحه سفير الجزائر في الواقع أيضا وبدا تنتفي فوراً أية مشاكل تتعلق بهذا الجزء

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أعتقد أن الخلط نجم عن أن بعض الوفود اعتقدت أن نص الاتفاقية سوف يظهر مرتين ، في حين أن الرئيس والأمانة يقصدان القول في الفقرة ٧٤ أن التذييل المرفق بتقرير اللجنة المخصصة - أي نص الاتفاقية - مستنسخ كتذييل للتقرير الذي يقدم من المؤتمر الى الجمعية العامة ، وليست المسألة هي تكرار هذا النص مرتين اني أعتقد هذا لكني سوف أطلب من السفير نيراماتيسي أن يؤكد لي هذا

السيد نيراماتيسي (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالاسبانية) تماما يا سيدي فالبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين الموقر يوضح المسألة بنفس الطريقة التي أوضحها بها ممثل الجزائر من قبل نحن نتحدث هنا عن الفقره ٧٣ من تقرير اللجنة فقط - وليس عن التذييل ، وهكذا فان التذييل سوف يظهر في نص التقرير السنوي المقدم من المؤتمر الى الجمعية العامة بوصفه التذييل الأول

السيد كمال (باكستان). لا نزال الأمر محتلطاً علي فالفقرة ٧٣ تقول إن الوثيقة CD/1170 جزء لا يتجزأ من الفقرة ٧٣ والوثيقة CD/1170 ، وثيقة تتألف من ١٩٣ صفحة - ولا يمكن تقسيمها الى جزأين يسميان الجزء الأول والجزء الثاني - انها وثيقة واحدة ، والرمز CD/1170 يعبر عن وثيقة متكاملة واحدة تتألف من ١٩٣ صفحة ، واذا اعتمدنا الصياغة على النحو الوارد في الفقرة ٧٣ ، فعندئذ يصبح ذلك التقرير كله جزءا من الفقرة ٧٣ ولا أفهم ما معنى عباره "الجزء الأول" لأن هذه العباره لا

وجود لها في الوثيقة CD/1170 على الاطلاق ـ فاذا أجدتم الوثيقة CD/1170 فانها تقول "تقرير" يُبدأ من صفحة ١ ويمضي الى صفحة ١٩٣ ، لذا كيف سنقوم باعتماد العقرة ٧٣ كما هي ثم نترك ، حسبما أبلغنا الأمين العام ، تذييل الوثيقة CD/1170 الذي يعتبر جزءا من الوثيقة CD/1170؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): ان السفير كمال على حق عندما يتحدث عن الخلط لان ما يبدو لي أبسط الأشياء ، يصبح أكثرها تعقيدا ويذكرني هذا بما كتبه رجل الدولة السويدي أكسيل أوكسينستييرنا في عام ١٦٤٨ في مناسبة عقد معاهدة وستفاليا التي وصفها بأنها confusio divinitus conservata . ونحن نسهم جميعا في هذا الخلط الذي أود له أن يتبدد في أقرب وقت ممكن . وآمل أن يؤدي ما سيقوله السفير ليدوغار الى مساعدتنا على تحقيق ذلك .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية)(الكلمة بالانكليزية): لعل سبب الخلط ـ اذا كان هناك أي خلط حقيقي ـ هو أن البعض قد يكون لديه وثيقة مختلفة عما لدي فاذا وصلت الى الصفحة ٤١ من النص الانكليزي للوثيقة CD/1170 وهي تمثل النهاية ، أي "الاستنتاجات والتوصيات" ، أراني أعود ثانية الى الصفحة ١ ـ قد تكون نسخة السفير كمال مختلفة لكن وثيقتي ليست وثيقة متكاملة واحدة تتألف من ١٩٣ صفحة ـ انهما وثيقتان ، ضم الوثيقة في ٤١ صفحة ، والتذييل في ١٩٣ صفحة ، ومجموعهما ٢٣٤ صفحة الآن تبدو لي القضية بسيطة هي ما اذا كنا علينا أن نقطع عند هذه النقطة بادخال ٤١ صفحة أو نقطع هنا بادخال ٢٣٤ صفحة فيما يبلغ ممكنه ستيمترين؟ انني أدرك بجلاء تام ، حسبما أوضح رميلنا الارجنتيني ، والأمين العام ، أن العرض ليس هو الاردواج ـ فلن يكون هنا اردواج ـ وانما العرض بسيطة هو أحد هذه الوثيقة برمتها ووضعها في النهاية ، وهذه جد مهمي لها ، الطريقة التي اتبعت دائما في الماضي لذا لا أعلم أين الخلط ـ هل هو حقيقي أم غير حقيقي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) اني أميل الى الاتفاق مع السيد ليدوغار فقد حاولنا منذ بعض الوقت توضيح أن استنساخ بعض الاتفاقية مرة كمرفق بالتقرير المنشور تحت الرمز CD/1170 ومرة أخرى كمرفق بتقرير مؤتمر نزع السلاح تبديد غير معقول فيما يبدو ، احتج عليه عديد من المندوبين في الواقع . وأدعو رميلي السيد فيليسيو الى الشهادة ، فقد تناول هذه المسألة مطولا في المحافل المناسبة فالعقره ٧٣ جسبما صيغت تتصل بالطبع بالعقرة ٧٤ لكن اذا كان مهمي للمسألة سليما فليس هناك اعتراض على هذه الصياغة للعقره ٧٣ علما بأن بعض التقرير سوف يتم ادراجه والسؤال الوحيد يتعلق بما اذا كان في الامكان فصل التذييل المتضمن لبعض الاتفاقية عن ضم التقرير ، وضمه كتذييل ، جسب البعض الوارد في

العقرة ٧٤ لدا ما أن تحل تلك المشكلة على تكون هناك مشاكل ومع اصغائي للمزيد من الأسئلة التي وجهت ، تبدو لي المسألة أشد وضوحا فهل يمكن الآن اعتماد العقرة ٧٣ بالصياغة التي صيغت بها؟

السيد كمال (باكستان) تقول الجملة الأولى من العقرة ٧٣ إن المؤتمر اعتمد التقرير ما هو التقرير الذي اعتمدناه؟ هل هو تقرير مؤلف من ١٤١ صفحة؟ أم أنه تقرير مؤلف من ٤١ صفحة مضاف اليها ١٩٣ صفحة؟ ما أفهمه هو أن التقرير الذي اعتمدناه منذ دقائق قليلة مؤلف من ٤١ صفحة مضافا اليها ١٩٣ صفحة . اذا كان هذا الفهم غير سليم ، تكون النتيجة هي أننا اعتمدنا فقط (ما نقوله في الجملة الأولى من العقرة ٧٣ هو أننا اعتمدنا "فقط") الـ ٤١ صفحة الأولى من الوثيقة CD/1170 وهذا في الواقع غير سليم . مما أفهمه هو أننا اعتمدنا ٤١ صفحة مضافا اليها ١٩٣ صفحة ، عندما نقول ان المؤتمر اعتمد التقرير الذي يشير الى كامل الوثيقة CD/1170 التي تتألف من ٤١ صفحة مضافا اليها ١٩٣ صفحة وفي الجملة الثانية ، نتحدث عن ذلك التقرير - يبدو أن يكون لكلمة التقرير نفس المعنى ، هـ "التقرير" الأول لا يمكن أن يعني ٤١ صفحة مضافا اليها ١٩٣ صفحة ، وفي نفس العقرة فان كلمة "التقرير" الثانية لا تعني الا ٤١ صفحة - وهذا تغير صحم في العقره ذاتها ، لذا يلزم اعادة للصياغة على نحو ما لتوضيح هذا الخلط وطريقة الخروج من هذا الموقف هي ترك الجملة الأولى كما هي ، وتفسير كلمة "التقرير" على أنها تعني ٤١ صفحة مضافا اليها ١٩٣ صفحة ، وتغيير الجملة الثانية بحيث تكون "ملف التقرير (CD/1170) ، الصفحات ١ الى ٤١" أو "العقرات ١ الى ٤٣" ، أو شيء ما من هذا القبيل ، وبدا يتضح أننا نشير الى جزء من التقرير فقط هو الـ ٤١ صفحة الأولى ، في الجملة الثانية ، وعندئذ ستكون مسألة الازدواج قد حلت وسوف تكون أقرب الى الحل عندما نصل الى العقرة ٧٤ لكن إلى أن يحدث التغيير في الصياغة سيظل هناك خلط في العقرة ٧٣ وازدواج في العقرة ٧٤

السيد توت (هنغاريا)(الكلمة بالانكليزية) أشرنا في العقره ٤٣ من تقرير اللجنة المخصصة الى التقرير وتذييله وأقترح استخدام نفس الصياغة ، والاشارة الى اعتماد التقرير وتذييله ، ثم اذا كانت رغبة المؤتمر هي ألا يدرج في اطار هذه العقرة سوى التقرير فقط ، سوف يصبح من الواضح عند ذلك أننا نشير فقط الى التقرير وليس الى التقرير والتذييل ولذا فان اقتراحي هو أن نشير في الجملة الأولى الى كلا التقرير وتذييله وفي الجملة الثانية نشير فقط الى التقرير حسب رغبة المؤتمر اذا كانت هذه رغبته

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السفير توت الذي قدم مقترحا بناءً آخر أيضا أعطي الكلمة للسفير ليدوفار

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية)(الكلمة بالانكليزية): لعله يمكن أداء هذا على نحو أسهل ، اذا قمنا فعليا بنقل الجملة الأولى من الفقرة ٧٤ الى الفقرة ٧٣ وجعل الفقرة ٧٣ جملة ثانية بعدها كما يلي: "يشكل ذلك التقرير الذي يتألف من ٢٣٤ صفحة (CD/1170) جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير . ويرد الجزء الرئيسي منه الذي يتألف من ٤١ صفحة عقب هذا أما تذييل التقرير الذي يتألف من ١٩٣ صفحة (الخ. الخ) يرد رهن هذا بوضعه التذييل الأول" .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير ليدوغار - ولست متأكدا مما اذا كنت قد ألممت بكامل الصياغة التي اقترحها ، ولكني أشعر ارتياحا بالامتنان . وسوف ننظر في هذه المسألة بعد اصغائنا الى ممثل الاتحاد الروسي .

السيد باتسانوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية) اعتقد أن المقترحين اللذين قدمهما السفير توث والسفير ليدوغار يتضمنان فكرة سوف تساعدنا على صياغة ما نود أن نقوله بدرجة أكبر من الوضوح وأرى أن الأفضل هو أن نشرع في العمل على النحو الذي اقترحه السفير توث في البداية أي الاشارة الى كلا التقريرين والتذييل في الجملة الأولى من الفقرة ٧٣ ولعله من المستحسن في الوقت ذاته أن يوضّح بالضبط بعد ذلك ، بين قوسين ما هو التقرير وما هو التذييل اللذان نتحدث عنهما ، أي الوثيقة CD/1170 وبعد ذلك أعتقد أنه يمكننا القول ببساطة أن التقرير جزء لا يتجزأ من تقرير المؤتمر ، ونستنسخ الفقرات ١ الى ٤٣ ، ثم نستخدم فكرة السفير ليدوغار التي تضم الفقرتين ٧٣ ، و٧٤ معا ، ونتحدث عن التذييل وعندئذ سوف نصبح كل شيء في تقديري أكثر وضوحا والنقطة الوحيدة التي لا تزال معلقة هي الرقم ٧٣ - ٤٣ التي لا تروق لي لسبب ما ، ومع ذلك ، فلا بد من ايجاد طريقة أخرى للتعبير عنه ولكننا قد لا نحتاج اليه على الاطلاق حيث أننا تحدثنا عن التقرير وعن التذييل ، كما أنه اذا واصلنا هذه الفقرة ٧٣ وأشرنا الى التذييل ، فلن نحتاج الى أية ايضاحات أخرى ومن ثم نستطيع أن نقول ببساطة إن "تذييل تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية مرفق بصفته التذييل الأول لهذا التقرير" ، عندئذ أعتقد أن كل شيء سيكون واضحا

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): هل المقترحات التي قدمها السفير ليدوغار والمقترحات التي قدمها السفير باتسانوف ، معا أو تقريبا معاً - حيث أنهما توصلا الى نفس الشيء - تحظى بموافقة هذه الجلسة؟ وسوف أطلب من الأمين العام للمؤتمر أن يتفضل بأن يعيد علينا قراءة الفقرة ٧٣ والجزء من الفقرة ٧٤ الذي سينقل الى الفقرة ٧٣ أعطيه الكلمة الآن

السيد سيراساتيبي (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة)(الكلمة بالانكليزية) سيكون نص العقرة ٧٣ كما يلي:

"اعتمد المؤتمر في جلسته العامة ٦٣٥ ، المعقودة في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ تقرير اللجنة المخصصة التي أعاد المؤتمر انشاءها في اطار بند جدول الأعمال في جلسته العامة ٦٠٦ (انظر العقرة ٨ أعلاه) . ويشكل ذلك التقرير (CD/1170) جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير الذي يرد نصه (الصفحات ١ الى ٤١) أدناه . ويرد تذييل تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية رفق التقرير باعتباره التذييل الأول" ،

وسوف تظهر بعد ذلك مباشرة ، وبين علامتي الاقتباس ، الصفحات ١ الى ٤١ من تقرير اللجنة المخصصة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) هل يمكن لهذا الحل أن يحظى بموافقة المؤتمر؟ لا أزال مترددا ، ولا أعلم من الذي طلب الكلمة أولا - أعتقد انه السفير توت .

السيد توت (هنغاريا) أعتقد أن السفير باتسانوف قدم مقترحا مختلفا وأرى أن يكرر مقترحه شفويا

السيد باتسانوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية) حاولت في مقترحي أن أضم معاً الأفكار التي أعرب عنها السفير توت والسفير ليدوغار وان كان هذا لا يعني أن لدي أي اعتراض نوعه خاص على المقترح الذي قدمه السفير ليدوغار ، لقد بدا لي محبذا أن ضم ما اقترحه السفير توت وما اقترحه السفير ليدوغار معا سيساعدنا على التوصل الى مخرج مناسب وفي كلمات قليلة ، فإن مقترحي كما يلي: (واصل بالانكليزية)

نأخذ أولا العقرة ٧٣ التي ينبغي أن يكون نصها كما يلي "اعتمد المؤتمر في جلسته العامة ٦٣٥ المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ التقرير وتذييل تقرير اللجنة المخصصة التي أعاد المؤتمر انشاءها في اطار بند جدول الأعمال في جلسته العامة ٦٠٦ (انظر العقره ٨ أعلاه)" - ولعله يمكن فيما أعتقد نقل الاشارة الى CD/1170 ، إلى العبارة الأولى - في مكان ما بعد عباره "تذييل تقرير" . ثم يكون نص العبارة الثانية "ويشكل ذلك التقرير" - ودون الاشارة الى الرقم لسبق ذكره في الجملة الأولى - وبدا يكون نص الجملة الثانية كما يلي: "ويشكل ذلك التقرير جزء لا يتجزأ من هذا التقرير وفيما يلي نصه" ، ثم نضع العقرات ١ إلى ٤٢ من الوثيقة CD/1170 ، ثم نواصل ونجعل العقرة ٧٤ الحالية استمرارا للعقره ٧٣ بحيث لا يكون لدينا فقرة منفصلة في هذا الصدد ، ثم نقال "نرد تذييل تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية" وحيث أن ماهية هذا التذييل واضحة فعليا من السياق ومن العبارات السابقة في هذه

العقرة ، فلن يحتاج إلى عبارة "المشار إليه في الفقرة ٤٢/٧٣" ، وبدا يكون نص العبارة كما يلي: "يرد تذييل تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية رفق هذا التقرير باعتباره التذييل الأول" ، وآمل أن يكون في هذا الحل مراعاة للموقف ، هذا هو في الواقع ما اقترحه في هذه الحالة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير باتساوف على هذه التوضيحات التي أراها ممتازة - وأعتقد أن الأمور واضحة الآن بشكل فائق . هل يمكن اعتماد المقترح على النحو الذي صاغه ممثل الاتحاد الروسي؟ الكلمة الآن لممثل باكستان ، ويعقبه ممثل السويد

السيد كمال (باكستان): إن النص الذي تلاه السفير باتساوف سوف يعني بالمطلوب فيما عدا أنه في الجملة الثانية من العقرة ٧٣ ، بدلا من مجرد استعمال كلمة "تقرير" ، قد يمثل استعمال "يشكل ملحق التقرير جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير وفيما يلي نصه" صياغة أفضل قليلا . وفي هذه الحالة ، سيكون النص كما يلي: "اعتمد المؤتمر في جلسته العامة ٦٣٥ المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ التقرير وتذييل تقرير اللجنة المخصصة التي أعاد المؤتمر انشاءها في إطار بند جدول الأعمال في جلسته العامة ٦ ٦ (انظر العقرة ٨ أعلاه) . ويشكل ملحق التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير وفيما يلي نصه " - ثم تستنسخ الصفحات ١ الى ٤١ ونمضي قائلين. "ويرد تذييل التقرير رفق هذا التقرير باعتباره التذييل الأول" وسوف يعطي هذا النقطة التي أثرتها

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) الصعوبة التي أراها هي أن هذه الصياغة الأخيرة تذكر ملحق التقرير الذي اعتمده المؤتمر لكنها تتجنب الحصيلة الأساسية لأعمالنا أي التذييل ومشروع الاتفاقية وأعتقد أن المقترح الذي قدمه السفير باتساوف أوضح . فهو يتميز على الأقل بتعطيته للتقرير وتذييله . وألاحظ أن السفير توت من بعض الرأي لقد طلب السفير هيلتينوس الكلمة .

السيد هيلتينوس (السويد): لعلنا يمكن أن نذلل الصعوبة إذا أضفنا في صياغة السفير كمال في الجملة الأخيرة ما يلي: "يرد تذييل تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الذي يتضمن مشروع اتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، والذي يشكل أيضا جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير ، رفق هذا باعتباره التذييل الأول" . فسيمنحهما هذا وضعا متساويا ، كما سيوضح محتوى التذييل - وأعتقد أن هذا يمكن أن يمثل مخرجا أيضا لأننا نشير في الجملة التالية إلى مشروع الاتفاقية ، إذ لم يرد أي ذكر في العقرة حتى الآن الى مشروع الاتفاقية ورأيي أنه بصياغة من هذا القبيل يمكننا تعطية هذه الجوانب

الرئيس (الكلمة بالعربية) أشكر السفير هيلتسيوس على مساهمته إلا أني لا زلت أعتقد أن المقترح الذي قدمه السفير باتساوف يتمتع بمميزة عم معظم الآراء التي أعرب عنها حتى الآن معا وشاغلي الوحيد هو ألا نعوض في مناقشة احرائية تعوقنا عن التقدم . انكم تعلمون جميعا كما أعلم أنه عندما تتدخل الحجج الاحرائية في أية محاكمة ، فإن ذلك يعني أن القضية داتها ضعيفة . ولا أعتقد أن اتفاقيتنا بشأن الأسلحة الكيميائية تستحق هذه المعاملة أعطي الكلمة الآن لممثل ايطاليا .

السيد فرانشيري (ايطاليا)(الكلمة بالانكليزية): أعتقد أن هناك شيئا ايجابيا في المقترح السويدي ، كما يسعني أن ناحد في الاعتبار أيضا أن الحل البسيط يكون في بعض الأحيان هو أفضل الحلول . ويدهش وفدي أن تسمية الاتفاقية بصفتها هذه لا تظهر في هذه الفقرات الثلاث المكرسة لاعتمادها ، ومن ثم فإننا نقترح حلا يمكن أن يشمل النقطة الثانوية التي أثارها السفير كمال سابقا ، وجميع العناصر الايجابية التي أغفلها زملاء آخرون هنا - هذا كله مع احترام الهيكل الحالي لهذه الفقرات الثلاث فإذا سمحتم لي ، سيدي الرئيس سأتلو عليكم ما أعددته من أجل حل ممكن كما يلي

"٧٣ - اعتمد المؤتمر في جلسته العامة . ، المعقودة في . ١٩٩٢ ، تقرير اللجنة المخصصة التي أعاد المؤتمر انشاءها في إطار بند جدول الأعمال في جلسته العامة ٦ ٦ (انظر الفقرة ٨ أعلاه) وكذلك مشروع اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة المديَّلة به ".

ويظل الباقي كما هو

الرئيس (الكلمة بالعربية) أشكر السيد فرانشيري على مقترحه أحاول تدوين كل شيء لكن لسوء الحظ لست مدربا على عمل كتاب الاحتراز وما يضيف أيضا الى الخلط الذي يشوب ذهني انه عندما تقترح صياغة عليّ تتولد لديّ الانطباع بأنني سمعتها من قبل ، لكن الوضع بالطبع ليس على هذا النحو أعطي الكلمة الآن إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية)(الكلمة بالانكليزية). اعتقد أن ما قاله السفير كمال من قبل ينطوي على ميزة ، وهي انه عندما نتحدث عن التقرير يسعني أن نتحدث عن التقرير باعتباره الوثيقة المؤلفة من ٢٣٤ صفحة - أي من الحرائين . وأستحسن مقترح توت/باتساوف مع اجراء تعديل ، فعندما نتحدث عن التقرير نقول "المؤلف من ٢٣٤ صفحة ، تنطوي على الملف في ٤١ صفحة" - كما انه عندما نتحدث عن التذييل ، يتعين حتى الاشارة إلى انه يتألف من ١٩٣ صفحة بحيث لا يكون هناك أي

حلط على الاطلاق لكنني أعتقد انها جميعا تسلك نفس الاتجاه وهو أن يتألف الجزء المدرج هنا من ٤١ صفحة ، وإن كنا نعترف بأن كل شيء قد اعتمد ، وجرى الاعراب عنه دون اردواج

السيد موللر (المانيا)(الكلمة بالانكليزية). نحن نرى ان الاقتراح الذي قدمه السفير باتسانوف أبسط فيما يبدو من ناحية أنه يوضح من بداية الفقرة ٧٣ ان الاعتماد انصب على وثيقة واحدة هي CD/1170 تتألف من التقرير والتذييل ، على أن تعقب هذا الصياغة التي اقترحها السفير باتسانوف

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): السيد موللر ، أشكركم هذا ما فهمته . الصعب في الأمر أنه ليس لديّ بعد كامل للفقرة التي اقترحها السفير باتسانوف . أو أستطيع أن أطلب منه أن يعيد قراءة مقترحه ببطء؟ أعتقد أن هذا سيكون أساسا جيدا للتوصل إلى اتفاق في هذه الجلسة

السيد باتسانوف (الاتحاد الروسي) نعم يسعدني أن أفعل هذا

"٧٣ - اعتمد المؤتمر في جلسته العامة ٦٣٥ ، المعقودة في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ التقرير وتذييل تقرير اللجنة المخصصة (CD/1170) التي أعاد المؤتمر انشاءها في إطار بند جدول الأعمال في جلسته العامة ٦٠٦ (انظر الفقرة ٨ أعلاه) ويشكل ذلك التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير وفيما يلي نصه "

ثم نصع ما أعتقد انها جميعا اتفقنا على وضعه هنا ، أي الفقرة ٤٣ ثم بدون أن نضع رقم مستقل أمام الفقرة التالية ، نواصل ما يلي "يرد تذييل تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية رفق هذا التقرير باعتباره التذييل الأول وأعرب بصورة واسعة عن الأمل " ، الخ ، حتى نهاية الفقره التي كانت تحمل رقم ٧٤ .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السفير باتسانوف: ان مقترحه واضح أرفع المطرقة وأطلب من المؤتمر ما إذا كان يرغب في اعتماد المقترح في الصيغة المقدم بها لا يرغب المؤتمر في هذا طلب الكلمة ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، والسويد ، وباكستان .

السيد ليدوعار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): أعتقد أنها تقترب من الحل ، ولكن ما زال يلزمنا عنصران إضافيان . العنصر الأول هو العنصر المتفق عليه عموما والذي حدده زميلنا السويدي أي "تذييل تقرير اللجنة المخصصة الذي يتضمن مشروع الاتفاقية" إلخ والعنصر الباقي الثاني هو إضافة عبارات

في تلك الحملة تعيد سأن التدييل يشكل كدلك حرءا لا يتحرأ من هدا التقرير الشامل لمؤتمر برع السلاح - وبهاتين الإضافتين بكون قد ضطا الصيغة

السير مايكل ويستون (المملكة المتحده لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): يجب أن أقول إن أوضح صيغة في رأيي هي الصيغة التي اقترحها رميلنا الايطالي التي تدكر التدييل في نهاية الحملة لا في وسطها ، حيث يحشر التدييل بصورة ركيكة جدا بين اللجنة المحصصة وتقريرها . ويبدو لي أن الصياغة التي اقترحها رميلنا الايطالي صياغة أفضل بكثير ، أي أن تترك الحملة الأولى من العقرة ٧٣ كما هي بالعبارات الواردة فيها الى نهاية الحملة بعد القوسين ، "(انظر العقرة ٨ أعلاه)" - ثم بعد اقفال دلك القوس - "وتدييله الدي يتضمن مشروع الاتفاقية" ، ثم يدكر كامل عنوان الاتفاقية ، أو إدا فضلتم "الدي يتضمن الاتفاقية المدييلة به" ، وهو ما اقترحه بالضبط رميلنا الايطالي . ولا يهم في رأيي ما هي الصيغة المختارة - فميرة دكر "تدييله" هي أن هده هي العبارة المستخدمة فعلا في الوثيقة CD/1170 ثم يمكن آنداك مواصلة الحملة بدكر "التقرير" - من أجل إيضاح أن الحديث لم يكن متصلا بالتدييل - "ويشكل التقرير حرءا لا يتحرأ من هدا التقرير ، وفيما يلي نصه "، ثم تدرج أدناه فقرات التقرير الثلاث والأربعون ، ثم تواصل العقرة ٧٤ "ويرد التدييل رفق هدا التقرير بوصفه التدييل الأول" ، وهو ما يبسط أيضا تلك الحملة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السير مايكل ويستون وأطلب إليه بيان ما إدا كان يرغب في وضع الحملة الأخيرة - "وترد تدييل تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية رفق هدا التقرير بوصفه التدييل الأول" - في العقرة ٧٣ أم تركها في العقرة ٧٤ فقد كان الاقتراح يقضي بوضع الحملة الأولى من العقرة ٧٤ في العقرة ٧٣ لزياده التناسق فهل هدا هو كدلك ما يقترحه السير مايكل ويستون؟ هل يسعى بعباره أخرى أن ينقل التدييل المشار إليه الى العقرة ٧٣ ، أو إنه يسعى أن يظل في العقرة ٧٤؟ أم أن المسألة غير دات أهمية؟

السير مايكل ويستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): أعتقد أنه يستحسن دكر التدييل في العقرة ٧٣ كحملة ختامية لها ، وإن كانت تلك الإشارة ستبدو غريبة بوعا ما في نظري لأن تلك العقرة ستتضمن ٤٣ فقره أخرى ، غير أنه إدا تركنا فجوة ثم دكرنا هده الحملة ، فقد تكون هده الطريقة أبسط

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) السفير هلتينيوس هو المتحدث التالي على قائمتي . فهل يمكنه أن يتفضل كذلك بإعادة قراءة اقتراحه؟

السيد هلتينيوس (السويد) نعم ، ساكون سعيدا بذلك وسوف أوخر بقدر الامكان فقد سبق للسفير ليدوعار اثارة المسائل الاساسية بالنسبة لي ، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نذكر ما ينطوي عليه التذييل - فينبغي ألا يكون فيه ابهام - فمشروع الاتفاقية كان في كل الاحوال موضوع عملنا طيلة هذه السنوات العديدة ، لذا ينبغي ذكره . ثانيا ، ينبغي أن يكون من الواضح تماماً أن التذييل يشكل كذلك جزءا لا يتجزأ من تقرير مؤتمر نزع السلاح - وأعتقد أن هذه المسألة بالغة الاهمية - وينبغي ألا يوجد أي فرق بين ما يسميه البعض صلب التقرير والتذييل ، إذ إنهما متساويان تماما . وليس لدي سوى اقتراح جوهري بصدد الجملة الاخيرة التي يمكن أن تكون صيغتها على النحو التالي: "ويرد تذييل تقرير اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، الذي يتضمن مشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة ، والذي يشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير رهن هذا بوضعه التذييل الاول" وهناك على كل حال صياغات عديدة أخرى جيدة - واعتقادي أن الصيغة الايطالية صالحة تماماً هي وصيغة السير مايكل

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) تكاثر الآن ما بين أيدينا من اقتراحات ، ونحن نرحب بها ، وإنما ينبغي مع ذلك دمجها أعطي ممثل باكستان الكلمة - فهل لديه حل سحري؟

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) لدي صيغة أخرى أعتقد أنها ستستجيب لجميع المتطلبات وهي على النحو التالي

"اعتمد المؤتمر في جلسته العامة ٦٢٥ المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تقرير اللجنة المخصصة التي أعاد المؤتمر إنشاءها في إطار بند جدول الاعمال في جلسته العامة ٦٦ (انظر الفقرة ٨ أعلاه) ، وكذلك تذييله [أو "وكذلك تذييل التقرير"] ويشكل التقرير والتذييل معاً جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير وفيما يلي نص التقرير: [ويستبدل التقرير] ويرد تذييل التقرير رهن هذا التقرير بوضعه التذييل الاول " .

هذه الصياغة تستجيب لجميع المتطلبات والمسألة الوحيدة غير المشمولة هي النقطة التي أثارها السفير هلتينيوس ، ويمكننا إذا وافق الجميع أن نسوي حتى تلك المسألة .

السيد ليدوعار (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): أعتقد أنه يمكننا الجمع بين المسألتين على النحو التالي . تورد الجملتان الاوليان

على نحو ما قدمهما رميلما الايطالي ورميلما البريطاني وتتصل الحملة التالية ، أي الحملة الاخيرة حاليا في العقره ٧٣ ، بالحملة الاولى من العقرة ٧٤ متدمجان على النحو التالي "يرد ذلك التقرير فورا بعد هذه العقرة ويرد مرفق التقرير الذي يتضمن مشروع الاتفاقية في التذييل الاول لهذا التقرير" . ثم ترد الحملة الاخيرة "ويرد كلاهما في الوثيقة CD/1170 ويشكلان معاً جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير" .

السيد فراتشيري (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) سيدي الرئيس ، تقلص نوع الصيغ حاليا مثلما تشاهدون ، ولا يسعنا إلا الإعراب عن ارتياحنا لذلك وأعتقد أن هذه القراءة الجديدة التي قدمها السفير ليدوعار تلبي متطلبات كافة الوفود التي أعربت عن آرائها بصدد هذه المسألة وإني أقترح بحرد إضافة طفيفة فيتبعي في الجملة الاولى من الفقرة ٧٣ ، عند بلوغ مرحلة ذكر التذييل ، إيضاح عبارة "ومشروع الاتفاقية المذيل به" وأعتقد أنكم ترغبون في ذكر عنوان مشروع الاتفاقية بالكامل هنا لأول مرة ، فهذه المسألة هي في رأيي أحد الابتكارات العديدة التي تحيط بهذا المشروع ، أقصد ذكر عنوان الموضوع الرئيسي الذي نعالجه ، إذ سيكون من الغريب جداً أن نغفله

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السيد فراتشيري . وأعتقد أن هذه الإشارة المحددة ترد كذلك في الاقتراح البناء الذي قدمه السفير هلتينيوس - إذ من الصحيح أنه لم يشر بالكامل إلى الاتفاقية في أي مرحلة من المراحل وأعطي ممثل المملكة المتحدة الكلمة

السير مايكل ويستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) يبدو لي أنه لم يعد اقتراح السفير كمال العناية الواحة ، فهو اقتراح واضح جدا في رأيي وأبسط بكثير حقا من أي اقتراح آخر وصلنا اليه

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر سفير المملكة المتحدة كنت بصدد القيام بذلك ، غير أن الوفود لا تني ترد لوضع أسمائها على قائمة المتحدثين ومواصلة النقاش . وأود في هذه المرحلة ، قبل أن أعطي ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ، أن أطلب إلى الجلسة ما إذا كانت توافق على ما قاله منذ حين السير مايكل ويستون ، وما إذا كانت ترغب في اعتماد الاقتراح الذي قدمه السفير كمال منذ حين أعطي السفير ليدوعار الكلمة

السيد ليدوعار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أسمع الاقتراح ثانية . فقد كان يبدو لي أن الاقتراح يفتقر إلى عنصر هام - ويلزم أن أسمع الاقتراح ثانية إن سمحتم

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): هل يمكن أن يعيد السفير كمال قراءة الاقتراح الذي قدمه؟

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) يرد اقتراحي على النحو التالي:

"٧٣- اعتمد المؤتمر في جلسته العامة ٦٣٥ المعقودة في ٣ أيلول/ستمبر ١٩٩٣ تقرير اللجنة المحضة التي أعاد المؤتمر إنشاءها في إطار بند جدول الأعمال في جلسته العامة ٦٠٦ (انظر الفقرة ٨ أعلاه) وكذلك تذييله. ويشكل التقرير والتذييل معاً جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير. وفيما يلي نص التقرير: [يستبدل التقرير] ويرد تذييل تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الذي يتضمن مشروع نص [إلخ] رفق هذا التقرير بوصفه التذييل الأول."

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السفير كمال - لم أتمكن من كتابة كل شيء، غير أني أعتقد أننا نقترب من الحل هل سمعت القراءة الأخيرة التي قدمها السفير كمال للفقرة محاولا السفير ليدوغار؟

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): يبدو لي أن العنصر المفقود هو العنصر الذي حدده في الأول رميلا السويدي، أي عند الإشارة إلى "وتذييله"، أي الجزء الأخير، قال السفير كمال "ويشكل التقرير وتذييله معاً جزءا لا يتجزأ" - ويلزم أن يضاف هنا "التقرير وتذييله الذي يتضمن مشروع الاتفاقية معاً"، إلخ والعبارة "الذي يتضمن مشروع الاتفاقية" عبارة لازمة مثلما أشار السفير هلتينيوس حتى تكون الفكرة الواردة في الجملة الثانية من الفقرة ٧٤ ذات معنى عندما نتطرق إليها

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعتقد أننا كلنا متفقون على الإشارة إلى الاتفاقية ولا أعتقد أن لدى السفير كمال أي اعتراض على تحديد التذييل بذكر أنه يتضمن مشروع الاتفاقية وأعطيه الكلمة فورا للرد على هذه النقطة المحددة.

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) لا أرى أي مشكل بالنسبة إلى صياغة السفير ليدوغار وقد أوضحت ماهية التذييل في الجملة اللاحقة، ولكن إذا رغبتم في أن يرد الإيضاح في الجملة الأولى، فليكن ذلك وستظل الجملة الأولى عندئذ على حالها، على أن نضيف في نهايتها "، وكذلك تذييله الذي يتضمن مشروع الاتفاقية [إلخ]. وفيما يلي نص التقرير: [يستبدل التقرير] ويرد تذييل تقرير اللجنة

المحصصة رفق التقرير بوصفه التذييل الاول" معدره - ثمة حملة في الوسط هي "ويشكل التقرير وتذييله معاً جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير "

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السفير كمال - أنا أحاول كتابة كل شيء ويبدو أنا بتجه تدريجيا نحو الحل . أول المسجلين على قائمة المتحدثين هو السيد كالديرون من بيرو .

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): أود بإيجاز وبساطة الإعراب عن دعمي لما قاله ممد حيين السفير كمال فيما يتعلق بإضافة جملة في نهاية الفقرة تبين عنوان الاتفاقية .

السيد فرانتشيري (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) نحن أيضا نعتبر أن هذه الصيغة جيدة غير أني أود إبداء ملاحظة تتصل بالأسلوب ، وهي أن عبارة "التذييل" تتردد كثيراً في هذا النص . وأفضل أن يرد في مكان الجملة الأولى الحالية من الفقرة ٧٤ ، وهي "يرفق تذييل بوصفه التذييل" ، أفضل أن يرد مرة أخرى عنوان الاتفاقية - "يرفق مشروع الاتفاقية بوصفه التذييل الأول لهذا التقرير" ، وهو ما يتمشى تماماً مع الجملة اللاحقة التي تشير إلى الاتفاقية وأعتقد كذلك أن تلك الصيغة مقبولة أكثر من الناحية اللغوية

السيد فون فاغنر (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية) سيدي الرئيس ، إني أكره زياده تعقيد الأمور عليكم ، غير أنه قد أهمل عنصر أو عنصران . أولا ، يسعى للنص الذي تلاه السفير كمال ممد حيين والذي يبدأ فيه جملة جديده بعباره "يشكل التقرير وتذييله معاً" إلخ ، أن يشير إلى الوثيقة CD/1170 ، وأوصي بالتالي أن تكون الجملة "يشكل التقرير وتذييله معاً ، على نحو ما يردا في الوثيقة CD/1170" ، ثم تواصل الجملة ثانيا ، قد يستقر في الفهم متى ذكر ما في التذييل وذكرت الاتفاقية فحسب أن مرفقات التذييل قد أهملت أو أنها غير مشمولة ، أو أي شيء آخر . غير أن مرفقات التذييل بالغة الأهمية لأنها تشير إلى اللجنة التحضيرية وإلى المقر ، وأوصي بالتالي عند الاشاره الى الاتفاقية أن تذكر كذلك مرفقات التذييل الأول لتقرير اللجنة المحصصة . وأعتقد أن النص الذي قرأه السفير كمال سوف يكون مقبولا تماما لدينا إذا ادخل هذان التعديلان عليه

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): هل يبدو الاقتراح الذي قدمه السفير كمال على نحو ما جسته تدخلات شتى الوفود مقبولا؟ وسأعيد صياغة سؤالي هل اقتراح السفير كمال على نحو ما نقله السفير فون فاغنر وأكمله مقبول؟ طلب السفير ياتسايوف الكلمة قبل السفير كمال .

السعير ساتساوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): صحيح أني كنت أترقب الكلمة منذ وقت طويل ، إلا أن الذي حدث هو أن السفير ويستون لم يكن المتحدث الوحيد الذي طلب الكلمة قبلي ، بل طلبها أيضا عدد من الممثلين الآخرين وكنت أود عندما طلبت الكلمة ، قبل أن تعطوها إلى السعير ويستون ، تأييد المفهوم الذي قدمه السعير كمال وتركيز الانتباه على بعض الأمور التي استرعى السفير فون فاغنر الانتباه إليها ، أي أن المرفق لا يتضمن مشروع الاتفاقية فحسب بل إنه يتضمن كذلك عناصر للجنة التحضيرية وقائمة بالعناصر التي ستحال إلى اللجنة التحضيرية . ولا يمكنني أن أتصور ، بهذه الإضافة ، ما سيضع عليه شكل النص بصورة ملموسة ، ولعله يمكن لبعض الممثلين قراءة النص مع مراعاة هذا العرق الدقيق ؛ أما فيما يتعلق بالإضافة المتصلة بانعدام أي إشارة في صياغة السعير كمال إلى الوثيقة CD/1170 ، وبالتروم إيجاد طريقة للإشارة إليها ، فإني على استعداد للموافقة على ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) اعتذر للسعير ساتساوف لأني كنت قد أغفلته حقا فأنا أشطب أسماء المتحدثين من القائمة مع تقدم سير العمل ، وبطبيعة الحال إلى ان اسمه سبق أن ورد أربع مرات ، فلا بد أنني شطبت اسمه في أحد المرات على الأرجح وأنا اعتذر للسيد ساتساوف فلم أكن قطعا اعترم منعه من الكلام وأنا سعيد في الواقع لذلك السهو لأن الموقف الذي اتخذه منذ حين موقف بناء للغاية سوف يمكننا فيما أرى من الموافقة على اقتراح السعير كمال على نحو ما نقله السعير فون فاغنر وأود أن أطلب إلى الأمين العام للمؤتمر ما إذا كان يمكنه أن يعيد قراءة النص ، الذي سأسميه اقتراح كمال/فون فاغنر ، لنتأكد من أننا متفقين أعطي السفير كمال الكلمة

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): أعتقد أن إعادة قراءة اقتراحي مرة أخرى ستكون مفيدة ليكون الاقتراح مفهوما بوضوح

"٧٣ - اعتمد المؤتمر في جلسته العامة ٦٣٥ المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تقرير اللجنة المخصصة التي أعاد المؤتمر إنشاءها في إطار بند جدول الأعمال في جلسته العامة ٦٦ (انظر الفقرة ٨ أعلاه) ، [وترد فيما يلي الاضافة] وكذلك تذييله ، الذي يتضمن مشروع اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، ومرفقاته . ويشكل التقرير وتذييله معاً ، على نحو ما يرد في الوثيقة CD/1170 ، جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير وفيما يلي نص التقرير: [يستبدل التقرير] . ويرد تذييل التقرير رفق هذا التقرير بوصفه التذييل الأول"

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السيد كمال تمكنت هذه المرة من تدوين كل شيء تقريبا وبعد هذا القدر الكبير من الجهد وبطبيعة الحال إلى تأخر الساعة

(وأعتقد أن السفير شاون سيلفستر إذا واصلنا مناقشتنا!) فإني أطرح السؤال التالي: هل يوجد في هذه المرحلة أي اعتراض على اعتماد بند الفقرة ٧٣ على نحو ما صاغها السفير كمال؟ أعطي ممثل بولندا الكلمة

السيد حيروفسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية). لعل هذه الاشارة إلى المرفقات مضللة بوعي ما ، لأن لدينا عددا من المرفقات في تذييل . ولعله يمكن حل المسألة ببساطة باضافة عبارة "وكذلك تذييله الذي يتضمن في جملة أمور" - وبكتفي بالاشارة إلى مشروع الاتفاقية وستوضح هذه الاضافة أن مشروع الاتفاقية لا يشكل المضمون الوحيد للتذييل ذاته

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) لكني أعتقد ان السفير كمال وجد الحل عندما قال "مشروع اتفاقية [مع ذكر كامل عنوان الاتفاقية] وكذلك تذييلها ومرفقاتها" أليس كذلك؟ يبدو لي أن هذه الصيغة تشمل كل شيء أعطي ممثل بيرو الكلمة

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) أود مجرد الاشارة إلى انه يرد في الصفحة ٥١ من التذييل الواردة في الوثيقة CD/1170 ، بالاضافة إلى الاتفاقية ومرفقاتها ، بندان متصلان باللجنة التحضيرية وبالعناصر المطلوب احالتها إلى اللجنة التحضيرية ولذلك فإن وفدي يدعم ويقر ، في جملة أمور ، ما اقترحه الزميل البولندي فيما ذلك مراعاة للعناصر المشار إليها التي لا ترد في مشروع الاتفاقية

السيد باتسانوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية) أؤيد اقتراح السيد حيروفسكي

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية)(الكلمة بالانكليزية): أؤيد المتحدثين الثلاثة الأخيرين: يكفي أن تضاف عبارة "في جملة أمور" إلى صيغة السفير كمال .

السيد عيغرز (هولندا)(الكلمة بالانكليزية) أعتذر سيدي الرئيس عن تعديكم الذي طال بعد ظهر هذا اليوم ، غير ان المتحدثين الأربعة الأخيرين أشاروا النقاط التي كنت بصدد إشارتها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) يحظى الاقتراح الذي قدمه ممثل بولندا بتأييد واسع ، غير أني ما زلت لا أرى كيف سيدمج في بند السفير كمال والفرق الوحيد

بالنسبة الى النص الانكليزي هو اضافة عبارة "تتصل في جملة أمور مشروع اتفاقية" ، علما بأنه يعترض من عبارة "في جملة أمور" انها تشمل سائر المرفقات الواردة في النص . أعطي ممثل الجزائر الكلمة .

السيد مميشي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): لم أكن في الواقع أعترم أخذ الكلمة ولكن يبدو لي أن عمل الرئيس يعقد بلا لزوم فيكفي أن يذكر رمز الوثيقة نظرا إلى ان لدينا جميع الوثائق المتاحة التي تلزمنا . وأعتقد انه ليس تلزم الاشارة إلى جميع التذييلات عندما يضاف رمز الوثيقة الكامل ، أي CD/1170 ، في اقتراح السفير كمال

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير الجزائر وأقدر اهتمامه بتبسيط الأمور ، فأنا معه في ذلك تماماً ، غير ان الوفود حريصة كما يرى على اقتراحاتها ، وتتمسك بها وترغب في اعتمادها وإني أدرك هذا الحرص أيضا وأعتقد ان كل طرف سيتعرف على فكره في اقتراح السفير كمال على نحو ما عدله شتى أعضاء الوفود ، بمن فيهم السفير فون فاغنر الذي مقله ولا شك أن في النص ثقلاً ، غير أني رهنت منذ أمد بعيد في التطلع إلى تحري الأناقة في المسألة المعروضة علينا هل المسألة واضحة لدى الجميع؟ إنما نتحدث عن آخر نص اقترحه السفير كمال مع اضافة عبارة "في جملة أمور" بين عبارتي "يتصل" و"مشروع اتفاقية" وكذلك تذييله " وأكرر أنا لسنا بصدد انتاج عمل أدبي عظيم ؛ فلن نحصل على جائزة نوبل للأدب ، ولن نحصل قطعا على جائزة "أوسكور" عندما يصدر مشروع الاتفاقية بالفرنسية غير ان من واجبنا أن نراعي اهتمامات جميع الوفود ولذا فأنا أطرح على المؤتمر السؤال التالي هل يمكن في رأي كل وفد اعتماد اقتراح السيد كمال على نحو ما عدله السفير فون فاغنر ، وعلى نحو ما أعاد السفير كمال قراءته مرة أخيرة؟ ألاحظ ان ذلك ممكن ، وأن المعجزة حصلت

وآمل ان تستمر هذه المعجزة لأني سأحاول الاستعادة من كلكم وحركم إلى قبول الجزء الثاني من الفقرة ٧٤ الذي يرد على النحو التالي بالانكليزية.

(واصل بالانكليزية)

"وأعرب بصورة واسعة عن الأمل في أن يلقى مشروع الاتفاقية استحسان الجمعية العامة وأن يفتح باب التوقيع عليه في موعد مبكر"

(واصل بالفرنسية)

هل توجد اعتراضات على اعتماد هذه الجملة؟ اعطي السفير كمال الكلمة .

السيد كمال (باكستان)(الكلمة بالانكليزية): اعتقد اننا نشير الآن إلى الفقرة ٧٤ ، وهي ليست سوى الجملة الثانية من الفقرة ٧٤ القديمة وقد سبق لي

التعبير عن رأي وفدي بأن هذه الاشارة إلى الاعراب "بصورة واسعة عن الأمل" تنطوي على بدرة انقسام لأن السعي هنا يتجه الى تحقيق توافق الآراء ، ويسعى لنا أن نركز على العناصر التي يوجد بصددها توافق في الآراء ان توافق الآراء يعتبر جزءاً هاماً في اجراءات عمل مؤتمر نزع السلاح ؛ وهو يتجسد في المادة ١٨ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وعلى الرغم من السوابق التي أشير إليها ، فمن الأقرب الى الانصاف في رأيي أن تركز جميع الأطراف المعنية على صيغة أجمع عليها بتوافق الآراء والاقتراح الذي قدمته هو جملة تحل محل هذه الجملة القائمة ، وهي على النحو التالي.

"٧٤ - واتفق على ان يحال مشروع الاتفاقية ، بصيغته الواردة في مرفق تقرير اللجنة المجمعة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنظر فيه" .

الرئيس (الكلمة بالعربية) أحيط علما بهذا الاقتراح لأن المناقشة ستشمل نصوصا غير متوفرة لدينا ، وليست هذه الطريقة هي أسهل الطرق دائماً في العمل وأعطي ممثل الولايات المتحدة الكلمة

السيد ليدوعار (الولايات المتحدة الأمريكية)(الكلمة بالانكليزية)

لا ، لا يمكننا أن نقبل أي صيغة من قبيل البديل الذي اقترحه السفير كمال . فنحن نجد كذلك أدنى أن يعكس هذا القسم بدقة الواقع القائم هنا في هذه الغرفة بل وفي هذه الآونة بالذات وصحيح مثلما لاحظ السفير كمال ان هذه الجملة صيغتها تاريخيا تعليقات في التقارير السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة عن معاهدات سابقة - أي نصوص معاهدات - عن توفر توافق الآراء من عدمه وأعود ثانية إلى المذكرات المتعلقة بمعاهدة قاع البحار لعام ١٩٧ ، فهي تبدأ بما يلي "أعربت الوفود عن ارتياحها إزاء توافق الآراء العام الذي تحقق وروح التوفيق التي ترتب عنها بادراج تعديلات في ذلك المشروع تستجيب لاقتراحات الوفود" ثم تواصل العبارة فتقول "وأُعرب بصورة واسعة عن الأمل في أن يلقى مشروع المعاهدة" إلخ ثم ورد في عام ١٩٧١ بصدد اتفاقية الأسلحة البيولوجية ما يلي. "أعربت الوفود عن ارتياحها لتوافق الآراء العام الذي تحقق ولعملية التعاون وروح التوفيق التي أسفرت عن ادراج" الخ "وأشار عدد من الوفود إلى ان القرارات النهائية لحكوماتها ستتخذ في مرحلة لاحقة" وأرى انه إذا تمكنا من اتباع نفس النهج فسيكون في ذلك اتساق تاريخي ، وربما تعبير أوسع وأدق عن مشاعر الحاضرين في هذه الغرفة بصدد جهودنا

الرئيس (الكلمة بالعربية) أدرك اهتمام السفير ليدوعار بأن يعرض على الأمم المتحدة في نيويورك نصاً يتضمن عنصرا مشجعا ، ويجب أن أعلن اني أجد ذلك شخصيا لأنه سيكون لي شرف عرض تقرير المؤتمر على اللجنة الخامسة وأفضل ان اتمكن من ابلاغ الجمعية العامة الموقرة للأمم المتحدة برضانا وأملنا ، غير انه يجب أن نرضي جميع الأطراف هنا أعطي ممثل مصر الكلمة

السيد عمر (مصر) (الكلمة بالعربية) سأتحدث بإيجاز شديد عن الفقرة ٧٤ أو عما تبقى منها إن وفدي يؤيد تماماً التعديل الذي قدمه السيد كمال بصدد الجملة الثانية من الفقرة ٧٤ لأنه نعتقد أنه يكفي ادراج نص واقعي لا يعبر عن موقف معين وإذا أعربنا عن مواقف معينة فإنه يجب عليناً آنذاك ان نذكر ما أعربت عنه وفود أخرى من ارتياح ومخاوف بصدد مشروع الاتفاقية

السيد ماريين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية). إن موقف حكومتي حيال مشروع اتفاقية ازالة الأسلحة الكيميائية معروف تماماً . وقد تحدثنا طيلة ساعتين عن مسائل صياغة حرفية ؛ ونحن ندرك الآن سلامة الاقتراح الذي قدمه ممثل باكستان الموقر بمواصلة هذا النوع من المناقشات في جلسة غير رسمية . والمسألة التي شغلتنا بعد ظهر هذا اليوم غير ذات أهمية تاريخية وليست جديرة بالتدوين في المحضر الحرفي لهذه الجلسة العامة ونحن نتطرق الآن إلى لب هذه المسألة ، فالمشكل هو: كيف نتجه من هنا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع اتفاقية بين أيدينا؟ هذا هو ما يهم وقد ذكرت سوابق شتى تبين كيف أحال أو نقل أسلافنا في مؤتمر نزع السلاح شتى مشاريع المعاهدات أو الاتفاقيات إلى الجمعية العامة وقد تحس الاشارة الى حالة اتفاقية حظر تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، أو حالة مؤتمر لجنة نزع السلاح ، لأن مؤتمر نزع السلاح لم ينشئ للأسف سوابق بصدد هذا الموضوع ونحن نأمل أن يفعل ذلك اليوم . واسمحوا لي أن أذكر سابقة أخرى: فقد سبق لمؤتمر لجنة نزع السلاح منذ ١٦ سنة بالضبط ، أي يوم ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦ أن ناقش مشروع تقريره إلى الجمعية العامة وقد حضر ذلك الاجتماع في عام ١٩٧٦ ثلاثة منا على الأقل يقومون حاليا بسعي العمل في هذا المحفل أيضاً وهم: الممثل الشخصي للأمين العام ، السيد فيستي ليراماتيمي وكان آنذاك ممثلا وسفيرا للأرجنتين ، والسيد إيان كيمبون من المملكة المتحدة ، وشخصي وأقر التقرير في ذلك اليوم ، وهو يرد في الوثيقة CCD/520 ويرد في الفقرة ٣٧٥ من هذه الوثيقة ما يلي فيما يتعلق بمشروع الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، وساقرأ عليكم ما ورد فيها بالانكليزية:

(واصل بالانكليزية)

"حظر مؤتمر لجنة نزع السلاح في جلسته المعقودة يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ في تقرير الفريق العامل الذي يتضمن مشروع الاتفاقية" [المعنية بتقنيات التغيير في البيئة] "، وكذلك في التعليقات والآراء المشفقة والتحفظات المعرب عنها بصدد ذلك التقرير الذي أحيل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح" [كمرفق لهذا التقرير]

(واصل بالاسبانية)

ثم وردت جميع الآراء المشفقة وجميع الآراء الاخرى . إلا أني اعتقد انه إذا رغبنا في ضمان التعبير الصادق عن الواقع ، فإنه يجب علينا ان نبحث عن صيغة محايده وما يهم في هذا الصدد هو ألا نتخذ قراراً بصدد الأمور التي آمل أن نتخذ معا قرارا بشأنها في الجمعية العامة . وأنا لا أدعو إلى اتباع ممارسة مماثلة لممارسة عام ١٩٧٦ ، غير اني رأيت من المفيد ان استرعي انتباه سائر المندوبين الى وجود سابقة أخرى مألوفة تماما ، للسفير بيراساتيعي وللسيد كيسيون ولي ، كما سبق أن قلت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). أحد أننا ستورط في معركة استشهادات: هذه الاتفاقية تقول ... وتلك الاتفاقية تقول . . ولن تفضي بنا هذه العملية الى حل المشكلة أرى ان ممثل هنغاريا ، السفير توث ، طلب الكلمة أعطيه الكلمة أملا في أن يمدنا بالصيغة السحرية .

السيد توث (هنغاريا)(الكلمة بالانكليزية) لست ساحرا ولم أحلم معي الارب ولا حتى القبعة وأعتقد انه يجدر بنا اعادة العملية التي اتبعناها عندما اعتمدنا تقرير اللجنة المحصنة فقد أجرينا آنذاك مناقشة مطولة ، وأعتقد أن العناصر الاساسية التي ركزنا عليها جهودنا كانت هي العناصر التي حاولنا صياغتها بصورة مشتركة إلى جانب مساهمات أو بيانات منفرده من البلدان وبيان الرئيس وبعض بنود الفقرات الثلاث الاخيرة في تقرير اللجنة المحصنة وأعتقد انه يمكننا الافادة من هذه الساعات الطويلة التي أنفقت في المناقشة في تحقيق التوازن بين مختلف المصالح ولست أقترح أن نعيد تلك العملية ، وإنما أن نحاول استخدام العناصر التي قد تكون مناسبة هنا في تقرير المؤتمر أقترح استخدام الفقرتين ٤١ و٤٢ مع ادخال تعديل طفيف على الفقرة ٤٢ ؛ أما الفقرة ٤٢ فتحد تغييراً عنها الى حد ما في الفقرة التي وضعنا صيغتها منذ حين ، أي الفقره ٧٣ واقتراحي هو ادخال تعديل طفيف على الفقره ٤١ ، مع اهمال الاشاره الى الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.2 ، وادخال تعديل طفيف على الفقره ٤٢ بالاشارة فيها إلى ان المؤتمر اتفق على إحالة هذا التقرير - واستخدام هاتين الفقرتين

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير توث على اقتراحه ولكني لم أفهم القصد فيما يتعلق بالفقرة ٤٢ . فهل يقترح أن نستعيض عن عبارة "اللجنة المحصنة" بعباره "مؤتمر نزع السلاح"؟ أعطي السيد توث الكلمة ثانية

السيد توث (هنغاريا)(الكلمة بالانكليزية) أقترح الصياغة التالية مثل ما ذكرت مع ادخال بعض التعديلات "اتفق مؤتمر نزع السلاح على إحالة هذا التقرير وتذييله الى الجمعية العامة"

الرئيس (الكلمة بالعربية): هنا أيضا يتعامل الاقتراح الهنغاري بالصواب فيما يبدو لي مع الاقتراحات المقدمة حتى الآن . وأعتقد أن اقتراحه بناء . إلا أني أتساءل بقلق ، هل سأعاني في اعتماده بفس الذي عانيته بالنسبة لاعتماد الفقرتين ٧٣ و٧٤ إن اقتراح السفير توث بسيط جدا وهو يقضي بأن يستنسخ هنا في الفقرة ٤١ من الوثيقة CD/1170 ، الذي يتضمن تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، ثم ، بدلا من الاشارة إلى الوثيقة التي اعتمدناها (CD/CW/WP.400) ، نقول عن الوثيقة CD/1170 أنها

(واصل بالانكليزية)

"حظيت بتأييد معظم الوفود التي رأت أن ..." .

(واصل بالفرنسية)

ولن يغير أي شيء آخر ومثلما قال السيد توث فأصاب ، فإنه لا لزوم إلى استساح الفقرة ٤٢ ، لأن المعلومات الواردة فيها ترد فعلا في الفقرتين ٧٢ و٧٣ . ثم نتناول الفقرة ٤٢ ونعدلها بحيث يصبح نصها على النحو التالي

(واصل بالانكليزية)

"اتفق مؤتمر نزع السلاح على إحالة هذا التقرير وتذييله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنظر فيه"

(واصل بالعربية)

هل هذا الحل مقبول؟ لا لم يقبل ، وأنا أواجه بالنسبة الى هذه الفقرة الصغيرة صعوبة أكبر مما واجهته بالنسبة إلى الفقرات الكبرى

السيد توث (هنغاريا)(الكلمة بالانكليزية). هل تسمحون لي بقراءة الفقرة ثانية؟ إن صيغة الفقرة ٤١ ستكون على النحو التالي: "حظي مشروع الاتفاقية بتأييد معظم الوفود التي رأت أن . " ثم نواصل النص الوارد في الفقرة ٤١ . وسوف تكون صيغة الفقرة ٤٢ على النحو التالي "اتفق مؤتمر نزع السلاح على إحالة هذا التقرير وتذييله الى الجمعية العامة للأمم المتحدة"

الرئيس (الكلمة بالعربية): هل يحظى هذا الاقتراح بموافقة الوفود؟ أعطي ممثل باكستان الكلمة .

السيد كمال (باكستان)(الكلمة بالانكليزية): لا ، سيدي الرئيس ، وآمل ألا يحاول أحد في هذه الهيئة امتحان صبر وفد باكستان أو حرصه على عدم ايراد أية فكرة اشقاقية فالفقرة ٤١ التي أشار إليها السفير توث لا تشكل جزءا من استنتاجات وتوصيات التقرير وكل ما يمكننا الموافقة عليه هو صياغة تتمشى مع استنتاجات وتوصيات تقرير اللجنة المخصصة وأما إذا جوهد لادراج مفهوم التأييد الواسع في

العقره على أي وجه كان ، فيلزم آنذاك موازنة ذلك المفهوم بجملة من قبيل "على الرغم من التحفظات والمحاوف التي أعربت عنها وفود عديده" ولا أعتقد أن من مصلحة مؤتمر نزع السلاح أن يضع صيغة تستخدم فيها جملة من هذا القبيل . غير أنه إذا رغب مؤتمر نزع السلاح في ذلك ، فإنه يمكن العكوف على صياغة فقرة متوازنة تذكر تحفظات ومخاوف وفود عديدة والتأييد الواسع من جانب الوفود الأخرى . ثم ينتقل الى جزء الاتفاق الذي آمل أن يحظى بتوافق عام في الآراء ، أعني الاتفاق الذي سيحال . أما اذا بحثنا في العدول عن ذلك ، فلن يثور أي مشكل ؛ وسكتفي آنذاك بالجزء الذي سبق أن أعربت عن الأمل في أن ينشأ بصدده توافق في الآراء

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السفير كمال ، وأقول ليس صوته هو وحده الذي يمتحن وانما صوتنا جميعا . وآمل أن يعفر لي ما سأقوله ، ولكن لا يسعني الامتناع عن إبداء ملاحظة اذ يخيل لمن يستمع اليه في الواقع أن عددا قليلا من الوفود هو الذي اعتمد الاتفاقية على مضض ، وان الاغلبية الكبرى تعارضها وهذا ما لم يحدث أبدا فأنا أعتقد ، بموضوعية تامة ، أن العكس هو الذي حدث - فقد وافقت الأغلبية العظمى للوفود على الاتفاقية على الرغم من تحفظاتها ، ولم يعارضها أحد في الواقع ويسعني بالتالي ألا تعكس الأمور إلا أنه عندما يسعى السيد كمال لتأكيد وجهة نظره بوجوب التوازن ، فإني أوافقه تمام الموافقة ، وسنعمل على ايجاد حل للمسألة أعطي ممثل كندا ، السيد روبرتسون الكلمة

السيد روبرتسون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) أوافق على آخر ملاحظة ابديتموها ، ولكن ليس هذا ما كنت أرغب في الحديث عنه أعتقد انه يوجد نوع مختلف من المشاكل يثيرها اقتراح السفير توث بأن يعاد أساسا ذكر ما قيل في الفقرة ٧٣ ، لأن اجراء إحالة بتقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية مدرج فعلا فيما أعتقد في الفقرة ١١٩ وقد انتهينا منذ حين من ادراج تقرير اللجنة المخصصة في هذا التقرير وأضفنا إليه تذييلات تقرير اللجنة ، ونحن نعتمد في الفقره ١١٩ كامل تقرير مؤتمر نزع السلاح وتحيله ؛ وأعتقد بالتالي أن المسألة لاتؤدي إلى الازدواجية فحسب بل قد تحدث كذلك شيئا من الخلط فيما بعد

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). إن السيد روبرتسون محق تماما في هذه المسألة . وأقرأ الفقرة ١١٩:

(واصل بالانكليزية)

"يحيل الرئيس ، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح ، التقرير السنوي المقدم إلى الدوره السابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما اعتمده المؤتمر في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ."

(واصل بالعربية)

ويبدو لي أن السيد روبرتسون متفق تمام الاتفاق مع السفير كمال الذي اقترح جملة تقول: "اتفق على ان يحال مشروع الاتفاقية الى الجمعية العامة لتنظر فيه" وهذه جملة تطابق تقريبا الفقرة ١١٩ أعطي ممثل الولايات المتحدة الكلمة

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية)(الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، اني أشاطركم الأمل في أن نتمكن من كظم الغيظ فالواقع الذي شهدته الأشهر والأسابيع والأيام الماضية غني فيما أعتقد عن التعريف . ويدرك كل واحد في هذه القاعة كيف أيدت وفود عديدة الاتفاقية ، بل إننا نعلم بدقة عدد من أيدوا الاتفاقية بحماس ، ومن أيدوها بفتور ، ومن أيدوها بتردد ومن أيدوها على مضض ومن أيدوها بطرف اللسان ، غير أن مجموع من أيدوا الاتفاقية يشكل نسبة كبيرة جدا من أعضاء هذا المؤتمر وندرك جميعا كذلك عدد الوفود التي لا يمكنها في الوقت الحالي لسوء الحظ تأييد الاتفاقية وأعتقد أن ما نسعى اليه جميعا الآن هو التعبير عن الواقع بدقة . فلو كان الاقتراح يتمثل في ادراج جملة تقول ببساطة لنيويورك: "عزيزتي الجمعية العامة ، لقد فشلنا ونحن نحيل إليك مشاكلنا للنظر فيها وفيما يلي قائمة بآمالنا الحائرة وبالرغبات غير الملباة ولك أن تفعلي بها ما تشائين " ، تعلن انها لا تنطوي على تعبير دقيق للشعور السائد في هذه القاعة إن الأمر لا يتعلق بأغلبية تسعى لفرض رأي على أقلية صغرى التي لا تستطيع حاليا لسوء الحظ تأييد الاتفاقية ؛ فإن ما نسعى اليه هو التعبير عن الحالة بدقة ، وأعتقد أن نيويورك تستحق ذلك ، ان الجمهور جدير بذلك إن الأمل معقود على أن يصبح هذا النص في نهاية هذا المساء وثيقة عامة ، ولا بد أن توضح الظروف الدقيقة التي اكتنفتها فالمسألة بالتالي - وعبارتي هنا لا تنطوي على اعلان حكم أيا كان - ليست مجرد "نحن نرسل مشكلتنا إلى نيويورك شكرا جزيلا يرجى مساعدتنا على الخروج من المأزق" - كما يبدو لي من بيان السيد كمال انه يفعله وأعتقد أن ما ينبغي لنا تحقيقه هو ربما التوليف بين هاتين الفكرتين وإذا رغبنا في التعبير عن الحالة بدقة ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، فلعله ينبغي آنذاك أن تصاغ الفقرة ٧٤ على نحو كالتالي: ولكن تعذر للأسف التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع الاتفاقية ، فقد أعرب عن الأمل في أن يلقى مشروع الاتفاقية استحسان الجمعية العامة وأن يفتح باب التوقيع عليه في موعد مبكر" أعتقد أن بيانا من هذا القبيل يعبر عن الواقع ولا يلزمنا بشيء أشار زميلنا الكندي أن نذكر هنا انا نحيل مشروع الاتفاقية ؛ فكامل التقرير ذاته يذكر انا نحيله

الرئيس (الكلمة بالعربية) أشكر السفير ليدوغار على ما أبداه من مرونة وآمل أن يتحلى سائر الممثلين الذين طلبوا الكلمة ، بدءا من ممثل شيلي بالمرونة أيضا

السيد غوبرالييس (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) هذا هو بالذات ما يعترمه وفدي وبود سيدي الرئيس بادىء ذي بدء تأييدكم صراحة ، فنحن نتفق مع ما ذهتم اليه من سعي أن تكون جميع البيانات التي أدلي بها لصالح اعتماد مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية بيانات متصفة بالعثور فقد تابعنا هذه العملية التفاوضية عن كثب ، وأعتقد انه يلزمنا في هذا الصدد التمييز بوضوح بين مسألتين . فقد مضينا بعد ظهر اليوم في مناقشة اجرائية مطولة نعتقد انها حجبت الحقيقة الأساسية والمسألة الحاسمة التالية. لا يمكننا أن نتجاهل جانبا موضوعيا هاما مثل العدد الهائل من البيانات التي أدلت بها شتى البلدان بالنيابة عن حكوماتها لتأييد الاتفاقية أو مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ؛ وقد كانت كثرة منها ثنائية وأخرى ثلاثية ، أي باختصار من جميع الأشكال ونعتقد بالتالي أن إرسال مشروع الاتفاقية إلى الجمعية العامة بحملة مطلقة الحياد أمر لا يعكس الواقع ، اراء بعض عدد الوفود التي أثارت مشاكل في جوانب اجرائية معينة ، لا في مسائل تتصل بالموضوع ويدرك كل من لديه خبرة في المفاوضات التي تجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي إطار اللجنة الأولى حق الادراك انه اذا أحيل مشروع مثل هذا ، فإنه سوف يتحول الى صندوق عجائب حقيقي تبرز منه تعديلات جديدة ومشاريع جديدة وتعبيرات جديدة ، وان الحصيلة ستكون ربما "اعادة بدء" المفاوضات لفترة يمكن أن تستغرق ٢٠ سنة أخرى ووفدي على الأقل غير مستعد لبدء العملية من جديد ، ونحن نرى ، مثلما أعلنا صراحة انه يلزم اعتماد مشروع الاتفاقية نهائيا

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) أود أن اتحدث بانحياز شديد وان بدون في المحضر تأييد وفدي الايجابي للجملة الثانية من الفقرة ٧٤ فقد صيغت تلك الجملة بأقصى درجة من العناية ان هذه الفقرة تعبر بذاتها عن واقع عدم وجود توافق في الآراء على النص بالضرورة ، وهذا أمر يمكن طبعا لهذا المؤتمر أن يسلم به بسهولة غير أن وفدي يعتقد ، ادراكا منه للصعوبات التي تواجهها بعض الوفود ، انه يمكننا استخدام العناصر الواردة في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة المخصصة ، ودلك على نحو ما ذكره السفير ليدوفار إلى حد غير أن وفدي يفضل عدم التوغل في ذلك الاتجاه طالما كان يفضل الابقاء على الجملة القائمة ، أي بعبارة أخرى ، الجملة الثانية من الفقرة ٧٤ ، فهو يقترح اضافة عبارة أولى على النحو التالي

(واصل بالانكليزية)

"وعلى الرغم من المواقف التي أعربت عنها بعض الوفود ، "

(واصل بالاسبانية)

ثم تواصل الجملة كما هي وعبارة "المواقف" عباره هامة نظرا إلى انها هي العبارة التي استخدمناها في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة المخصصة ، في متابعة صارمة للنظام

الداخلي فإذا بدأنا بتلك العبارة ، تعبيرا عن الواقع ، فإننا نشير آنذاك بالتالي إلى الواقع ، أي الفقرة ٣ ، معدرة ، الجملة الثانية من الفقرة ٧٤ . وإنني أدعو إلى النظر في هذا الاقتراح اذ اننا نعبر في واقع الأمر بهذه الطريقة ، عما حصل في هذا المؤتمر تعبيرا أفضل .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أود قبل اعطاء السفير كمال الكلمة أن أركز النقاش على الاقتراحين المقدمين . فالسفير ليدوغار يقترح إذا كنت قد فهمت مقصوده فهما صحيحا ،

(واصل بالانكليزية)

"ولكن تعذر للأسف التوصل الى توافق في الآراء على مشروع الاتفاقية ، فقد أعرب عن الأمل في ان يلقى مشروع الاتفاقية استحسان الجمعية العامة " .

(واصل بالعربية)

ويعني هذا تسجيل نكوص بعض الوفود نظرا إلى اننا سنعمل عبارة "بصورة واسعة" متابعة للسفير كمال وبذكر بالتالي "أعرب عن الأمل في أن توافق الجمعية العامة على هذه الاتفاقية" ويقترح السيد كالديرون ، إذا كنت قد فهمت مقصوده فهما صحيحا ، أن نقول

(واصل بالانكليزية)

"وعلى الرغم من المواقف التي أعربت عنها بعض الوفود ، فقد أعرب عن الأمل في أن يلقى مشروع الاتفاقية استحسان الجمعية العامة"

(واصل بالعربية)

حسناً لدينا بالتالي اقتراحان متشابهان الى حد كبير في الواقع أعطي ممثل باكستان الكلمة

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) سيدي الرئيس يمكننا أن نوافق على اقتراح السفير ليدوغار على نحو ما قرأتموه ، ولكن بعد حذف عبارة "مع ذلك" التي نعتبرها عبارة مقحمة تصدر حكما قيميا . وتكون الجملة بالتالي "ولئن تعذر التوصل إلى توافق في الآراء ، فقد أعرب عن الأمل" الخ ويمكنني سيدي الرئيس كبديل عن ذلك أن أقدم إليكم صيغة اخرى إذا لم يحظ اتفاقي مع السفير ليدوغار برضا الآخرين . وصيغتي البديلة صيغة أبسط فهي تقول "اعتمد مؤتمر نزع السلاح في نفس الجلسة العامة تقرير اللجنة المخصصة ، ووافق على إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنظر فيه ؛ أو "ووافق على أن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير وكذلك مشروع الاتفاقية لتنظر فيهما" وأنا أفضل الأخذ بأي من هاتين الصيغتين ، غير انه نظرا إلى أننا نعمل الآن فيما أعتقد على بعض الموجة مع السفير ليدوغار ، فلعله يمكن امعان النظر في صيغة السفير ليدوغار ، بعد حذف عبارة "مع ذلك" معدرة ، ان العبارة هي "للأسف" وليست "مع ذلك" ؛ يلزم حذف عبارة "للأسف"

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) إنها تتحرك بمشقة في الاتجاه السليم . وقد طلب ممثل فرنسا ، ثم ممثل المملكة المتحدة الكلمة ، اعطي الكلمة الآن للسفير ايريرا

السيد ايريرا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) إنها أيضا تدرك بقوة انه مع الاعتراف بالصعوبات التي كابدها عدد من الوفود والمعروفة لدينا جيدا ، فإنها تحتاج هنا إلى التوصل إلى حد أدنى يعكس ظلال الواقع - لا أقول صورة سليمة تماما له إنما على الأقل ظلال الواقع . ولست متأكدا من ان تعبيراً يعلن بالحروف المارة ، " لاحظ عدم تحقق توافق في الآراء ." تعبير مشرق لانه سلبي . وما نود ان نشهده فهو موقف يمثل الحد الأدنى ، لكن حداً أدنى ينطوي على موقف ايجابي على الأقل وحيث أن الأمر على هذا النحو فنحن لا نستطيع أن نقبل تعبيرا من هذا القبيل ، ولا نعتبره كذلك شيئاً حسناً سواء بالنسبة للمؤتمر أو بالنسبة للهدف الذي نحاول تحقيقه ولهذا السبب نعتبر المقترح الذي قدمه السيد كالديرون مقترحاً جيداً ، بمعنى أن نبدأ بالاعراب عن الواقع والاشارة إليه ، ثم نواصل النص بالاعراب عن الشعور بالأمل على نطاق واسع ولا يسعنا للأسف ذاتها ، قبول صيغة السفير كمال التي تقول من خلالها أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح متفقون على إحالة مشروع الاتفاقية إلى الجمعية العامة للنظر فيه وباختصار ، وعلى مضض كبير نستطيع ، للأسف التي شرحناها باسهاب لا سيما في الاسبوع الماضي - والوقت متأخر ولن أكررها - أن نقبل ، وهو ما نأسف له بشدة ، بصياغة تمثل الحد الأدنى شريطة ان تكون ايجابية وليست سلبية

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): لقد أعربت آنفا جسما تعلمون عن تفضيلي لصياغة السفير كمال على صياغة السفير ليدوفار وأعود فأعترف حاليا بأسفي لفضل الصياغة التي قدمها السيد كالديرون على صياغة السفير ليدوفار ، ومن ثم أطلب إلى السفير كمال التكرم بالنظر في هذه الصياغة الجديدة التي يبدو لي انها تمثل الواقع حقاً بجلاء كبير فكلمة "مواقف" استخدمت باختزال شديد ، كما ان الصياغة هي ذاتها التي وردت في تقرير اللجنة المخصصة ، "على الرغم من المواقف التي أعرب عنها بعض الوفود" ، ثم أوردنا كما هي عبارة ، "فقد أعرب بصورة واسعة عن الأمل" وأطلب إلى السفير كمال التفضل بالاعراب عن وجهات نظره في هذا الصدد .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). أخلص من اتجاه المناقشة إلى أن المواقف تتجه بالاجمال نحو مقترح السيد كالديرون أكثر مما تتجه نحو المقترحات الأخرى التي قدمت . طلب ممثل بيجيريا الكلمة ، فليتفضل .

السيد آريكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية). سيدي الرئيس ، لقد أعربتم للتو عن الرأي الذي كان وفدي يوشك ان يقدمه . إن وفدي يقبل المقترح المقدم من الدكتور كالديرون ممثل بيرو .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). أشكر السيد آريكيوي . لم أقصد إصدار حكم قيمي . وإنما لاحظت ببساطة بروز اتجاه لصالح مقترح السيد كالديرون . واعطي الكلمة الآن إلى السيد كمال

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أكرر ما قلته سابقا . ليس لدى اعتراض على صياغة السفير ليدوغار التي تقول. "لئن تعذر التوصل إلى توافق في الآراء ، فقد أعرب عن الأمل" ، الخ ، الخ . واستطيع مع ذلك تقديم صياغة بديلة تقول: اعتمد مؤتمر نزع السلاح في بعض الجلسة العامة ، تقرير اللجنة المخصصة ووافق على احالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أي التقرير ومشروع الاتفاقية لتنظر فيها" كما اقترح ان نعمل على أساس أحد من هذين الخيارين والواقع انه على الرغم من الاعراب بعبارات لا شبهة فيها عن الأمل الكبير والتحفظات والمخاوف العديدة ، فقد وصلنا في اعتقادي إلى نقطة يتعين عندها قراءة المادة ٨٠ وفهمها فهما واضحا كما اعتقد ان صياغة السفير ليدوغار اعتراف سليم بهذه الحقيقة . لكن إذا لم يكن هناك كما قلت حظ تعكير مقبول لدى الآخرين ، فإن هناك عندئذ بديل واضح ذكرته من قبل ، وإذا استعرت عبارة سفير فرنسا الموقر ، فإن هذا البديل يعتبر صياغة ايجابية لأنه يقول بجلاء ان مؤتمر نزع السلاح اعتمد تقرير اللجنة المخصصة ، وليس هناك ما هو أكثر ايجابية من ذلك

السيد آريكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية). لقد أصغيت باهتمام شديد إلى اقتراح السفير ليدوغار . وأخشى من عدم قبول وفدي له ويبدو انه لا يعبر عن شعور معظم الوفود التي اشتركت في المفاوضات ولا زلت أعتقد ان لدينا حلا وسطا ، وهذا الحل الوسط اقترح للتو من وفد بيرو وأدعو فقط بعض زملائنا إلى ادراك انهم يبعثون برسالة إلى الجمعية العامة تحاول ان تعكس إلى أكبر حد ممكن الموقف الحقيقي . واعتقد انه لا ينبغي لبيان الواقع أن يفضي إلى ان ينظر إلى عملنا بطريقة سلبية لذا اعتقد ان الاقتراح الذي قدمه الدكتور كالديرون يعبر تماما عن شعور معظم الوفود هنا .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية). حسبما يبدو لي انه ليس هناك تأييد كبير للمقترح الباكستاني/الامريكي المشترك واعتقد ان البديل الذي قدمه السفير كمال يمكن ان يتيح لنا مخرجا . انه لا يحقق الأمل ، لكنه مباشر وينطوي على جانب ايجابي لا سلبي ومع ذلك فينبغي حذف عبارة

"التطر فيهما" لأن هذا يوحي باستئناف العمل بشأن المعاهدة في نيويورك وهو ما يعارضه وفدي والنص كما فهمته - أو يمكن أن تطلب من السفير كمال ان يكرره - سوف يكون على هذا النحو. "واعتمد المؤتمر في نهاية الجلسة العامة ، تقرير اللجنة ، ووافق على احالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ووافق على احالة تقرير مؤتمر نزع السلاح الذي يتضمن مشروع الاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية" ولعل السفير كمال يستطيع قراءة النص من جديد مع حذف عبارة "التطر فيهما" ، لنرى ما إذا كان يمكن قبول هذه الصياغة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): يخشى أن يؤدي النص الذي اقترحه السيد ليدوغار بدافع التوفيق إلى حدوث ارتباك ، لأن الفقرة ٧٣ تنص على ان المؤتمر اعتمد التقرير ومرفقاته ، والحق انا كنا قد قررنا كافيا من المتاعب من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الفقرة ٧٣ لكي على استعداد لقبولها إذا كان هذا هو الثمن الذي ندفعه من أجل التوصل إلى اتفاق وإذا كنت قد أحسنت الفهم، فإن السيد ليدوغار يقترح ان نقول إن ، مؤتمر نزع السلاح اعتمد في نهاية الجلسة ، تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وهو ما قيل فعلا في الفقرة ٧٣ - ووافق على إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) ما فهمته هو ان ما قرأه السفير ليدوغار استنادا إلى الاقتراح الذي قدمته بنغلاديش تقريبا على ما يلي. "اعتمد مؤتمر نزع السلاح في نهاية الجلسة العامة ، تقرير اللجنة المخصصة الذي يتضمن مشروع الاتفاقية" (يستطيع هنا اختيار أي صيغة من الصيغ) "ووافق على إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة" وسوف يسعد وفدي ان يقبل هذه الصياغة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) إذا كان الأمر كذلك ، فلعلنا نقترب من التوصل إلى حل

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): آسف ان اناقض القول سيدي ، إذ لا يبدو لي هذا حلاً مأولا وقبل كل شيء ، لماذا يُتجاهل موقف الأغلبية في هذا المحفل التعاوني المتعدد الأطراف التي تحبذ مشروع الاتفاقية؟ إذا كنا نشدد التوصل إلى توافق في الآراء ، دعونا نبذل جهدا لضمان التعبير عن موقف الأغلبية في الفقرة الختامية إننا لا نستطيع اختتام عملنا برسالة فاترة دون مسوغ وخالية في الواقع من المعنى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فهذه الرسالة لن يقرأها المندوبون في الأمم المتحدة فقط وإنما أيضا المجتمع الدولي بأكمله - ومن ثم فإننا نتحمل مسؤولية كبيرة عن ضمان التعبير عن موقف أغلبية الوفود المعتمدة هنا

وهكذا أقول في المحل الأول ، وكما أعلنتم هذا فعليا سيعسكم سيدي الرئيس ، انه من غير المجدي أن نكرر ما قلناه من قبل في الفقرة ٧٣ . لقد سبق لنا أن قلنا في الفقرة ٧٣ ان المؤتمر اعتمد التقرير . ما هي الفائدة من ذكر ذلك مرة أخرى؟ وايس هو التسارل؟ أود ان أعرف التسارل الذي قدمته الوفود التي وجدت صعوبات في التوصل إلى توافق الآراء وأقول في المحل الثاني بصدد الاحالة إلى الجمعية العامة: من أجل تحقيق ماذا؟ إن النص المقترح لا طعم ولا لون ولا نكهة له ولذا فإنه لا يعد تعبيراً عن أماني أغلب الوفود الممثلة هنا . ولذا إذا كانت هناك صعوبات في التوصل إلى صياغة ، فلعله من المستصوب التوقف لفترة قصيرة: أي رفع الجلسة مؤقتا فلعل الالهام يهبط علينا في الأروقة . وعلى أي حال ، إذا واصلنا انعقاد الجلسة العامة ، فإن وفدي لن يوافق على هذه الصياغة .

السيد آريكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) ليس لدي سوى القليل جدا الذي يمكن أن أضيفه إلى الآراء التي أعرب عنها وفدي منذ حين ولعله من المفيد تعديل اقتراح وفد بيرو تعديلا طفيفا . فإذا سمحتم لي سيدي الرئيس ، سأتلو عليكم الاقتراح يمكننا استخدام هذه الصياغة "حزى الاعراب عن مواقف مختلفة ومع ذلك فقد أعرب بصورة واسعة عن الأمل في ان مشروع الاتفاقية" - ثم نواصل بقية الجملة . على ان هذا هو الحد الأدنى الذي يمكن لوفدي ان يقبله

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)(الكلمة بالانكليزية) يسعني ان أقول اني ما زلت على اعتقادي بأن الاقتراح الحكيم للدكتور كالديرون هو الاقتراح الذي يتعين علينا ان نركز عليه . وأنا اتفق في ذلك مع السفير آريكيوي ولدي بديل آخر قد يساعدنا ويتمثل في تكملة عبارة الدكتور كالديرون بما سأتلوه عليكم مرة أخرى بشذاذا للوضوح: "وعلى الرغم من المواقف التي أعربت عنها بعض الوفود والتي عرضت بالتفصيل في تقرير اللجنة المخصصة ، فقد أعرب بصورة واسعة عن الأمل" - ونواصل على هذا النحو فهل يلقى هذا الرأي أي نوع من الحماس؟

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، قبل أن أرد على سؤال ممثل المملكة المتحدة ، أرجو أن تتكرموا بالنظر في المقترح الذي قدمه السفير كالديرون من أجل تعليق هذه الجلسة؟ ما أفهمه من الاجراءات التي اعتمدها هذا المؤتمر واللجنة المخصصة أنه عندما يطلب وقف تعليق الجلسة ، فإن هذا الطلب يحال عادة على الفور . فهل تستطيعون اطلاعنا برأيكم في هذه النقطة سيدي الرئيس؟

الرئيس. (الكلمة بالفرنسية) أطرح الطلب الذي قدمه السيد كالديرون وايده السفير كمال على المؤتمر من أجل الموافقة عليه هل توافق الوفود على تعليقنا الجلسة لفترة محددة من الوقت ، ولنقل عشر دقائق؟ هل هناك اعتراض على ذلك؟

السيد آريكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية): تشير جميع الدلائل على أننا نحرز تقدما لقد عدل رميلي الموقر من المملكة المتحدة للتو الاقتراح الذي قدمه رميلنا من بيرو . واعتقد أنه يتعين علينا المضي في هذا السبيل . ومن ثم فإن وفدي لا يجد تعليق الجلسة في الوقت الحالي

الرئيس: (الكلمة بالفرنسية) هل هناك وفود أخرى تعترض على تعليق الجلسة؟ اعطي الكلمة لممثل فرنسا .

السيد ايريرا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) لقد أردت آنفا أن أؤيد فحوى ما اقترحه سفير نيجيريا على أساس مقترح بيرو وأؤيد بشكل كامل ما قيل للتو فيما يتعلق بالاجراءات اننا نحرز تقدما ومن ثم فهذه ليست اللحظة التي نعلق فيها الجلسة ما لم يصر أحد الوفود على هذا بالطبع لكني لم أفهم أن السيد كالديرون يطلب ذلك ، لقد اعتقدت أنه يتساءل عن مدى ملاءمة تعليق الجلسة ، ولعلي أكون مخطئاً .

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) نظرا لأن السفير ايريرا يتحدث الاسبانية بطلاقة فإنه أحس فهمي ، إنني لم أطلب فترة توقف قصيرة - وإنما تساءلت عما اذا كان مثل هذا التوقف مستصوبا لكن تعليق سفير نيجيريا هام جدا على أي حال ووفدي على استعداد للعمل بناء على ما اقترحه السفير وستون للتو عليها ، وبعباره أخرى ، بناء على صيغة مسقحة لما اقترحته أصلا ، لكنه غير مستعد لمناقشة المقترح "الامريكي/الباكستاني" حاليا ، اذا كان باستطاعتي أن اسميه كذلك

الرئيس. (الكلمة بالفرنسية) لم يطلب ممثل بيرو رسميا تعليق الجلسة إذن - وانما كان يتساءل ببساطة عما اذا كان يمكن بحث احتمال هذا التعليق . وقد عبرت وفود عديدة عن رأيها وهو أنه لا ضرورة لتعليق الجلسة . اعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا

السيدة باوتا سوليس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية). أود أن أقول فحسب أن وفدي تشجع بعمل المقترح الباكستاني/الامريكي المشترك اذ أنه يعتقد أن الوفدين أديا في المقترح الذي قدماه قدرا كافيا من الحذق والحساسية السياسية والبراعة في

مساعدتنا على الخروج من الوضع الذي أصبحنا فيه . ولهذا السبب ، فإن وفدي مستعد لتأييد اعادة النظر من جديد في تلك الصياغة وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أقول إنه اذا كان المقترح الباكستاني/الامريكي غير مقبول من وفدي نيجيريا ونيرو ، فإن المقترح الذي قدمه وفد بيرو غير مقبول على الاطلاق من وفد كوبا لأنه يتجه إلى نقل كعة المسؤولية التي تواجهها أو التي تتحملها ، في أي قرار تتخذه بشأن احالة هذا التقرير الى الجمعية العامة ، الى مجموعة من الوفود أعربت عن تحفظات فيما يتعلق بمشروع الاتفاقية ، وترد مقترحاتها في التقرير الذي تقوم باعتماده اليوم ومن ثم فإن وفد كوبا لا يقبل مقترح نيرو

السيد عويشالك (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): أود أن أقول باختصار شديد أنا بشاطر ممثلة كوبا الموقرة شجاعتها في التحدث بعد هذه المناقشة ، لكنني لا بشاركها فيما يمكن تسميته بخشيتها من مقترح نيرو على العكس من ذلك تماما أود أن بوضح بجلاء أن المقترح الذي قدمه ممثل نيرو الموقر يشكل حلا واضحا جدا ، لأنه يعكس جانبا محددا جدا من المناقشات التي جرت خلال سنوات كثيرة فيما يتعلق بهذه الاتفاقية كما اننا لا نجد في هذا الصدد المقترح الذي سمي المقترح الأمريكي/ الباكستاني أو الباكستاني/الامريكي مرضيا على الاطلاق ، لأنه يضعف الى حد كبير في الواقع ما كان في الحقيقة امنية واسعة النطاق أعرب عنها هنا كثير من الوفود أثناء المناقشات الخاصة بهذه الاتفاقية

الرئيس: (الكلمة بالفرنسية) لعل قرب ممثل استراليا الشديد مني جعلني أنسى اعطاءه الكلمة عندما طلبها اعتذر عن هذا السهو ، واعطيه الكلمة الآن

السيد أوسوليفان (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): إن الاعراب الواسع النطاق عن الأمل قد في أن يلقى مشروع الاتفاقية هذا استحسان الجمعية العامة ويفتح باب التوقيع عليه في موعد مبكر يبدو لي حقيقة واقعة ولا أعلم اذا كان أحد في هذه القاعة يجادل في هذه الحقيقة . فاذا لم يكن الامر كذلك ، اود أن أعلم على أي أساس يستند التفسير عن مثل هذه الفكرة من تقريرنا . اني أرحب بالطبع باقتراح وجهات نظر أخرى أيضا ، وهناك سبع شتى قدمت لهذا الغرض ، فاذا لم تكن مناسبة ، حسناً فلنحاول أن نجد ما يناسب لكني أقول للسفير كمال ، على أي أساس لا يتاح لي وللآخرين الذين أعربوا عن هذه الفكرة فرصة التعبير عنها في تقرير مؤتمر نزع السلاح؟ إن الاعراب عن هذه الآراء على نطاق واسع كان حقيقة ، واعتقد أن من قاموا بالاعراب عنها يحق لهم أن يجدوا انعكاسا لافكارهم في التقرير

الرئيس (الكلمة بالعربية) يبدو أن أرتب قائمة المتحدثين وإلا فسأعطي بعض زملائي ممثل المملكة المتحدة هو أول المدرجين على القائمة ، يعقبه ممثل ايطاليا ، ثم ممثل هنغاريا أعطي الكلمة الآن للسير مايكل وستون

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) سيدي الرئيس أود أن أقترح عليكم الآن النظر في تعليق الجلسة لمدة عشر دقائق . نحن نعتقد أننا نحرز تقدما هنا لكننا سوف نتقدم على نحو أسهل في الكواليس . فإذا منحتنا عشر دقائق ، أعتقد أنه يمكننا العودة بشيء مفيد .

الرئيس (الكلمة بالعربية) كنت على استعداد لتعليق الجلسة منذ هنيهة عندما قُدِّم طلب بذلك ، لكن ممثل نيجيريا اعترض ، وكذلك ممثل فرنسا ، اذا كنت احسنت الفهم والآن يقترح ممثل المملكة المتحدة تحدوه روح التفاهم أن نعلق الجلسة لمدة عشر دقائق يبدو أن اتفاقا أصبح في المتناول فهل هناك اعتراض؟ لا يوجد اعتراض . يلاحظ أن ممثل البرازيل طلب الكلمة وأنا أعطيها له .

السيد فيليسيو (البرازيل) (الكلمة بالفرنسية) سيدي الرئيس يبدو أن لدي بعض المشكلة التي لدى ممثل استراليا ان مكاني قريب جدا منكم في هذه القائمة ، كما أني قريب منكم بقلبي أيضا ليس لدى الوفد البرازيلي اعتراضات على تعليق الجلسة ، لكنه يرغب في هذه المرحلة في تسجيل موقفه في محضر الجلسة الرسمية فهو لم يشترك حتى الآن في المناقشات التي تناولت نقاطا لا يعتبرها الوفد البرازيلي هامة جدا والمهم أن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية حظي بتأييد عدد كبير جداً من البلدان وعندما تتاح لنا فرصة قراءة محاضر هذه الدورة ، سوف نتحقق من أنها بالفعل أغلبية كبيرة جدا من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، والدول التي تحضر المؤتمر بصفة مراقب أيضا ، التي تؤيد مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وجميع هذه الدول تود دون شك أن تحيل المشروع مع توصية ايجابية الى الجمعية العامة

الرئيس (الكلمة بالعربية) طلب ممثلا ايطاليا وهنغاريا الكلمة . هل يستطيعان الانتظار والتحدث بعد استئناف الجلسة ، أم أنهما يتمكنان بالتحدث قبل تعليقها؟ أعطي الكلمة لممثل ايطاليا

السيد فراشيري (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية): يود وفدي أن يشير فقط مسألة مبدئية في النقاش الدائر ، والذي لم يشارك فيه حتى الآن اعتقادا منه بأنه اسيئ الى حد كبير استعمال كلمة "توافق الآراء" في هذا المحفل . لقد تحقق توافق الآراء بشأن القرار الاساسي الذي يتعين اتخاذه ، الا وهو قرار احالة هذه الوثيقة الى الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة وما يناقشه الآن هو ما إذا كان يتعين عليها أن تعرض الحو السائد في هذه الهيئة الآن بطريقة مناسبة ووضعية أم لا . وبعبارة أخرى ، إنها تسعى الى التوصل الى توافق للآراء على أن تضع الوضع هنا بشكل سليم ، أو على العكس تضع هذا الوضع بطريقة تؤدي الى التوصل الى توافق للآراء . هذا ما أريد أن توضحوه هنا للحاضرين في هذه القاعة . لكن المؤكد هو أن وفدي يأمل في أن تستحس الجمعية العامة مشروع الاتفاقية ، ثم تفتح باب التوقيع عليه في تاريخ مبكر .

واعتقد ان هذا الشعور محل مشاركة واسعة من جانب معظم الوفود الحاضرة هنا وليس لهذا علاقة في شيء مع توافق الآراء بشأن احالة هذا البند إلى الجمعية العامة وإنما يتعلق الأمر فحسب بالوضع السليم والمناسب للوضع السائد هنا ولذا فإننا نأمل بقوة أن تجد وجهات النظر التي عرضها السير مايكل وستون من قبل التعبير الملائم عنها في الحل الذي سيتم التوصل إليه في آخر الأمر

السيد توت (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) ليس لوفدي أي اعتراض إذا أمكن التوصل في أي من أركان هذه القاعة إلى حل يستند إلى مقترح بيرو أو إلى مقترح المملكة المتحدة . واعتقد ان المقترح الباكستاني/الامريكي لا يمثل أية مشكلة بالنسبة لباكستان والولايات المتحدة وإن كان قد أثار مشاكل لدى وفود أخرى وأود أن اقترح أن تجري في فترة التعليق ، وإذا كانت اقتراحات أخرى لا تزال تُنظَر حالياً ، النظر في الصياغة التالية ، فربما انطوت على فائدة ، وهي تستند إلى المقترح الامريكي/الباكستاني والصياغة بسيطة جدا وهذا نصها: "لئن لم يتحقق توافق كامل في الآراء ، فقد أعرب بصورة واسعة عن الأمل في أن يلقى مشروع الاتفاقية استحسان الجمعية العامة وان يفتح باب التوقيع عليه في موعد مبكر"

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير توت . من المؤكد ان الوفود سوف تأخذ هذا بعين الاعتبار قبل تعليق الجلسة ، أعطي الكلمة لمتحدث واحد أخير هو ممثل الاتحاد الروسي

السيد باتسايوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالانكليزية): سأتحدث باختصار شديد اعتقد ان الوقت قد حان تماما لتعليق الجلسة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) تعلق الجلسة لمدة ١٠ دقائق

علقت الجلسة الساعة ١٩/٤٠ ، واستؤنفت الساعة ٢٠/٠٥

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). كما تبين لزملائي فإن الدقائق في بلجيكا تستغرق وقتاً أطول منه في أي مكان آخر . فالدقائق العشر تمددت إلى حد ما ، لكن اعتقد ان هذا الامتداد كان لصالح جميع الوفود الحاضرة هنا من أجل أن تأخذ الأمور مجراها ، لأن مسألة صياغة الفقرة ٧٤ الشائكة قد حلت فيما يبدو بفعل موقف يتسم بالتفاهم من جانب جميع الأطراف . لقد أبلغت أن السفير ميشي هو الذي سيقدم الحل الوسط الذي توصلت الوفود المعنية إلى اتفاق بشأنه إلى المؤتمر الذي ، آمل ، أن يوافق عليه بحكمته لذا أعطي الكلمة الآن إلى السيد ميشي .

السيد ميشي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) إن مجموعة من الوفود استغلت تعليق الجلسة لمدة قصيرة في محاولة لأن تعرض على كافة أعضاء المؤتمر نصاً يعبر عن توافق الآراء ويستند إلى جميع المقترحات التي قدمت في هذه الجلسة قبل تعليقها وانبثقت هذه المجموعة من الوفود على الصياغة التالية للفقره ٧٤ سأتلو عليكم النص الانكليزي حسبما تعاودت عليه وفود عديدة

(واصل بالانكليزية)

"٧٤ - انبثق بتوافق الآراء على ان يحال مشروع اتفاقية حظر استحداث ، وانتاج ، وتخزين ، واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة"

(واصل بالفرنسية)

كان هذا هو النص الذي توصل عدد من الوفود إلى اتفاق بشأنه آخذين في الاعتبار ، مرة أخرى ، جميع وجهات النظر التي قدمت خلال المناقشة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). أشكر السفير ميشي . واشعر بحنين بالامتنان الشديد لاطلاعه بدور المتحدث بالنيابة عن الوفود التي اتفقت على هذا النص والتي آمل ان تكون مجموعة كبيرة من الوفود كما يحدوني الأمل أن يكون الجميع قد أحاطوا علما بالمقترح الذي قدم فهل يود أي وفد القاء كلمة؟ اعطي الكلمة الآن لممثل هولندا

السيد عيعرر (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) يستطيع وفدي بالطبع الموافقة على هذه الصياغة وإنما أود السؤال فحسب عما إذا لم يكن من الأفضل الاشارة بالتحديد إلى الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر السيد عيعرر على اقتراحه الذي لا يبدو لي انه يحتاج إلى مناقشات مطولة ، بالاضافة إلى انه يوضح المسائل توضيحا جيدا . فهل يحظى النص الذي اقترحه السفير سميثي بموافقة المؤتمر؟ لا توجد اعتراضات . هذه معجزة ثانية أشكر رملائي عليها - وإذا أراد البعض التصفيق فإني أصرح لهم بذلك .

سواصل الآن النظر في التقرير الاجمالي فرعا إثر فرع ، وقد وصلنا إلى الفرع هاء (منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي) . هل يرغب أي وفد في الادلاء بأية تعليقات؟ لقد طلب وفد ايران الكلمة .

السيد مشهدي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية) سيدي الرئيس ، لقد اتفق في البداية - وقد قررتم ايتم ذلك - انه بعد النظر في الفقرات ٧٢ ، و٧٣ و٧٤ سيحاط وفدي إلى طلبه المتمثل في تعليق الجلسة لاتاحة الفرصة للمجموعة الآسيوية لاتمام مشاوراتها بشأن اعتماد هذا الجزء من التقرير الذي ستتوقف عليه موافقة وفدي وكما قيل من قبل ، فإن وفدي لم يقبل بعد اعتماد الفرع دال ، بسبب الأحكام الواردة في مشروع الاتفاقية التي تتعلق بتشكيل المجلس التنفيذي هناك مشاورات تجري بهذا الصدد ، لذا أود أن أحدد طلبي بتعليق الجلسة كي تتمكن المجموعة من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه النقطة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) كنت أعتقد انه تم التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد ، وان الجميع تشاوروا حول كافة المواضيع الممكنة والمتصورة الأخذ تماما ان المجموعة الآسيوية بوجه خاص ، قد استجابت إلى رغبتي في الفاعة . وكنت اعتقد انها توصلت إلى اتفاق بيد أن ، الوضع فيما يبدو ، ليس على هذا النحو وأشك في أن تعليق الجلسة لمدة ١٠ دقائق سيكون كافيا لتسوية المشاكل التي نشأت ، إلا إذا أكد السيد مشهدي ذلك لي اعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الذي يرغب في التحدث بشأن الطلب الايراني

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) أتساءل عما إذا كان الوفد الايراني يستطيع ان يوضح لنا ما إذا كان من الممكن في رأيه في فسحة قصيرة من الوقت تسوية المشكلة

المعنية ، وإلا فإني اعتقد انه من الافضل مواصلة ما وصفه الرئيس بأنه قراءة ثانية للتقرير ، ومحاولة الانتهاء من باقي التقرير على الاقل ، ثم العودة بعد ذلك الى المسألة الوحيدة التي يبدو انها تمثل مشكلة لايران

الرئيس (الكلمة بالعربية) أشكر السير مايكل وستون على مقترحه السماء حدا وقبل اتخاذ أي قرار ، أود أن اعطي الكلمة للسيد تاكاكا سفير اليابان

السيد تاكاكا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية). أؤيد ما قاله السفير البريطاني إذ يلزم أكثر من ١ دقائق كي يتسنى للمجموعة الآسيوية إتمام مشاوراتها ولذا فإنها تعمل النظر في الاجزاء الاخرى من التقرير ، ثم العودة إلى الفرع دال

الرئيس (الكلمة بالعربية) هذا هو الحل الذي يبدو لي أكثر الحلول حكمة في الواقع اعطي الكلمة لممثل باكستان

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالعربية) لعله يمكننا ان نعمل فكرة صياغة العقرات ٧٢ ، و٧٣ ، و٧٤ في الفرع دال التي يبدو ان هناك اتفاقا بشأنها عن مسألة اعتمادها ، وهي مسألة حاسمة فهمت ان مندوب ايران الموقر لديه مشكلة بشأنها ولعل ما يمكن ان نعمله وقد اتممنا صياغة العقرات ٧٢ ، و٧٣ ، و٧٤ هو ان نتركها جانبا لاعتمادها ككل في النهاية ، ونمضي قدماً الآن حتى نصل إلى نهاية التقرير ، ثم نعود مره أخرى إلى الفرع دال والامل معقود على أن تتولد بعض الافكار خلال ذلك الوقت وهذا على افتراض ان الصياغة اتفق عليها وان المشكلة الوحيدة الباقية هي الاعتماد النهائي

الرئيس (الكلمة بالعربية). لعلني كنت متفائلا إلى حد ما ، ومتعجلا في الضرب بالمطرقة تحت تصور اعتماد هذا الفرع ، فالواضح انه لا تزال هناك مشكلة وأقترح ان نقبل اقتراح السفير وستون وان نترك الفرع دال معلقا وان ننتقل إلى الفروع الاخرى وهذا لن يستغرق قدرا كبيرا من الوقت على أي حال ، فعي أقل من ١٠ دقائق سوف نجد انفسنا مرة أخرى وجهاً لوجه أمام هذه المشكلة التي نبدو غير قادرين على حلها اعطي الكلمة لممثل نيجيريا

السيد آريكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) اتفق تماما مع الاقتراح الذي قدمه رمليا الموقر من المملكة المتحدة ، لكن لدي اقتراح ففي

الوقت الذي تواصل فيه النظر في البنود الأخرى من التقرير ، قد يكون من المفيد أن تقوم مجموعة الدول المهتمة بالموضوع بإجراء مشاورات فيما بينها بحيث يتسنى لها عندما تعود إلى البند ذات الصلة تقديم حصيلة مشاوراتها إلينا لأننا لا نريد عند عودتنا للنظر في الموضوع مواجهة المشكلة ذاتها مرة أخرى

الرئيس (الكلمة بالفرنسية). السفير آريكيوي على حق ، لكن الرئيس لا يستطيع أن يدع وفدا واحدا يوقف عمل المؤتمر وإذا رغبت عدة وفود في التشاور واستطاعت أن تفعل ذلك مع بقائها ممثلة في القاعة يكون هذا أفضل بكثير ، لكنني أخشى ألا يكون باستطاعتها ذلك . ولذا اقترح أن ننظر في البنود القليلة المتبقية . وربما يصبح فكرنا أوضح نوعا ما عندما نعود إلى تناول مسألة الأسلحة الكيميائية .

أعود إلى البند هاء (منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي) هل ترغب أية وفود في تقديم تعليقات؟ ليست هناك رغبة في ذلك .

البند واو (عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها) هل لدى أي وفد أي تعليق يدلي به؟ لا يوجد .

البند زاي (الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة. الأسلحة الإشعاعية) ألاحظ عدم رغبة أي وفد في الإدلاء بأية تعليقات

البند حاء (البرنامج الشامل لنزع السلاح) هنا أيضا لا توجد ثمة تعليقات

البند طاء (الشفافية في مسألة التسلح). أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة الذي سيعقبه ممثل الاتحاد الروسي

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية)(الكلمة بالانكليزية) سيدي الرئيس ، أدرك بالطبع تعلقك باللغة الفرنسية لكن يتعين علي الاعتراض على محاولتك المزعجة من أجل تسريب كلمات فرنسية أو على الأقل كتابة فرنسية في الصيغة الانكليزية لهذا التقرير واسمح لي أن استرعي انتباهكم إلى الفقرة ١٠٥ من التقرير حيث لم تسمحوا لأنفسكم بوضع نبرة حادة على كلمة "regime" مرة واحدة وإنما ثلاث مرات أمام الأسطر الخامس والثاني عشر والخامس والثاني عشر والخامس عشر بالخط العريض ثم عاقبت من هذا الخطأ الكبير في الفقرة ١٠٨ حيث تكررت المشكلة ذاتها .

السيد ليدوعار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية).

أحست

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) اعترف بتواضع انه كانت هناك محاولة لادامة الامبريالية الثقافية فلحيكا المتحدثة بالفرنسية تسعى إلى فرض بقاء اللغة الفرنسية في أحد التقارير ، لكن دون جدوى حسبما لاحظت الوفود وسوف تصوب الصيغة الانكليزية على النحو الواجب تمشيا مع رغبات سفير المملكة المتحدة .

لقد وصلنا إلى الفرع ياء إني أتساءل عما إذا كانت قد جرت أية محاولات أخرى للنيل من قدر اللغة الانكليزية في هذا الحرف؟ هل ارتكبت الجرائم ذاتها بالنسبة للغة الروسية أيها السفير باتسانوف؟ الكلمة لك الآن

السيد باتسانوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية) لا يا سيدي الرئيس ، لقد تحدثت وتحدث السفير وستون كل منا على حدة - أو بالاحرى أردنا التحدث - دفاعا عن اللغة الانكليزية لكن لدي تعليقات أخرى قليلة على هذا الفرع بالذات فإذا رأيتم ان تعليقات السفير وستون تتطلب مزيداً من المناقشة ، فإني على استعداد للانتظار من أجل تقديم مقترحاتي وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإني أود تقديمها . إن تعليقاتي تنصب على الفقرة ٩ ١ في الصفحة ٤٣ من النص الانكليزي . فهنا نجد قائمة بالاتفاقات الدولية من مثل معاهدة عدم الانتشار ، واتفاقية الأسلحة البيولوجية ، والاتفاقية المقبلة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وعلى الرغم من أن وجهات نظر فرادى الوفود واردة في هذه الفقرة ، فإني سأحاظر مع ذلك باقتراح منح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اسمها السليم

(واصل بالانكليزية)

اقترح ان تمنح معاهدة عدم الانتشار تسميتها السليمة هنا ألا وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وكذلك الأمر بالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ، لا سيما وانا نستعمل الحروف الكبيرة هنا مما يدعو في اعتقادي إلى استخدام الاسم السليم لهذه الاتفاقية وإذا امكن أيضا الاتفاقية المقبلة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية التي اتفق على ان يكون عنوانها هو حظر استخدام ، وانتاج ، وتخزين ، إلخ إن مقترحي باختصار هو استخدام التسميات السليمة للمعاهدات والاتفاقيات المذكورة في هذه الفقرة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): إن ممثل الاتحاد الروسي على صواب تماما لكني أطلب الرأفة بموظفي الأمانة الذين تعرضوا كما تعلمون لضغط عصبي كبير في الأسابيع الثلاثة الماضية ، إن لم يكن أكثر - فالانتاج المتراكم للتقرير العام

للمؤتمر ، ولتقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لم يكن شبه سرهة بكل تأكيد . ومع عن ذلك ، فسوف يتم الامتثال لطلب السعير ساتساوف: فعندما تكون هناك اتفاقيات أو معاهدات ، عني عن القول ، إنه ينبغي ذكرها بأسمائها السليمة .

تناول العرع ياء (النظر في المجالات الأخرى التي تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح وغيرها من التدابير ذات الصلة) هل يرغب أي وفد في القاء كلمة؟ لا أحد يرغب في ذلك

العرع كاف (بحث واعتماد التقرير السنوي للمؤتمر وأي تقرير آخر يقتضي الأمر تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة). ألاحظ انه لا توجد أية تعليقات لدى أي وفد .

وهكذا اتممنا قراءة الوثيقة CD/WP.428/Rev.1 التي تحتوي على مختلف فروع التقرير السنوي الذي يقدمه المؤتمر إلى الجمعية العامة . ولا يبقى أمامنا إلا اعتماد هذا التقرير مع التعديلات التي ادخلت عليه يتعين علينا ان نعود الآن إلى تناول العرع دال بشأن الأسلحة الكيميائية والمشكلة التي أثارها ممثل جمهورية إيران الإسلامية فهل تغير الموقف بينما كنا ننظر في العروع الأخرى من التقرير السنوي؟ هل لدى السيد مشهدي أسماء طيبة يعلنها لنا؟ الكلمة له الآن

السيد مشهدي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): يجري حاليا طبع الوثيقة ، وعندما تصل إلى هنا نستطيع استئناف المناقشة ، ومن ثم فإن طلبي السابق قائم ألا وهو التوقف وتعليق الجلسة ، وبمجرد طبع النص واحضاره إلى هنا نستطيع استئناف جلستنا

الرئيس الكلمة بالفرنسية) إننا نتوق جميعا إلى معرفة كُنه هذا النص . والواقع اني لا أعلم ما إذا كان سيقدم إلى المؤتمر كوثيقة رسمية ، إذ انه مسألة داخلية بالنسبة للمجموعة الآسيوية

وحتى يتحقق هذا ، اقترح أن ننتقل إلى تناول آخر مسألة يتعين بحثها أثناء الجلسة العامة قبل اعتماد التقرير السنوي رسمياً وهي مسألة أشرت إليها في الاسبوع الماضي وهي. تواريخ الأجزاء الثلاثة للدورة السنوية لعام ١٩٩٣ . ووفقا للمادة ٧ من النظام الداخلي ، " يعقد المؤتمر دورة سنوية تقسم إلى ثلاثة أجزاء مدتها ١٠ أسابيع ، و٧ أسابيع و٧ أسابيع على التوالي . ويبدأ الجزء الأول في الاسبوع قبل الأخير من شهر كانون الثاني/يناير ويقرر المؤتمر التواريخ الفعلية للأجزاء

الثلاثة من دورته السنوية في ختام دورة العام السابق" . - أي اليوم وسيكون تاريخ افتتاح الدورة السنوية لعام ١٩٩٣ في الموعد العادي للأمور يوم الثلاثاء ، ١٩ كانون الثاني/يناير وسوف يختتم الجزء الأول من الدورة السنوية يوم الجمعة ، ٢٦ آذار/مارس وسيبدأ الجزء الثاني من الدورة يوم الاثنين ، ١٠ أيار/مايو ، وينتهي يوم الجمعة ، ٢٥ حزيران/يونيه وأخيرا سوف يبدأ الجزء الثالث يوم الاثنين ، ١٩ تموز/يوليه وسوف تنتهي الدورة السنوية يوم الخميس ، ٣ أيلول/سبتمبر . وللأسباب التي نعرفها جميعا - وهي احتمال أن يتزامن تاريخ استئناف دورتنا مع تاريخ التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية - اقترحت على منسقي المجموعات العمل وفقا للمادة ١١ من النظام الداخلي ، والتصريح للرئيس بتعديل تاريخ الافتتاح ، إذا لزم الأمر ، أثناء فترة ما بين الدورتين . ومن المفهوم بالطبع أنه سيتم اعلام جميع الأعضاء على النحو الواجب ، عند الاقتضاء ، كما أنه إذا تأخر افتتاح الدورة السنوية بسبب أيام العمل المفقودة عن طريق تمديد الجزء الأول للدورة السنوية وبعبارة أخرى ، فإنه إذا حدث توقيع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ١٩ كانون الثاني/يناير ، فإننا لن نبدأ دورتنا إلا في ٢٢ أو ٢٣ كانون الثاني/يناير ، علما بأننا سنمدد الجزء الأول من الدوره بالمثل حتى نهاية آذار/مارس بحيث تستمر ١٠ أسابيع كاملة . وعندما تشاورت مع منسقي المجموعات في هذا الصدد ، لم يبدوا أي اعتراض . واقترح أن يمنح المؤتمر الرئيس حرية تعيير تاريخ افتتاح دورة العام المقبل ، إذا دعت الحاجة إلى ذلك بالطبع هل هناك أي اعتراض على ذلك؟ لا يوجد اعتراض . أشكر الوفود على تعهمها

أرى أن الوفود لا تزال تتشاور بشأن بعض ممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي يشير هذا القدر من الاهتمام لدينا أحد بعضي في الوضع المؤسف الذي يجد المديع فيه نفسه عندما يتعين عليه أن يقول أي شيء ليقطع الصمت إلى حين الانتهاء من المحادثات سأواصل حديث البعض ما لم يعد السيد مشهدي بما يقدمه إلينا

السيد مشهدي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): اعتقد أن التوقف لمدة ١ دقائق سيساعدنا جميعا التوقف لمدة ١٠ دقائق .

الرئيس (الكلمة بالعربية) هل هناك أي اعتراض على تعليق الجلسة لمدة ١ دقائق؟

علقت الجلسة الساعة ٢٠/٣٠ واستؤنفت الساعة ٢١/٣٠

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): تحولت الدقائق الـ ١ التي أعلن عنهـا إلى ٢٠ ، ثم إلى ٣٠ دقيقة وعدت ثانية إلى أعضاء المجموعة الآسيوية الذين طلبوا ١٠ دقائق أخرى ومنحتهم ذلك ، والآن تجاوزنا ربع الساعة إن هذا الوضع مؤلم للغاية ، وأعتقد أنه غير عادي في جوليات المؤتمر . لقد توقفت جلسة المؤتمر بأكملها بسبب المشاكل الداخلية لاحدى المجموعات الاقليمية . ولا تستطيع تلك المجموعة التوصل الى اتفاق ، وانطباعي أن الوتيرة التي تسير بها الأمور لا تسمح بحل وشيك التحقق وفي هذه الظروف ، أقدم للمؤتمر التقرير السنوي الذي سيرفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة CD/WP.428/Rev.1 ، على النحو الذي عُدّل به . من أجل أخذ موافقة المؤتمر عليه هل هناك أية اعتراضات؟ أعطي الكلمة لممثل اليابان

السيد ياماموتو (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس انك تلح علينا في اعتماد التقرير في حين أن سفراء البلدان الآسيوية غير حاضرين كما هو ظاهر ومن الواضح أنه يستحيل علينا قبول هذا

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) هل لدى الوفود الأخرى أية ملاحظات على هذه المشكلة؟ أعطي الكلمة لممثل نيجيريا

السيد آريكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) إن وفدي يود بداهة أن تختتم أعمالنا في أقرب وقت ممكن ، لكن الملاحظة التي أبداها زميلنا من اليابان في محلها تماماً إذا لم يكن لديك اعتراض سيدي الرئيس وتستطيع تمديد المهلة ١٠ دقائق أخرى؟ فلعل وعسى؟ فنحن نعمل جميعا من أجل تحقيق هدف مشترك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) ان هذه التمديدات لمدة ١٠ دقائق في كل مرة مطاطة للغاية ويخشى أن تصل بنا الى تجاوز منتصف الليل أعطي الكلمة لممثل بيرو .

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): إن وفدي يرغب فحسب في ايضاح أننا ننتظر نتائج المشاورات فيما بين وفود مجموعة اقليمية . إلا أنني أود أن أذكر أننا ننتظر أيضا اعتماد التقرير النهائي لمؤتمر نزع السلاح الذي سوف يقدم الى الجمعية العامة ، ورغبة وفدي هي أنه لا ينبغي ، في حدود الامكان ، أن تؤدي مشاكل منطقة واحدة إلى تعطيل التقرير بأكمله

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) لقد استجيب الى رغبة السيد كالديرون . فبمجرد أن تحدث عن الموضوع عادت الوفود المعنية الى الجلسة . أو يمكنني أن أطلب الى أعضاء المجموعة الآسيوية أن يوضحوا ما إذا كانوا توصلوا الى اتفاق بشأن المشكلة التي احتاجت الى تعليق جلستنا لهذه المدة المطولة؟ أعطي الكلمة للسفير تاناكا الذي سوف يتحدث بالنيابة عن المجموعة الآسيوية

السيد تاناكا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس آسف لجعل جميع الوفود تنتظر هنا كل هذا الوقت الطويل . وبالنيابة عن المجموعة الآسيوية أود الادلاء بملاحظات على تطبيق أحكام المادة الثامنة بشأن توزيع مقاعد المجلس التنفيذي ترغب المجموعة الآسيوية في القيام بتوزيع هذه المقاعد من خلال المجموعات الاقليمية وفقا للمعايير المنصوص عليها في المادة الثامنة . وقد أعدت ورقات تضمنت طريقة تحديد التجمعات دون الاقليمية ، وتوزيع مقاعدها ، ووزعت على جميع دول المنطقة الآسيوية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح للنظر فيها . ولسوف تستمر هذه العملية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) إذا كنت قد أحسنت الفهم ، فإن المشاورات سوف تستمر في المجموعة الآسيوية . إلا أن هذا لا ينبغي أن يحول بين المؤتمر وبين اعتماد تقريره الى الجمعية العامة وأعتقد أنه بالنسبة لمجموعات اقليمية أخرى لم تحل المشكلة حلا كاملا بعد ، فهي تواصل مفاوضاتها ، مما يتفق في الواقع وروح المادة الثامنة . وقد أحاط المؤتمر علما بشكل جيد ببيان المجموعة الآسيوية أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ايران الاسلامية

السيد مشهدي (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية): أشار وفدي من قبل الى نواحي النقص والمشاكل التي عدت ملازمة الآن للنص والتي بذلنا جهودا حقيقية من أجل معالجتها بالتضامن مع الوفود الأخرى وبوجه خاص داخل المجموعة الآسيوية ونعترف مع الشكر والتقدير بالجهود التي بذلتها اليابان ، وبوجه خاص السفير تاناكا من أجل حل مشاكل تكوين المجلس التنفيذي في آسيا . ونظرا لأنه ستجري مواصلة هذه الجهود حتى التوصل الى نتيجة محددة ، يوافق وفدي على احالة النص الى نيويورك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) اقترح أن يشرع المؤتمر الآن في اعتماد التقرير السنوي الذي سوف يقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة والوارد في الوثيقة CD/WP 428/Rev.1 ، مع أدخل عليه من تعديلات إذا لم تكن هناك اعتراضات ، فأعتبر أن تقرير المؤتمر السنوي الى الجمعية العامة قد اعتمد .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أقترح الآن الادلاء ببياني الختامي للدورة بصفتي رئيسا للمؤتمر .

ها نحن وصلنا في الختام الى نهاية أعمالنا ، ونفصل تصميمنا المشترك على النجاح والروح البناءة التي حدت كل الوفود ، نستطيع أن نحيل الى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريرا ايجابيا يبنى على الجهود التي بذلناها طوال هذه الدورة . إن هذا التقرير هو التعبير الصادق عن آمالنا ، ومسراتنا واحباطاتنا . وهو يمودج على ما أسميته في بياني الاستهلالي "فن الممكن" . في بعض المجالات الواردة في جدول أعمالنا ، كانت النتائج المحققة أقرب إلى المثالية حقا ، لا يسعني أن نخفي هذا إلا أنه في بعض المجالات الأخرى ، وأنا أتحدث هنا بصفة خاصة عن اتفاقية الاسلحة الكيميائية يحق لنا تماما أن نهنئ أنفسنا على النتائج المحققة . لقد كنت على حق ، في اعتقادي تاما منذ سنوات في تحقيق المهمة الهائلة التي واجهتنا في مثل هذا الوقت القصير وكنت على حق في الاعتقاد تاما بما يمكن أن يثبت للمجتمع الدولي مصداقيتنا وقدرتنا على معالجة جميع مشاكل نزع السلاح التي تتعين معالجتها قبل الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأخيرا ، فإنني كنت على صواب إذ ارتكنت بقوة الى روح التعاون التي حدت كل وفد في مؤتمر نزع السلاح

وليس ثمة جدوى في محاولة ذكر جميع الذين أسهموا بنشاط في نجاح مشروعنا لأنه سوف يتعين علي أن أذكر أعضاء مؤتمرنا التسعة والثلاثين والأعلبية الكبيرة من أولئك الذين لا أستطيع أن أسميهم "غير الأعضاء" ، وأفضل تسميتهم بـ "المراقبين" ، حتى نجد تعبيرا أفضل من ذلك . وقد كانت لكل مساهمة قيمتها في تحقيق عملنا المشترك ومع ذلك فسأكون ظالما حقا - وستوافق الوفود معي على ذلك - إذا لم أنتهز مرة أخرى السفير فون ماغنر وفريقه اللامع ، والأمين العام للمؤتمر وجميع موظفيه المتفانين الذين مروا بامتحان قاس أثناء الجزء الأخير من هذه الدورة .

كما أوجه الشكر بالنيابة عنا جميعا الى المترجمين الشفويين ، والمترجمين التحريريين وجميع الذين جعلوا عملنا ممكناً ؛ وبالنسبة لي ليس هناك موظفون "مستدئون" ، هناك سلسلة تسهم كل حلقة فيها أيا كان دورها ، في تحرير الكل .

إنني أؤمن بمستقبل المؤتمر ولا ريب أنه بعد التقدم الذي أحرزناه لن يبقى شيء على ما كان قبلاً . لقد عهد الي بمهمة إعلامية وتشاورية بشأن بقطتين جيوبتين بالنسبة للمستقبل: جدول أعمال المؤتمر ، وعضويته . وبمساعدة الأمين العام والوفد البرازيلي الذي سأسلمه الرئاسة ، أعتزم الاضطلاع بهذه المهمة هنا في جنيف في الأيام القادمة ، وسأواصل الاضطلاع بها في اطار عمل اللجنة الأولى في نيويورك ، ثم ثانية في

حسبما أستطيع تقديم تقريري اليكم عند استئناف الدورة المقبلة ، حسبما اتفق عليه .

الآن ينتهي الجزء الرسمي من الرئاسة السلحيكية . لقد كانت شرفا كبيرا لبلدي ولي شخصيا أشكر جميع الوفود على تفهمها وتعاونها ولطفها .

ليس لدي مسائل أخرى للنظر فيها اليوم قبل اختتام المؤتمر لعام ١٩٩٣ . ستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الساعة العاشرة صباحا ، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه اليوم بشأن تاريخ افتتاح الجلسة . وإذا لم تكن هناك تعليقات أخرى ، سأرفع هذه الجلسة الآن مختتما دوره عام ١٩٩٣

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٥

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL